العبودية المقنعة
ونظام الملكية الخاصة

الطبعة الأولى 2019

تصميم: شربل إلياس

مكتبة كلّ شيء - حيفا



مكتبة كلّ شيء 2019

info@kul-shee.com
www.kul-shee.com

رماز الاعرج

العبودية المقنعة
ونظام الملكية الخاصة

الفهرست

الفصل الخامس

العبودية المقنعة

مدخل

تشكل هذه المادة الجزء الثاني من كتاب التاريخ لعبة الحضارات, وهذين الجزئيين يشكلان فرع التاريخ من مادة الفلسفة, التي تتشكل مادتها من مفهوم الوعي والانسان والمعرفة والحقيقة, وعلم الجمال جناح وعلم التاريخ الجناح الاخر وبذلك تكتمل الفلسفة كهيكل فكري لمادة اساسية واحدة وهي الفلسفة, وبذلك وتستطيع ان تحلق في اعلى السماء لتستكشف الحقائق في اعمق الاغوار السحيقة, لتلقي الضوء على تاريخ الانسان وتاريخ المجتمع البشري وخاصة ما يتعلق بمراحل نشؤه الاولى, تلك المراحل التي شكلت الاساس والمقدمات الضرورية لنشوء وظهور المجتمع الانساني والانسان العاقل على الاثر ذاته.

وفي مادة كتاب التاريخ لعبة الحضارات كنا قد بحثنا في الكثير من المفاهيم الاساسية التي تشكل الاساس في البنية الاجتماعية, وقد شكلت الملكية منذ نشوئها كمفهوم البداية في نشوء قوانين ومفاهيم لملكية الاقتصادية وتبعياتها, وقد بني على هذا المفهوم النظام السياسي البشري بكامله, والذي ما زلنا نعيشه تحت نظام تشكل في الماضي قبل الالاف السنين.

ومازال هذا النظام حتى اليوم, وما زلنا نعيشه, لقد تغيرت وتتغير العناصر المكونة والمركبة ولكن التركيب الهيكلي والنظام العام والحقوق وغيرها هي نفسها والقوانين والنظام, وفي معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي) وجدناها كما يلي,,

ملكية خاصة (ما يمتلكه الانسان و يتصرف به) وهناك الكثير من تعريفات للملكية, واتساع وتنوع استعمالها, كالملكية الدستورية والملكية المطلقة الدستورية والملكية العامة و... الخ , من الاستعمالات لكلمة الملكية ان مفهوم الملكية الذي نحن بصدد بحثه يبحث في انواع واشكال هذه الملكية وكيف نشأة, وهل هي ضرورية ؟ وهل هي ابدية في المجتمع؟ وكيفية استعمالها, وما هي الانواع

الضرورية منها اجتماعياً وما هو مضر وليس ضروري, والمجتمع المقام على أساسها وعلاقتها بالمساواة والعدالة والديمقراطية والحرية, ومن ابرز القضايا التي اثرت في تكون الوعي الإنساني العالمي المعاصر وطبيعته التناحرية هي الملكية, ومن خلال بحثنا السابق في التاريخ لعبة الحضارات» قد بينا بوضوح وتبين لنا ان الاقتصاد ونوعية العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد نوعية المجتمع تناحرياً او متوازنً.

وقد تبين واثبت لنا من جديد في اثناء ذلك ان التوازن بين الاضداد او التناقضات هو اساس الحفاظ على استقرار الظاهرة واستمرارها, واي اخلال بهذا التوزان في سير الظاهرة سيؤدي الى التغير من خلال التناقض وتراكم التغيرات, فالذي حافظ على وجود الظاهرة في اطارها العام كان ذلك التوزان القائم بين هذه العناصر المتناقضة.

ولهذا يقال في الاقتصاد (عدم التوازن بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج يشكل العصب المحرك للثورة الاجتماعية) وهذا حق وهو ما يجعل من الصراع تناحري , حيث هناك فئة قليلة تستحوذ على المنتوج الاجتماعي, في الوقت الذي يحرم منه منتجيه الاصليين بالكامل , سوى فتات للاستمرار في الحياة وحسب, ولا يوجد نظام في العالم يحقق فيه المأجور اجراً به فائض عن حاجته, فكل نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة يحافظ على معدل الاجور الوسطي بما يكفي فقط للعيش ضمن نظام المجتمع ونمطه الاقتصادي وحسب, و هناك فوراق كبيرة بين بلد واخرى بهذا الصدد ولكنها في النهاية تنسجم مع مستوى حيات البلاد تقريباً بارتفاع وانخفاض مع الحفاظ على طابع التقليص مع استمرار الأزمة العالمية وتبعية الدول للمصارف الدولية الاحتكارية , إن طبيعة نظام الملكية ونوعيته وكيفية ممارسته واستعماله و قوانينه يشكل الإطار العام الذي ستستمر عليها الحياة في الحاضر والمستقبل, وهي امتداد للماضي و الحاضر والمستقبل, إن الملكية الخاصة في المعجم لا شيء حولها اكثر من كلمتين (ما يمتلكه الانسان ويتصرف به) والباقي ينصّب حلول تشكيلات الملكية.

ان هذه الكلمة التي لا دلالة على معناها في المعجم سوى انها اسم, وهذا أيضا غير صحيح أو كافي, والا لما جاء هذا الكتاب لو كانت الملكية مجرد اسم, ان الملكية هي نظام سياسي واقتصادي و فعل وليس اسم وهي كلمة للدلالة على فعل وحق تصرف واستثمار بل ملكية مطلقة في الغالب, وهو اسم للدلالة على فعل وحق وقانون ونظام, اي انه اسم للدلالة على واقع مادي فاعل يتحدد على أساسه فعل ما, و من ضمنه استثمار واستغلال وتصرف وهي جميعها أفعال وليس غير ذلك وتنطبق على كل شيء في المجتمع بما في ذلك الانسان وسوف نثبت ذلك قريباً فحلماً علينا.

إن لمفهوم الملكية انعكاساته وارتداداته على حياتنا دون ان نعلم ذلك, فقد ورثنا نظاماً اجتماعياً وتربوياً صُنعنا على أساسه ولا علاقة لنا به, بل صنعنا من اجله, لهذا نحن لا نرى طبيعة النظام الذي نعيشه اطلاقاً, فقد اصبح راسخاً في الوعي كما هو عليه, ولهذا فنحن لا نراه, ان كل ما نعتاد عليه يصبح غير موجود بالنسبة لوعينا ويصبح في اطار الضمير الغائب عملياً بالنسبة لنا رغم وجوده الواقعي الدائم امامنا واحتكاكنا به يومياً,

فنحن جزء من النظام ووعينا جزء منه, ونحن جزء من هذه الملكية ونظامها, شئنا ذلك ام لا, فنظام الحياة بكامله قائم على إحساس هذا النظام الذي شربناه ورضعناه مع حليب الطفولة, إن الانسان يصنع كجزء من أملاك السلطة السياسية, وعلى المواطن الصالح ان يكون وفق النظام المعد له تماماً والى فلا حاجه له أو يعاقب.

ان للملكة, العديد من المفاهيم الاستعمالية وهي جميعها تسميات تطلق على أفعال وممارسة حقوقية واقتصادية في النهاية وهي تدلل على نفس الفعل, أي حق الاستعمال والاستغلال والاستثمار والتصرف في شيء ما.

ان مصطلح الملكية من اكثر المفاهيم تأثيراً على حياة المجتمع البشري وليس بالإمكان حصره في عدة تساؤلات حول ملكية وهيكلية وسلطة وحسب, انه مفهوم للدلالة على ممارسة اجتماعية وحقوقية ومفاهيمية اقتصادية ومادية,

و تتجللا الملكية في حياة البشر بكافة اشكالها بما في ذلك العلاقات الاجتماعية والحب والبغض وغيرها من المفاهيم, والميراث وغيره من الأنظمة الحقوقية والسياسية.

وفي هذا الكتاب الجزء الثاني من مادة بحث التاريخ كجزء من المعارف الفلسفية الانسانية , و قد غطينا في الجزء الاول مساحة مهدت الطريق لما نحن بصدد بحثه في هذا الجزء, وسنتناول اهمية الملكية وكيفية نشوئها وطبيعتها وصلاحيتها وامكانية تطويرها بما ينسجم مع تطور الحياة البشرية.

وتصل اهمية الملكية كما سنرا انها اساس جميع الصراعات الاجتماعية التناحرية, بلا استثناء وهي القانون الحاكم لجميع انواع الصراعات الاجتماعية مادامت هي السمة والصفة المميزة للمجتمع الربحي المطلق لقد جاءت هذه الدراسة على ضوء دراسة التاريخ واسباب صراعاته الاساسية ووضوح الصورة بما يكفي لرؤية وكشف جوهر الصراعات الانسانية.

فالملكية الخاصة عبر التاريخ الانساني المعروف لنا (الطبقي التناحري) منذ الاف السنين شكلة اساس هذا الصراع والعصب المحرك له, ان تنظيم العملية الاجتماعية والسيطرة على ادارتها قد جعلها خارجة عن العفوية الطبيعية, واخرجها ذلك عن فعل بعض قوانين الطبيعة وخلق بدائل لهذه التوازنات او التأقلم مع الجديد بما لا يتعارض وقوانين الطبيعة وتوازناتها, والا فان الحتمية ستكون الفشل في النهاية وزوال الظاهر وتفككها.

ان مفهوم الملكية من اكثر المفاهيم الانسانية تأثيراً على حياة البشر العملية الوجودية, وذلك كونه يحدد سلفاً مركزهم الاجتماعي وامكانياتهم الفردية, فيصبح كل شيء مورثاً سلفاً في غالب الاحيان وتصبح خيارات الحرية المزعومة لا مكان لها في الوجود, فكلاً يرث واقعه كاملاً, جنسيته لغته ثقافته فكره رؤيته للعالم ومدى حيازته لموارد الطبيعة والمواد الاجتماعية المنتجة بما في ذلك حقه في الامتلاك والتصرف في المنتوج الاجتماعي والثروة ومساحة ملكيته والتي ستحدد على اثرها مقدار الحرية التي سيتمتع بها اجتماعياً.

إن اشكالية هذا المفهوم تكمن في قدرته على تحديد مصائر البشر ومدا تأثيرهم وقوتهم التي يستخدمونها في الدور المعد لهم والذي وجدوا انفسهم به دون اي تدخل منهم, كلاً حسب ظروفه والصدف التي جمعت والديه ليورثاه واقعاً, هو لم يكن له فيه اي خيار او علم, وعبر عن ذلك بوضوح وروعة المفكر والفيلسوف والشاعر العربي الكبير ابو العلاء المعري في بيت من الشعر من شعرة وكتب هذا على قبره,, (هذا ما جناه ابي علي وما جنيت على احد) نرى بوضوح في هذا البيت الصغير رؤية شاملة لأبو العلاء للحياة وخيارات الانسان بها, حتى في وجوده ونوعية هذا الوجود, ونرى بوضوح موقف الرجل من الحياة بسبب عجزه البصري, ولكنه في الواقع يعكس مدى العمق الفكري والمعرفي للحياة والوجود ومدى خيارات الانسان وحريته ومصيره وقد وقع بعض الباحثين في خطاء التقدير لهذا البيت حيث فسروه تشاءم.

و يشكل الكشف الحقيقي الواضح عن جوهر هذا القانون رداً كافياً على كافة الابواق المشبوهة والمرتزقة التي تزعم ان الصراع الاجتماعي والعنف يكمن في النفس البشرية وفي طبيعة المجتمعات والبشر, وان الانسان حيوان يجب دوماً تهذبيه واخضاعه بالقوة او غيرها من المفاهيم التي لم تعد سوى ثرثرة تملا الهواء بلا جدوى, ومن اهم اهداف هذه الدراسة اعادة رؤية النظام الاجتماعي وتقييمه واعدات بنائه وتطويره بما يحقق التساوي بين الافراد بغض النظر عن أي شيء, والمصالحة بين الفرد والجماعة, والجماعات ومجتمعاتها وانظمتها السياسية والادارية.

1 النشوء والحاجة

في الطبيعة لا يوجد اي مفهوم للملكية, في الطبيعة حاجات وغرائز وسلوك وهذه جميعها مادية, وذو انعكاسات مجردة وعاطفية ايضا, فالحيوان يحب ابنائه ويلاعبها و يعتني بها ويمتعه ذلك ايضاً وهذا من مثاليات الحياة و الطبيعية التي يعيشها جميع الكائنات ذو الجهاز العصبي, وكلما ارتقا الحيوان في سلم التطور والتعقيد كلما ارتقت لديه مثاليات ومشاعر ومفاهيم وجدانية وغيرها, فاللام في الطبيعة تريد تحقيق شعور الرضى الداخلي الذي تنتجه غريزة وحفظ النوع, وغيرها من الغرائز والحاجات وعلاقتها بصغارها تنبع من شعوراً طبيعياً اصيلاً نابعاً من داخلها ولا علاقة لصغارها به سوى انهم هم اداة تحقيق هذا الشعور واستمرار وحفظ النوع, وعندما يبلغ الصغار رشدهم يذهبون في طريقهم في الحياة لوحدهم تاركين الام مع صغار جدد هم بحاجة لها الان اكثر منهم.

هذا يعني ان هذه العلاقة هي علاقه حميمة خاصة لمرحلة ما ولحاجة ما ضرورية وهامة للفرد والجماعة ومشتركة بينهم ولا ملكية لاحد على الاخر,

فمفهوم الملكية المعاصر لا وجود له في الطبيعة حتى اليوم سوى في المجتمع الانساني ونقصد هنا مفهوم الملكية الخاصة وليس الملكية الطبيعية التي سناتي على شرحها لاحقا.

في الطبيعة تأخذ الكائنات حاجاتها و تترك الفائض كما هو عليه في مكانه والطبيعة حافظة لكافة اشكال الحياة وتنوعها وتوازناتها وتناقضاتها, ان مفهوم الملكية الذي نحن بصدده هنا انما هو المفهوم الاجتماعي للملكية وليس الطبيعة, في الطبيعة هناك قوانين ومفاهيم مختلفة عند الانسان عنها في الطبيعة, رغم ان لها جذوراً طبيعية غريزية اصلية في اعماق الانسان وطبيعته.

فاللام مثلاً لدى الانسان شعورها بأطفالها لا يقف عند حدود الأمومة, بل يتحول الى ملكية كاملة بالنسبة للأخرين وكذلك الرجل, يصبح مالك للمرأة , و المرأة تمتلك الاطفال, وكذلك تشعر انها تمتلك زوجها, والرجل يمتلك الجميع المرأة والاطفال و كل شيء بما في ذلك مقاليد الحكم والسلطة.

ان مفهوم الملكية الاجتماعي البشري المتوارث القائم على اساس مفهوم الملكية الخاصة هو الاطار الناظم والضابط لإيقاع فعل وممارسة مفهوم الملكية في المجتمع البشري وهو الاساس الذي اقيمت عليه البنية الاجتماعية بكاملها حتى ورثناها نحن اليوم في جوهرها كما كانت عليه قبل الاف السنين.

٢- انواع الملكية

- 1 الملكية الطبيعية
- 2 الملكية الشخصية
- 3 الملكية الخاصة
- 4 الملكية المرضية

1 الملكية الطبيعية

الملكية الطبيعية هي الملكية الاولى التي لا تزيد عن الحاجة المتبادلة بين الانسان والطبيعة وغريزة البقاء وحفظ النوع والاستمرار في الحياة وما يترتب عليها من حاجات وغرائز وعلاقات .

هذا النوع من العلاقات كما اشرنا له سابقاً هو طبيعي ويلبي الحاجات للأفراد والجماعة بعيداً عن مفهوم الملكية الاستغلالي, انها ملكية المسؤولية وتحقيق الطبيعة لذاتها في الاستمرار والبقاء, وهذا بحد ذاته مصدراً للشعور بالسعادة والاكتفاء من الحياة, بخوض تجاربها الطبيعية, فاللام برعاية الاطفال ومساعدتهم حتى البلوغ تحقق رغبة ما بداخلها, هو شيء في غريزة وتركيب المرأة كأنثى و ليس مكتسباً, بل اصيلاً غريزياً جينياً وراثياً, وهذا بعيداً كل البعد من انواع الملكية الاقتصادية, انها علاقة مسؤولية خاصة ودوراً مطلوباً من صاحبه ان يقوم به, انها ليس من الملكية الاقتصادية في شيء, فهنا نوعية الملكية وطبيعتها مختلفة ولذلك نطلق عليها مجازاً ملكية طبيعية, بينما هي في النهاية علاقة

مسئولية ضرورية وحاجة متبادلة تحقق من خلالها الطبيعة ذاتها وأهدافها الخفية وهي الاستمرارية في الوجود ولا فارق كبير بينها وبين لعبة الحب الذي ابتدعتها الطبيعة لتحق ذاتها في البقاء والاستمرار للحياة ولكن مع ظهور الملكية الخاصة تحولت هذه العلاقة الانسانية الطبيعية الى نوع من الملكية الخاصة, وهذا ما جعلنا نعتبرها لاحقاً من اشكال الملكية الخاصة وامتداداتها الاجتماعية. ان هذا النوع من العلاقات بين البشر انما هو اطاراً انسانياً طبيعياً بحتاً, ولكنه كما سنرى لاحقاً سيصبح خاضعاً ومتأثرا بشكل لا يصدق بطبيعة الملكية بل ويوضع في النهاية في قالب الملكية تماماً كبقية الاشياء التي خضعت لنظام الملكية الخاصة المتخلف, ولذلك فإن (الانسان يعرف جيداً كيف يملك ولكنه لا يعرف كيف يحب), ولا فرق لديه بين الحب والملكية بل ان الحب وغيره من المفاهيم قد تحولت الى الملكية وليس خاصة وحسب بل تعسفية وجائرة اكثر من ذلك بكثير (فويلٌ لكل ما نحب نحن بني البشر فسيلحقه منا شراً عظيم).

ان المراحل الاولى من وجود المجتمع البشري خالية من مفهوم الملكية تماما ولم يكن سائد بين البشر سواء كأفراد او جماعات سوى العلاقات الطبيعة المحضة, قد يكون هناك تناقض وتنافس بين الجماعات على موارد الطبيعة والغذاء احياناً ولكنه لم يكن تناحري الطابع وذلك لغياب الاكتناز وتوفر الموارد وخاصة المياه والانهاروالغابات والمساحات الشاسعة من الاراضي البكر.

2 الملكية الشخصية او الفردية

في نطاق حياة الانسان وتطوره ونشوء ادوات عمل وانتاج, كالفأس والرمح والعصا والثياب, نشاء مفهوم واستعمال حاجات شخصية فردية للإنسان من ادواته الخاصة التي يستخدمها عصاه او سكينه وثيابه وما هو ضروري له للاستعمال في الحياة من ادوات, هذه جميعها ادوات شخصية فردية يحتاجها الانسان وهكذا ظهر المفهوم الاول للملكية الشخصية وهي ملكية الادوات

والثياب, وفي المجتمع المعاصر مثلاً يحتسب البيت والاثاث والسيارة وغيره من الضروريات للحياة , اي كل مجتمع وبحسب تطوره ومرحلته الاقتصادية من ضمن الملكية الشخصية.

ان الملكية الشخصية التي بدأت بالعصى والثياب وانتهت اليوم بامتلاك قلة من الناس لكوكب الارض بكامله بما فيه ذلك الهواء والماء والسكان, ولكن ليس الملكية الشخصية هي ما ادى الى ذلك ; بل ان طبيعة النظام الذي نشاء لاحقاً هو ما ادى الى حتمية نشوء شكل بشع وجائر من اشكال الملكية التي عرفها التاريخ البشري.

ان مفهوم الملكية الشخصية مفهوماً نشاء بسبب نشوء حاجات وادوات خاصة فردية للإنسان ضرورية له ولحياته عدى عن الطعام والشراب والامن والرعاية, فاصبح لكل فرداً ادواته الخاصة سواء كان طفلاً او بالغاً, امرأة او رجل مسن او عاجز, فكلاً له حاجته الفردية الضروريةً, ومع تطور المجتمع تطورت هذه الحاجات واتسعت, حتى وصلت الى يومنا هذا, وقد اصبح هذا حقاً معروفاً لا خلاف عليه في اي مجتمع من المجتمعات, ولا نزاع فيه ولا علاقة له بالصراعات الاجتماعية التناحرية فلم يكن الصراع يوماً لتقاسم ثياب وعصي وادوات وسنوضع ذلك لاحقا.

فعندما لا يكون هناك اكتناز واحتكار لمواد الطبيعة أو الإنتاج فلن تتوفر ايه ارضية لنمو صراعات تناحرية بين الافراد والجماعات والتاريخ يثبت ذلك بوضوح.

ان الملكية الشخصية هي حق طبيعي لكل انسان أيً كان لونه او جنسه اوسنه, ومن الضروري ان تتناسب وحاجات الانسان وخصوصياته وان تتوفر بما يكفي تماماً دون اي عوز, فمفهوم الملكية الشخصية نشاء مع نشوء تلك الملكية للحاجات في الواقع وليس بالإمكان نشوء المفهوم قبل نشوء الواقع نفسه اولاً.

ولا علاقة للملكية الشخصية بالملكية الخاصة فالملكية الخاصة نشأة كنظاماً اجتماعياً خاصاً ونشاء معه شكل الملكية الذي اخضع النظام الاجتماعي

والحقوقي الى طبيعته ونظامه, ولهذا نقول ان الملكية الشخصية في حال كانت ضمن المعقول فهي طبيعية جداً ولا غبار عليها من حيث الجوهر وهي ضرورية لجميع الكائنات الحية , حتى الطير لها وكناتها وديدان الارض لها ثقوبها ومساكنها وكل كائن له حقه في مكان ما يعيش فيه ويحتويه ويساعده على قضاء حاجاته اي مأوى امن يقضي فيه ضرورات حياته الخاصة واوقات راحته.

3 الملكية الخاصة

تشكل الملكية الخاصة الشكل الأهم والاكثر تأثيراً من كافة الاشكال الملكية الاخرى وخاصة في ظل المجتمع الطبقي وتبعياته الذي ظهر على ضوء تشكل ونشوء الملكية الخاصة, فالملكية الخاصة هي ليس امتداد للملكية الشخصية على الاطلاق, ان الملكية الخاصة شيء ظهر مع ظهور الاكتناز وبعد ظهور العمل و الإنتاج وادوات الإنتاج, و في المرحلة الطبيعية, كان الصياد يمتلك قوسه وكذلك يمتلك ما يحصده هذا القوس من صيد, ومع ظهور واكتشاف القوس واكتشاف ادوات وامكانيات جديدة تمكن اي انسان من القيام بالعديد من النشاطات لوحده , قد جعل ذلك من الانسان اكثر حريه واكثر قدرة على ان يحصل على منتوج ما من خلال استغلال ادوات واشياء شخصية هو يمتلكها لوحده ولا يحتاج مساعدة احد, هذا جعله يتمكن من الاستغناء عن الاخرين في كده للحصول على الغذاء, والتحديات الصعبة عليه مواجهتها لوحده.

في الماضي اعتمد الصيد الجماعي على تقاسم انتاج هذا الجهد الجماعي كما هو جماعي وهكذا ويتم تقاسم انتاج هذه العملية, اما في الحالة الثانية فان الفرد قادر لوحده مع توفر القوس وغيره من الاسلحة والادوات على القيام بهذه العملية وامتلاك منتوجها لوحده, اي ان ملكية اداة العمل او اداة الصيد قد اعطته حق ملكية المنتوج بعد ان تمكن من القام بالصيد بمفرده, وكذلك هو صاحب الجهد المبذول وحده بينه وبين الطبيعة الأم, ولا علاقة لأي احد اخر بالأمر, ولهذا فهو

يمتلك انتاج جهده واداة عملة امام الطبيعة التي اصبحت في هذه الحالة وسيل إنتاج وخامات انتاجية غذائية وغيرها, وكذلك في مجال الانتاج الأولى (أدوات وأواني وغيرها) كلاً يمتلك الحق في انتاج حاجاته بيديه.

نلاحظ حتى الان لم تكن الملكية الخاصة موجودة رغم وجود مجتمع مثقف ومعقد ومنتج, والمطلع على قوانين واعراف الصيادين المتوارثة حتى اليوم وفي غالبية الثقافات, سيكتشف شيء مثير للغاية و مشترك منتشر بين غالبية الثقافات حول العالم حيث يأخذ الصياد كل ما يصيده من طرائد صغيرة الحجم مثل الطيور من حجل وسمان وبط وغيره من الطيور, اما في حال الطرائد الكبيرة كالغزلان والخنازير والوعول وغيرها فيتم تقاسمها بين جميع فريق الصيادين رغم ان اصطيادها قد يكون فردياً في الغلب ولكن هذه العادة هي من اعراف الجماعة البدائية المتوارثة من المرحلة الطبيعية الاولى وهي من اكثر الاعراف اصالة وقدماً و منتشرة في الكثير من أصقاع العلم.

ان الملكية الخاصة لم تنشأ حتى في ظل المجتمعات الطبيعة المتطورة, فمهوم الملكية الخاصة اساسه قائم على استغلال ثمار وسائل الإنتاج وامتلاك المنتوج الاجتماعي برمته وهذا مختلفاُ جوهرياً عن حق ملكية المنتوج في المجتمع الطبيعي.

إن وسائل الإنتاج هناك هي ملكية جماعية, او لا ملكية لها, اي لا يمتلكها احد, انها مواد متوفرة في الطبيعة, يأخذ الإنسان حاجته ويترك البقية في مكانها مواد طبيعية خام لا يمتلكها احد ومن حق الجميع استعمالها بالتساوي, وكل شخص هو وادوات عمله يشكل العملية الانتاجية الخاصة به, فالقوة المنتجة المتمثلة به وبأدوات عمله ووسائل الانتاج, هي جزء من الطبيعة والخامات متوفرة في الطبيعة , وهكذا حقه يأتي من انتاجه لهذه المواد اصلاً وامتلاكه لأدوات إنتاجها والجهد المطلوب لذلك, لقد تجسد جهده المنظم والمخطط والهادف في قطعة ما تم انتاجها , قطعة لم تكن موجودة من قبل, هو من صنعها , وهي ذو قيمة استعمالية ما, وسميناها منتوج اجتماعي.

اما في حالة الملكية الخاصة فالأمر مختلف حيث اصبح المالك يمتلك الانتاج دون ان يقوم هو بإنتاجه او بذل اي جهد في سبيل ذلك, عدى جهداً إدارياً بحتاً له علاقة بجمع المال والنفوذ, وجني الارباح وحسابها وتطويرها ورفع معدلها, بل تحولت القوى المنتجة بكاملها الى ملكية ايضاً فلم يكتفي المالك في ظل نظام الملكية الخاصة بامتلاك المنتوج الاجتماعي بل امتلك المنتج الفعلي وادوات العمل و وسائل الانتاج بكاملها والخامات و المنتوج بكامله في النهاية بل امتلك الطبيعة وكل ما احتوته من خامات ومواد وحياة وغيرها .

لقد امتد نظام الملكية الخاصة ليس الى الاقتصاد وحسب بل انتشر على اوسع نطاق اجتماعي بحيث امتلك الرجل المنتوج ووسائل الإنتاج وكافة اعضاء المجتمع لقد تحول المجتمع بكامله وما يحيطه من طبيعة وخامات الى ملكية خاصة يتحكم بها ويقرر مصيرها مالكها المزعوم الذي نشاء بطريقة جداً مجنونة, واستمر عبر الاف السنين كنظام اجتماعي مثالي مقدس لا بد من الحفاظ عليه وإلا ضاعت الحياة وضاع كل شيء.

(الملك لله ولكنهم لم يتركوا شيء لله ليمتلكه)

وصلنا الى عصر مجنون اصبح فيه العالم باسره عقار مقسم الى حدود و مناطق تعود لقوى مهيمنه, كل همها و هدفها الحفاظ على طبيعة النظام القائم والصراع على تقاسم هذه الملكية الخاصة (للكرة الارضية) وما تحتويه من امكانيات بشرية وغيرها.

لقد سيطر نظام الملكية الخاصة على كل شيء في حياة المجتمعات و تحول كل ما وجد في المجتمع من مواد وعلاقات الى نظام وقوانين واخلاق وقواعد تحمي وتعزز نظام الملكية الخاصة الجائر الذي قامت العبودية على اساسه وعليه اقيم المجتمع الطبقي المتناحر الذي خضعت له المجتمعات البشرية عبر العصور حتى يومنا هذا, ان للملكية الخاصة اسباب ومقدمات وشروط ادت الى ظهورها وسنناقش هذه الاسباب في عنوان نشوء الملكية الخاصة.

ان جل ما يهم الملكية الخاصة هو امتلاك المنتوج الاجتماعي و احتكاره, ولذلك

وافقت على التخلي عن جزء من هذا المنتوج لصالح الطرف المحروم من هذه الملكية وذلك ليتمكن من البقاء حياً, وقادر على العمل والانتاج, لكونها هي مالكة لهذا الإنتاج بحسب الأعراف والقوانين الموروثة, لقد استطاعت الملكية الخاصة الحفاظ على وجودها عبر التاريخ والحفاظ على جوهرها حتى تخلت عن امتلاك البشر الرسمي (العبودية القانونية)

ولكنها استطاعت ان تضع نظاماً يكفل لها وجودها واستمرارها كنظام طبقي يحرم الغالبية من المجتمع من غالبية المنتوج الاجتماعي فاصبح جميع افراد المجتمع في النهاية مدافعين عن نظام الملكية الخاصة و مقتنعين بانه حق وقد وضعت جميع القوانين والعراف القيم والاخلاق بناء على هذا الأساس.

ان العبودية المقتنعة التي يعيشها المجتمع المعاصر اشد خطورة وقذارة وتنوع من تلك العبودية التي عاشها الانسان في بداية نشوء العبودية, لقد كانت العبودية واضحة تماماً, ووجودها واضحاً بالنسبة للإنسان بل لقد كانت في بعض المجتمعات تعامل العبد كفرد من الجماعة ويتمتع بنفس الحقوق في بعض الاحيان ما عدى حريته ويشهد التاريخ على حالات كثيرة من العبيد لم يفارقوا اسيادهم رغم عتقهم وفضلوا البقاء في ظلهم.

ان خطورة العبودية المعاصرة كونها عبودية مقنعة مغلفة بألف غلاف وغلاف, ومن أخطر هذه الأغلفة أن الإنسان يُصنع بطريقة تجعل من وعيه جاهزاً لهذه العبودية وتقبلها, بل والدفاع عنها, وعدم السماح بتغييرها أو حتى مجرد التفكير في ذلك, ان الانسان الذي يصنع ويجهز بطريقه ما ليس من السهل عليه ان يرى ذاته أو العالم خارج هذه الرؤية, وهكذا يتحول كل فرد الى حارساً وشرطياً ما, يقع على عاتقه حماية نظام الملكية الخاصة و الحفاظ على استمراريته, وهكذا يصبح العبد ذاته حارساً لنظام استعباده وتبعيته وتجريده من انسانيته الحقيقية.

ان الفرد في المجتمع المعاصر ليس سوى حارساً لعبوديته ومحافظاً على نظامها, بل واصبح من الضروري ان يقوم كل فرد بالكثير والكثير من اجل خدمة النظام

السياسي ناهيك عن الضرائب التي تدفع في النهاية ولا تصرف بالطريقة و الاهداف التي تدفع من اجلها دوماً

ان نظام الملكية الخاصة منذ نشؤه وحتى يومنا هذا لم يجري اي تغيير على جوهره, وقامت في تاريخ البشرية ربما مئات الثورات وقدمت مئات والأف من الشهداء والدماء والخسائر الاقتصادية و لم تحقق ادنى تغيير على جوهر هذا النظام وهذا القانون, مما يعني أن جميع ما سلف لم يحقق الغاية بعد, وإن كانت هناك بعض الأنظمة تدعي انها سائرة على هذا الطريق, ولكن التاريخ لم ينتج حتى الأن نظاماً جديداً فعلياً للملكية الخاصة وتقنيتها ومعالجة مفهوم الملكية بكامله, فالقضية ليس قضية الملكية الخاصة وحسب, إن الامر بحاجة الى اعادة صياغة الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على اساس رؤية جديدة عصرية متطورة قادرة على مراعاة الفرد والجماعة في آن واحد وعدم جعل التناقض بين الفرد والجماعة تناحرياً كما هو عليه في انظمة الملكية الخاصة ونظامها المجحف الغاشم.

إن نظام الملكية الخاصة يعلن تماما انه نظاماً قائماً على الظلم وعدم التوازن في توزيع وملكية المنتوج الاجتماعي, مما يعني أن التناحر هو احتمالاً وارداً في اية لحظة, ولهذا يحتاج نظام الملكية الخاصة الى قوة ليس فقط اجتماعية وليس فقط عرفية وسلوكية بل يحتاج الى قوة ردع سريعة وجيوش وشرطة وأمن وغيره من أجهزة البنية الاجتماعية الفوقية, إن المجتمع الخالي من الصراعات التناحرية لا يحتاج الى الجيوش والأمن والشرطة والسجون والحراسة على كبار المسولين , وغيرها من تكاليف الأمن والحماية لكبار موظفين الدولة والأثرياء من الناس, إن أكثر من خمسين بالمئة من دخل العالم يذهب للجيوش والأمن والشرطة و جميع أجهزة الدولة التي هي في النهاية وفي ظل نظام الملكية الخاصة ليس سوى ادوات قمع, تعيش على حساب الشعوب والضرائب التي تدفعها من لحمها ودمها.

ان جميع اجهزة الدولة وموظفيها من السياسيين الى البواب والحرس وعمال

النظافة, هؤلاء جميعهم اناساً غير منتجين وهم يعيشون على حساب بقية افراد المجتمع, فلنتخيل معاً كم يبلغ عدد الجيوش ولأمن وغيره من موظفين الحكومات والسياسيين في العالم, انه يشكل ما لا يقل عن 30 الى 40 بالمئة من سكان العالم, هذا العدد يعيش على حساب الشعوب وخزائنها ومقدراتها وهي في نهاية المطاف ليس بحاجة الى هذا النظام بكامله, وربما بعشرة بالمئة من هذا العدد او اقل من ذلك يكفي للمهمات الإدارية في حال كان المجتمع غير تناحري وكانت الملكية ذات شكلاً مختلفاً عن ماهي عليه, وكذلك الإنسان, فالإنسان الذي يُصنع ويَنشأ في مجتمع ذات مفهوم ملكية متطور وحضاري يجعل من الانسان كذلك متطوراً وحضارياً, وهذا ليس مفهوم التطور الاستهلاكي في لبس النعل او عدمه, ووضع النظارات وقص الشعر, بل تطور مفاهيمي اجتماعي انساني حضاري منسجم مع ذاته ومع الأخرين والطبيعة.

ان الشعب يكدح في النهاية لكي يعيل عدداً هائل من الموظفين في قطاعات الدولة السياسية والأمن والجيش والشرطة وكبار الموظفين والوظائف وكافة مجالات الخدمات الأخرى والتربية والصحة والتعليم وغيرها من خدمات, هذه جميعها ملقاة على كاهل قطاع الانتاج و الشعب الكادح, هذا الحمل بكامله ناهيك عن والنظافة وغيرها من الخدمات و الأنشطة الرياضية والثقافية التي لا تدر دخلاً انتاجياً على الاطلاق, على الرغم من ضرورتها في المجتمع ولكنها في النهاية خدمات تكميلية وليس انتاجية مباشرة, وهذا يعني ان كامل العبء الاساسي يقع على كاهل المنتجين الفعلين لوسائل العيش والمنتوج الاجتماعي بكامله.

ان طبيعة انظمة الدول العسكرية ذات الجيوش والعساكر والشرطة والأمن انظمة تستمد شرعيتها من خلال القوة والسيطرة, سواء بالطرق الناعمة او الخشنة ولكنها في النهاية تتمسك بالحفاظ على هذا النوع من النظام المسيطر المهيمن بالقوة وتفرض نظامها وملكيتها وطبيعة هذه الملكية بالقوة وتحافظ على ذلك بشتى الوسائل دون اي اعتبار لشيء سوى مصالحها و بقائها في الوجود كنظام اجتماعي اقتصادي, في الوقت الذي وجودها اصلاً تاريخياً كان عبارة عن

طفرة وتوازنات خاصة ادت الى نشوء هذا النوع من الانظمة الاجتماعية التي استمرت للاف السنين وكان من الممكن ان تكون حيات البشرية سارة بمنحى اخر غير الذي هي عليه الان, وهذا معناه انه ليس حتمي وضروري وجود نظام الملكية الخاصة و من الممكن تغيره, بل هذا بات ملحاً وضرورة اذا ارادة البشرية التخلص من الصراعات التناحرية بين البشر كأفراد وجماعات وسيادة السلم في حيات البشرية ف (الملكية الخاصة هي اصل الداء).

٤- الملكية الغريزية

الملكية الغريزية شكل من اشكال الملكية ولكنها ذات طابعاً خاصاً غريباً الى حد ما, بحيث أن طابعها ملكية مسؤولية وليست ملكية تملك واكتناز كما هي في الملكية الخاصة ومن اهم ميزاتها

1 اصالتها وشموليتها

فهي تشمل كافة انواع الثديات تقريبا فغالبية الثديات تعتني بصغارها لفترة ما وعليها القيام بهذه المسؤولية, ومن اجل ذلك يجب الحصول على مأوى خاص من اجل الحماية والحضانة للصغار وبقية امور الحياة الخاصة للأفراد, وهكذا نرى ان ملكية الام هي من اشكال الامومة الغريزية وهي شاملة للإنسان والطبيعة وغالبية الطيور.

2 انتهائها بانتهاء المهمة

في الغالب لدى الانسان وبعض الحيوانات التي تعيش في جماعات وقطعان حيث يبقى الصغير في الجماعة تحت رعاية امه ثم ينتقل بعد ذلك الى الاندماج في الجماعة وترك الام.

ان طول مدة هذه الحضانة لدى البشر ادى الى بقاء هذه العلاقة لفترة طويلة

ولهذا اختلفت طبيعة هذه العلاقة و مدتها لدى الانسان, ان شعور المسئولية الشخصية و الفردية هو الدافع الاساسي لهذا النوع من الملكية ولهذا فهي اكثر رقياً بألاف المرات من الملكية الخاصة, و بإمكاننا تسميتها مجازاً الملكية الأمومية او الطبيعية, وهي اكثر رقياً من كافة اشكال الملكية وذلك كونها غير نابعة من ملكية تصرف واستعمال بقدر ماهي نابعة من حاجة الصغير للرعاية وحاجة الام لتحقيق الطبيعة والقيام بمسئولياتها, ورعاية للصغار الغير قادرين على الاستمرار في الحياة بدون توفر هذه الرعاية, ومن ضمن هذا الشكل من الملكية ايضا "الملكية الغريزية" ملكية الذكر وهي ملكية مختلفة جوهرياً عن ملكية المرأة وان كانت هي الاخرى غريزية بحتة.

فالذكر يرغب في الحصول على الاناث من اجل الحفاظ على الحياة والطبيعة وزرع بذرته وسلالته واستمرارها في الوجود ولهذا وجدت الغريزة الجنسية من اجل تحقيق هذه الحاجة الطبيعية الهامة وهي البقاء, وهي ام الغرائز جميعها ولكن فعلها ينتهي عند هذا الحد, أي بعد اتمام التلقيح الجنسي للأنثى وضمان سلالته في البقاء, وهكذا يحقق هذه الغريزة ولا يوجد الكثير من الحاجة للاستمرار في هذه العلاقة, وهذا يجعلها مختلفة جوهرياً عن علاقة الأُم الغريزية بصغارها, فطابع العلاقة مع الأَم يبقى اكثر ديمومة وحميمية وحاجة من دور الاب, مما يجعل من دوره قليل فعلياً في الكثير من الثديات, وفي بعض انواع الطيور حيث يتشارك الانثى والذكر في رعاية الصغار بالتساوي تقريباً, ومهما كان الاختلاف بين كلا الحالتين الانثى ام الذكر تبقى طبيعة العلاقة رغم هذا الاختلاف طبيعة خالية من الملكية الاستعمالية الاستغلالية, فالذكور في الطبيعة ولدى الإنسان القديم لا تستغل صغارها في شيء ولا تسعى لذلك, ولكنا رغم ذلك نستطيع القول ان الملكية الخاصة ونشاءتها كانت ذكورية اكثر منها انثوية.

فغريزة الذكور للملكية الخاصة اكثر منها لدى الاناث سواء في الطبيعة أو المجتمع ولهذا عندما أنشاء الرجل مجتمعه الذكوري الأول أنشئ معه شكل الملكية الخاصة الذكورية الذاتية التي تخضع لضمان سلالته هو بالذات, ولهذا

السبب امتلك الرجل المرأة وحاصرها ومنع عنها كافة العلاقات الجنسية مع سواه ما دامت ستحمل سلالته في احشاءها.

وبهذه الطريقة امتلك الرجل كل شيء, المرأة وسلالتها والمنتوج الاجتماعي بكامله, إن الملكية الخاصة بعد نشؤها طبعت المجتمع بكامله على هواها بما ينسجم مع مصالحها ولهذا جاء طابع الملكية ذكوري تسلطي عنيف يعتمد على القوة والجلافة الذكورية, وفي هذا السياق ننصح القارء بالعودة الى الجزء الاول من المادة التاريخ لعبة الحضارات عنوان المجتمع الطبيعي .

الفصل الثاني

1 نشوء وتطور الملكية

نشأت الملكية منذ القدم وقد اشرنا الى اشكال وانواع الملكية في الفصل السابق ولكننا لم نتطرق لجوانب هامة ضرورية في طبيعة مسيرة الملكية وتطورها, ونشاء مفهوم الملكية مع بداية نشوء المجتمعات البشرية المستقرة, وقد اختلفت الأسرة جوهرياً عن مفهوم الاسرة والعائلة التي نعرفها اليوم حيث كانت الأُنثى هي اساس الجماعة البشرية الاولى "العائلة" حيث على المرأة رعاية ومراقبة اجيال عدة من الصغار الذين ما يزالوا بحاجة الى رعاية وحماية الاخرين.
ولهذا كان الذكر ثانوياً في هذه المرحلة وكانت الانثى هي المستقرة, وهي الأساس رغم حياة الترحال التي كانت الجماعة البشرية تعيشها, لقد ادى اكتشاف النار وتطويعها من قبل الانسان الى انقلاب هائل في الحياة البشرية حيث تطورت ادوات الزراعة والطهي والصيد وغيرة وتم اكتشاف الفخار والمعادن والزجاج, وظهرت الحاجة الى الاستقرار اكثر من السابق بحيث ان عملية الانتاج تحتاج الى استقرار وعمل يومي متواصل ومكان ثابت قريب من مصادر الخامات المستخدمة.
لقد سارت الملكية في تطورها مع مراحل تطور المجتمع وحاجاته ونمطه الاقتصادي و كانت نشأة الملكية الأولى في ظل المجتمع الطبيعي حيث امتلك الأنسان ثيابه وادواته الشخصية, وكان هذا هو الشكل الأول للملكية, وقد سبق وحللنا كيفية تطور حق امتلاك المنتوج من امتلاك وسائل الانتاج وادوات العمل والجهد لمبذول, و هذا الشكل للملكية يبقى هو الشكل الطبيعي للملكية .

2 الملكية الفردية الشخصية

الملكية الشخصية هي الشكل الاول للملكية وهي ملكية خالية من اي استغلال بين الانسان والانسان بل هي علاقة بين الانسان وادواته وخامات الطبيعة وعلى الرغم من ذلك فان اي عمل تقوم به اية جماعة بشكل مشترك يتم تقاسم منتوجه بالتساوي ولهذا فان خصائص الملكية الخاصة لم تظهر سوى لاحقاً, ولا يمكن لها الظهور قبل ظهور البنية التحتية لها, وهي نوعية العلاقة بوسائل الانتاج و المنتوج الاجتماعي, ان الاستعمال والاستفادة من الشيء وما ينتج عن هذا الاستعمال يشكل اساس النظام الاجتماعي فمن يمتلك الشيء يمتلك منتوجه ايضاً وهكذا ظهرت الملكية بشكلها الاول وهي بعيدة تماماً عن الملكية الخاصة.

3- الملكية الجماعية الطبيعية

الملكية الجماعية هي ملكية اجتماعية ما لشيء أو عقار او مورد ماء او اي شيء اخر, وتنطبق على الملكية الفردية من حيث حق التصرف والاستعمال والاستثمار والمنتوج, لقد ظهر هذا الشكل من الملكية في مرحلة متقدمة من حياة البشرية حيث ظهرت الحاجة الى الاستقراربعد اكتشاف الإنسان الزراعة وتطورها, لقد كانت الملكية الطبيعية بمجملها ملكية مشابهة لملكية الإنسان الفرد لأدواته الشخصية, فعندما تحط جماعة ما بالقرب من مورد ماء مثلا فهي تستعمله وتتصرف به ما دامة مقيمة الى جانبه ومن حق جميع الافراد الاستفادة منه بشكل متساوي تماماً, ولكنها عندما ترحل عن الموقع وتتركه فإنها تتركه وتتخلى عن هذه الملكية.

لقد كانت ملكية الجماعة الأولى نابعة من الحاجة والضروريات الاستعمالية فقط وحين انتهاء هذه الحاجة فان الملكية بكاملها تنتفي, إن هذا الشكل للملكية الجماعية حافظ على وجوده ايضاً في المجتمعات الطبيعية ولكنه قد تغير من

حيث الجوهر, اي طبيعة المالك وطريقة هذه الملكية وكيفية وقوعها واستمرارها. فالإشكالية ليس في الحاجة الى قوانين لتنظيم علاقات البشر فيما بينهم وبين الطبيعة, ان الاشكالية في نوعية هذا القانون وهذه الملكية وكيفية استعمالها ومن الذي وضعها ولصالح من في النهاية, لقد كان المستخدم هو نفسه مالك الوسيلة او العقار او مورد الماء وهو نفسه المنتج وكذلك هو نفسه مالك المنتوج, لم يتغير الكثير على جوهر هذه الملكية في المجتمع الطبيعي الا طبقي حيث يسود التوازن كقانون شامل اجتماعياً ولا احد يشعر بحرمان او اقصاء اقتصادي في امتلاك المنتوج, ولذلك بإمكاننا القول ان تلك المرحلة كانت خالية من الملكية الخاصة وخالية طبعاً من استغلال الانسان للإنسان وامتلاكه لموارد طبيعية.

4- الملكية الخاصة الجماعية

ان مفهوم الملكية الجماعية الخاصة مفهوماً مختلفاً تماماً عن مفهوم الملكية الجماعية السابق الذكر (الملكية الطبيعة) وذلك كون اساس المجتمع في بنيته التحتية بكاملها قد تغير وظهرت قوى وعلاقات انتاجية جديدة من ضمنها مفهوم الملكية الخاصة وقانون الملكية الخاصة اصلا يتناقض مع ملكية الجماعة للمنتوج الاجتماعي, بل يحارب هذا المفهوم ويعتبره من الد اعدائه الطبقيين, ولكنه في الوقت ذاته يدافع عن مبدا ان الجماعة لها الحق في امتلاك ارضها ومواردها وخاماتها واسواقها الخ...

ولكن في النهاية المالك الفعلي هو ليس الجماعة بل هم افراد قلة من هذه الجماعة يمتلكون اوراق تقول ان هذه الملكية العقارية او غيرها من حقهم استغلالها كأفراد بما في ذلك تسخير الأخرين من خلالها, ان المالك الفعلي في ظل الملكية الخاصة هو الشخص الفرد وحسب وليس من ملكية جماعية فعلية.

فلو كان المواطن يمتلك شيء في دولته حقاً لوجد مأوى دون ان يدفع ثمنه, فمن لا يمتلك شيء لا مكان له حتى في الشارع, و يستعمل الشارع للحركة فقط, ولا

يحق لاحد الاقامة به , فالشارع في النهاية من املاك الدولة, والدولة هي المستثمر الاول والمالك الأول لهذا الشارع ناهيك عن أن هناك مدن ومقاطعات بكاملها يملكها رجل واحد, تماماً كما في ايام الاقطاعية ولكنها مدن وليس ضيع كما كانت في ذلك العصر, وهذا يعني ان الشوارع ذاتها مملوكة وان الناس رغم حقهم في استعمالها الا انهم لا يمتلكونها, بل يحدد الاستعمال وكيفيته بما في ذلك سن قوانين وضرائب وغرامات واجرة وطرق الاستعمال.

ان الملكية الخاصة ونظامها لا يمكنها ترك متسع للملكية الجماعية , ولهذا حتى في الشركات الكبيرة المساهمة, نجد ان اصحاب الاسهم الصغار لا يقررون شيء, انت تقرر بقدر ما تملك هذا هو القانون العام الرئيسي لنظام الملكية الخاصة وهو اشبه بقانون البحار والحيات تحت الماء الاكبر يأكل الاصغر أي كان.

ثم ان هؤلاء غير منتجين انهم فقط مالكين ولا علاقة فعلية لهم بالإنتاج سوى جني الارباح, ووجود بعض انظمة التعاونيات التي قد نراها هنا او هناك في بعض أصقاع العالم لا تعني بأن هذه التعاونيات تشكل الطابع العام للنظام, انها اقليات صغيرة في داخل مجتمعات فقيرة مغلقة وبسيطة, فنظام الملكية الخاصة منذ نشاءته قد قضى على كافة اشكال الملكية الجماعية, حيث سيطر على كافة اشكال الملكية الموجودة, فهو مسيطر أصلاً على المنتوج الاجتماعي, اي الثروات وهذا ما كان يهمه بالتحديد, ان الانقلاب الجوهري الذي احدثه المجتمع الطبقي حول ملكية الجماعة الى ملكية خاصة ولم يكتفي بذلك بل اتبعه بملكيته للجماعة نفسها و تحويلها الى عبيداً تمتلكها قلة من الافراد, هذا هو الانقلاب الجوهري في نشوء الملكية الخاصة الجماعية ملكية العشيرة او الدولة الخ,,,

فنظام الملكية الخاصة في النهاية يمتلك المكان ومن يعيش به وحوله ولا مكان لمكية جماعية فعلية في نهاية المطاف سوى للمالكين فقط , اي المالكين الأفراد الاقلية وليس الجماعات.

5 ملكية الزعيم ونشوء السلطة

في البداية لم يكن اي شكل من اشكال الملكية الخاصة موجود حيث اقتصرت الملكية على الملكية الشخصية والملكية الجماعية, وفي ظل الملكية الجماعية كانت القبيلة او العشيرة تتشارك في تقاسم الموارد الطبيعية بشكل متساوي, ولم يكن من اكتناز لشيء أو سيطرة لاحد على الطبيعة ومواردها.

كانت موارد الماء او المنطقة او الغابة المستغلة من قبل جماعة أو عشيرة ما تعتبر ملكيتها بالنسبة للعشائر الاخرى, ولا يحق لاحد استغلال هذه المناطق والموارد سواها, وهذا النمط من علاقات الملكية الاولى ما زال منتشراً في الكثير من مناطق العالم النائية, من افريقيا الى اسيا وامريكا الجنوبية, وبعض مناطق استراليا التي تعيش بها بعض قبائل السكان الأصلين.

لقد كانت الملكية الخاصة العشائرية في الاصل والنشوء جماعية أولاً حيث امتلكت العشيرة هذه الموارد كوسائل عيش وانتاج وكان الجميع ينهل من هذه الموارد كلاً وحاجته ويبقا الفائض في مكانه جزء من الطبيعة, فتستعمله الحيوانات الأخرى من أجل العيش ايضاً, لقد ظهر الشكل الأول للملكية الخاصة جماعياً اولاً, و لعب الاستقرار دوراً كبيراً في ذلك, فنشأت الملكية الخاصة الجماعية الى جانب الملكية الشخصية الموروثة من المجتمع القديم) مجتمع الترحال)

فكلاً له ممتلكاته الشخصية مثل الادوات الثياب والمأوي وكل ما يصنعه أو ينتجه لذاته ولحاجته من مسكن وأمن, ومن اجل استكمال حاجاته يحق للجميع اخذ حاجتهم من الخيرات والموارد المتوفرة, والتي تملكها الجماعة بحكم استقرارها الى جانبها, ادى هذا الاستقرار بالجماعة الى بدئها بتوفير غذائها من خلال انتاجه, وظهرة الزراعة, وشكلت الزراعة اهم ثورة عرفها تاريخ البشرية المعروف واكبر ثورة بعد اكتشاف النار, وتجدر الاشارة في هذا السياق ان الكثير من الباحثين تقاطعت استنتاجاتهم بان المرأة هي اول من اكتشف الزراعة وعمل بها.

شكل اكتشاف النار الثورة الأولى في حيات الإنسان, ثم جاء اكتشاف القوس و

الأسلحة الفردية الاستعمال عن بعد, والكن اكتشاف الزراعة ومزاولتها للحصول على الغذاء شكل ثورة حقيقية نقلت المجتمع الى مرحلة جديدة بالكامل من ضمنها تغير نوعي في العلاقة بين الإنسان والطبيعة, حيث ظهر الشكل الأول للملكية الخاصة في التاريخ, وهي ملكية موارد الطبيعة, ولكنها كانت ملكية جماعية في شكلها الذي ظهرت عليه لأول مرة.

ومع هذا النمط الجديد للعيش و ظهور الشكل المنظم للحصول على الغذاء أي الإنتاج الزراعي, اضمحل الاعتماد على الصيد في الحصول على الغذاء, حيث يعتمد الصيد على الصدف ولا أمن أو استقرار فيه, بينما الزراعة والانتاج يشكل اكثر ضمانة وأمن في توفره, وبهذا ظهر الاكتناز والخزين, تماماً كما يفعل النمل والنحل وغيرها من الكائنات المكتنزة لغذائها, ولا يوجد ابحاث مختصة تثبت أو تدحض هذه الاحتمالية الغريزية لدى الانسان, ولكننا نحللها استنتاجاً من السياق التاريخي لحيات المجتمع البشري القديم ومراحل تطوره, وقد تكون مكتسبة بحكم الحاجة والتعلم لدى الإنسان.

ومع ظهور الاستقرار و تطور الاكتناز وتطورت الزراعة واستقرت الملكية للأرض والعقارات, هنا ظهر دور الزعيم الهام, ليس في قيادة القطيع أو الجماعة بل في تنظيم مكتنزاتها والحفاظ عليها من التلف أو الضياع أو أي خطر من فقدانها, وتنظيم صرفها واستعمالها كمخزون جماعي تملكه الجماعة, من غذاء او عقار مملوك لها مثل ارض او مورد ماء وغيره, لقد كان هذا الدور ملقى على عاتق المرأة ايام الترحال, وقد استمر وجوده مع بدايات الزراعة حيث كانت المرأة هي الاساس في تنظيم المحاصيل الزراعية وتخزينها وتامين الغذاء.

مع هذا التطور الاجتماعي ظهرت الحاجة الى انظمة حقوقية وقانونية وادارية وظهرة الملكية القنونية والتوريث, وذلك بحكم الاستقرار, وظهرت اعراف الميراث وقوانينه, لقد قادت الانثى هذه العملية عبر تاريخ البشرية مئات الأف السنين الارضية, وكانت الانثى الاكبر سناً واكثر خبرة هي المشرفة على ادارة امور الجماعة الداخلية وكان ذلك تحصيلاً حاصلاً بحكم خبرتها ومعرفتها, وبحكم انها ام

الغالبية من الجماعة, وبهذا لها مكانة روحية ومعنوية كبيرة عدى عن خبرتها بحكم سنها وغنى تجربتها, ونرى الكثير من الامثلة المشابهة في الطبيعة.

نلاحظ ذلك واضحاً في الحضارات القديمة, حيث كانت غالبية الالهة من الإناث, بينما انقلبت بعد نشوء المجتمع الطبقي الى الهة ذكورية محضة, وحتى لو اعطيت مساحة ما للمرأة في بعض الأديان الذكورية, إلا انها تبقي المرأة خارج المركزية في القرار والرتبة القداسية, وتعطي هذه الاولوية للذكر وليس للأنثى, و في تلك المرحلة التي سميت بالمرحلة الأمومية, كانت المرأة هي المسؤولة عن ادارة الجماعة وهي المرجع الروحي والعملي للجماعة, ولم يكن مفهوم الزعامة قد نشاء بعد, كما ظهر لاحقاً في المجتمع الطبقي, فصفة الزعامة هي مفهوم سياسي ظهر لاحقاً بظهور الملكية الخاصة و النظام الذكوري الطبقي و كانت المرأة أول من تعرض للتميز الطبقي في مجتمع الملكية الخاصة الذكوري الناشئ.

كان دور المرأة موجهاً وحافظاً وراعياً ذو عطفً وبأسً معاً, لم يكن طبقياً أو فوقياً, كما هو حال المجتمع الطبقي الذكوري, وبذلك كان مجتمع عادل ويتمتع افراده بقسط قريب جداً من المساواة, فقد كان دور المرأة ادارياً تربوياً موجهاً وحافظاً, وكانت هي القائد الفعلي للجماعة ولم يكن أي أثر للزعامة أو الزعيم الفحل, أو الذكر المسيطر كما لدى بعض انواع الحيوانات, فقد كان المنتوج الاجتماعي يخزن ويحفظ, ويشرف عليه اكثر الافراد خبرة وذو ثقة من الجماعة, وكانت في الغلب نساء, ولم تكن صلاحياته مطلقة او غامضة, بل يمارس سلطته أمام الجميع وليس في الخفاء.

لقد تطور هذا الدور الاداري الاجتماعي القيادي المسؤول وانتقل الى المجتمع الطبقي (المجتمع الذكوري) الذي كان حديث العهد والنشوء, واصبح دوراً مختلفاً جوهرياً, حيث ادي ظهور الملكية الخاصة وتحول السلطة والنفوذ للرجل الى طغيان مزاجه التسلطي والمهيمن والميال إلى التملك أصلا غريزياً, وبذلك تحول هذا الدور من الرعاية والإدارة والإشراف الى الزعامة والهيمنة المفروضة بالقوة بدايتاً, وأصبحت قانون لاحقاً, سنه الرجل ليحفظ ذاته ومجتمعه الطبقي,

وبذلك حرم المرأة من امتيازاتها , بل اطاح بها جانباً واقام عرشه السلطوي على انقاض امومتها وحبها وعطائها الامومي الغريزي اصلاً قبل ان يكون اجتماعي.

لقد انقلب دور القائد الأم الإداري العادل والمحافظ على ملكية الجماعة وغذائها, والساعي الى توزيعها بالتساوي على جميع افراد الجماعة كلاً وحاجاته, وغيرها من المسؤوليات الحيوية ذات الطابع الاجتماعي الروحي والمعنوي, فالجدة ليس مجرد قائد عادي للجماعة في حينها, لقد انقلب هذا الدور الى دور المالك لمنتوج الجماعة والمتحكم به , ومتصرفاً به بالكامل, وبذلك تحول دور ذلك الحامي والحافظ للمنتوج الى مالكه, وهذا النوع من الملكية التعسفية سحبه الرجل على كل شيء في المجتمع. هكذا تحولت ملكية الجماعة السالفة الذكر إلى الى ملكية فردية خاصة لفرد واحد هو الزعيم الذكر المهيمن, وتحول هذا الفرد المالك الى مقرر في كل شيء, ولم تقتصر الملكية على المنتوج الاجتماعي بل امتدت الى وسائل الإنتاج, وهي الأرض, وهذه الرض لا تنتج وحدها انها بحاجة لأيدي عاملة تكدح بها لتفلحها وتصبح وسيلة انتاج.

لقد امتدت الملكية الى القوى المنتجة وامتلكتها لتكمل سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج, ومن الجدير بالذكر بعد الرجوع الى تاريخ الاراضي والملكية والقوانين, تبين بكل وضوح أن الملكية كانت توزع على النحو التلى , الملك أولاً او الزعيم وهو صاحب الحصة الاكبر, وتوزع البقية على عائلته وبعض معاونيه ومستخدميه وزبانيته, بينما تحولت البقية من السكان الى ادوات تكد وتفلح ولا تحصل سوى على الفتات من منتوجها, لقد حول نظام الملكية الخاصة جميع افراد المجتمع الى مستخدمين مستغلين من قبل الزعيم, هذا الذي اصبح دوره قمعياً تسلطياً, بل واصبح جلاداً مع مرور الوقت وتركه على هواه بحكم العادة والعرف.

لم يكن المجتمع القديم الطبيعي بقائده المدبر بحاجة الى القوة والجيوش والحرس من أجل حمايته, فالناس متساوية في الحصول على حاجاتها, والمجتمع خالي من التميز الطبقي وغيره, بينما في حالت المجتمع الطبقي فإن الواقع مختلف

نوعياً, وطبيعة المجتمع اصبحت تناحرية, لهذا اصبح من الضروري وجود قوة حامية للزعيم وسلطته ونظامه التعسفي الذي استحوذ بالقوة على كل ما تنتجه الجماعة, بل امتدت سلطته لامتلاك الجماعة ذاتها.

ان طبيعة نظام الملكية الخاصة جوهرياً واحدة, بينما اختلفت الاشكال وتعددت, فبعد نشوء الملكية العقارية وتحول الارض والطبيعة الى عقار يملك ويستثمر اصبح هناك حاجة للأيدي العاملة, وبناء على ذلك نشاء نظام الرق, فالأرض كانت هي الملكية الخاصة الأولى, والتي ظهر على اثرها نظام العبودية, فلم يكن من متسع او حاجة للأفراد الغرباء حتى ولو أسروا, فهم عبئ على آسرهم, بينما في حالت الاستقرار ووجود الأرض, أصبح هناك جدوى من الاحتفاظ بالأسرى واتخاذهم عبيدً يعملون في الأرض وفلاحتها وغيرها من الأعمال الصعبة, لقد ادى ظهور الزراعة وتطورها وامتلاك الارض الى وجود فائض في الانتاج يكفي للكثير من الافراد الاضافيين, واصبح العبد المنتج بإمكانه ان ينتج الكثير من الفائض عن حاجاته الضرورية, وبذلك اصبح مجدياً اقتصادياً الاحتفاظ بالأسرى واتخاذهم عبيداً, حيث ينتجون الكثير من الفائض لمالكهم.

و شهد تاريخ المجتمع البشري أنواع مختلفة من أشكال الرق والعبودية, منها العبودية الفردية, والعبودية الجماعية, فقد تم ابتداع انظمة الإتاوات والضرائب العينية والنقدية, وساهم ظهور العملة والنقد في نشوء وتطور انظمة نقدية وضريبية, وهذا واضحاً في أثآر العراق القديم السومرية, وغيرها, وراح السلاطين والملوك يعينون جباه للضرائب في المناطق البعيدة, التابعة لسلطتهم السياسية, فتدفع لهم الضرائب, وفي الغالب كانت هذه الضرائب تأتي على الغالبية العظمى من المنتوج الاجتماعي لهذه الجماعات, وكثيراً ما كن الجوع يفتك بهم أو يكاد في المواسم الضعيفة الانتاج بسبب هذه الضرائب الجائرة والإتاوات.

لقد انتشر هذا الشكل من الاستعباد الجماعي بشكل واسع في شبة الجزيرة العربية وبعض مناطق افريقيا وغرب اسيا, فقد كانت جميع المنطق النائية تدفع اتاوة للملوك والا جردة الجيوش عليها ونهبت ممتلكاتها, وساقتهم عبيداً واسرى,

بعد قتل كل من يقاوم او يرفض الانصياع للأسر والنهب, وبذلك فلا خيار أمام هذه الشعوب إلا الخضوع أو المواجهة , وفي الغالب لا طاقة لها على مواجهة الأف الجند المدججين بالسلاح والعتاد الحربي كقوة ضاربة ومحاربة

إن سلطة الزعيم الفرد الذكورية شكلت الأساس الذي قامت علية جميع الأنظمة الاجتماعية اللاحقة, وأساس للملكية الخاصة وأرضية هامة لظهورها.

الفصل الثالث

السلطة كمفهوم وممارس

1 نشوء السلطة

سلطة في (معجم المعاني الجامع عربي) كلمة واصطلاح له الكثير من الاستعمالات والمعاني وهو اسم مصنف, وهذا الاسم للدلالة على فعل ونظم وقوانين واشياء كثيرة ومن الدلالات على اهمية هذه الكلمة وما تحمله من مدلولات هو شيوع استعمالها في اشياء مختلفة ومتنوعة وتعدد استعمالاتها ولكنها في النهاية في غالبيتها تصب باتجاه واحد تقريباً وهو السيطرة على شيء ما.

وأول كلمة تفسر مفهوم السلطة وهي تكتب بنفس الطريقة ولا يختلف فيها سوى التحريك مثل سَلَطَة و سُلًطَة ولا فارق بينهما سوى التحريك وهكذا نرى أن للسلطة عدة معاني واستعمالات في اللغة, وكلمة السّلّطة السياسية أو النفوذ هي الكلمة الأكثر استعمالاً, ولو عدنا الى أصول هذه الكلمة سلط فان معناها الحقيقي هو(النصل المصقول) والسلط تعني الشديد ايضاً.

وهذا يدل على اسباب استعمال هذه الكلمة للدلالة على مفهوم السلطة فيما بعد, فاصل الكلمة للدلالة على النصل المشحوذ والشدة, والسلطة تحتاج الى هذين معاً والا لن تقوم يوماً, فليس من مفهوم للسلطة خارج المجتمع السلطوي, ووجود السلطة مشروطاً بأساسه أولاً , إن كلمة سلطة هي كلمة شائعة الاستعمال اجتماعياً ولها وجودها الاجتماعي المتجذر كفعل, ولهذا جاء الوجود في الاستعمال كفعل, وهذا يدلل على انتشار هذا الفعل والسلوك اجتماعياً, ولهذا علينا تفسير ذلك وتحليله حسب التعريف الحرفي للكلمة في المعجم.

سّلْطَة: جمع سُلُطَات سُلَط وتَسلّط وسيطرة وتحكم سيادة وحكم,

هذه هي تعريفات هذه الكلمة بشد السين وتسكين ال م وفتح ال ط , ان

استعمال هذه الكلمة شائع اجتماعياً على نطاق واسع, وهناك الكثير من التعريفات والاستعمالات لها من ضمنها, السّلْطَة الدينية, السّلْطَة السياسية, السّلْطَة التشريعية, السّلْطَة التنفيذية, السّلْطَة القضائية والكثير من السّلْطَات والتسميات التي ازدادت واتسعت وستبقى في هذا الاتساع, فهذا المفهوم يتطور مع تطور المجتمع ومستجداته, ان كلاً له سلطته على ممتلكاته ويتصرف بها كما يحلو له, دون اي قيد او شرط, هذه من اهم قوانين التسلط وبما اننا هنا بصدد بحث اجتماعي فهذا يعني ان التعقيد والنسبية ستكون طاغية على المفاهيم ولهذا علينا توخي الدقة في كيفية تناولها والا ضعنا بلا عودة.

إن تعدد أشكال مفهوم السّلْطَة والنفوذ واستخدامه في المجتمع امراً غاية في الانتشار فهو ليس سياسياً وحسب, إن المجتمع غارقاً في انواع متعددة ومعقدة من السلطات والنفوذ المتداخلة معاً, فكل ذو مسؤوليه عن شيء ما يتمتع بسلطة معينة وهذه السلطة التي يستمدها هي ليس ذاتيه بل يستمدها من الموقع الاجتماعي الذي يشغله, فالكل فعل اجتماعي دور ما في هذا الكائن الهائل الذي نسميه مجتمع او جماعة ما متعارف عليها اجتماعياً, ولها نظرة وتقييم وصورة عنها وهذا ما يعطيها هذه القيمة ولهذا فان الفرد يستمد سلطته و موقعه الاجتماعي والسياسي المسيطر وهكذا تتمدد ويتمدد لكلا مسؤوليته وسلطته, فالحداد له سلطته في عمله وهو الامر الناهي في النهاية ولكن هذا يسيطر وفق اصول مهنه الحدادة التي توارثها الناس ولهذا فهو صاحب سلطة في ورشته ولكن ضمن نظام ما.

ان مفهوم السلطة كمفهوم سياسي سلطوي لم يكن له وجود من المجتمعات القديمة, لقد نشاء هذا المفهوم مع نشوء النظام السياسي والملكية الخاصة ولا وجود له سابقاً على ذلك, ورداً على المعترضين على هذا الراي سنورد ملخصاً وتوضيحاً لذلك في البند اللاحق.

سبق وتحدثنا في عنوان الزعامة ونشوء الزعيم عن المرحلة الطبيعة وقد اشرنا في هذا المجال الى طبيعة هذه الزعامة التي هي بالأساس قيادة ورعاية وعلاقة

ضرورية داخلية للجماعات لتوجيه مسيرتها كجماعه وحتى في القطعان الكبيرة منها والصغيرة وتشمل كافة انواع الحيوانات تقريباً, هناك قيادة وهناك من يتقدم القطيع عند التحرك والانتقال فيسير القطيع تقوده افراداً تسير هي في المقدمة عاداتً وتتبعها البقية, وفي العادة تكون من البالغين والكبار ذات الخبرة في اماكن ترحال وتنتقل القطيع او الجماعة.

والانسان ليس مختلف عن ذلك فقد تشابه مجتمع البشر مع مجتمعات القرود والفيلة وقد اشرنا سابقاً ايضاً ان الزعامة او القيادة نابعة داخل المجتمع من حاجة متبادلة وهذا يعني ان القيادة كانت حاجة ضرورية للحياة والاستمرار وهي نابعه من تساوي الافراد في ظل نظاماً اجتماعياً تسوده العلاقات الانسانية المتكافئة, و لم يكن هناك مفهوماً لسلطة كملكية القائد, فقد كانت قوة القائد مستمدة من اعراف الجماعة بل وحاجتها لهذه القيادة والرعاية بعيداً عن الادلجة والسياسة والملكية, ولهذا كانت العلاقة انسانية اجتماعيه ذات صفات متكافئة في النهاية بين جميع افراد الجماعة المعتمدة على الام في المجتمع القديم, ولهذا كانت الالهة في ذلك العصر في غالبيتها اناث وليس ذكورً.

كانت تلك العلاقة خالية من الملكية والتملك ولهذا لم يكن هناك نظاماً اجتماعياً سلطوياً ملكياً بل مجتمع طبيعي يعامل فيه الفرد على اساس حاجاته وضرورياتها حتى البلوغ, وحين ذلك يتولى مسؤولياته بحسب امكانياته وجنسه الخ..

اما في الحالة الثانية في مجتمع الطبقية و الملكية, فان نظام السلطة كما اوضحنا مختلفا جوهرياً عن ما سبق, فقد تحولت بسبب الملكية جميع العلاقات الاجتماعية الى علاقات سلطوية قائمة على اساس نظام الملكية ... الاباء والامهات ويمتلكون ابنائهم, هذا ما يشعره و ما يحق للإنسان المالك , في مجتمعات الملكية الخاصة, فقد تحول كل شيء إلى ملكية بما في ذلك الزواج و الحب و الأبناء و الأخوة و العائلة إلى ما هنالك, و لهذا نؤكد أن نظام الملكية هو المسؤول عن هذا النوع من القيادة التي نشأت لاحقاُ, حيث تحولت المسؤولية, إلى سلطة مطلقة لا تناقش, تستمد قوتها من سيطرتها و ملكيتها بالقوة و السيطرة, و هذا فارق

جوهري بين المجتمعات الطبقية و الغير طبقية

2 الاقتصاد و الملكية هو المقرر لطبيعة السلطة

من ضمن الخلاصات التي وصلنا إليها من خلال هذه الدراسة, من الذي يحدد طبيعة السلطة و نوعيتها؟

لقد اتفقنا على أن المجتمع الطبيعي الأول, و التي كانت فيه الجماعة لا تعرف مفهوم الملكية الخاصة , و لم يكن حاجة في تلك المرحلة للمفاهيم السياسية و لم تكن قد نشأت أي مفاهيم عن هذا الأمر, كون المفاهيم الاجتماعية تحديداً و غيرها من القوانين لا يمكن وجودها قبل وجود النظام الذي ينتجها, و هي دوماً نتيجة لفعل سابق وتأتي على أساسه, وبما ان الملكية الخاصة لم تكن قد ظهرت بعد في شكلها الواضح , فإن تلك المرحلة خلت من أي أثر للمفاهيم السياسية.

و قد كانت مهمات قائد الجماعة أو الزعيم موزعة بين المرأة و الرجل, فالرجال في عمليات الصيد لهم قيادتهم و التي يفرزها واقع الحال و الأكثر خبرة و معرفة في هذا الأمر, أما في داخل الجماعة فقد كانت المرأة هي الاساس و هي القائد الفعلي للجماعة بحيث وضع المرأة المستقر أكثر من الرجل جعلها صاحبة الشأن الإداري في تخزين و طهي الطعام, فمع اكتشاف النار و استخدامها في الطهي, ظهرت امام الإنسان مهمات جديدة تتطلب الاستقرار أكثر, و ظهر تخزين الغذاء و الزراعة وجني المحاصيل و تخزينها, إن هذه المهمة تحتاج إلى عمل إداري و خبرة خاصة في التعامل معها, و كان أول من عمل في الزراعة و تخزين المؤن هي المرأة أضف إلى ذلك أهمية المرأة في إنجاب الأطفال و الحفاظ على استمرارية الجماعة و الرعاية و الحضانة للرضع و الاطفال الآخرين الذين يجب رعايتهم حتى سن البلوغ, ناهيك عن الخبرة في الأمراض و علاجها بالأعشاب و غيرها من المواد الطبيعية.

لقد اكتسبت المرأة مكانتها ليس من الاقتصاد و حسب , بل من كونها كانت هي فعلاً ذات قيمة خاصة بالنسبة للجماعة , و لهذا قدستها الجماعات القديمة ,

و دليل على ذلك الآلهة القديمة كانت في غالبيتها إناث , و بقي ذلك سائدا حتى نشوء المجتمع الذكوري, حيث تحولت الآلهة إلى ذكور, و كثرت على إثر ذلك الرموز الذكورية في الكثير من الزخارف و العمارة القديمة , و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شكل المسلات الفرعونية و غيرها, إنه شكل يشبه العضو الذكري للرجل , و قس على ذلك الكثير من الأشكال المستخدمة في الزخارف القديمة, فنجد أن الرموز و الحروف الذكرية منتشرة بوضوح و صراحة أو بالتلميح , بينما في المجتمع السابق لم تكن هذه الظاهرة موجودة.

لقد كانت المرأة في تلك المرحلة هي الأساس لاستمرار الجماعة , و هي المربي , و هي المنظم الاقتصادي أيضاً للمنتوج الذي تمتلكه الجماعة, وكان ذلك الشكل الأول للملكية الجماعية الطبيعية , حيث لم تكن حتى الآن ملكية خاصة بعد.

ولكنها ملكية جماعية للجماعة أو العائلة وتشرف على إدارتها المرأة وبهذا تتحكم في كيفية الاستهلاك و مقداره أيضاً, لهذه الأسباب كانت المرأة صاحبة نفوذ و تقدير و مكانة , بل و تقديس أيضً.

3 اكتشاف النار و دوره في الاقتصاد

لقد أدى اكتشاف القوس إلى نقلة نوعية في أدوات الإنتاج وكذلك اكتشاف النار فقد مكن اكتشاف النار الإنسان من الاستقلالية أكثر من السابق, و قد تمكن الرجل من امتلاك وسائل الإنتاج, و بذلك تمكن من امتلاك منتوجهاً, و بدل الاعتماد على الصيد الغير ثابت أصبح الرجل يربي الحيوانات و يستغل منتوجها, أي أصبحت هي نفسها وسيلة إنتاج بدل من استهلاكها مباشرة.

وهكذا أصبح الرجل ذو ملكية لوسائل إنتاج مباشرة, وكذلك في الزراعة, فبدلاً من جني الثمار من الطبيعة , أدى تطور أدوات الإنتاج الزراعية , من محراث و غيره من الأدوات الزراعية , و تراكم الخبرات إلى استغلال متزايد للأراضي الزراعية, مما تطلب جهداً و مشقة لا تستطيع المرأة متابعتها دوماً كما يجب

بحكم انشغالها في الحمل ورعاية الرضع, فقد أدى تحول قبائل بكاملها إلى قبائل تعتمد على الزراعة في حياتها, و تفرغ الرجل إلى عمل الزراعة و تفرغت المرأة للأعمال الداخلية, من تخزين المؤن ورعاية الاطفال و الطهي و تصنيع الجلود و الغذاء و غيرها.

لقد اصبح الرجل هو مالك أدوات الانتاج ووسيلة الإنتاج, الأرض و أدوات الزراعة ولهذا فهو من يمتلك المنتوج, وكذلك في القبائل الرعوية السالفة الذكر, وبما ان مالك وسيلة الإنتاج يملك منتوجها , وبما أن هناك الكثير من الأفراد قد أصبحوا قادرين على الإنتاج فرادى دون الحاجة إلى الجماعة و مشاركة الآخرين ظهرت ملكية وسائل الانتاج الفردية الخاصة , أي امتلاك منتوج هذه الوسائل من قبل مالك وسيلة الإنتاج بحكم ملكيته لهذه الوسيلة يمتلك المنتج.

حتى الآن أصبح الرجل هو مالك وسيلة الإنتاج و المنتج , و هو مالك المنتوج و بهذا كانت المعادلة مازالت متوازنة و متكافئة , و على الرغم من تحول شيء من النفوذ للرجل, بسبب هذا الامتياز الجديد القدرة على الإنتاج منفرد و تشكيل أمن غذائي للجماعة , و كان هذا من أهم أولويات الجماعة, إن امتلاك الرجل للأمن الغذائي الثابت قد جعل منه ذو أهمية في حياة الجماعة , و بما أن الرجل هو الذكر و يحمل صفات الذكورية الطبيعية من الفحولة و السيطرة و استمرار النسل و امتلاك الإناث من اجل ذلك.

خول وضع الرجل الجديد في الاقتصاد و القدرة على تأمين الغذاء دون مساعدة أحد, ان يفرض نفسه كمقرر في شؤون هذه الجماعة الذي أصبح هو مالكاً لأودها و هو من يؤمنه لها , و هو من يمتلك حق التصرف بهذا النتوج , فهو من أنتجه في الأصل , رغم أن المرأة و ما تيسر من صغار غير بالغين قادرين على العون , إلا أن الرجل بطبيعته يميل إلى الغطرسة و التنافس و السيطرة , ففرض الرجل سيطرته و استحوذ على السلطة و النفوذ , و قد سهل له ذلك العامل الاقتصادي الذي تحدثنا عنه.

لقد كان الرجل صاحب أول ملكية خاصة عرفها التاريخ , ولكنها رغم ذلك لم تكن

كتلك الملكية الخاصة التي تطورت لاحقا, حيث تحول كل شيء إلى ملكية خاصة بما فيها الإنسان ذاته, و لكنها في النهاية كانت هي الشكل الأول للملكية الخاصة حيث طبعها الذكر بمزاجه الذكوري الأناني المحض, و مع ظهور الاستقرار الدائم و توارث ملكية الأرض و ظهور الملكية بوضوح, وضع الرجل أنظمته و قوانينه على المرأة من أجل الحفاظ على نسله و ميراثه و سلالته , فحاصر المرأة و سن قوانينه الجائرة المتغطرسة عليها , بل و حولها إلى جزء من ملكيته و ميراثه , و كان الرجل يورث جواريه و نساؤه لأبنائه, و هذا كان سائداً في العصور الغابرة و نستنتج من هذا كله أن الاقتصاد و الملكية قد لعب دوراً حاسماً في قيام السلطة.

أما نوعيتها فقد تأثر ليس بالاقتصاد و حسب بل بطبيعة صاحب هذه السلطة, فعند ما كانت المرأة هي صاحبة السلطة لم تكن الصراعات بين الجماعة داخلياً أو الجماعات بين بعضها تأخذ طابع العنف و الغطرسة الذي أخذته حين تحول الزعامة للرجل, أن امتلاك الرجل للاقتصاد قد مكنه من فرض مزاجه الذكوري و سلطته, و هكذا نشأ أول مفهوم للسلطة, فالسلطة نشأت مع نشوء مفهوم الملكية الخاصة حيث هناك ضرورة للقوة من أجل الحفاظ على مصالح الطرف المسيطر.

و مع تطور وسائل الإنتاج , و تطور المجتمع بأسره أصبح هناك فائضاً في الإنتاج و أصبح الإنسان قادراً على إنتاج ما يفيض عن حاجته فراح يتبادل هذا الفائض مع فائض لدى الآخرين من نوع آخر, و هكذا ظهر التبادل و تطورت التجارة و ظهرت الحاجة إلى العملة, أو معادل عام للقيمة من خلال سلعة ما تعتمد اجتماعياً, لقد تطور مفهوم الملكية الخاصة , و سار متناغماً مع مصالح واضعيه , و تحول إلى نظام متوارث بنيت عليه جميع المجتمعات اللاحقة , و استمرت حتى اليوم.

إن ظهور السلطة السياسية و مفاهيم الصراعات السياسية ظهرت مع ظهور المجتمع الطبقي المتناحر, مالك و معدم الملكية, مما اضطر المعدم إلى الخضوع للمالك, و قد تحول ذلك مع الزمن إلى مفهوم مطلق, و هكذا ظهر المجتمع العبودي

بشكله التقليدي كتعبيرواضح و صادق عن نظام الملكية و جوهرها و طبيعتها
وهكذا نرى بوضوح ان (الاقتصاد و الملكية تحدد طبيعة السلطة السياسية)

4 السلطة و القوة عبر التاريخ

في تعريف السلطة و أصولها كمصطلح لغوي وجدنا في جذور الكلمة أن جذرها الثلاثي في اللغة «سلط» و السلط بحسب المعجم الجامع عربي هو النصل المصقول و نلاحظ أن هذه الكلمة لم يضاف لها سوى تاء للتأنيث, أي أن الكلمة مشتقة من السيف أو النصل الحاد الصقيل أي قوة حد السيف الفاصلة, وهذه ليست صدفة , بل هي انعكاس لواقع حقيقة هذا المفهوم منذ نشأته.

إن مفهوم الملكية الخاصة الناشئ حديثاً في حينها قد تعارض مع مصالح بقية أفراد الجماعة , وهذا ما جعل منه أمرا يحتاج إلى القوة من أجل بقائه و استمرار وجوده فمع ظهور العبودية الاجتماعية التي خضع لها المجتمع بكامله , حيث لم تعد الملكية نظاماً طبيعياً غريزياً كما نشأ في بدايته, بل أصبح نظاماً سائداً و متوارثاً تشمل طبيعته الجديدة كل ما في المجتمع من مواد و خامات و خيرات و بشر وعلاقاتهم وهذا هم الاهم, بغض النظر عن الجنس أو اللون, و هكذا خضع المجتمع لنوع جديد من العلاقات الاقتصادية , حيث الإنسان الغير مالك لوسيلة إنتاج لا يوجد أي حق له في امتلاك أي شيء من المنتوج الاجتماعي , حتى لو انتجه بنفسه, وهذا ما لم يكن سائداً في المجتمع لطبيعي الأول, لذلك نقول أن نظام الطبقية على الرغم من أصوله الذكورية , و منشأه إلا أنه قد شمل المجتمع بأسره مقيماً نظاماً جديداً ذو سلطة مطلقة تحكمها العقلية الذكورية «عقلية الفحولة و التنافس» بالقوة على السيطرة الكاملة و الملكية للمنتوج الاجتماعي و المجتمع بكامله , و ذلك لضمانة استمرار نظام الملكية المتحيز للجهة المسيطرة بالقوة وهاذا اختلاف جوهري عن المجتمع السابق.

إن وجود التناقض التناحري في مفهوم الملكية بين مالك و معدم الملكية شكل

أساس الصراع الطبقي من ذلك اليوم وحتى يومنا هذ, فنظام السلطة الجديد و نشوئه لم يعد بحاجة إلى تلك المكانة الاجتماعية لوجوده واستمراره, فقد اكتفى بالضرورة المتوارثة لدور الإدارة و القيادة , و استند الجزء الأهم من سلطته على القوة و إرغام الآخرين على السير وفق نظامه الذي صنعه للحفاظ على بقائه.

لم يكتف النظام بهذا وحسب بل انتقل إلى السيطرة على البنية الفوقية للمجتمع بالكامل , من فنون ولغة وثقافة و مفاهيم و فلسفة و ادلجة...إلخ وهكذا أصبح النظام ذاته قادراً على الحفاظ على وجوده , وتجديد ذاته من خلال إنتاج ادوات استغلاله على هواه بدل إخضاعها بالقوة , و لا استخدام للقوة سوى في حالة العصيان و الخروج عن النظام, ولذلك احتفظ بالعسكر و البوليس إلى جانب التربية وانشاء افراد جدد في المجتمع مصنوعين حسب الطلب «مواطن صالح» و هكذا سارت الملكية منذ نشوئها وحتى اليوم ولم يتغير شيء جوهري في الآمر, فما زالت جميع أنواع السلطات السياسية قائمة على هذا الاساس الثلاثي الابعاد الملكية الخاصة, القوة,, التربية و التصنيع, إن هذا الثلاثي هو القاعدة الأساسية للمجتمع الطبقي المتناحر, ومازالت حتى يومنا هذا هي أساس السلطة السياسية ولهذا لا يمكن فصل السلطة عن القوة ما دام المجتمع طبقي متناحر منقسم على ذاته وفاقد للتوازن الطبيعي , وهي مرحلة من المراحل , وفي أي ظاهرة كانت حين يتم إحداث خلل في التوازنات الطبيعية وتناقضاتها تؤدي إلى نتائج ملموسة و ذلك عبر قوانين تطور الطبيعة الجوهرية , و من أجل الحفاظ على استمرار هذا الواقع الشاذ طبيعياً, تم ابتداع نظام القوة و استغلاله من اجل السيطرة الاجتماعية على منتوج وخيرات المجتمع, و قد احتاج هذا بالضرورة إلى القوة, و هذا من اهم أسباب ضرورة وجود القوة من أجل الحفاظ على توازن النظام السياسي منذ ذلك العهد وحتى يومنا هذا قائما بالقوة.

حتى في أكثر دول العالم تطورا فور وقوع أحداث سياسية ما, تتوقف جميع القوانين المدنية و تسود قوانين طوارئ , التي هي دوماً قوانين عسكرية جبرية تنفذها قوة مدججة بكافة التجهيزات اللازمة للقمع, و تتولى تطبيق النظام

بالقوة و قمع أي معارضة أو خروج عن هذا النظام و قوانينه,

إن غياب القوة في المجتمع الطبقي يعني مباشرة العصيان و سيادة الفوضى, و ذلك ليس كون الإنسان همجياً و الناس رعاع , ولولا القادة و النخب لما كان هناك مجتمع بشري متطور, إن هذا الرأي الرجعي الاستعماري له مرجعية من النخبة المرتزقة و التي تطمح هي أيضاً أن تجد لنفسها ولو امتيازات وهمية من ضمن هذا النظام المتعفن , أي أهميتها ومكانتها كنخبة و جزء من تركيب النظام السياسي و الاجتماعي.

إن القوة وحدها هي التي تعترض و تمنع حدوث التغيير في علاقات الانتاج , و هذا يعني أن الامر قد أصبح متعلقا بتوازنات قوى, ولم يعد الاساس التناحري القائم يلعب الدور الحاسم في الحفاظ على التركيبة القائمة, بل إن قانون القوة قد حل و منع حدوث التغيير و التطور, و هكذا استطاع النظام الحفاظ على ذاته لآلاف السنين فلولا وجود القوة و القمع و منع التغيير بالقوة لما كان المجتمع المعاصر كما نراه عليه اليوم, إن الانسان المعاصر هو إنسان مريض مشوه متناقض مع ذاته و مع الاخرين و مع الطبيعية سواء في مفاهيمه أو سلوكه, و ذلك بحكم ذلك الموروث الاجتماعي و السياسي السائد منذ آلاف السنين.

إن القوة هي الشيء الوحيد القادر على تحقيق التوازن و الحفاظ على نظام الملكية الخاصة, و إلا لما شاهدنا اليوم هذا الكم الهائل من الجيوش و الأموال التي تنفق لصناعة الأسلحة و تطويرها و الإعداد الدائم و الاستعداد للحرب هو أساس الاستمرار لأي نظام سياسي معاصر.

5 السياسة و الملكية و القوة

تعريف السياسية

بحسب معجم اللغة عربي تعرف السياسة

- سياسة «اسم» مصدره ساس
- ساس «فعل» سست ,أسوس ,سست. مصدر سياسة
- ساس الدواب, اهتم بتربيتها و ترويضها
- ساس الناس: تدبرها , تولى تدبيرها و تصريفها
- سياسة «اسم»
- مصدره «ساس» مبدأ معتمد تؤخذ الإجراءات بناء عليه
- سياسة البلاد ,إدارتها و تسير أعمالها الداخلية و الخارجية و تدبير شؤونها هذا لغوياً

اما اصطلاحياً و مفاهيمياً فقد تعددت تفسيرات و معاني هذا المصطلح و لكنها في النهاية تعيد الامركله للسيطرة و النفوذ الاقتصادي في النهاية, فصاحب الحسم و القرار النهائي هو موروث قانوني و مشتق من نظام حقوقي و مفاهيمي قد أقيم منذ آلاف السنين , و نحن البشر الحاليين لا علاقة لنا به و بنشوئه قبل آلاف السنين, لقد مضى على ذلك آلاف السنين و من المفروض أن نكون قد تجاوزناه لولا نظام القوة الذي فرض هذا التوازن الغير متوازن بالقوة من أجل الاستمرار في بقاء نظام الملكية الخاصة الجائر.

و في جميع الأحوال فإن الاصطلاح في النهاية يعكس حالة من فعل مبني في الاساس على نظام الملكية الخاصة, و لهذا عرف الماركسيين السياسة على أنها معرفة العلاقات بين الطبقات و إدارة صراعها.

و عرفها آخرون بأنها فن الممكن, و عرفها القدريين على انها قدراً مقدراً و ان الاقتناع بالفكرة و صحتها كاف لان يحقق الأهداف حتى و لو قلت الإمكانيات, و تعددت الرؤى المتنوعة, وقد تقاطع الغالبية من المفكرين على مبدأ واحد و هو

الاقتصاد و الملكية و القوة , هي أساس عمل السياسة و هي خاضعة لهذا الثلاثية و طريقة و أداة تنفيذ لها.

إن السياسة هي طريقة للحفاظ على توازنات المجتمع و السوق الاقتصادية و استمرار النظام, حتى ولو بالقوة , ولذلك فهي في النهاية ليس أكثر من إدارة سلبية لا تمتلك قرارها, بل تبقى في نطاق المقرر لها, بحيث يحكمها توازنات المصالح و القوى و طبيعة الملكيات و حجومها , و لهذا تحتاج السياسة و مجالها خبرات و معلومات شاملة وواسعة في الاقتصاد و الإدارة و موارد الطبيعة وغيرها.

و من الجدير بالذكر أن مفهوم الإدارة كان ضرورياً و سائدا منذ نشوء الاستقرار لدى الجماعة و لكنه لم يتبلور كمفهوم سياسي طبقي إلا بعد نشوء مفهوم سياسي طبقي مثل مفهوم الملكية الخاصة, و تجدر الإشارة أن السياسة مقرونة دوماً بالملكية و القوة, ولهذا لا تعتبر الفترة الطبيعية السابقة على نظام الملكية قد احتوت على مفهوم السياسة رغم أنها احتوت على نظام إداري متطور و عادل في الوقت ذاته, حيث تدار شؤون الجماعة مباشرة أمام أعينها و ليس في الخفاء, بل في العلن فهذه مصالحها هي و ليس شؤون و أملاك خاصة و استثمارية لاحد, هذا هو الفارق بين نظام إداري ضروري للقيام بعمل ومهمات ما و نظام سياسي مؤدلج و طبقي يمتلك و يسيطر على كل شيء بالقوة ويحافظ على النظام لصالح اقلية صغيرة العدد تستحوذ على كامل المنتوج الاجتماعي بقوة العسكرة و الامن والمرتزقة, وفي عصرنا الراهن تختلف طبيعة هذه الطبقة من اقليم الى اخر ولكن في النهاية السيطرة والنظام و القوانين لصالح صاحب المزرعة وهي الشريحة المالكة حيات البشر ومقدراتها جميعها.

ان ما يحتاجه المجتمع جهاز اداري اجتماعي وليس بوليسي وعسكري وقمعي للحفاض على الاستقرار, وهاك الكثير من الامثلة الحية في العالم رغم انها اقلية, يسود فيها الاستقرار والامن وما ندر ان تحدث واقعة تجاوز للقانون , رغم ان الامن والشرطة وغيرها من الاجهزة لا وجود لها في هذه المناطق على الاطلاق وهناك امثلة حية في بعض المناطق من اسكندينافيا, حيث تجد الكثير من

الاكواخ الصغيرة المؤقتة مقامة على جوانب الطرقات في الريف فتجد الخضار والفاكهة في علب وعليها اسعارها وصندوق صغير يشتري الزبون ويقوم بخدمة نفسه ويدفع النقود حسب التسعيرة, وتسير الامور على ما يرام بلا حراسة او رقابة, انها القناعة واكتفاء الحاجة, يأخذ الانسان حاجته ويترك الباقي لغيره, او في الطبيعة فالحيوانات وغيرها يجب ان تعيش وتكتمل دورة الحياة.

الفصل الرابع

الدولة

1 تعريف الدولة

حسب معجم المعاني العربي

- دولة «اسم» و مصدره «دال»
- دولة «اسم» و الجمع دول , دولات
- الدولة: الاستيلاء و الغلبة
- الدولة: شيء متبادل من مال و غيره
- الدولة: جمع كبير من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليماً معيناً , و يتمتع بشخصية معنوية و نظام حكومي و بالاستقلال.

نلاحظ هنا ان معنى الكلمة يستعمل للدلالة على فعل قوة و عنف يمارسان بين فريقين متخاصمين, وهو دليل على السيادة بالدرجة الأولى, و نرى كيف أن دال تعني بالتحديد غلبة طرف على الآخر بالعنف أو الإكراه.

كما و نلاحظ أن غالبية المصطلحات و المفاهيم المتعلقة بهذا الشأن يرجع مصدرها و أصولها إلى معاني ذات فعل عنيف أو قوة, أو سيطرة بغالبية و إكراه, و هذا ليس من فراغ, فالمصطلح مشتق من فعل و ممارسة متناسبة مع الاسم و هذا يجب أن يكون طبيعياً منذ البداية, فقد نشأت الدولة على أساس الصراع و التناقضات التناحرية بين افراد المجتمع المنقسم إلى فئة تملك و أخرى محرومة من الملكية و القرار.

هذا لغوياً و ما تعنيه هذه الكلمة «دولة», و هناك طبعا العديد من المعاني الأخرى لهذا المصطلح , و لكنها ليس بالأولوية في التعريف بل تأتي بعد المعاني الأساسية الأولى, مثل «دال» سيطر أو غلب و دولة تشير إلى السيطرة و الغلبة لجماعة على

أخرى و إقامة نظامها بالقوة و العنف و ليس بالتقاسم أو التراضي المتوازن, و من الجدير بالذكر أن الاختلاف ليس جوهري بين تعريف المصطلح اللغوي و السياسي, ففي كلتا الحالتين الاسم يدل على نفس الفعل و نفس الممارسة.

أما سياسياً فقد اختلف المفكرين و الفلاسفة و الفنانين و كافة الباحثين في المجتمع و التاريخ البشري منذ نشوء مفهوم السلطة و الدولة, فلم تنشأ الدولة كما سنرى لاحقاً في باب آخر إلا بعد نشوء الملكية و السلطة و نشوء المفاهيم التناحرية بين البشر بسبب نظام الملكية الخاصة, و ما الدولة في النهاية سوى جهاز إداري بحت, و الجماعة المنظمة و المالكة لوسائل انتاجها قد نشأت قبل نشوء الدول بآلاف السنين, و لم يظهر نظام و مفهوم الدولة سوى في الفترة الأخيرة من حياة البشرية أي ما يقارب العشرة آلاف عام الاخيرة, ففي اسطورة جلجامش تشير الاحداث الى ملكية و ملك و جيوش تتصارع و صراع بين الصالح و الطالح و الخير و الشر و ما إلى هنالك من المفاهيم, التي تعني بلا مواربة أن هناك نظام اجتماعي و سياسي و دولة و ملكية خاصة .

إن الفترة التي نتحدث عنها هنا هي ما قبل هذا الزمن, أي قبل نشوء الممالك و السلطات الرسمية القانونية المضبوطة و التي لا تربطها رابطة الدم و العشيرة , بل يربطها نظاماً اجتماعياً و اقتصادياً, فحتى التركيبة الداخلية للمجتمع مختلفة عن السابق جذريا, ففي النظام الاقتصادي الطبيعي المتوازن لم تكن من طبقات في المجتمع, بل كانت فئات اجتماعية طبيعية بحتة كل له خصوصيته و لكل منها حاجاته و كل متساو امام المنتوج الاجتماعي في الحقوق و الواجبات, و كانت الأفراد لا تتصارع مع الجماعة كجماعة أو حتى مع الآخرين على المنتوج الاجتماعي ربما تتنافس في قضايا أخرى.

أما هذه القضية بالذات فقد كانت متساوية , و لهذا اختلف المجتمع جوهريا, و لم يكن من أي حاجة لنظام معقد و شمولي, ليس لعدم تطور التكنولوجيا و البشر, بل لعدم الحاجة الاجتماعية إلى قوة و جيوش من أجل السيطرة على الموارد أو حمايتها, فقد كان النظام الاجتماعي بكامله مختلف, وطبيعة الثقافة

البشرية الاجتماعية مغايرة لما اصبحت عليه لاحقاً في ظل نظام الملكية الخاصة , ولهذا لم تكن من حاجة إلى هذا الجهاز الإداري القمعي «الدولة» بل كانت الحاجة إلى إدارة بسيطة طبيعية ضرورية لإدارات شؤون العدد الكبير من السكان الذين تجمعوا للعيش و المشاركة في مكان واحد وسوق واقتصاد مشترك.

إن المفاهيم الاجتماعية السائدة و طبيعتها الاقتصادية, هي الأساس الذي يتشكل عليه المجتمع و بناء على ذلك تتحدد الحاجات و الاجهزة و المؤسسات الاجتماعية الإدارية الضرورية لإدارة هذا المجتمع.

إن الصراع الاجتماعي لا يمكن ولم يعد بالإمكان إخفاء وتمويه حقيقته و اساسه الاقتصادي قبل كل شيء, ولهذا السبب لم تظهر وسائل العنف و أجهزته إلا بعد نشوء مفهوم الملكية لخاصة و نظامها, وهذا لا يعني أن لا يوجد إمكانية لبناء مجتمع بدون نظام الدول العسكرية و البوليسية و المرتزقة, فجميعها لا اختلاف بينها في النهاية, و لا يمكن إقامة أي نظام اجتماعي عادل ما دام هذا النظام بحاجة إلى ممارسة القوة أو التلويح بها و الحفاظ عليها بأعلى جاهزية من أجل الحفاظ على وجوده كنظام.

فالمجتمع بحاجة إلى نظام اجتماعي واداري و ليس بوليسي و عسكري من أجل إدارته و ما هذه الاجهزة و الأنظمة المعقدة جميعها سوى عبئ و تعيش مرتزقة على حساب قطاع الإنتاج الاجتماعي, ووجود نظام متوازن يراعي مصالح جميع أفراد المجتمع بالتساوي, هو الضمانة الوحيدة و الأكيدة لسيادة نظام اجتماعي خال من العنف, ومن الحاجة إلى القوة و القمع , من أجل الحفاظ على النظام و الأمن, فالمشكلة ليست أخلاقية أو قانونية أو بسبب الشر الكامن في نفس الإنسان, أو من طرف خارجي «يطلق عليه الشيطان» أو الشر, او إن الشر يكمن في الذات الإنسانية نفسها.

من المفروض منطقياً أن تكون المراحل الحديثة من حياة الإنسان أكثر تطورا من سالفها من المراحل, ولكننا لو قارنا ذلك على المستوى الإنساني , فسنجد أن المجتمع البشري في الماضي القديم, مرحلة ما قبل الملكية الخاصة, كان مجتمعاً

إنسانياً خال من الصراع التناحري بين أفراد الجماعة, بل على العكس من ذلك, لقد كانت الجماعة مترابطة و متعاونة في مواجهة ظروف الحياة و الحصول على غذائها اليومي و حاجاتها دون صراع بين الأفراد بل كان الصراع بين الإنسان و الطبيعة و البقاء, وكان هذا المجتمع اطول مرحلة من مراحل تاريخ البشرية حيث ان المجتمع البشري اثبت علم الاثار ان وجوده يتجاوز الثلاث مليون عام , إن نشوء مفهوم الملكية الخاصة هو العلة و الداء الذي أفسد المجتمع و حوله من مجتمع متوازن إلى مجتمع متناحر مع بعضه بعضاً .

و هنا تجدر الإشارة, ان ليس كل جديد هو إيجابي و حسن , و يجب الحفاظ عليه, او انه قانون مطلق, فقد يكون الجديد مرضاً فتاك و مدمراً او يسبب كوارث مرعبة للحياة , فكل جديد أو مرحلة جديدة في الطبيعة او المجتمع و لها أساسها و خلفياتها , و لذلك لا يمكن القول ان الملكية و نظامها هو السبب في تطور المجتمع الاقتصادي, بل على العكس من ذلك فالنظام الاقتصادي للملكية الخاصة نظاماً معيقاً لتطور المجتمع في النهاية ويكفي أن نقول أن لا علاقة للمنتج الفعلي بمنتوجه الاجتماعي في نهاية المطاف, و هذا يعني أنه غير معني بمدى تطور هذا المنتوج على الإطلاق.

ولوا لم تظهر الملكية الخاصة في حياة المجتمع لكانت مسيرته التطورية مختلفة جذرياً عن ما هي عله اليوم, وربما كان الانسان الان قد وصل الى اضعاف ما نحن به من تقدم علمي وتقني وحضاري, وربما لكان الانسان قد تجاوز المجموعة الشمسية في السفر عبر الفضاء الخارجي, والكثير من الاكتشافات الغير متخيلة, فنظام الملكية وطبيعته القمعية تعيق ومنع التطور الطبيعي للمجتمع وتحصره في افق ونطاق مصالح ورؤية اقلية تمتلكه وتتحكم في كل ما له علاقه بهذا المجتمع بما في ذلك صناعة الافراد انفسهم, وهذا وحده من اكبر العوائق امام امكانية بناء الانسان المتطور والقابل للتطوير والتطور والابداع الانساني والفكري.

إن المنتوج الاجتماعي و ملكيته يشكل حجر الأساس في بنية النظام الاجتماعي القانونية و السياسية و الحقوقية و المفاهيمية والاجتماعية أيضاً, بما في ذلك

الأخلاقً و مجمل العلاقات الاجتماعية الإنسانية, كالصداقة و الحب و الصدق ولأمومة الأبوة و غيرها من العلاقات الإنسانية العميقة, فهذه جميعها تخضع و تصاغ على هذا الأساس السالف الذكر» العلاقة بالمنتوج الاجتماعي.»

لقد تعددت و جهات النظر و الآراء حول هذا الأمر, سواء في مفهوم النشوء و مدى الحاجة الاجتماعية له لحياة الإنسان و المجتمعات, وما زال الخلاف على اوجه بين التيارات الفكرية القديمة و المعاصرة حول هذه المفاهيم, و مازال هناك من يحاول التفريق بين أشكال الدول القديم منها و الحديث, وما هي ضرورات وجودها و ما هو التغيير المطلوب أو البدائل اذا كانت هذه الأشكال غير صحيحة أو مجدية, لذلك اختلف على تعريف مفهوم الدولة ذاته منذ القدم و حتى يومنا هذا مازال الجدل قائما و متواصلاُ.

و قد تنوعت وجهات النظر في العصر الراهن, و هناك رؤى سياسية مختلفة في تفسير هذه الظاهرة, فكلً ينطلق في تفسيره من الادلجة السياسية التي بنى عليها رأيه و موقفه الفكري السياسي من مفهوم الدولة و طبيعتها, و قد تنوعت التسميات و تعددت الأشكال لهذه الدولة سواء القديم أو الحديث, و قديماً تعارف على بعض الاشكال نذكر منها, السلطنة و والمملكة و لإمبراطورية وغيرها من التسميات قديمة.

الحديث: الديموقراطية – الليبرالية – الدكتاتورية – العلمانية ....إلخ من التسميات و في العصر الراهن و بنظرة سريعة إلى ما هو قائم من اتجاهات و رؤية لهذا المفهوم, نستطيع اختصار هذه الاتجاهات العالمية المعروفة بالتالي,,

العلمانية , الديموقراطية ,الماركسية ,الليبرالية ,الدينية , التنويرية , بشقيها الشرقي و الغربي.

و هناك الكثير من الاتجاهات الأخرى , و هنا نذكر الاتجاهات الأساسية المعروفة التي لها موقف واضح من هذا المفهوم المعقدة و الهام في حياة البشرية, و رغم اختلافاتها على أساس هذه الظاهرة الاجتماعية و كيفية نشوئها و أسباب الصراع الاجتماعي الأساسية, إلا أنها جميعها تسعى للوصول إلى السلطة و بناء الشكل

الذي تراه مناسباً للدولة , ليس الدولة بهيكلها و أساسها, بل للوصول إلى السلطة كهدف أسمى و أعلى لهذه الجماعة أو الحزب أو لحركة.

إن هذه الاتجاهات في النهاية بدون استثناء تتفق مع الحاجة لوجود القوة و العسكرة و التسلح و غيره من الوسائل للحفاظ على السلطة و الأمن حتى و لو احتياطياً.

و على الرغم من تعريف الماركسية للدولة على أنها جهاز قمع, إلا أن أول ما تسعى إليه الاحزاب الماركسية وغيرها من القوى اليسارية هو الوصول الى السلطة, و حتى في كتابات لينين نفسه فقد كتب في السلطة يقول حرفيا في إحدى مؤلفاته (على الحزب البروليتاري في حال وصوله للسلطة التمسك بهذه السلطة بكل ما لديه من قوة) و طبعاً يوضح هنا الأسباب لاحقاً لذلك, و لكنها في النهاية السلطة بالقوة و إخضاع الطبقات الأخرى من خلال هذه القوة, ولهذا سميت دكتاتورية البروليتارية و ليس ديموقراطية البروليتارية, و هذا أصدق ما في النظرية الماركسية في التعبير عن الامور بمسمياتها دون مواربة.

حيث أنها لا تخفي ذاتها وراء خدع و ضباب بل توضح غايتها منذ البداية, و في النهاية جميع النظريات و الأفكار عن الدولة تدور حول السلطة و القوة و ذلك من اجل الملكية و نوعيتها .

هذا هو جوهر الصراع الاجتماعي, و هذا هو أساس الدولة , و لا يمكن زوال هذا المفهوم إلا بزوال القاعدة التي يبنى عليها, و لا يمكن للدولة أن تتحول من جهاز عسكري بوليسي قمعي إلى جهاز اداري خدماتي يلبي حاجات المجتمع بتساوي بين جميع أفراده , فالمشكلة ليس في من سيطبق القوانين بل إن المشكلة الأساسية في طبيعة هذه القوانين أولاً, و من الذي وضعها و مصلحة من تلبي من سكان المنطقة المحاصرة تحت هذه الحدود المزرعة.

إن الدولة في أساس نشأتها قامت على الملكية الخاصة ونظامها ولتلبية حاجاته لضرورية بما فيها طابعه التعسفي المجحف, و بما أن الطبيعة و الأرض وسيلة إنتاج و موضوع عمل في نفس الوقت, فالأرض أهم وسيلة إنتاج , ولهذا تم تحديد

مساحات هذه الملكية وبما أن عدد البشر لم يكن كما هو عليه اليوم فقد تركت مساحات خارجة من ملكية أي أحد في البداية, أما اليوم فقد تقسم العالم إلى حدود و مزارع استثمار و استعمار مزارع مقسمة تحكمها أنظمة قمعية غير متوازنة.

إن العالم قد تحول إلى مجموعة من المزارع و الحدود قائم على أساس القوة و القمع لدرجة أن واقع الدولة و مفهومها لا يحتمل أي فراغ أو ضعف في السلطة...و أي ضعف في السلطة يؤدي إلى انفلات الأمن و شيوع الفوضى, إن الدولة و نظام السلطة و مفهومها لا يحتمل الفراغ أو الضعف السياسي في قوة و أداء السلطة, هذا هو القانون الحاكم لوجود السلطة, أي القوة و استعمالها أو الفوضى, وربما دمار و تفكك للنظام الاجتماعي برمته.

إن أساس هذه المعادلة هو طبيعة نظام الملكية الذي لم يتغير عليه شيء, وهذا ما يبقي الصراع قائماً, فليس بالإمكان قيام مجتمع تناحري بدون توازنات قوى بين الطبقات و الجهات المتناقضة تناحرياً مع نظام الحكم, فالدولة في النهاية هي جهاز إداري قمعي يستخدم عادتاً لاستغلال الشعوب و إخضاعها ما دامت بحاجة إلى قوة بوليسية و عسكرية للحفاظ على النظام و استمرار الحياة بجوانبها المعتادة وفق نظام وقانون الملكية الخاصة.

وهنا لابد من الإشارة إلى ان الدولة شيء و القومية شيء آخر, فقد تشمل الدولة عدة قوميات وأثنيات, بل و لغات مختلفة تحت نظامها و ظل سيطرتها, و لهذا نتفق مع تعريف الدولة (ان الدولة في نهاية المطاف هي عبارة عن جهاز قمع تستخدمه فئة ضد الفئات الأخرى) هناك طبعاً وجهات نظر مختلفة حول الدولة و تعريفها , بحيث هناك اتجاهات مختلفة مع هذا الرأي, حيث تعتبر أن الدولة هي نظام سماوي إلاهي وتحدده الالهة.

و كما في فهم التاريخ ماماً في مفهوم الدولة, فهناك اتجاهات و رؤى مختلفة للنظام الاجتماعي و أساسه, و هناك من يظن أن هذا النظام السياسي إلاهياً مقدساً , و جهات أخرى تدعوا للإطاحة بهذا المفهوم بكامله, و طرف ثالث يحاول

الموازنة بين النظامين السالفين الذكر, كالليبرالية الديموقراطية الاسكندنافية «مثالا و ليس حصرا», و رغم كل هذه الاختلافات إلا أن المجتمع في النهاية يجمع على أن الملكية و السلطة و القوة عناصر ثلاث يقوم مفهوم الدولة على أساسها, بغض النظر عن لون الشعب و ثقافته و موقعه الجغرافي أو التاريخي.

و الدولة هي شكل من أشكال النظام الاجتماعي المعد لحاجة ما شكلتها طبيعة المرحلة و في حال تغير الأسباب سوف ينتهي الشكل الحالي بكامله ليتحول إلى إدارة مدنية بحته محايدة في دورها وادائها.

لقد نوقش هذا المفهوم منذ فجر تاريخ الفلسفة الكلاسيكية, و كتب الكثير في ذلك من افلاطون إلى ديمقريطس إلى أرسطو و سقراط و ابن خلدون و غيرهم الكثيرين و في كافة حضارات العالم, و سيبقى الجدل دائراً حول هذا المفهوم إلى أن تثبت العملية التاريخية ذاتها ما هو الشكل الافضل لإدارة و قيادة هذا المجتمع نحو حياة أفضل للإنسان و الطبيعة و الحياة بكاملها, والكن ما هو ثابت قطعا, ان الدولة بشكلها المعروف هي جهاز قمع لا بد من زواله في نهاية المطاف والا فلا جدوي من كافة الجهود التي تبذل في سبيل التغير والحرية والعدالة الاجتماعية الحقة.

2 نشوء الدولة

في هذا العنوان سنحاول تكثيف الأمر على قدر الامكان, و الهدف هنا ليس مجرد بحث في نشوء الدولة بقدر ما هو تكملة لمادتنا التي هي مختلفة في السياق و الهدف عن دراسة ظاهرة الدولة لوحدها كمفهوم بل نحن بصدد دراسة العملية التاريخية ومنتجاتها السالفة واللاحقة.

فقد كتب الكثير عن أصول الدولة و نشوئها و قد أشرنا سابقاً إلى تدرج السلطة و الانتقال من المجتمع الطبيعي الأول إلى المجتمع الانتقالي أي ما قبل التقسيم الاجتماعي الكبير للعمل, حيث كانت مرحلة انتقالية عاشها المجتمع البشري و

شهدت هذه المرحلة الانتقالية, انتقال الملكية لوسائل الإنتاج و توفير الغذاء من الملكية الجماعية إلى ملكية الرجل, و قد تحدثنا أن تطور الأدوات أدى إلى إمكانية الإنتاج الفردي وكان هذا أول انتقال للملكية لوسائل الإنتاج و منتوجها.
لقد بحث انجلس في كتابه (أصل العائلة و الملكية) جذور الدولة و السلطة من خلال نماذج و أمثلة الحضارات الأوروبية القديمة كروما و اليونان و ألمانيا و كانت هي الأمثلة الأساسية الذي استند إليها بالإضافة إلى بعض الأمثلة حول الهنود الحمر حيث أن مورغان كان قد استفاض في دراسة هذه الشعوب, و غيره من الباحثين المعاصرين و لماركس وانجلس والتي شكلت بحوثهم مقدمة هامة ومساعدة لهذين الاخيرين.
إن هذا المؤلف أصل العائلة لأنجلس رغم ما احتواه من معلومات تاريخية غنية و تحليلية و علمية نظرية استنتاجية, ولكنه في النهاية قد استند على حضارات بعينها و نماذج ما هي غير كافية لإعطاء الصورة الدقيقة والأكثر وضوحاً و غناء فيما لو شملت نماذجاً من الحضارات الأخرى و القديمة على وجه الخصوص.
و لكن إمكانيات ذلك العصر في الاتصالات و الاكتشافات العلمية و التقنية و الأثرية و النظرية و حتى علم الفيزياء و غيره لم يكن كما هو عليه اليوم, لهذا نشعر عند مراجعتنا لمثل هذه المؤلفات الهامة الرائعة إنها بسيطة وواضحة رغم تعقيد القضية المثارة للدراسة, و نلاحظ طبعاً أن الأمثلة مقتصرة على نطاق المعلومات و المعارف في ذلك العصر.
ولهذا جاءت أمثلة انجلس المعتمدة في دراسته مستندة على الحضارات المجاورة إيطاليا و اليونان بالدرجة الأولى و ألمانيا, فقد كانت تلك الحضارات هي الأكثر معرفة و تفاصيل لدى الأوروبيين في حينها بحكم انها تاريخهم وحضارتهم.
إن هذا لا يعني طبعاً أن البحث ضعيف أو النتائج غير صحيحة و لكنها بالإمكان أن تكون أكثر غناء و ثراء لو شملت نشوء السلطة في المجتمعات الأخرى, مثل الحضارة السومرية و شرق آسيا, فقد نشأت السلطة كما أسلفنا في مرحلة متقدمة و كانت المهمة سابقاً مهمة اجتماعية إدارية, و كان هذا النفوذ بالرضى و

ليس إجبارياً كما هو عليه الحال في نظام الملكية الخاصة.
و إلى من يرغب في دراسة تفاصيل و كيفية السلطة بأمثلة تاريخية يمكنه الرجوع إلى مؤلف أصل العائلة لأنجلس فبالإمكان رؤية الأمثلة على انتقال السلطة من العشيرة إلى القبيلة و من ثم الدولة, هذا النشوء و شكله إنما هو نمطاً وامثلة سارت عليه نظام السلطة حتى الوصول إلى الدولة.
و لكن هذا ليس نظاماً شمولياً, فقد اختلف تبلور الجماعات الكبيرة و العشائر و القبائل و التسميات و النظم من مجتمع إلى آخر و من نمط اقتصادي إلى آخر حول العالم, فقد أخذ مسار تطور العائلة و العشيرة و الجماعات الأكبر وصولاً إلى الدولة اشكالاً مختلفة, و تداخل ذلك مع واقع الجماعة الاقتصادي و الثقافي و البيئي بدرجة كبيرة, و اختلف هذا النظام بين المناطق الصحراوية و المناطق الخصبة و قد عاشت الكثير من الشعوب آلاف السنين و ما زالت موجودة كشعوب و ثقافة و لكنها لم تمر بنظام السلطة الذي يؤدي إلى تشكل الدولة, لكنها لم تطور مفهوم ملكية خاصة في مجتمعاتها و لذلك بقية مجتمعات خالية من مفهوم السلطة و الدولة و السياسة والحروب, رغم أنها تعيش حالياً في مناطق تحت حدود و رعاية و مسؤولية دول ما و أنظمة شمولية غاشمة أدت إلى إبادة المئات من هذه الثقافات خلال القرون الثلاث الماضية الاخيرة.
إن نشوء مفهوم السلطة و نظام الدولة القائمة على العنف و القوة ليس شأناً مقدر أو حتمية تاريخية بل هو حتمية نظام الملكية الخاصة و طبيعتها التناحرية الهمجية.
لقد اختلف و تنوع نظام الشعوب الاداري, ورغم وجود القوانين العامة المشتركة لتطور الإنسان و البشرية, تبقى لكلاً من المجتمعات لونه و خصوصيته التي منها ينطلق, فواقع الجماعة المادي المباشر ذو أثراً مقرراً و حاسماً لطبيعة هذا النظام و نتاجه والامثلة كثر والثقافات التي لم تعرف في حياتها نظام الدول والعساكر والحروب , مثل شعوب استراليا الاصلية مثالاً حي على ذلك والكثير من الثقافات حول العالم , ولو انها قليله الا انها كافية لتعطينا نموذج عن المجتمعات القديمة

التي لم تعرف نظام الدولة ولا نظام الملكية الخاصة في حياتها يوماً.

لهذا لا نريد التكرار و نشير إلى أن نشوء الملكية الخاصة هو الأساس في نشوء السلطة و الدولة, و قد نشأت السلطة في العشيرة أولاً و ثم انتقلت إلى القبيلة و ثم مع استقرار الإنسان أكثر نشاء نظام المدن الذي سبق و تحدثنا عنه, و ظهر النظام الإداري المعقد و القلاع و الحصون و الجيوش و نشأت الدولة كشكل من أشكال النظام الطبقي الذي يحمي و يرعى مصالح فئة على حساب فئة أخرى و يخضعها بالقوة في النهاية .

لقد نشأت الدولة و تطورت كنظاماً قمعياً غالباً بغض النظر عن اللغة و اللون و العرق و الجنس أو الدين, و الدليل على ذلك ما زال حتى يومنا هذا, فما زال هناك الكثير من الثقافات و اللغات و الشعوب محافظة على هويتها و أصالتها تعيش تحت نظام دولة قمعية تفرض ما تريده بالقوة و أبسط مثالاً صارخاً الدولة الصهيونية و الامبراطورية الامريكية و غيرها من الأمثلة في العالم المعاصر, فالدولة في النهاية هي عبارة عن أجهزة و أدوات لتنفيذ مهمات و القيام بأعمال ما وهي في النهاية أداة في يد صاحب السلطة و النفوذ الذي يسيطر على هذه الاجهزة و من خلالها يتمكن من السيطرة على كافة مجريات ومفاصل حياة المجتمع, و الهدف النهائي للدولة في النهاية جني الأرباح من هذا الاستثمار (المزرعة) فالمالك هو الملك و المتصرف المطلق في أملاكه, و ما زال هذا هو النظام الذي يحكم العالم الاستعماري الإمبريالي المعاصر (التكنوريالي).

نكتفي بهذا القدر حول نشوء الدولة و من له الرغبة في التفاصيل و أمثلة بإمكانه الرجوع لأصل العائلة انجلس و غيره من المراجع البحثية التاريخية في علاقات المجتمعات القديمة ولسنا بصدد تكرار ما هو متوفر من مراجع و معلومات.

3 مقومات الدولة الأساسية

أ. تجمع كبير من الناس

ب. حدود و مناطق نفوذ

ج. سوق و ضرائب

د. أجهزة و مؤسسات متنوعة , تشريعية و تنفيذية و قضائية و إعلامية و نظام نقدي ومصرفي

هـ. التركيب الاقتصادي الاجتماعي للدولة

أ السكان

نلاحظ هنا أن السكان هم قبل كل شيء أساس أي دولة, فالسكان هم الاستثمار و الاستعمار, و من الجدير الإشارة هنا و التذكير بأن أساس المدن و إقامتها جاء على أساس السلطة و ليس العكس.

أي إن القصور كانت تقام أولاً و بقربها أو من حولها تقام المباني التابعة, و بما أن جميع العاملين في نظام السلطة و الحراسة و والامن والجند غيرها غير منتجين فهم بحاجة إلى خدمات و إنتاج سلع ضرورية للاستهلاك و هكذا أُنشِأت المدن, أي على أساس نظام معين حضر إليه السكان أو احضروا لحاجات ما, و تبع لهذا التجمع المجتمعات الزراعية المحيطة به التي نسميها اليوم القرى حيث كانت تمد المينة بالمواد الغذائية الضرورية للحيات.

و ما زالت حتى يومنا هذا في الكثير من المناطق القرى تابعة للمدن نفس التبعية القديمة مع بعض التعديلات الطبقية, و لهذا فإن الدولة لم يقيمها الشعب لحاجة له بها بل قامت على أكتاف هذا الشعب بالأصل ومن اجل استغلاله واستثماره واخضاعه.

فقد تحول الجهاز الإداري القديم الطبيعي البسيط إلى جهازاً معقوداً مقرراً بل وعبء على المجتمع, حيث يعش قطاع واسع من الناس على حساب الضرائب

التي يدفعها الشعب والتي سوف تصرف من اجل قمعه واستغلاله في النهاية, ولا حاجة عملية مفيدة له فهو عبارة عن حاكماً مطلقاً للجماعة و مخضعاً إياها بالقوة لنظام و مصالح الطبقة المسيطرة على السلطة في البلاد من خلال جهاز الدولة.

ب الحدود

و هي من أهم ميزات الدولة و دليل ملكيتها و حقوق استغلالها بغض النظر عن طبيعة النظام و من حق هذا الجهاز(الدولة) التصرف في هذه الحدود بكل ما فيها من سكان و مواد و خامات واسواق الخ... و في الدولة القديمة كانت طبيعة هذه الملكية مطلقة و لا يحق لأحد التدخل في شؤون هذه الحدود حتى لو أباد النظام الحاكم الشعب بأكمله.

ج السوق و الضرائب

و هي من أهم الموارد الأساسية للدولة حيث إن الضرائب تشكل غالبية الدخل الذي تجمعه السلطة من الناس, و ازدهار السوق يعني مزيداً من الضرائب و مزيداً من الثروات الاجتماعية التي تستحوذ على نتاجها و تتحكم به في النهاية الطبقات الحاكمة بالدرجة الأولى.

فالشعب هو الذي يدفع تكاليف النظام السياسي برمته من الرئيس إلى الوزراء و البرلمان و الحرس و الخدم و الحشم و البواب و الكناس و الحارس و الشرطة و الجيش وزبانية السلطان كلها بما في ذلك حواشيه و جواريه ومعدلين مزاجه.

و في نظام العبودية كانت الأحرار هم من يدفع الضرائب أما العبيد فهم أصلاً من ضمن المتاع فقد يدفع الإنسان ضريبة عليهم في حال امتلاك الكثير منهم فهذا يعني أنه ثري و عليه دفع ضرائب للدولة.

و في النهاية و حتى يومنا هذا تعتبر الضرائب هي الأساس الذي تدفع منه معاشات

موظفين الحكومة و أجهزتها و جميع مؤسساتها السياسية والعسكرية والامنية وغيرها و تستنزف هذه البنية ما لا يقل عن 50 % من ضرائب سكان العالم بما يعني أنها كافية لإطعام العالم لعدة سنوات.

د أجهزة و مؤسسات متنوعة

بما أن هناك ملكية و حدود و نظام و إنتاج و أسواق و ضرائب فلا بد من وجود أجهزة خاصة متخصصة كلاً يعمل في مجاله لمتابعة هذا الشكل المعقد من الإدارة.

حدود و إنتاج و أسواق و ضرائب و أمن و نقد و غيره و لذلك تشكل هذه المؤسسات الأذرع التنفيذية لجهاز السلطة الهرمي الشكل عادةً و في الغالب و من خلال هذه الأجهزة تستطيع السلطة السياسية السيطرة على البلاد بكافة مفاصلها و على رأسها و أهمها جني الضرائب و تصريف و إدارتها و صرفها و الحفاظ على استمراريتها و رفعها و تطوير طرقاً لزيادتها قدر الإمكان و الحفاظ على النظام السائد القائم الذي يخدم في النهاية أصحاب السلطة السياسية و النفوذ.

فالمالك هو مالك لكل شيء بما في ذلك السياسيين أنفسهم, فليس السياسة سوى شيء مكملاً و أداةً للقرار الاقتصادي في النهاية, أي صاحب الملكية هو صاحب القرار النهائي في جميع الحالات و في جميع الأزمنة السياسية مهما اختلفت ألوانها.

التصنيف العام لهذه المؤسسات

1 تشريعية 2 تنفيذية 3 قضائية 4 إعلامية

ويتبع هذه المؤسسات العديد من المؤسسات مثل:

النقد والجهاز المصرفي والجهاز الضريبي وجهاز أمن دولة و استخبارات و قوات مسلحة و بنية تحتية عسكرية جهاز شرطة و أمن داخلي.

إن جميع هذه الأجهزة و المؤسسات و يضاف إليها الكثير من المؤسسات الحكومية

الفرعية و الاختصاصية هي في النهاية من ضمن أجهزة الدولة الإدارية الضرورية لتسهيل السيطرة و التحكم في كافة هذه الاختصاصات و التداخلات المعقدة السالفة الذكر, ولكن المجتمع ليس فقط أجهزة و دولة فهناك القاعدة الاساس الذي جاء كل ما سبق ذكره مبنياً عليها و من أجلها و بهدف إدارتها و استغلالها أو إخضاعها للإنسان و المجتمع .

إن استغلال المجتمع و الإنسان في انتاج فائض القيمة ولاستحواذ عليه هو أساس هذا التعقيد بكامله و من أجل فهم هذا الأمر ببساطة لا بد من إفراد باب خاص به نستطيع من خلاله إلقاء الضوء على هذا الأساس وعلاقته بهذه البنية الهامة الدولة.

ه التركيب الاقتصادي و الاجتماعي للدولة

إن أي مجتمع يتشكل من بنية خاصة ولكنها تشمل الشيء العام المشترك بين كافة المجتمعات, و تعتبر هذه البنية من ضمن قوانين و تركيب المجتمع بغض النظر عن العصر أو المرحلة أو الحضارة.

وقد أطلق على هذا التركيب البنية التحتية و البنية الفوقية وكل مجتمع يتشكل من هذه البنية و على اساسها يقوم, و قد تختلف طبيعة المجتمعات جوهرياً و لكنها لن تختلف من هذه الناحية فلكل مجتمع بنيته التحتية و الفوقية الخاصة به.

البنية التحتية أو الأساس

إن المجتمع الإنساني لا يستهلك المواد من الطبيعة كما هي عليه, بل يجب أن نتدخل في تحضيرها أو إنتاجها و نقلها للسوق أو للاستهلاك, و هذا يتطلب جهداً جماعياً منظماً, و الغذاء و أساسيات الحياة من ثياب و مواد أساسية هي أساس حياة المجتمع الإنساني, و هذه المواد لا بد من إنتاجها و تحضيرها, و لا يمكن

العثور عليها جاهزة في الطبيعة للاستعمال مباشرة سوى بعض أنواع الفاكهة والخضار ورغم ذلك فهي بحاجة إلى قطف و تحضر مسبق و نقل و ربما تنظف أحياناً.

في النهاية إنتاج هذه المواد و السلع هو الأساس للحياة, و بما أن هذه المواد مستهلكة و ضرورية فلا بد من الحفاظ على ديمومتها و نموها مع الزمن, و استمرار دورتها بانتظام, و إلا فقد لمجتمع قدرته على الاستمرار في الحياة و وقع في أزمة خانقة قد تؤدي إلى كوارث غير متوقعة.

و لذلك نجد أن هناك دوماً قوة محركة لهذا الإنتاج و هي حاجة السوق أي حاجة المستهلكين, إذاً لا بد من الحفاظ على مستوى معين من الإنتاج و من أجل الحفاظ على ذلك يجب تطوير الإنتاج و وسائله بما يتلاءم و تطور القوى المنتجة.

إن القوى المنتجة هي العنصر الاهم في العملية الإنتاجية بكاملها فهي القوى المحركة الفعلية لهذه العملية برمتها, فالعمال و أدوات العمل و خبراتهم و جهدهم المبذول و الواعي هو أساس تحول المواد الخام إلى سلع استهلاكية منتَجة, و قد صُنِفَت القوى المنتجة في علم الاقتصاد السياسي على النحو التالي

1 القوى المنتجة

الأيدي العاملة و الخبرات و الأدوات و وسائل العمل و وسائل الإنتاج و الخامات و الموارد

2 علاقات الإنتاج

نوع ملكية وسائل الإنتاج و ملكية المنتوج الاجتماعي

إن القوى المنتجة و علاقات الإنتاج تشكل أسلوب الإنتاج.

البنية الفوقية زائد اسلوب الإنتاج = التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية

و بناء على هذه التشكيلة يقام النظام السياسي و الاجتماعي و القانوني و غيره

حتى يشمل كل كبيرة و صغيرة في حياة الإنسان.
و في حال كانت التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية متناقضة تناقضاً تناحرياً في علاقات الإنتاج فهذا يعني أن النظام السياسي الذي هو جزء اساسي من البنية الفوقية سيكون نظاماً تناحرياً بين كافة أعضاء المجتمع و جماعاته, و في حال كانت هذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ذات طابع متوازن فإن هذا يعني أن المجتمع لن يكون تناحرياً ولن يحتاج الى القوة والجيوش وغيرها الكثيرمن التوابع الضرورية من اجل إدارته و الحفاظ على النظام الاجتماعي, فتوازن التوزيع سيؤدي إلى توازن المصالح و الحاجات, مما يعني أن لا حاجة للعنف و القوة من أجل العدالة الاجتماعية وهذا سيوفر الكثير على ادارة النظام الاجتماعي, حيث يشكل جهاز الامن وتوابعه غولا خرافياً يلتهم موازنة البلاد .
إن القوى المنتجة و علاقات الإنتاج هي الأساس و هي البنية التحتية التي يُبنى و يقام على أساسها النظام الاجتماعي بكامله, و لهذا سميت بنية تحتية وهي من يقرر البنية الفوقية التابعة لها والمتلائمة معها فالملكية الخاصة كشكل من اشكال علاقات النتاج الاساسية مثلا , يقام عليها بنية فوقية تناسبها , أي الملكية الخاصة وبما انها قائمة على الحرمان لطرف من الملكية تحتاج نظام القوة والعنف لردع ومنع أي محاولة لتجاوز قانون الملكية, الذي يشكل اهم علاقة انتاج اساسية يبنا عليها بقية العلاقات الاجتماعية بكاملها .
فالبنية الفوقية في النهاية يغلب عليها الطابع الإداري التوجيهي المكمل, و من المفروض أن يكمل البنية التحتية المنبثق عنها و يلبي متطلباتها و حاجاتها من أجل الحفاظ على استمراريتها و ديمومتها لضرورتها لبقاء النظام الاجتماعي, و هي دوماً أجهزة وقوى غير منتجة بل عبارة عن مؤسسات يجب أن تعيش على حساب القطاع الإنتاجي, البنية التحتية وتتشكل البنية الفوقية من
النظام السياسي بكامل تفرعاته أجهزة الدولة بالكامل.
المفاهيم الحقوقية و الدينية و الأخلاقية
الفنون و الفكر و الأدب و غيره.

وجهاز الدولة بكامله يعتبر من ضمن البنية الفوقية للمجتمع وقائم ومبني على أساس البنية التحتية و علاقات الإنتاج بالدرجة الأولى واساسها طبيعة الملكية الخاص.
إن الجهاز الإداري و السياسي و الخدماتي بكامله من تعليم و صحة و غيره من خدمات هذا جميعه قطاعاً غير منتج أيضاً وعلى قطاع الإنتاج أن يعيله و يتحمل تكاليفه.
وبذلك يصبح الحمل الملقى على عاتق قطاع الإنتاج جد ثقيل و غير منطقي و بعيداً عن التوازن الإداري و الاقتصادي, و هذا من أهم أسباب الأزمة الاجتماعية و خطر فراغ السلطة في النظام الرأسمالي المعاصر.

4 الدولة القديمة و الدولة المعاصرة

1 أشكال الدولة و انماط تطورها اختلافها

الإقطاعية, العبودية, الرأسمالية , البرجوازية , الإمبريالية الاستعمارية وسيطرة الجيوش

الدولة الحديثة المعاصرة

هي تجمع سكاني مغلق ذات حدود واسواق ويشكل اقطاعية لإمبراطورية المال المسيطرة, وهي صاحبت السلطة الخفية المطلقة, و الدول جميعها تخضع لاستغلالها, وهو النظام العالمي المتجسد في التكنوريالية, وسيطرة بلا جيوش, سلطة قانونية ورقمية, سلطة المال فوق جميع السلطات و الدول.
لقد أشرنا سابقاً وتطرقنا في السياق إلى الدولة الاقطاعية و العبودية و التي كانت هي الشكل الأول للدولة التي نشأت على اساس الملكية الخاصة و بنيتها التحتية الملكية, و هذا يجعل منها أهم أشكال الدولة بحيث أنه النموذج و الشكل الأول للسلطة التقليدية للملكية الخاصة بشكلها المتطور بحيث نشأت المدن بشكلها

التقليدي حيث اختار أصحاب النفوذ و المالكين الكبار أماكن بناء قصورهم و حصونهم و أقيمت المباني من حولهم للخدمات و التجارة و الحرف و السوق.

و لعب الاقتصاد الدور الحاسم في هذا التطور في العلاقات الإنتاجية حيث تحولت الملكية العشائرية إلى ملكية القادة العسكرين و المنتصرين في الحرب, وأدى نشوء الملكية الخاصة للأرض من قبل العشيرة إلى نشوء صراعات بين القبائل على هذه الملكية, و نشاء الشكل الأول للجيوش المكونة من مجموعة من الأفراد مقاتلين و مدربين تربطهم رابطة الدم و العشيرة مثل العرب والهنود والصين واليابان وغيرها .

وقد شهد العالم هذا النوع من الجيوش لفترة طويلة ربما ما زالت بقاياها إلى هذا العصر, ففي اليمن مثلاً وفي ليبيا والكثير من المناطق في أفريقيا ما زال هناك تأثيراً كبيراً في تشكيل الجيوش و الميلشيات المسلحة على أساس قبلي عشائري, و هذا طبعاً من مخلفات آلاف السنين السالفة من العلاقات البشرية.

إن نشوء الملكية الخاصة للأراضي شكل أساس الصراع البشري و الحروب جميعها, وخاصة مع تطور العلاقات الإنتاجية و وضوحها في أحكام السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي و استملاكها, ولكن هذا الاستغلال بحاجة إلى أيدي عاملة والأراضي لوحدها غير قادرة على الإنتاج و الاستثمار, ولهذا احتاجت الأيدي العاملة, و من هنا ظهرت الحاجة إلى استغلال الإنسان, بل و أصبحت ضرورة فالملاك الجدد ليس منتجين كما في المشاعة العشائرية السالفة.

أولاً لقد تغير المجتمع نوعياً في طبيعته حيث تغير المالك و كذلك المنتج, فقد كانت ملكية العشيرة, وهذه الاخيرة هي تنتج و تستغل و تتقاسم الثمار كلاً بحسب حاجته وطاقته ولكنها متوازنة ولهذا لم تكن بحاجة إلى القوة و العنف لتحقيق العدل.

ثانياً لقد أصبح المنتج ليس المالك بل المنتج هو شخص لا يمتلك شيء إما معدم فقير لا يملك سوى قوة عمله أو أسيراً, و هذا اختلافاً جوهرياً في العلاقة الإنتاجية مما ادى الى ظهور النظام العبودي و الذي استمر بعد ذلك حتى عصرنا الحالي.

لقد نشأ نظام الرق مع نشوء شكل جديد للملكية و هذا الشكل يتطلب قوة للحفاظ على ذاته و قد استغل هذه القوة لإخضاع الآخرين و إجبارهم على الخضوع له و لرغباته, و لذلك قامت غالبية العمارة و المدن على أكتاف العبيد و قد كان غالبية سكانها منهم و حتى في الكثير من الآثار الفكرية التاريخية مثل أفلاطون في كتابه المدينة الفاضلة, فحتى هذه المدينة الحرة الفاضلة المثالية هي مدينة للأسياد فقط و العبيد لا يحتسبوا مواطنين بل من ضمن المتاع و الثروة, كذلك الامر المرأة فهي متعة مكملة ولا يحق لها الترشيح والانتخاب انها ديمقراطية طبقة المالكين ولأسياد الذكورية وحسب.

و كذلك تلميذه أرسطو الذي يعتبر أن الناس صنفين عبيد و أسياد و أن على الأسياد أن يقودوا العبيد, و في الكثير من المراجع و الأبحاث التاريخية تثبت أن غالبية سكان المدن في اليونان و روما التقليدية كانت من العبيد و نسبتهم في غالب الأحوال أكثر من تعداد السكان الأصليين.

و قد اختلفت طبيعة النظام العبودي و تفاصيله من بلد و حضارة إلى أخرى, و من منطقة إلى منطقة, فالصين و الهند و غيرها من شرق آسيا كان لها نظامها العبودي المختلف عن بلاد الرافين و العراق القديم, و كذلك مصر القديمة وحضارات النيل.

أما اليونان و روما فقد شكلا نموذجاً خاصاً و متطور للعبودية كان خاصاً بها و لهذا اختلت تركيبة هذه الحضارات و الممالك و تنوعت تفاصيل و طرق النظام و السلطة و القوانين الخ ..ولكنها جميعها في النهاية قد قامت و بنت نظامها على أساس نفس نظام الملكية الخاصة والذي أصبح سائداً ومنتشر علي نطاق واسع و متعارفاً عليه بين جميع الحضارات المتواصلة حتى و إن كانت بعيدة.

لقد شكلت الدولة الاقطاعية الظهور الأول للمفاهيم السياسية و الادلجة و النظام الهرمي الاول لسلطة الدولة الناشئة كنظام و أجهزة من أجل أحكام السيطرة على البلاد بالقوة, فمفهوم الدولة و أجهزتها و نظامها قد تم ترسيخه و تطويره بكافة عناصره الأساسية في تلك المرحلة الأولى.

و توارث هذا الجهاز بكافة عناصره مع إضافات بعض التعديلات الهيكلية أو المفاهيم الضرورية للنظام الجديد و لكنه في النهاية, أي مفهوم و شكل الدولة بكافة عناصره قد تم تناقله و توارثه بين الشعوب و الحضارات سواء داخلياً في سياق تطور الحضارة ذاتها أو على مبدأ التناقل بين الحضارات و الاستفادة من خبراتها, و ما الدولة الحديثة سوى جزء من هذا الميراث الغابر وامتداد طبيعي له.

إن نشوء الدول في كافة أنحاء العالم قد ترافق مع نشوء شكل جديد للملكية رغم الاختلافات السالفة الذكر سواء في الزمن أو المكان, و لهذا ليس من باحث في هذا المجال بمقدوره تخطي دراسة هذه المرحلة أولاً كنقطة انطلاق لدراسة النظم الاجتماعية و تاريخها و نشوئها, و كذلك الكثير من المفاهيم السياسية و نشوء الايديولوجيا و غيرها من أشكال الفكر الاجتماعي, و على الرغم من تفاوت نسبة العبيد و اعدادهم من نظام الى آخر, و كان أساس هذا النظام هو السائد في جميع التجمعات البشرية الكبيرة المستقرة.

اختلف شكل العبودية في المناطق التي لم تنشأ بها دول و حضارات مستقرة مثل المنطقة العربية, فقد وقعت القبائل العربية التي عاشت في الجزيرة العربية تحت نير استعباداً جماعياً من أصحاب الممالك الكبيرة المجاورة, سواء من بيزنطة أو الفرس أو روما سابقاً و اليونان فقد كانت القبائل ترسل خراجها و ضرائبها إلى تلك الإمبراطوريات, و في حال عصوا أو تمنعوا يتم مهاجمتهم و نهبهم و اقتيادهم أسرى و عبيداً يباعون في سوق النخاسة, و لهذا كانت في هذه الحالات القبائل بأسرها مستعبدة و المراجع التاريخية كثر عبر الأشعار و الروايات القديمة وغيرها عن حياة العرب واخبارهم في الجاهلية وغيرها من العصور.

ان الباحث يدرك على الفور أن هناك نمطين من العبودية كانت سائدة في تلك المناطق و هي عبودية جماعية تفرضها النظم و الممالك الكبيرة والامبراطوريات, و عبودية فردية يعيشها و يخضع لها الفقراء و المعدمين في داخل هذه المجتمعات البسيطة الرعوية او الزراعية المعتمدة على الطبيعة مباشرة, بحيث تحولوا إلى عبيداً رعاةً و خدماً عند أصحاب النفوذ و الأموال و القطعان الكبيرة يعيشون

في كنفهم.

لقد كانت العبيد في الجزيرة العربية تعيش مع القبيلة كفرد منها, تجالسها و تشاركها الطعام و المناسبات و المسكن أيضاً و لكنهم لا يمتلكون شيء أي أنهم في النهاية خاضعين لنفس نظام العبودية و لكنه نظاماً أقل قسوة من النظام الروماني أو البيزنطي و امتازت القبائل و خاصة في أفريقيا و الجزيرة العربية و الصين يتعامل أقل قساوة مع العبيد في العلاقة و التعامل.

و ربما تكون طبيعة الحياة الريفية أو البدوية و بساطتها في العيش في الطبيعة و ليس في قصور و قلاع و مباني قد جعل من الاختلاط و التعاشر دائم و ضروري بين العبيد و مالكيهم, ثم إن طبيعة الاضطهاد و الاستعباد الواقع على هذه القبائل من قبل الممالك و الإمبراطوريات المجاورة و الأقوى قد ساهم في تعاطفهم مع عبيدهم أحياناً, فقد كانت العبيد كثيراً ما تقاتل إلى جانب القبيلة التي تنتمي إليها تماماً كما يقاتل أهل القبيلة نفسها على الرغم أن هذا ليس من مهمات العبيد و لا يحق للعبيد اقتناء السلاح إلا إذا طلب منهم ذلك للقيام بعمل ما, وكان العبيد الذين يحسنون بلاء في القتال والذود عن القبيلة يكافؤون .

لقد عاشت الحضارات السابقة التي نعرفها كدول و حضارات ذات مباني و مدن و نظاماً اقتصادياً و سياسياً متطوراً على أكتاف العبيد و على كدهم, فقد كان غالبية المنتجين من العبيد في كافة هذه الحضارات و حتى في الحضارة الإسلامية.

فمن منا لم يسمع بثورة الزنج أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد, و كذلك أوروبا اواخر الاقطاعية في القرون الوسطى, فقد اعتمدت غالبية المستعمرات الأوروبية الخارجية على الرقيق و كانت المستعمرات الأوروبية هي أكبر مستغل للرقيق في حينها و متاجراً به لتشغيلهم في المستعمرات, و الامبراطورية الامريكية خير دليل على ذلك.

و سنرى لاحقاً كيفية بناء قوانين العبودية حتى يومنا هذا فهناك الكثير من القوانين الموروثة من ذلك العصر و التي ما زالت قائمة و مستخدمة حتى يومنا هذا, إن مجمل هذه الأسباب السالفة الذكر توضح لنا هذه المرحلة العبودية في

تكوين نظامنا المعاصر و جذوره.

5 التركيب الطبقي للنظام العبودي

لا بد من الإشارة أن الحديث هنا يجري في إطار الشكل التقليدي العام أي في الممالك و الأنظمة العبودية التقليدية في الحضارات المتطورة سواء في الصين أو الهند أو شرق أوروبا و شرق آسيا و حضارات الرافدين و مصر و الشام و فلسطين و غيرها من المناطق و اليونان و روما و بيزنطة لاحقاً.

فقد تنوعت التركيبة الطبقية في نسبها و طابعها و حتى في شكل العبودية الفعلي الممارس من حضارة إلى أخرى و لذلك نحاول دوماً أخذ الطابع العام و المشترك و الأكثر بروزاً و تكراراً كقاعدة للتعميم و الدراسة مع مراعاة الخصوصيات الكثيرة و الطبيعية لكل حضارة و ثقافتها و ظروفها المادية و مواردها وعلينا الحذر دوما من الوقوع في فخ التعميم المجرد المفرط , فهذ اجتماعيا يقودنا الى تحويل المفاهيم الاجتماعية الى مفاهيم اقرب للرياضيات منها الي العلوم الاجتماعية الكثيرة الخصوصية و التعقيد, وفي مجال المعرفة الاجتماعية ولفلسفية هذا يؤدي الى وأد الحقيقة في مهدها ومنعها من رؤية النور.

و في الأنظمة الاجتماعية بالذات و عند دراسة أي شيء له علاقة بالمجتمعات فإننا دوماً نصطدم بنسبية المفاهيم من جهة و خصوصية كل ظاهرة و قضية وبحثها, و مع دراسة المفاهيم و تطبيقاتها الفعلية تزيد تعقيداً كلما امتزجت مع القضايا الاجتماعية, لذلك عندما نكون بصدد دراسة اجتماعية علينا مراعاة هذه النسبية وهذه الخصوصية لنتمكن من الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً عن العملية الاجتماعية.

و قد تختلف تركيبة المجتمع ليس بين مرحلة و أخرى و إنما في المرحلة نفسها فبداية نشوء العبودية مثلاً لم تبقى التركيبة الضيقة هي نفسها و بنفس النسب و القوانين و غيرها التي نشأت, و قد تطورت هذه العلاقات و تغيرت و ازدادت

وتبلورت فئات اجتماعية جديدة و ظهرت أنظمة النقد و الضرائب و الإتاوات.
فالمجتمع في حركة دائمة لا تتوقف و هذه الحركة تعني أن هناك تغير مستمر و متواصل, و مع هذا التغير المتواصل تنشأ الكثير من التفاصيل و الضروريات الجديدة سواء في السلوك أو في النظم مما يجعل النظم أيضاً في تفاعل و تطور و تغير دائم مترافق مع الظروف التي يفرضها الواقع المادي المعاش.
و بالعودة إلى أي مرجع تاريخي حول أنظمة العبودية و الرق بإمكاننا أن نرى بوضوح كيفية تطور هذه العلاقات داخل المجتمعات القديمة مجتمعات الرق, و قد أشرنا إلى اليونان القديم و أفلاطون و أرسطو حول هذا الأمر و غيرهم من كتاب عصر العبودية القديم الذين اعتبروا في غالبيتهم العبيد جزء من المتاع و لم يكن العبد في النهاية مع تطور هذه الحضارات سوى أداة من الأدوات أو الأثاث أو أي شيء آخر يمتلكه المالك.
و لكن هناك ما هو عام و شامل يمكننا أخذه و البناء عليه قبل أن نتحدث عن الفارق بين التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة.
و لذلك نحن نأخذ المجتمع الطبقي العبودي الكلاسيكي في أوج تطوره كوننا قد تحدثنا بما يكفي عن نشوء الملكية و الطبقات و لا داعي لإعادتها إلى فصل نشوء الملكية ويجدر التذكير ان الاقطاعية كنظام هي النظام والشكل الاول للمجتمعات الطبقية, وملكية الرض هي الحلقة المركزية التي قامت عليها كافة القوانين والنظام السياسي الذي نشاء لاحقا وبناء عليها, والعبودية هي مرحلة جاءت بناء على الملكية الخاصة وظهورها وتبلورها بشكل واضح وخاصة ملكية الارض التي اسست مع تطور الزراعة الى امكانية نشوء استغلال الانسان كقوة عمل منتجة, وبذلك كانت الاقطاعية هي المؤسس للعبودية وليس العكس كما تقول نظرية تعاقب التشكيلات الاجتماعية وحتميتها التي بات تعديلها وتغيرها مسألة ضرورية في النظرية الثورية وغيرها من الافكار والنظريات الاجتماعية, بعد ثبات عدم صحتها كما هي مطروحة.
ويتشكل المجتمع العبودي الطبقي على النحو التالي

1 الملك ومستشاريه ورجال الدين

2 أسياد العبيد وكبار الملاكين

3 قادة جند

4 الجند والحرس وغيرهم من المستخدمين

5 حرفيين صغار

6 تجار صغار

7 فلاحين صغار

و هناك صنفين من العبيد, عبيد محلين و عبيد غرباء, و هناك العبيد المهرة و العبيد القليلين المهارات, و من يرغب بتفاصيل حول هذا الأمر بإمكانه الرجوع لأصل العائلة و الملكية الخاصة لأنجلس او تاريخ العراق القديم و غيرها من المراجع التفصيلية حول هذا الأمر.

أما السلطة السياسية المقررة فكانت في يد الملك و هو في النهاية يمثل الملاك و نظام الملكية العبودي وكذلك مجالس الشيوخ لدى الرومان و اليونان و غيرهم فقد كانت هذه المجالس في النهاية للتعبير عن نظام الملكية, و هؤلاء جميعاً هم من الأسياد و من حواشي الملوك و السلاطين و أتباعهم ولا مكان للعبيد او النساء بينهم.

و على الرغم من حريتهم إلى أنهم هم أنفسهم أيضاً خاضعين لسلطة الملك أو الإمبراطور و ذلك بحكم هيكلية نظام الدولة و نشوء النظام السياسي المتطور حيث أصبحت هناك أقلية من الأفراد و الأغنياء هم الملاك و هم الأسياد و هم المعتبرين بشراً كاملين الحقوق, و البقية في خدمتهم و دورهم السهر على راحتهم و حمايتهم, هكذا كانت رؤية مفكرين ذلك العصر لطبيعية النظام العبودي حيث أخضعت كافة المفاهيم الإنسانية و الحقائق لخدمة طبيعة الملكية و حمايتها.

و من الجدير بالذكر أن الهيكلية السياسية و الاجتماعية قد اختلفت من حضارة إلى أخرى رغم استعمالها جميعها لمبدأ القوة و السيطرة و تركيزها على قوة الجيوش و السلاح و إخضاع الآخرين و الاستيلاء على أكبر قدر من الموارد

و الخيرات المادية, فقد تعددت الأشكال و النظم و لكن الهدف في النهاية كان واحداً, و لا فارق بين هذه الأنظمة جوهرياً تعدت الطرق و الاستغلال واحد, هذا طبقياً أما من الناحية الهيكلية و توزيع السلطات .

إن السلطة تختلف بحسب اختلاف الموقع الذي تمارس منه هذه السلطات و النفوذ يعتمد على نوعية الجهاز أو المؤسسة التي يشغلها الشخص, فمنها الملكية الوظيفية أو الموقع و ليس للشخص بعينه, فموقع الشخص الوظيفي في هذه الأجهزة, أجهزة الدولة هو صاحب هذه المكانة و النفوذ و تحافظ على مكانتها الاجتماعية مهما تغيرت الأشخاص.

و قبل الانتقال إلى التشكيلات الاجتماعية الأخرى و تركيبها الطبقي و التطورات الحاصلة في كل مرحلة لا بد من توضح مفهوم السلطة و الدولة.

الفصل الخامس

1 الدولة و السلطة

الدولة هي الجهاز التعبيري عن السلطة, و الهدف من الدولة في النهاية هو السلطة, و الدولة بحد ذاتها ليس سوى جهاز و وسيلة للحفاظ على هذه السلطة بالقوة و إذا أردنا أن نكون أكثر دقة فإن السلطة هي السبب الأساسي لوجود الدولة, والسلطة ضرورية في النهاية للحفاظ على (نظام الملكية الخاصة), وهذا بالتحديد الهدف الاساسي لوجود الدولة والسلطة معاً, و قد سبق و أشرنا في باب نشوء الملكية إلى علاقة الملكية و نوعيتها بالسلطة ووجود قوة ما للحفاظ على استمرار هذه السلطة التي لا تستطيع الاستمرار في الوجود إلا بالقوة التي يحدثها التوازن الذي يمنع عملية التغير.

ولهذا تحتاج إلى قوة للحفاظ على هذا النظام الغير متوازن و الثابت, بينما الواقع في حركة دائمة لا تعرف الانقطاع, و ظهرت ضرورة وجود أجهزة متخصصة تعمل لصالح هذا النظام و تحقق له نفوذه و مصالحه وتحافظ على وجوده, و تم تشكيل أجهزة الدولة المختصة من جيوش و شرطة و حراسة و أمن و عملة و جباية و ضرائب و أجهزة مختصة بالنقد و المحاسبة الضريبية و النقدية.

و يتبع ذلك جهازاً ايديولوجياً فكرياً و فلسفياً و سياسياً و تربوياً و اجتماعياً, فمن أجل ضمان استمرارية النظام و تسهيل السيطرة و ديمومتها تتدخل السلطة في كل شيء حتى في البنية الاجتماعية و التربوية, و لهذا تقيم المدارس و التعليم و تسيطر على جميع مؤسسات المجتمع الأساسية الدينية و التربوية و الحقوقية و الثقافية و الفنية.

أدى ظهور و تطور الاجهزة الإدارية و المؤسسات الاجتماعية إلى تسهيل السيطرة من خلال هذه المؤسسات التي أصبحت مختصة كلاً في مجاله تساهم في صناعة الوعي الاجتماعي و ترسيخ نظام السلطة السياسية و نوعيته و أهدافه.

فالملكية الخاصة هي جوهر النظام الطبقي و تقام نوعية السلطة و مصالحها السياسية و أهدافها بناء على ذلك, وتقام المؤسسات الضرورية للحفاظ على هذه السلطة و استمرارها, لذلك وجب علينا التميزبين أجهزة السلطة و السلطة نفسها فجميع الأجهزة و الأدوات التي تقام و تعد, و الخبرات التي تصقل و كل ما يبذل من جهد هو في النهاية لخدمة السلطة و تحقيقها, و الهدف من السلطة هو الملكية الخاصة والحفاظ على وجودها, و تصنف السلطات في الدولة بشكل عام على النحو التالي

1 سلطة الملكية المطلقة

2 السلطة السياسية

3 السلطة الدينية

4 السلطة التشريعية

5 السلطة التنفيذية

6 السلطة القضائية

7 السلطة الإعلامية

8 سلطة الرأي العام

9 السلطة التربوية و التعليمية

10 السلطة الثقافة و الفنية

11 السلطة الفكرية

12 السلطة الوظيفية

13 السلطة المؤسساتية

14 السلطة الاجتماعية و سلطة الجماعة

15 سلطة العائلة

16 سلطة الأعراف و التقاليد

17 سلطة المال هي سلطة السلطات جميعها في المجتمع الطبقي والربحي.

إن عموم هذه السلطات بتنوعها و تفرعاتها و اختصاصها لها مؤسساتها و أدواتها

التي تمارس سلطتها من خلالها, وهناك مئات المؤسسات وآلاف الأشخاص الذين يمارسون سلطتهم هذه من موقعهم الاداري الضروري لهذه السلطة الممنوحة ليس باعتراف اجتماعي وحسب, بل من خلال نظاماً فوقياً هرمياً مترابط تشكل كل مؤسسة منه لبنة في بناء صرح النظام الاجتماعي.

و من الجدير بالذكر أن السلطة التنفيذية الواقعة تحت السلطة التشريعية تمتلك جهازاً قمعياً ضخماً معداً خصيصاً لقمع أي تجاوز لأي سلطة من هذه السلطات التي هي في النهاية قد أصبحت مصبوغة بصبغة النظام السياسي و التشريعي المقرر بالدرجة الأولى.

فجميع السلطات في النهاية مرتبطة هرمياً بالسلطة السياسية العليا و السلطة السياسية العليا في النهاية هي المساحة العليا من الهرم المركزي لجهاز الدولة بحيث تعبر السلطة السياسية مباشرة عن الملكية الخاصة, أي الملاك الحقيقيين للبلاد و العباد, وليس السياسة و الأجهزة السياسية جميعها سوى أداة للتعبيرو تنفيذ مصالح الطغمة الحاكمة.

لقد حول نظام السلطة القمعية الطابع كافة مؤسسات المجتمع إلى مؤسسات سلطوية تستمد سلطتها ليس من ما هو تحتها أو من القطاع الذي تعمل في مجاله, بل تحولت كافة هذه المؤسسات إلى مؤسسات فوقية مشكلة من الأعلى و خاضعة لسلطة أعلى منها فوقية هرمية, في النهاية جميع هذه المؤسسات تستمد سلطتها ليس من احترام ومكانة دورها الوظيفي الاجتماعي و أهميته, بقدر ما تستمد سلطتها من الأعلى من الجهة التي تشرف عليها و تقرر سياستها العامة و سير عملها وفق النظام و القوانين الأساسية للسلطة السياسية المستمدة من نظام الملكية و نوعيته في نهاية المطاف.

لقد تحولت جميع مؤسسات المجتمع ووظائفه الإدارية بما فيها الأسرية إلى نظاماً و مؤسسات سلطوية مكملة بعضها لبعض تسير جميعها وفق إيقاعاً واحداً محدد من الأعلى من قبل السلطة المركزية للدولة .

ما الذي يحدد طبيعة السلطة؟

إن طبيعة الملكية و نوعيتها هو الأساس الذي يحدد و يقرر طبيعة السلطة و نوعيتها و قد سبق و شرحنا ذلك مفصلاً في فصول سابقة عبر السياق في مجال آخر, و أوضحنا أن نوعية الملكية هذه هي التي ترسم ملامح النظام السياسي بكامله, و بناء على ذلك تقام المؤسسات و نظام عملها و قوانينها و سلطتها و صلاحيتها.

و بما أن نظام الحكم السياسي يسيطر على كافة مفاصل المجتمع الأساسية فهذا سيمكنه من إعادة إنتاج البنية الاجتماعية و بنائها على أساس حاجاتها و ما يناسبها مما يجعل من طبيعة النظام شيءً موروثاً متجدداً متوارثاً تتناقله الأجيال عبر المجتمع و مؤسساته السياسية و الدينية و التشريعية و التنفيذية الخ....ما هناك من مؤسسات حتى الوصول إلى الفرد و الذي هو الهدف النهائي المراد إخضاعه و استغلاله كقوة عاملة عاقلة فاعلة يمكن استثمارنتاج عملها و جهدها وتحويله إلى سلع يمكن استعمالها في شتى المجالات الاجتماعية.

السلطة والنفوذ

ويجدرالتفريق هنا بين قضية السلطة ذاتها والنفوذ فليس جميع أجهزة السلطة تتمتع بنفس النفوذ ونفس القدرمن التأثيرالفعلي على المجتمع وهناك مؤسسات ذات نفوذ مختلف عن المؤسسات الأخرى فالمؤسسات السياسية المركزية مثلاً كمجلس الشعب أو الشيوخ تعتبر من أعلى المؤسسات ذات النفوذ السياسي, فهي المقررة للمؤسسات التشريعية و التنفيذية و سياستها العامة لذلك فهي تتمتع بقدركبيرمن النفوذ, وكلما انحدرت المؤسسة في الهرم الإداري كلما قل نفوذها في تقرير السياسة العامة للبلاد, و لكنها تبقى محافظة على سلطتها في تنفيذ مهماتها وكذلك نفوذها في متابعة المهمات الملقاة على عاتقها بحكم دورها الوظيفي المقرر لها.

فالسلطة هي المفهوم الدائم و المرافق لجميع مظاهر و مؤسسات الدولة أما

النفوذ فله علاقة بمقدارهذه السلطة و حجمها أو مقدار القوة المؤثرة و النافذة في المجتمع أو المجال المعين و مقدار و طبيعة القوة اللازمة لتحقيق هذه السلطة وتنفيذ مصالح النظام السياسي العامة.
فالسلطة مقرونة دائماً بالقوة, و هذه الثانية دائماً نسبية متغيرة و متحركة حسب المؤسسة أو المجال, أما الأولى أي السلطة ثابتة في طبيعتها و جوهرها أي سلطة لتنفيذ, و تدبير سياسة و نظام معين و تطبيقه أو متابعته و تحقيق هذا التطبيق.

1 الملكية, كقاعدة للسلطة

إن السلطة في النهاية لها لعبتها وقوانينها ولها الأساس الضروري الذي تقام عليه و الذي يحدد هذه القوانين وطبيعتها هو طبيعة المصالح المتعلقة بالملكية ونظامها, ولهذا بإمكاننا القول إن مرجع السلطة في الأساس و القانون الأساسي الأول الذي يحدد نوعية هذه المؤسسات و أولويتها و مقدار الحاجة لها و ما هو ضروري منها للنظام الاجتماعي الاقتصادي السائد هي الملكية بالتحديد.
و كما تتوزع الطبقات في المجتمع فإن المؤسسات أيضاً تتوزع على نحو إداري مناسب يلائم طبيعة التشكيلة و جوهرها في أسباب وجودها, فليس بإمكان أي مؤسسة اجتماعية البقاء ما دامت لا حاجة فعلية لها في الواقع .
إن الملكية في نوعيتها هي القاعدة الأساس الذي تتحدد عليها طبيعة السلطة و النظام السياسي و الدولة و هي المرجع و الأساس لجميع التشريعات السلطات الممنوحة.

2 السلطة السياسية

السلطة السياسية هي من أهم السلطات و أعلاها في الدولة وقد سبق لنا وعرفنا مفهوم السلطة و نشوئها كسلطة بشكل عام و كيف نشئت.

و لكننا هنا بصدد مفهوم مختص حول السلطة السياسية و تصنيف و قرأه لأنواع السلطة و أشكالها سواء السياسية أو الاجتماعية و الاعتبارية.

فالسلطة السياسية من السلطات المؤثرة على حياة الإنسان في المجتمع بكامل تفاصيلها و مسيرتها و سنرى في مواد لاحقة كيفية هذه السيطرة الكاملة الصانعة لحياة البشر واضعة إياها في قالبها بلا هوادة أو تهاون بل إن النظام السياسي يسعى لصك المواطن و صناعته تماماً كما تصك العملة.

و السلطة السياسية هي الهدف الأهم في الصراع الطبقي الاجتماعي, فالجهة أو الحزب أو القوى المسيطرة على أجهزة السلطة في البلد المعني تعني السيطرة و النفوذ على شرايين المجتمع الأساسية في البلاد و الاقتصادية والسياسية منها بالدرجة الأولى بما في ذلك عائدات الضرائب وكافة المنتوج الاجتماعي و القومي و كيفية إدارة تصريفه مالياً و إدارياً.

و اختلف المفكرين و الباحثين في هذا الشأن حول مفهوم السلطة السياسية و غاياتها, فالاقتصاد هو الغاية النهائية للسلطة, و الربح و الاستثمار الرأسمالي هو أساس النمط الاقتصادي للملكة الخاصة و بهذه الطريقة تصبح السلطة وسيلة لتحقيق مصالح النظام السياسي و المحافظة عليه, وما السياسة سوى إدارة مصالح و استثمارات و منتوج و خامات و موارد و تقاسمها و السيطرة عليها و استثمارها.

وفي حال عجزت هذه الإدارة عن تحقيق هذه المصالح بالحوارو الضغط و الإقناع تلجأ لاستخدام القوة المتوفرة تحت تصرفها و سلطتها و هكذا تنشب الصراعات العنيفة والحروب, و هي جميعها في نهاية المطاف صراعات و توازنات قوى تتناحر ليس على السلطة لذاتها بل على السلطة كوسيلة لتحقيق مصالح اقتصادية محددة لصالح الطبقة أو الجماعة التي تسعى و تتصارع مع سواها من الطبقات و الجماعات من أجل السيطرة على ثروات البلاد المادية واستكمال وتنفيذ مصالحها بالدرجة الأولى.

3 السلطة الدينية

تأتي السلطة الدينية في الدولة التقليدية القديمة بالدرجة الثانية بعد السلطة السياسية على الرغم من اندماج او الخلط بين السلطتين في بعض الأحيان أو تبادل الأماكن في القرار الأول, أي من يكون مرجعاً للأخر, وبما أننا ليس بصدد تعريف المفاهيم لغوياً ومفاهيماً في هذه الدراسة, بل فهم وتوضيح فعل هذه المفاهيم ووجودها وفعلها كطاقة وحركة وفعل انساني اجتماعي نعيشه ونتأثر به ويقرر لنا حياتنا بل ومصيرنا أيضاً.

فالسلطة الدينية مختلفة في خلفيتها ومكانتها عن السلطة السياسية, وتستمد وجودها وشخصيتها من خلفيات اجتماعية وحاجات إنسانية اجتماعية ساعدت الانسان في بدايات حياته على مواجهة الكثير من التساؤلات التي لم يكن قادراً على إيجاد اجابة منطقية لها بحكم عدم المعرفة الكافية لتكوين صورة عن هذه الحقائق, ليس هذا وحسب بل ان الدين قد تبوء دوراً اجتماعياً هاماً في المجتمعات القديمة وقامت المؤسسة الدينية بشكلها التقليدي لتلبي حاجة اجتماعية معنوية وروحية ما للمجتمع, ولم يعد دورها مقتصراً على إعطاء إجابة عن اصل الحياة والإنسان بل اصبح لها دوراً اجتماعياً أيضاً في التشريع و سن النظم والقوانين الاجتماعية, مما زاد من قيمتها وأهميتها.

ومع ظهور الاختصاص والمؤسسة الدينية التقليدية ظهرت الحاجة الى الاقتصاد وضرورة الحفاظ على استمرار هذه المؤسسة وهكذا ظهر البعد الاقتصادي وراحت هذه المؤسسة تعيش من التبرعات المقدمة من الناس ثم صارت لهذه المؤسسة ملكيتها الجماعية وسبل عيشها, كامتلاك الأرض وزراعتها من أجل الحصول على الغذاء وما تحتاجه هذه المؤسسة للاستمرار في البقاء.

وهكذا استغَلت المؤسسة الدينية اكثر, ولكن مع نشوء الدولة والنظام السياسي ومفهوم السلطة السياسية تم السيطرة من قبل النظام السياسي على كافة مؤسسات المجتمع تدريجياً, وكانت المؤسسة الدينية من اكثر المؤسسات تأثيراً على مفاهيم البشر وتنظيم حياتهم, من خلال وضع الشرائح والأعراف التي

أصبحت بمثابة قوانين اجتماعية بفعل الزمن والتوارث.

لقد كانت السلطة بحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات لتبرر لها وجودها وطبيعتها من حيث نوعية الملكية والسلطة, وكان هذا من اهم الحوافز التي ادت الى السيطرة على هذه المؤسسة, ولهذا أفتت وأوّلت الكثير من الأديان فيما بعد ذلك, بأن السلطة والسلطان والملكية هي شيء ممنوح من الله, أو من قوة خارجية تدعم وتساند النظام السياسي البشري, بل وصل الأمر إلى أن الله هو من يهئ للحكام ويوفر لهم الظروف ويخضع الامم لسلطانهم, الم يخاطب الله نبيه داؤود في الكتاب المقدس العهد القديم ويعه بسلطان وملك لم يكن لاحد من قبله, ووعد سليمان بان يحكمه في الامم ويسخرها له عبيداً يخضعون, تقدم له الطاعة والعشر من المال, ان النصوص الدينية السياسية والتي تشير الى السياسة والنفوذ والسلطان واضحة وكثر ولا لبس فيها وقليلة الاديان التي لم تخضع للادلجة والساسة حول العالم, وذلك بحكم طبيعة الانظمة الاجتماعية التي لم تعد خارجة عن السياسة ونظام الملكية الخاصة الذي اصبح يشمل العالم بكامله, قد نجد بعض البؤر حول العلم ما زالت تعيش بها اقليات من شعوب قديمة مثل امريكا الجنوبية و استراليا ما زالت افكارها الدينية ومعتقداتها لم تلوث بالساسة والمفاهيم السياسية الحديثة والمعاصرة.

إن سيطرة السياسة على الدين ومؤسساته قد حولت هذه المؤسسة إلى جزء خاضع للنظام السياسي سواء بالأفكار أو الممارسة وقد ظهرت المعابد والكهانة وتضخمت الشخصية الاعتبارية للدين وتغير طابعها, من طابعاً معنوياً إلى طابعاً سلطوياً اقتصادياً وتظليلاً جديداً, يتملق للسلطان وشريكاً له في سلطانه, بل تقاسم هذه السلطة أحياناً و تبادلها معه, و وصل الأمر في مرحلة تطور الدولة الاقطاعية الاوروبية الحديثة إلى تحول سلطة الدولة إلى سلطة دينية, وأصبح الدين هو المرجع السياسي للنظام بعد أن تم إخضاع وترويض الأفكار الدينية واتباعها بمفهوم الملكية الجديدة وممارسته.

تحولت السلطة الدينية في مرحلة من المراحل إلى السلطة الأولى و تبوء رجال

الدين القيادة السياسية, فقد وصل الأمر في القرون الوسطى في أوروبا, بأن يصبح الملوك مجرد أدوات ودمى يشكلها ويعيّنها النظام الديني المتمثل بشخصية البابا في روما, وكان البابا هو من يعين الملوك او يحرم عنهم ذلك, إذا شاء بل كان فرضاً على كل ملك من ملوك أوروبا في حينها أن يكون رئيس وزرائه رجل دين برتبة كاردينال يعينه البابا.

و اصبحت السلطة الفعلية الممارسة للمؤسسة الدينية المتمثلة بشخص البابا هي السلطة المطلقة والابدية وتفرض رقابتها المباشرة على السلطة السياسية بل وتديرها, وهكذا عاشت أوروبا فترة من الزمن تحت قيادة المؤسسة الدينية حيث اختلط الأمرين و تحول النظام الديني إلى سلطة سياسية بحتة مطلقة إلاهية, ولا مجال للحديث او مراجعة أي شيء تقوم به, بعد أن أصبحت مخولة أصلاً من قبل الله.

و كذلك في الدولة الإسلامية, فقد استخدم الخلفية في النظام الإسلامي نفس النظام الذي استخدمته غيره من الحضارات كبيزنطة و فارس وروما مع بعض التغيرات , و لم يكن الخليفة نفسه رجل دين و لم يكن من الضروري أن يكون عالم بشؤون الدين, فهناك رجال دين خاضعة له تقوم بالتأويل و الإفتاء له و لسلوكه السياسي, و هذا اختلاف جوهري بين الحكم الديني المباشر في عصور أوروبا الوسطى و النظام الديني الإسلامي, ففي الإسلام قامت الدولة على أساس سياسي و اقتصادي و ليس ديني . وكان الدين مكملاً و داعماً للسلطة السياسية التي كانت هي السلطة الفعلية الأولى و المقررة .

و طول العهد الإسلامي تقريباً لم تكن المؤسسة الدينية سوى تابعة للنظام السياسي والمؤسسة السياسية من حيث السلطة و القرار الاول في النظام الحاكم, بل اخضع الدين واول النص لصالح السياسة, و لهذا لا يمكن القول اطلاقاً أن الدولة الإسلامية كانت دينية في أي فترة من الفترات.

أما في القرون الوسطى و أوروبا فعلى الرغم من أن المؤسسة الدينية أصبحت هي صاحبة القرار الأول في النظام , فهي لم تكن دولة بل نظاماً مسيطراً على دول

كاملة و أنظمة كاملة, فقد كان نظاماً شمولياً ذو طابعاً سياسياً شبيه بالأنظمة الامبراطورية , فقد تحول الملك الى مجرد حاكم أو موظف يعينه البابا كسلطة أعلى تستمد قوتها ليس من الأرض بل من السماء, وهذا ما أعطاها الحق الشامل في التصرف بعد أن كانت أداة خاضعة للنظام السياسي سابقاً.

لقد تنوعت علاقة المؤسسة الدينية و السياسية عبر التاريخ و تداخلت و تعدد أشكال وجودها, و لكنها في النهاية و في غالب الأحيان سلطة خاضعة للنظام السياسي و لعبت دوراً أساسياً و هاماً في دعم الادلجة السياسية للملكية الخاصة , بل وقدست مفهوم الملكية وعمقته ودعمت النظام السياسي في غالب الأحيان, و تعتبر السلطة الدينية من أهم السلطات المعنوية الاجتماعية, لكونها تشكل جزء من معتقدات الأمم و الشعوب التي تبني عليها المجتمعات حضارتها و حياتها وثقافتها.

و من الجدير بالذكر أن المفكرين و السياسيين و العلماء قد اختلفوا حول الدين و علاقته بالسياسة في الممارسة العملية للسلطة, و ما هو دور الدين في السلطة و استغلاله سياسياً, سواء في الصراعات الاجتماعية أو توازنات السلطة, و الحصول عليها و ممارستها, و ما زال الاختلاف قائماً حتى يومنا هذا بين الاتجاهات السياسية حول مفهوم الدولة و السلطة, فالعلمانية مثلاً تؤكد فصل الدين عن السياسة كلياً, والليبراليين وكذلك اليسارين و غيرهم من الاتجاهات الفكرية المعاصرة, و هناك اتجاهات أخرى تحاول اقناع نفسها و ايهام الآخرين بأنها تقيم دولة دينية, و هذا في النهاية كما أسلفنا شيءً مستحيلاً فالدولة نظام سياسياً و لا يمكن أن يكون نظاماً دينياً, و لا يوجد دين في العالم يمكن أن يشكل دولة و نظام سياسي.

فالسلطة بالأساس اقتصادية مادية بحتة, بينما الدين فهو شيء آخر ذو طابع مثالي روحي أكثر منه مادي, كما أن الدين معتقد ولمعتقد ليس من السهل تغيره او تعديله, بينما السياسة و الاقتصاد في حركة دائمة متواصلة يجب تجديد و تطوير نظمها كل يوم بما ينسجم مع التطورات الجديدة المتواصلة تباعاً, ولهذا

عجزت جميع المحاولات عبر التاريخ عن إقامة أو إمكانية إقامة دولة دينية فعلية.
فالدين ليس سلطة سياسية في نهاية المطاف, و لا يمكنه أن يكون سلطة سياسية, فالسلطة السياسية بحاجة إلى جيوش و عساكر و اقتصاد و سيطرة و حدود الخ بالإضافة الى ان السياسة مليئة بالمكر والغش والخداع والكذب والحيلة, و اخلاقها مختلفة جوهرياً عن اخلاقيات الدين, وفي حال خلطها تحت حجة اصلاح السياسة ستفسد الاثنين معاً قبل ان تصلح شيء, ولا يمكن اصلاح نظام الملكية الخاصة اطلاقاً ولا يمكن السير في ركبه دون الكذب و الخداع و المكر, وهذا من سلوكيات السياسة الطبيعية ولمطلوب توفرها في السياسي المحنك, بينما الدين فعكس ذلك تماماً, واخلاقيات الدين تدعوا الى الصق والوضوح والامانة والخ من الاخلاقيات والسلوكيات التي تعتبر في حال ممارستها في السياسة غباء مطلق وقاتل.
وبهذا نرى ان الدين و السياسة اشبه بخلط الزيت والماء فهي لا تختلط ابداً, وحتى الاقتصاد نفسه لم يكن من اختصاص الدين يوماً من الأيام, الى ان أصبح الدين جزء من السلطة السياسية فتحول النظام الديني إلى نظاماً اقطاعياً مقرراً في الاقتصاد أيضاً, بحيث ملكت المؤسسات الدينية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وغيرها من موارد الطبيعة, ليس هذا وحسب بل وتدخل الدين في تبرير شكل الملكية الخاصة و دافع عنه و برره و بهذه الطريقة لم تعد مؤسسة محايدة بل مؤسسة تابعة للسلطة السياسية و نظام الحكم بشكل كامل بل و مالكة له في بعض الاحيان.
هذا لا ينفي وجود رجال دين قد قادوا ثورتاً ضد الاستعمار و الاستغلال, و لكنهم في هذه الحالة ايضاً قد تحولوا إلى قادة سياسيين و عسكريين و لم يعودوا رجال دين, و لكنهم قد احتفظوا بمكانتهم الدينية الاجتماعية بحكم ممارستهم لهذا الدور الاجتماعي اصلا, وأصبحوا قادة لثورات بحكم ظروف هذه الثورات طبقاً لمواصفات القائد السياسي و العسكري التي كانت تنطبق عليهم, ذلك يعتمد على ممارسة هذا القائد او ذاك من سلطة و نوعيتها الايديولوجية.

إن الدين معتقدات مختلفة تماماُ عن الاقتصاد و السياسة, و لهذا السبب لا يمكن أن نقول أو أن تقوم دولة دينية في النهاية فجميع الدول مهما اختلفت الأسماء و الشعارات و الادلجة هي في النهاية نظاماً اقتصادياً وسياسياً بالدرجة الأولى وهو نظاماً شمولياً بحكم السيطرة, في النهاية قد تسمي الكثير من الدول مثلاً الدين الرسمي للدولة بحسب الأغلبية الدينية فيها و لكن طبيعة النظام في النهاية هو نظاماً سياسياً بحتاً بغض النظر عن أي تسمية مهما كانت ولا يمكن اخضاع السياسة للدين بل كل ما يتم هو اخضاع الدين للسياسة في النهاية وبذلك تصبح الدولة الدينية خدعة كبيرة لا جدوى منها ولا وجود لها ولا امكانية لذلك فالدولة في النهاية هي نظام سياسي بامتياز ولا علاقة واقعية له بالدين على الاطلاق سوى كحاجة لإخضاع الناس وتسهيل قيادتهم لقضية سياسية ما.

و ما محاولة زج الأديان و محاولة طرحها كسلطات و تحويلها إلى صراعات سياسية و اجتماعية سوى خزعبلات فكرية مفتعلة و شطحان سياسياً يدخل أصحابه في الا جدوى و العبثية و يوصلهم إلى الاصطدام بحائط مسدود في نهاية شوطهم الطويل وراء راية وهمية, وفي الدولة المعاصرة أصبح الدين في غالب الأحيان ذات سلطة رمزية معنوية بحتة بعد أن تم فصل الدين عن الممارسة السياسية, و بهذه الطريقة تحول دور المؤسسة الدينية إلى دوراً اجتماعياً بحتاً وهذا مشابهاُ إلى ما كانت عليه المؤسسة الدينية في بداية نشوء عصرها, و من الجدير بالذكر إن المفاهيم الدينية قد لعبت دوراُ كبيراً في تشكيل القوانين و وضعها بحيث قدست ما تشاء منها و حولتها إلى قوانين إلاهية غير قابلة للتغير, بل و أضافت و أبدعت الكثير من القوانين لصالح الانظمة السياسي.

ويجدر الاشارة في السياق ان الدين يبقى نقياً ونظيفاً ويحافظ على روحانيته وصفائه بعيداً عن السياسة والمصالح والصراعات و كذب السياسة وحبائلها.

4 السلطة التشريعية

تأتي السلطة التشريعية في نشوئها بعد السلطة الدينية, ففي البداية كانت المؤسسة الدينية هي المصدر الأساسي للتشريعات و أي سلوك أو شأن اجتماعي كان بمقدور المؤسسة الدينية نبذه وإلغائه أو تأكيده و تعزيزه, و أول المحاكم التقليدية عبر التاريخ كانت محاكم دينية, رجال الدين هم من يصدر الأحكام و لهذا فإن النظام التشريعي الأول كان ذو طابعاً دينياً و ليس سياسياً, و لكن مع نشوء النظام السياسي و نشوء المصالح العليا للنظام ظهرت الحاجة إلى مصدر تشريعات أخرى غير الدينية فلم يكن الدين شاملاً لكل تفاصيل الحياة اليومية و مستجداتها وخاصة قضايا الاقتصاد والملكية والضرائب وما شابه, فأصبح الملك ووزرائه و مستشاريه هم الذين يصدرون التشريعات و الأحكام و النظم و القوانين.

وهكذا ظهر مصدر تشريعات جديدة, بغض النظر عن مصدر هذه التشريعات سواء كان فردا أو مؤسسات كالبرلمان و مجالس الشيوخ أو غيرها من المؤسسات ذات الصلة, و هناك عدة أشكال من التشريعات و لكل مجال قوانينه و شرائعه, أما في السياسة فإن المؤسسات التشريعية السياسية هي من يقرر السياسة العامة للبلاد و العلاقات و القوانين جميعها, و يقررها و ينظر بالقديم و يجدده و يقر الجديد منها.

أن التشريع السياسي هو أعلى سلطة تشريعية في البلاد في النهاية, و حين نقول التشريع السياسي فهذا يعني أن التشريع خاضعاً لسلطة سياسية أعلى منه و هي السلطة المقررة و لهذا تأتي التشريعات دوماً وفق مصالح النظام السياسي الحاكم, و مازالت حتى يومنا هذا غالبية المؤسسات التشريعية في العالم تخضع لتوجهات النظام السياسي و مصالح الطبقة المسيطرة و لهذا تأتي التشريعات في غالب الأحيان لخدمة كبار المستثمرين و الملاكين في البلاد فهم ملاك البلاد او مقطعين عليها.

وعلى الرغم أنهم ليس هم من يقررون هذه القوانين و التشريعات, الى ان

القوانين دوماً تكون لصالحهم, و في نظام الدولة المعاصرة لم يعد صاحب الملكية الكبيرة بحاجة إلى أن يكون في إحدى المؤسسات السياسية أو التشريعية ليكون صاحب قرار, فهناك من ينوب عنه و يحافظ له على مصالحه مقابل فتات من الكعكة, فالنظام بكامله خاضعاً و مصنوعاً أصلاً من أجل خدمة مصالح النظام السياسي,, نظام الملكية الخاصة, و هذا متوارثاً منذ زمن بعيد, مما يسهل عملية السيطرة و تحقيق المصالح دون الكثير من الجهد من قبل صاحب المصلحة الأصلي المالك الكبير.

إن أهم ما في الأمر أن الهيئات التشريعية تستقي قوانينها و تضع أحكامها بناء على نظام الملكية الأساسي السائد في البلاد, و هذا النظام هو الإطار العام الذي يحدد مساحة هذه المؤسسة أو تلك الممنوحة لها للقرار, و هكذا تصبح جميع القرارات أو غالبيتها على الأقل تصب في نفس التيار الذي جاءت منه, فالمؤسسة التشريعية في النهاية هي عبارة عن مؤسسات ذات شخصية اعتبارية معترف بها اجتماعياً, و لها قوة داعمة و هي تلك القوة التي شكلتها أساساً من أجل تسير مصالحها و تسهيلها و امكانية إدارة الأمور و السيطرة عليها كما يجب, بما يضمن استمرار المصالح العليا لهذه الطبقة

إن هدفنا هنا في هذه الدراسة ليست تعريف للمسطحات و المفاهيم السياسية الممارسة في المجتمع, بل إن الغاية من هذه الدراسة هي الكشف عن علاقة هذه المفاهيم بالواقع و كيفية فعلها و تأثيرها على المجتمع و حياته, و هذا يتطلب منا التكثيف قدر الإمكان و الابتعاد عن كثرة التفاصيل الغير ضرورية, و ذلك من أجل فهم عميق و بسيط و حقيقي للصراع الاجتماعي و أصوله وسياقه و إمكانية السيطرة عليه, بل و القضاء على ظاهرة العنف الجماعي و الاجتماعي الذي كلف البشرية الكثير و الكثير منذ نشأة هذا النظام الاجتماعي المتناقض الذي أدى إلى تغيرات جذرية في الشخصية الإنسانية و طبيعتها الأصيلة.

و في نهاية المطاف مهما حاولنا أن نخلي مسؤولية النظام السياسي عن كافة المفاهيم الاجتماعية و العلاقات الاقتصادية السائدة بحكم توارثها, فإن ذلك

الدور يبقى واضحاً تماماً في حال امعنا النظر في مرحلة تاريخية من المراحل, و من الجدير بالذكر أننا نناقش و نبحث هنا في المفاهيم و القوانين العامة و الشاملة لجميع المراحل, و لا نبحث في خصوصية مرحلة ما, و حين نضطر لذلك نشير لها سلفاً.

لقد اختلفت الأنظمة التشريعية وتنوعت مصادرها من مجتمع إلى آخر وتطورت مع الزمن حتى وصلت إلى عصرنا الراهن, وتم ابتداع لعبة الديمقراطية الحزينة, التي نشأت أساساً كمفهوم و تم استخدامه لأول مرة في اليونان القديم بحسب المعلومات التاريخية, وكانت تلك الممارسة هي حق للأسياد وليس للعبيد والنساء, وهي في النهاية لتحديد شكل من أشكال السلطة.

أن الديمقراطية التي نمارسها اليوم هي شكل نشاء في الدولة العبودية التقليدية كجزء من الشكل السياسي لاتخاذ القرار و التشريع, فقد نشأت هذه اللعبة بسبب تطور النظام السياسي وتطور الدولة الاقطاعية الاولى وتلاها ظهور الرق و العبودية, و من أجل إشراك كافة الأسياد في اتخاذ القرار, و لم يكن للنساء أو العبيد حقاً في ممارسة هذه العبة التي تشكل نوع من المشاركة في السلطة, أي التشريع و قد تحدث أفلاطون عن ذلك بوضوح حيث لم يحسب العبيد بشراً في مدينته الفاضلة بل حسبهم متاعاً واملاك ليس أكثر, ولم تحصل النساء على مكانة افضل كثيراً من العبيد, لقد تطورت هذه اللعبة (الديمقراطية) و تناقلت بين الحضارات و الأنظمة السياسية و بني عليها لاحقاً الكثير من الأنظمة و استخدمها كلاً حسب هواه و مصالحه.

إن سلطة التشريع في النهاية لم يمتلكها سوى السادة و الملاك و ما دون ذلك فلا حق لهم بهذه الممارسة, و في الدولة المعاصرة التقليدية يتم انتخاب هؤلاء المشرعين من بين صفوف الشعب ولكن بمواصفات ما يفرضها النظام السياسي, ولم يتغير الكثير في النهاية, لقد بقيت تلك المؤسسة هي نفسها, البرلمان أو مجلس الشيوخ أو الدوما أو أي تسمية أخرى, و في كل لغة و ثقافة هناك تسمية لهذه المؤسسة التي أصبحت جزء هاماً من التركيب السياسي للدولة الحديثة.

فالدولة المعاصرة هي وريثة الدولة العبودية بامتياز رغم كافة الادعاءات بطبيعتها و جوهرها تحت مسميات متنوعة بين الديمقراطية وليبرالية والعلمانية وغيرها , و في النهاية ما يحدد طبيعة الدولة هو العلاقات الاقتصادية و طبيعتها و اتجاه سيرها المستقبلي, إن المندوبين في النهاية يمثلون المجتمع ولكن هذا المجتمع هو أصلاً خاضعاً و مصنعاً, و كافة المفاهيم السائدة و العلاقات الاقتصادية هي محددة مسبقاً و موروثة و هذا ما يشكل ضمانة عدم تجاوز هذه القواعد التشريعية, أي ضمن حدود نظام الملكية الخاصة, فهي تناقش كل شيء طبعاً و لكن ضمن نطاق قانون الملكية السائد و طبيعته, و مهما بلغت الأصوات المعارضة فلن تستطيع الوصول إلى تحقيق أغلبية اتخاذ القرار المعارض و المختلف عن جوهر هذه السياسة و مسارها.

إن الطابع العام لهذا الشكل المخادع يظهر في الدولة الحديثة, و يعتقد الكثير من الناس إن هؤلاء ممثلين للشعب بكافة شرائحه, و إن كلاً يأخذ دوره من المواطنين من خلال انتخابه لمندوب يمثله في هذه الهيئة التشريعية, و لكن الاشكالية الأساسية إن المجتمع بأسره مطبوعاً بقالب وشكل الملكية و نوعيتها, و الاتجاه العام لكافة التشريعات و القوانين و النظم يصب في هذا الاتجاه, مما يعني أن الخروج او الاعتراض سيكون محدوداً و غير قادر على التأثير و اتخاذ القرار, و بهذه الحالة فوجوده , أي الصوت المعارض أصبح غير مفيد أو مضر, بل هو شكل مكمل لزخرفة النظام السياسي التكنوريالي المعاصر, و نلاحظ أن مفهوم المعارضة في النهاية سواء كان داخل هذه الهيئات أو خارجها, مرتبطاً بعدم الخروج عن الاتجاه العام للنظام و إلا حوربت و اجتثت من جذورها, و هذا يعتبر حقاً للنظام الحاكم في كافة الأحوال للمحافظة على السلطة.

إن النتيجة النهائية هي واحدة مهما تغيرت الاشكال, و هي أن السيادة و القرار النهائي يبقى للملاك, فمالك الشيء هو من يقرر مصيره ويتصرف به, و ما دامت البلاد مملوكة لقلة من الناس فهذه القلة هي صاحبة الحق النهائي في تقرير التصرف في هذه الملكية, وليس المؤسسات المصطنعة سوى من اجل لعبة تلاعبها

الأنظمة السياسية للشعب للحصول على الشرعية بعد أن أحكمت سيطرتها على الوعي الاجتماعي بالكامل, مما جعل جميع أفراد المجتمع حراساً و حماتاً لمصالح الطبقة الحاكمة, إن أخطر ما في الدولة المعاصرة كثرة الخدع و الأكاذيب و التظليل في مفهوم السلطات و المصالح و خدعت اشراك الشعب في اتخاذ القرار,, ما جدوا قرار الشعب في كل شيء و الشعب لا يملك شيء سوى جسده العاري و حياته و حسب ولا يمكن الحصول على أي شيء بلا مقابل , من السكن الى الطعام والملبس و كافة المواد والحاجات الضرورية للحياة و الصحة و حتى الامن فهو ليس مجاناً فميزانية الامن مصدرها الضرائب التي يدفعها الشعب في النهاية.

أما مقومات هذه الحياة فتمتلكها أقلية و تتحكم بها تحكماً قصرياً جائراً, فأين حرية الشعب و قراراته ؟ لقد تغلغلت سلطة الدولة المعاصرة حتى وصلت النخاع في المجتمع, وسنأتي على تفاصيل ذلك في بند سلطة المال.

إن كل ما تغير في هذا الشكل منذ نشوئه و حتى الآن, أن هؤلاء الأشخاص أعضاء هذه الهيئات كانوا سابقاً يتم تحديدهم حسب ملكيتهم فالملكية كانت الشرط الأساسي الأول, و ثم تأتي الشروط الأخرى, أما في حالة الدولة المتوسطة فقد تغيرت المعايير و لم تعد الملكية هي الشرط الأول لذلك بل شروطاً أخرى مختلفة عن ذلك, و لكن في النهاية يجب أن يخضع لمقاييس اجتماعية و سياسية ما تحددها السلطة السياسية في النهاية, و في الدولة المعاصرة يتم انتخاب هؤلاء الأشخاص بلعبة الديمقراطية و لكن أيضاً ضمن مقاييس يقررها في الغالب النظام السياسي ذاته.

إن هذه الهيئات التشريعية تستغلها الدولة الحديثة لتمرير مصالح الطبقة الحاكمة و إعطاء الشرعية لوجودها و ممارستها لسلطتها والحفاض على نظامها, وأصبحت هي الأداة الهامة التي تجعل من مصالح النظام مصاغة في قوانين واجب على الشعب كله حمايتها و تطبيقها لكونه قد شارك بها من خلال انتخاب مندوباً عنه,,, بئس المشاركة,,

إن هذه الهيئات هي أهم واكبر خدعة يلاعبها النظام للشعب, حيث يعتقد أنه من خلالها بإمكانه تحقيق التغير و تحقيق مصالحه من خلال انتخاب مندوباً عنه, و قد يكون هذا المندوب أحياناً منتخباً من قبل آلاف الناس وهم مختلفين اصلا طبقياً وثقافياً واجتماعياً, وبذلك لا يمكن له ان يكون معبراً عن رايهم او رؤيتهم او مصالحهم باي حال من الاحوال.

لقد نوقشت هذه القضية مطولاً بين المفكرين و السياسيين حول أفضلية المشاركة أو عدمها في مثل هذه المؤسسات من قبل الأحزاب و القوى المعارضة للنظام, إن هذه الهيئات قد تحولت إلى صراع و توازنات طبقية و سياسية في ظل الدولة المعاصرة, و أصبحت الطبقات المسحوقة منشغلة بأن تجد مكاناً لمندوبين عنها في هذه الهيئات.

و في الكثير من الأحيان يتحول هؤلاء الأشخاص إلى منتفعين و مستفيدين من هذا الوجود في هذه الهيئات مما يحولهم إلى مرتزقة و الميل إلى الحفاظ على وجودهم للمصلحة الذاتية و ليس لصالح الناخبين, او الحزب الذي رشحهم ودعمهم في هذه القضية, الا في حال امكانية تحقيق الاغلبية والحصول على السلطة التشريعية بأغلبية تشريعية قانونية دستورية, كما حصل في بعض التجارب حول العالم, اما المشاركة كأقلية لا تأثير لها فهذه ليس اكثر من شهادة زور للنظام وتجميل لصورته البشعة, حسب رؤيتنا المتواضعة .

إن هذه اللعبة قد ضللت المسحوقين عن هدفهم الأساسي و جعلتهم يكتفون بأن يشارك مندوبين عنهم في رفع الأيدي عند اتخاذ القرارات, و هذا يعني أنهم جزء من القرار بدون النظر إلى طبيعة هذا القرار أو التشريع و يصب في مصلحة من في نهاية المطاف فهم في النهاية اصوات تحتسب وتكمل العبة الديمقراطية المهزلة وتعطيها شرعيتها من خلال وجودها كمعارضة, وهي في النهاية لا تشكل اغلبية قادرة على حسم حتى قرار واحد لصالحها, ونادراً ما يسمح لها بذلك, وان وقع تكون القضايا المطروحة ثانوية وليس اساسية, هذا ما اعتادت علية الانظمة السياسية المعاصرة.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن هناك بعض التجارب التي حصلت في بعض البلدان أن القوى الثورية المعارضة قد استطاعت الوصول للسلطة عبر تلك اللعبة, لعبة الديمقراطية الانتخابية ولكن هذا لم يكن بالأمر السهل, و ذلك بحكم طبيعة الدولة المؤسساتية التي أقيمت بالأساس بشكل لا يسمح بسهولة للقوى المعارضة بالوصول إلى السلطة المقررة فعلاً.

الخلاصة النهائية أن السلطة التشريعية هي شكل من أشكال السلطة السياسية و هي أداة تشريع للنظام السياسي, أي هي الأداة التي تضفي الشرعية على هذا النظام و تعطيه اعتباره, فعلى ضوء تطور مفهوم الدولة تدريجياً تحول مفهوم الدولة المعاصر إلى دولة رعاية المواطن و الحفاظ على مصالحه, و اشراكه في السلطة و خاصة مفاهيم الدولة العلمانية و ظهور الرؤية اليسارية للدولة التي تعتبر الدولة في النهاية المطاف بالضرورة ان تكون دولة مرحلة انتقال, و تسعى للسلطة من أجل السير و الانتقال بالمجتمع من مجتمع الدولة, إلى مجتمع تضمحل فيه الدولة كمفهوم سلطوي يعمل لصالح طرف ضد طرف آخر, وتحويل السلطة السياسية الى نظام اداري اجتماعي, أي الغاء مفهوم الدولة القمعية, ومعالجة مفهوم الملكية الخاصة.

لهذه الاسباب ليس من السهل أن تترك الأنظمة السياسية المعاصرة هذه الثغرة في عملها, أي ترك هذه المؤسسات تقرر على هواها, فهناك مئات الطرق للسيطرة على هذه المؤسسات, و من أهمها صناعة الأشخاص الذين سيشكلون هذه المؤسسات و سيكونون أعضاء صالحين لها, و هكذا تصنع الخلية السياسية كما يصنع الشعب و تصك العملة, و يسير الأمر كما يجب أن يكون عليه وفق مصالح أصحاب الملك الأكبر في الدولة.

5 السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية هي من الناحية الفعلية ذلك الفرع من نظام السلطة المختص

و المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة و القوانين و التشريعات التي وضعها المجلس أو الهيئة الأعلى المصدرة للتشريعات, وفي الأنظمة الحديثة المعاصرة تتشكل السلطة التنفيذية من رئيس للحكومة و رئيس الوزراء أو المستشار أو رئيس الجمهورية من النظام الرأسي, و من كافة الوزارات و الاختصاصات بما في ذلك قيادة القوات المسلحة و الأمن و الشرطة, إن السلطة التنفيذية رغم اهمية سلطتها و مكانتها و حجم ما تمتلكه من قوة و لكنها في النهاية سلطة ذات اختصاص و شمولية في أن واحد.

أولاً اختصاصها هو تنفيذي و متابعة التنفيذ للتوجهات الصادرة عن السلطات التشريعية و لهذا هي مختصة و ذات صلاحيات و لكن ضمن النطاق المرسوم لها من السلطات التشريعية و لكنها بالنسبة للهيئات الأدنى منها تعتبر أعلى سلطة في البلاد بالتعاون مع السلطات القضائية.

ثانياً الشمولية من أهم خصائص السلطة التنفيذية هي تلك الشمولية في عملها فهي تشمل كافة مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و الخدماتية في البلاد و بما أن جميع هذه المجالات تخضع للسلطة المشرعة فهي تقع من ضمن مسؤوليات السلطة التنفيذية في متابعة مسيرة تنفيذ القرارات و سياسات السلطة التشريعية, إن الخلط بين السلطات التنفيذية و التشريعية من حيث المبدأ هو أمر دارج وشائع في كافة الأنظمة السياسية المعاصرة بغض النظر عن تسميتها, و في جميع الحالات تشكل الهيئات الأولى الرئيسية لهذه السلطات التنفيذية من نفس الهيئات المشرعة ذاتها, و كذلك الجهاز القضائي ففي غالب الأحيان ما تشكل رأَسته أو الهيئة القضائية الأولى في غالبية منتقاة من الهيئات التشريعية, وهذا يعتبر من اكبر المآخذ على النظام السياسي أي عدم الفصل الحقيقي بين السلطات الاساسية الثلاث الاساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية.

6 السلطة القضائية

تعتبر السلطة القضائية حسب المفاهيم السياسية في بناء الدولة الحديثة السلطة الثالثة في الدولة, و تعتبر السلطة مشاركة بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية, و أهمية دورها و ضروراته تكمن في

1. أنها هي السلطة المسؤولة مباشرة عن تفسير و تأويل القوانين في البلاد و ممارستها و تطبيقاتها الرسمية بما في ذلك القوانين التي يسنها البرلمان و الحكومة.
2. هي المسؤولة عن الفصل في النزاعات الرسمية المقدمة سواء كانت من الشعب أو من الجهات الرسمية.
3. هي المسؤولة عن سير أعمال القضاء و تقاليده و متابعة تنفيذ الأحكام و تعاونها في تنفيذها السلطة التنفيذية كلاً من و الشرطة و غيرها من الأجهزة التنفيذية.
4. هي المسؤولة النهائية عن تحقيق العدالة في الدولة و سير مجراها, و بإمكانها البت في كافة القضايا بما في ذلك القضايا الرسمية و الحكومة العليا فيما لو دعت الحاجة.

و نسوق مثالاً على ذلك محاكمة الريس مرسي في مصر حيث أن القضاء في الدولة قد حاكم رئيس الدولة السابق بعد أن تم تجريده من صفته الاعتبارية كرئيس دولة, فرئيس الدولة هو السلطة الاعتبارية و التنفيذية الأولى في الدولة و ليس بالإمكان محاكمته بحسب صفته رئيساً للدولة بل يتم عزله أولاً و بعد ذلك تتم محاكمته قانونياً بحسب دستور الدولة و قوانينها, إن إشكالية السلطة و طبيعتها المؤسساتية الهرمية في الأنظمة المعاصرة تكمن في العجز عن الفصل بين السلطات, و ذاك بحكم التركيب و القوانين التي تستدعي أن تكون كافة إدارة هذه الأجهزة المركزية مدارة و مقادة من نفس هيئات السلطة التشريعية, و من ثم تليها أعلى منها السلطة السياسية الفعلية.

أن أصحاب الأموال هم ملاك البلاد الحقيقين حسب نظام الملكية السائد,

فالمالك هو الملك, أي مطلق الحرية في التصرف في أملاكه, وهذا يعني أن المقررين الحقيقيين في البلاد هم أصحاب الأموال الكبار وليس السياسيين, و مهما قرر السياسيين من قضايا في النهاية تبقى خاضعة لصاحب البيت وليس خارج ارادته ورغباته و مصالحه, إن جميع الهيئات السياسية في العالم المعاصر من البرلمانات وغيرها هي حقاً مجالس و هيئات تشريعية ولكن تشريعية لمن ؟

إنها تشرع للنظام السياسي و تعطيه المصداقة و الشرعية و الحق في الوجود و قيادة البلاد و لكنها لا علاقة لها بأساس الملكية و إعادة توزيع المنتوج الاجتماعي مثلاً, إنها فقط تشرع و تقدم ما يتناسب مع طبيعة النظام السياسي و تسهل له عمله وسيطرته في النهاية , و بما أن نظام اللعبة الديمقراطية هو الأغلبية البسيطة النصف زائد واحد هذا يعني أن النظام المسيطر على البلاد قادراً دوماً على تحقيق الأغلبية بحكم قوته و مكانته المالية و الإعلامية و امساكه بشرايين البلاد من الغذاء و المواد الاستهلاكية و العملة و الحدود و الضرائب الخ...

وهكذا تبقى في الغالبية العظمى من الأحيان المعارضة عبارة عن أقلية في البرلمانات لا تسمن و لا تغني, و دورها ليس إلا غطاء للنظام ومكملاً للسلطة الغاشمة, و حتى الآن نادراً ما استطاعت المعارضة السياسية الثورية و التقدمية الوصول إلى السلطة و امساك زمام الأمور في البلاد من خلال الانتخابات التقليدية المعروفة و الممارسة في هذا العالم المعاصر الضليل.

إن هذه السلطات الأساسية الثلاث في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) هي الأساس الأهم لبناء هيكلية الدولة الادارية و هذا الشكل لم يأتي من فراغ بل شكلاً موروثاً منذ القدم و هيكلية قديمة تم توارثها و تطويرها عبر آلاف السنين حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم , وكانت الثورة الفرنسية (كمونة باريس) هي المثال الأساسي الذي اعتمدته الحركات الثورية و الاجتماعية و السياسية التي أصرت على ضرورة هذه الأجهزة و الحاجة لها, و لكن قررت الفصل بين هذه السلطات الثلاث, و سحب كافة امتيازاتها كشريحة اجتماعية.

أن الإشكالية الأساسية لا تكمن في هذه الأجهزة و آلية عملها بالأساس, على الرغم

من أهمية هذا الأمر الفصل بين السلطات الثلاث, إن الإشكالية المعاصرة تكمن في أن هذه السلطات الثلاث هي عبارة عن أداة كاملة خاضعة لإرادة المالك و هذا يعني أنها عبارة عن أجهزة خادمة لموظفها و المسؤول عنها وولي نعمتها, و هو قد شكلها أصلاً حسب رغباته و مصالحه و إلا لما وجدت اصلاً, فهذه الأشكال ليس سوى ابتكاراً نشأ منذ قديم الزمان كنظام حكم تدار سلطة الدولة على أساسه, و ليس سلطة الشعب و لا علاقة للشعب بالسلطة السياسية الفعلية سوى من حيث انه يشكل حيوانات المزرعة المستثمرة, ما دامت الملكية الخاصة و نظامها الرسمي هو المسيطر على المجتمعات البشرية, فصاحب الملك هو من يقرر السياسة و ليس غيره و(كلاً يقرر بمقدار ما يملك) هذه هي قاعدة نظام الملكية الخاصة الأساسية الأهم.

7 السلطة الإعلامية أو السلطة الرابعة

هنا بالذات نتحدث عن مفاهيم سياسية معاصرة رغم ان جذور الإعلام و نقل الأخبار و تأثيرها هو قديم بقدم نظام الدولة بشكل عام, ولكننا هنا بصدد الدولة الحديثة و المعاصرة أيضاً, و يرجع نشوء هذا المصطلح إلى القرن الثامن عشر 1841 حين استعار المفكر الايرلندي ادمون بيرك هذا المصطلح مشيراً إلى الأحزاب الثلاث التي كانت تحكم البلاد في حينها رجال الدين النبلاء و العامة, و أشار إلى الصحافيين و المراسلين حيث كان عددهم قد أصبح كبيراً و أكثر تنظيماً و ظهوراً و ذات أثر مقرر,(إن الحزب الرابع هو حزب العامة) و من هنا بدأت استعمالات هذا المصطلح و أطلق على الإعلام منذ ذلك الحين السلطة الرابعة.

و يشمل الصحافة الرسمية و لاحقاً التلفاز و غيره من وسائل الإعلام كالمذياع و غيره, لقد تطور مفهوم الإعلام ليس كمفهوم بل تطور كواقع متفاعل ناتج عن تطور المجتمع السياسي و الاقتصادي و التقني, و كان الإعلام دوماً جزء من الدعاية لصالح النظام السياسي الحاكم ولكن مع الثورات الاجتماعية و المطالبة

بالتغيير و ما حققته من انجازات, تم تحرير الإعلام و تم تشكيل اعلاماً شعبياً أو يتبنى القضايا الجماهيرية العامة, و لكن الجهات الاعلامية العامة للنظام بقيت كما هي عليه إعلاماً منحازاً تابعاً للنظام السياسي, و لذلك عند حدوث الانقلابات السياسية من أهم القضايا التي يتم السيطرة عليها من أجهزة السلطة هو الجهاز الإعلامي و الإذاعة و التلفزيون فوراً بعد جاز السلطة المركزي والامن.

إن أهمية الإعلام تكمن في كونه أداة من أدوات صناعة الوعي الجماعي للأمم و الشعوب, فهو يساهم مساهمة فاعلة و هامة في صناعة هذا الكائن (الوعي الجماعي للأمة) و هذا الوعي حين تشكله يتحول إلى قوة لا تقهر, إن قوة الفكرة و ترسيخها في وعي الشعب تجعل من هذه الفكرة سداً منيعاً لا يمكن اختراقه مهما بلغت القوة المضادة من جبروت, و لكن بالحيلة يكون ذلك أكثر يسراً و ذلك بسبب طبيعي و هو أن العنف يولد عنف وردت فعل مضادة, و هذا يعني أنها ستكون صلبة و ستصلَب بتنامي الوعي الداخلي, و كلما مورس العنف أكثر كلما تصلبت الجبهة الداخلية أكثر و تصقل و تتفولذ, لقد تطور الإعلام و انتقل إلى مراحل جديدة و مساحات جديدة في المجتمع و كذلك أدواراً جديدة , حيث تحرير الإعلام من براثن السلطة و خلق وسائل اعلام حرة مستقلة عن النظام, و اتفق على أن تكون وسائل الإعلام جميعها محايدة في نقل الحدث.

و على ضوء نشوء الديمقراطيات و الجمهوريات و الأشكال الانتخابية المتعددة ترسخ مفهوم استقلالية وسائل الإعلام و حيادها كمفهوم أخلاقي للمهنة و قانونياً أو عرفياً , و لكن هيهات تحقيق الحياد في الإعلام قد يتوفر الصدق في نقل الحدث, هذا ممكن اما أن يكون الإنسان محايداً بينما هو يتابع و يتعامل مع أحداثاً سياسية و صراعات هي في الغالب بين الظالم و الظلوم أو بين أطراف جميعها ظالمة بينما الناس هي الوقود و الضحية لهذا الصراع, هذا ما جعل العاملين في هذا المجال غير قادرين على الحياد التام و لكنهم قادرين على الصدق و هذا هو المطلوب منهم أخلاقياً و منطقياً و هو ممكن اذا ارادوا ذلك, أما الحياد بين الضحية و الجلاد فهذا مستحيلاً ليس على رجال الصحافة و حسب, بل على

أي إنسان عاقل و سوي.

إن قدرة صناعة الأعلام للوعي الجماعي هو مصدر قوته و سلطته, فالسلطة كما أسلفنا بحاجة إلى قوة بالدرجة الأولى و هذه القوة ليس بالضرورة أن تكون سلاحاً ودبابات بل هناك طاقات كامنة مذهلة هي الأساس القائد للصراع و هي الفكرة و المعتقد, فهناك المصالح المتصارعة و هذه المصالح مرتبطة و بالضرورة أن تكون ذو فكر و قناعات و ادلجة تابعة لها تدافع عنها , و حين تصبح الفكرة جزء من الوعي الجماعي تتحول هذه الفكرة إلى طاقة مذهلة لا يمكن اجتثاثها, قد تقمع الثورات ولكن ليس من السهل اجتثاث أفكارها, و ليس الثورات و حسب بل أي جماعة ذات فكر و عقيدة .

إن ميزة الإعلام كونه لم يعد يستمد قوته من السلطات العليا بعد أن استقل و أصبح حراً, لقد انتقل إلى شرعية جديدة, شرعية الشعب, شرعية متابعة و شرعية اختيارية انتخابية حقيقية أكثر من ألف ديمقراطية رسمية, فعندما نختار وسيلة إعلام و نفضلها على سواها نكون قد اقتنعنا بما رأينا من ممارسة في الواقع لهذه الوسيلة و لهذا نختارها و نثق بمصداقيتها, هذا هو بالتحديد مصدر قوتها و سلطتها أي تصنيع الرأي العام الذي سنأتي عليه لاحقاً كسلطة من السلطات القادرة على تحقيق تغيراً اجتماعياً كاملاً و شاملاً إذا ما أحسن استغلالها و ادارتها بشكل صحيح.

لهذا نجد أن سلطة الإعلام الحر دوماً شرعية وقادرة, و على الرغم من امتلاك النظام دوماً لوسائل إعلامية خاصة به و التي تعمل تحت اشرافه و رقابته المباشرة, و لكنها لا تكتفي بذلك, بل تشرع قوانين و نظم لعمل الإعلام في الدولة و تحاول السيطرة على كافة وسائل الإعلام بدون استثناء و لهذا نجد أن الإعلام المعارض للسلطة يعاني دوماً من الملاحقة السياسية و الاقتصادية و الأمنية و التهميش وغيرها, و يخضع لرقابة مشددة من قبل نظام السلطة السياسية, إن الإعلام نوع من السلطة تم تقاسمه بين النظام و الشعب و أصبح لكلاً وسائله و طرقه الإعلامية فهناك إعلام النظام و مؤسساته و هناك الصحافة الحرة أو

التابعة لجهات خاصة و ليس للنظام الحاكم في البلاد بحد ذاته.

8 السلطة الخامسة

ظهر هذا الاصطلاح بعد تطور و نشوء امكانيات رقمية تقنية واكتمال كافة ظروف نشوئه, حيث شكل هذا المجال حقولاً جديدة خيالية المساحة و الامكانيات , ليس في مجال الأحداث السياسية و الاقتصادية كما كانت عليه الصحافة ووسائل الإعلام التقليدية , فقد جمع هذا الفضاء بين الصحافة و الإعلام و المعرفة و الثقافة و الإعلان و النشر و التجديد, و الثوري في هذا الفضاء الرقمي الافتراضي الجديد إنه مجالاً ومساحة من الحرية الفردية المتاحة لكافة اعضاء المجتمع بلا استثناء ما عدا الغير مستعملين لهذا الفضاء.

إن مجمل هذه القضايا في هذا المجال قد جعلت منه مؤثراً للغاية بل و تجاوز وسائل الإعلام التقليدية, في قدرته و سرعة تأثيره و إمكانية الوصول إليه في أية لحظة و كذلك تبادل الخبرات و المعلومات و التجارب بين جميع سكان كوكب الأرض.

فالثورة الرقمية ووسائل التواصل الحديثة قد أدخلت حياة البشرية في مرحلة جديدة نوعياً بالكامل, حيث أصبحت المعلومات العلمية و المعرفية و كل ما يحتاجه الإنسان من معلومات يمكن الحصول عليه و هو في مكانه خلف جهاز الحاسوب , و كذلك احتواء هذا المجال لكافة جوانب الحياة, إن اصطلاح سلطة خامسة على هذه الوسائل قد يكون اصطلاحاً سياسياً ذو دلالة واضحة على أهمية هذا المجال و لكن هذا في حال اكتفينا بالتعريف السياسي لهذا العالم الجديد الذي أصبح جزء من الحياة البشرية و أصبح ضرورة ملحة و عملية للحياة برمتها.

فأهمية هذا العالم قد أصبحت ضرورة لا غنى عنها للحياة و ليس بإمكان عزل أو منع أحد عن استعمالها و ليس بالإمكان محاصرتها الآن و ذلك بحكم ضروراتها

الاقتصادية المسهلة لسير المجتمع المعاصر و تقنياته, لقد استمدت هذه الوسائل قوتها و سلطتها و نفوذها من خلال اتساع جمهور المستخدمين لهذه الوسائل و حريتهم في ذلك على الأقل في التعبير عن الرأي بغض النظر عن التبعيات التي يدفعها بعض الناس أحياناً بسبب موقف ما يتم نشره عبر هذه الوسائل.

إن قوة تأثير هذه الوسائط قد زادت و تفوقت على وسائل الإعلام التقليدية و امكانياتها مما دفع كافة وسائل الإعلام التقليدية إلى تشكيل فروع تابعة لها مختصة في جانب النشر الرقمي ومتابعة لأنشطته, إنها ثورة فعلية في عالم الاتصالات و نقل المعلومات و تخزينها, بالإضافة إلى خزان هائل من المعلومات غير متخيل هي متاحة لأي إنسان يريد استعمالها بكل حرية, قد تغير الكثير من المعلومات ذات الطابع السياسي السري و غيره و لكن بشكل عام كماً هائلاً من المعلومات و الوثائق و غيره في البرامج المعرفية و التواصل قد أصبح متاحاً على العالم مباشرة.

أدى تحول العالم إلى مدينة واحدة من ناحية الاتصال و التواصل و تبادل المعلومات إلى التهام المسافات كلها بين البشر على كوكب الأرض, و نعيش الآن مرحلة جديدة من تطور المجتمع البشري و قد ساهمت هذه الثورة من التكلجة الرقمية في ادخال العالم بأزمة الحدود و العلاقات الإنتاجية و الاقتصادية والقوانين وغيرها, فطبيعة هذه المرحلة سريعة التطور و التغير بل قفزات نوعية, مما يعني عدم صلاحية النظام القديم على ما هو عليه, و من الضروري تطويره بما ينسجم مع المرحلة و متطلباتها حتى على المستوى العالمي و ليس على مستوى الدولة الواحدة أو الأمة.

9 سلطة الرأي العام

في الدولة المعاصرة تعتبر سلطة الرأي العام من السلطات المقررة لسياسة البلاد و الحكومة بالكامل أحياناً و قد تطيح هذه القوة (الرأي العام) بالأنظمة السياسية

بشكل كامل أو على الأقل تفقدها شرعيتها الدستورية و القانونية خلال اتخاذ اجرأت عملية قد تصل إلى المقاطعة وعدم دفع الضرائب وغيرها من الخطوات المدنية التي ستؤدي إلى احراج السلطة و وضعها في مأزق تصبح غير قادرة على تجاوزه بالطرق السلمية, فالرأي العام ذو اثر قد لا نتخيله في النظام والسلطة السياسية في الدولة الحديثة, و خاصة في الأنظمة الانتخابية بكافة أشكالها, و حتى في الأنظمة الملكية الدستورية وغيرها فإن للرأي العام دوماً أهمية بالغة و ذلك بسبب شكل انتخاب السلطة القائم على مبدأ الأغلبية البسيط واحد زائد خمسين%, و هذا يعني أن النسبة المذكورة فيها لو زادة عن الخمسين في المئة في أي مجال من المجالات بإمكانها أن تسقط أي مشروع أو قرار فيما لو أتقن إدارة الصراع و المعارضة لهذه القضية بالشكل و الطريقة المناسبة.

وفي جميع أحوال الانظمة الانتخابية سواء كانت سياسية أو غيرها يلعب الرأي العام دوراً مقرراً في تحديد السياسة العامة لهذه المؤسسة اوتلك من مؤسسات المجتمع, فالرأي العام هو ليس 51 بالمئة من المؤيدين فقط بل له تركيبته الجماهيرية الخاصة أيضاً و حشد عدد كبير من الناس مقتنعين بفكره ما يعني أنهم قادرين على تحقيقها ما داموا قد تجاوز الخمسين بالمية قانونياً بحسب الدستور ولكن ذلك يجب ان يكون عبر الأطر و النظم المعمول بها في الدولة و إلا فقدت هذه القوة شرعيتها و أعطت المجال لقمعها بالقوة, و لهذا نجد أن الرأي العام اليوم قد أصبح الشغل الشاغل للأنظمة السياسية فهي بحاجة دوماً إلى السيطرة على الراي العام و تصنيعه لصالحها, فالنظام السياسي هو صانع الافراد في النهاية من خلال السيطرة و اخضاع كافة المؤسسات للسيطرة و السير وفق ما سن من قوانين , وذلك لأجل ضمان استمرار أغلبية الرأي العام لصالحها ولهذا تلجأ في العادة إلى التضليل و إخفاء الحقائق عن الناس.

ولكن الرأي العام ليس وجهة نظر لشخص ما أو مؤسسة إنه رأي أفراد من مجتمع متنوع و مختلفين في انتمائهم السياسي و الثقافي و الطبقي و الاجتماعي و تجمعهم قضية ما أو مجموعة من القضايا قد تكون مختلفة بين سياسية و اجتماعية و

غيرها و لكن, على مستوى الدولة او الأمة طبعاً تكون هناك قضايا عامة كبيرة و حساسة, و في حال كانت معارضة للنظام السياسي مباشرة, فستكون المشكلة ليس بالإمكان تجاوزها, فالرأي العام هو قوة لا يستهان بها و لا يمكن تجاهلها.

و لهذا يسعى السياسيين دوماً إلى كسب الرأي العام لصالحهم من أجل ضمان الشرعية و الاستمرارية لوجودهم و سياساتهم, و لهذا يجهدون دوماً في اقناع الجمهور برأيهم السياسي ورؤيتهم ولهذا السبب يسعى النظام السياسي المعاصر دوماً للسيطرة على وسائل الإعلام بالكامل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة و نرى حالياً أن رؤساء العالم و غالبية الشخصيات الهامة و المؤثرة قد تحولت إلى استعمال هذه الوسائل, و قد وصل الأمر في الدول المتطورة الى تشكل هيئات مختصة توجه المؤسسات الإعلامية في الدولة, في كيفية وضع الاستراتيجيات للإعلام و كيفية الالهاء و التضليل الإعلامي للرأي العام و كيفية صناعته.

و أبدعت لإمبراطورية الأمريكية في هذا المجال, حيث صناعة الرأي العام في الولايات المتحدة وصلت إلى حد صناعة الرأي العام الامريكي تماماً كما يرغب النظام السياسي وفي نجاح الرئيس الأمريكي الاخير مثالاً واضحاً على قدرة صناعة الرأي العام الأمريكي. فتاريخ الرجل المضطرب و الغريب الأطوار و المزاج واضح في كل تصرفاته و في تاريخه و رغم ذلك استطاع الوصول إلى رأَسة دولة من أكبر 6 دول في العالم و هذا له دلالات واضحة لمن يريد أن يفهم الحقيقة التي وصلتها الأنظمة السياسية المعاصرة من القدرة على صناعة الرأي العام كما تشاء.

فالرأي العام كائن حي متأثريوجه ويصنع ويخدع من خلال طرق ووسائل أبدع في شرحها و التفصيل فيها الكثيرمن الباحثين, ونذكر مثالاً وليس حصراً الفيلسوف و المفكر الكبير (نعوم تشومسكي) في إحدى مؤلفاته حول (استراتيجيات التحكم في الشعوب) ويذكر النظام الإمبراطوري الامريكي كمثل بل تعتمد دراسته كثيرا على النموذج الامريكي اجمالاً ويحددها في عشرة نقاط استراتيجية كالتالي

1 استراتيجية الإلهاء

وتعتمد على إقامة قضايا غير جوهرية وبعيدة عن صلب المشاكل الاقتصادية و السياسية الأساسية الهامة والهاء الناس في توافه الأمور وبقاء الجمهور مشغول فيها بلا انقطاع.

2 خلق مشكلة و توفير حل لها

عندما يحتاج السياسيين و الاقتصاديين الكبار الى تمرر قضية ما, تصنع أو تفتعل مشكلة أمنية مثلاً و خوف و عنف, مما يتطلب إعلان قوانين الطوارئ و استمرارها و من خلال هذه الفترة تمرر الكثير من القضايا, أو خلق اشكالية تافهة وتصويرها هامة و ملحة و حلها مما يلهي الجمهور عن القضايا الأساسية.

3 التدرج

هناك الكثير من القضايا التي يتم التدرج بها لإخفاء مدى تأثيرها و حجمها دفعة واحدة, و لذلك يتم عادة التدرج في قضايا جزئية حتى يتم تقبلها و الوصول في النهاية إلى واقع لم يكن متخيل في البداية.

4 التأجيل

إذا وجد أي قرار معارضة شديدة في تنفيذه يتم تأجيله على أن ينفذ لاحقاً, و هكذا يكون قد بردت حميته و يتم تمريره لاحقا دون أن يشعر به أحد فهو قرار قديم و يجب تطبيقه.

5 مخاطبة العامة و كأنهم أطفال

من المعروف في علم النفس أنك إذا خاطبت إنسان وكأنه في العاشرة أو الثانية عشر من العمر فستوحي له انه طفل و أنك الوصي عليه مما يسهل و يمهد

الاستجابة لذلك و عدم الممانعة بسبب الشعور بعدم المعرفة و أن المخاطب هو الادرى بهذا الأمر.

6 استخدام العواطف بدل التأمل و المنطق.

7 ابقاء العامة في حالة من الجهل و الغباء و حجب المعلومات عنهم ما أمكن.

8 تشجيع الناس على الرضى بجهلهم.

9 تحويل التمرد إلى شعور ذاتي بالذنب.

10 معرفة الأفراد أكثر مما يعرفون أنفسهم ,

هذا من أخطر وسائل السيطرة و التضليل فالتقدم العلمي و امكانياته الهائلة أصبحت خاضعة و مسيطرة عليها من قبل النظام المالي و السياسي, وهذا يعني أن هذه النخبة التابعة و المرتزقة و الموظفة لدى النظام لا بد لها من الدفاع عنه و لهذا فإن هذه النخب هي المتحكمة و الواعية لإدارة هذه الإمكانيات كلها و هي القادرة على توجيه الناس و تصنيعهم من خلال قدرتها على فهمهم أكثر مما يعرفون هم أنفسهم, و هكذا يتم السيطرة عليهم و توجيههم و تصنيعهم بسهولة و بطريقة أفضل, فتصنيع الإنسان الخام أفضل بألف مرة من الإنسان المثقف. فالمثقف إنسان مصنوعاً و ليس من السهل إعادة صناعته, و نستطيع القول أننا نعيش عصر الرأي العام و تصنيعه و خداعه و تحويله بامتياز, و كافة الأنظمة السياسية المعاصرة سواء انتخابية أو ملكية أو غيرها, فهي في النهاية لم تعد قادرة على الاستغناء عن الرأي العام الذي سيعطيها شرعيتها الوجودية في النهاية , فالقوة لم تعد تكفي لفرض النظام بل الرضا النسبي بوجود هذا الشكل من النظام أو ذاك أصبح هو الأساس في بقاء الأنظمة السياسية المعاصرة, و في النهاية الغالبية النسبية هي الأساس المشكل للرأي العام و لهذا يبقى من أهم القضايا

التي تستعد لها الأنظمة و تسعى دوماً للتأثير عليها و تشكيلها و صناعتها لضمان شرعية النظام السياسي وبقائه.

إن وسائل الإعلام و أجهزته لا تمتلك سلطة بحد ذاتها فالسلطة الفعلية و الحقيقية هي الشعب الذي يخضع و يتلقى فعل هذه المؤسسات, و تصنع فكره تلك السلطة و تمتلك القوة, و وسائل الإعلام ليس سوى وسيلة و أداة لتشكيل هذا الرأي العام وتحويله إلى قوة فاعلة قادرة على فعل الكثير وتقرير مصير البلاد و المجتمع بأسره, فالرأي العام هو شكل من أشكال سلطة الشعب الفعلية و هي رغم حركتها و تغيرها بين فترة و أخرى و قضية و أخرى و حركة الأفراد و تغيرهم حيث تشبه الضمير الغائب, و لكنها في النهاية سلطة شعبية جبارة قادرة على تحقيق أكبر الانجازات الاجتماعية فيما لو وجهت كما يجب و في الوقت المناسب.

من الجدير الإشارة في هذا السياق أن هناك الكثير من النظريات و الطرق و الدراسات المهتمة بهذا المجال و قد ذكرنا هنا مثالاً لا حصراً فهناك الكثير من الرؤى لكيفية و طرق السيطرة و خداع الرأي العام وتضليله و السيطرة عليه, سواء كان ذلك من خلال التصنيع المسبق أو البث و الضخ الكمي الهائل من المعلومات الضرورية لتحقيق الغرض المرجو من هذه المعلومات.

10 السلطة التربوية و التعليمية

أشرنا سابقاً إلى صناعة الفرد في المجتمع و صناعة الوعي الجماعي, فالفرد هو الخلية الأساسية الأولى التي يتشكل الوعي الجماعي من خلالها, و ما الرأي العام السالف الذكر و قوته و سلطانه سوى نتاجاً و حصيلة وعي لعدة من الافراد لقضية ما, و الشعور بأهميتها و ضرورة العمل على تحقيقها, فالرأي العام عبارة عن فكرة اقتنع بها مجموع من الأفراد قد تكون قليلة العدد و قد تكون كثيرة هذا يعتمد على طبيعة القضية المراد دراستها و بحثها, إن التربية و التعليم هي الأساس الفكري و الروحي و التنفيذي لصناعة الفرد و تجهيزه للاستعمال الاجتماعي.

والتربية و التعليم من أجل تحقيقها نحن بحاجة إلى العديد من المؤسسات و النظم التربوية وبنية تحتية ضرورية لتنفيذ هذه المهمة الكبيرة, تصنيع و إنتاج أفراد جدد للمجتمع, و من أوائل هذه المؤسسات أهمية تأتي الأسرة, فالأسرة هي الخلية او الدائرة و الوحدة الأساسية الاجتماعية التي تنتج الفرد, و لا بد من هذه المؤسسة لإنتاج و تجديد المجتمع و تزويده بأعضاء جدد لاستمراره في الوجود, و هذه الخلية الأساسية الهامة لا يقتصر دورها على إنتاج الأفراد البيولوجي و توريثهم جناناً وراثية ما, بل و أيضاً تكسبهم الهوية و الشخصية الاجتماعية والوعي, أن الفرد يكتسب غالبية وعيه وثقافته الأساسية من سنواته العشرة الأوائل حيث ينطبع الفرد خلالها بثقافة الوسط المباشر و البيئة المحيطة الأولى الأسرة أو جماعة النشأة, فالأسرة هي المعلم الأولى للطفل سواء اللغة أو السلوك و التعامل مع الأشياء و الآخرين الخ...

ان الجماعة الحاضنة لهذا الفرد في سنيه الأولى هي التي تشكل ثقافته ووعيه و كيفية رؤيته للأشياء و حتى ذوقه و ميوله الجنسية الخ.... و يأتي بعد ذلك دور المؤسسات و الوسائل التعليمية الأخرى في استكمال صناعة الفرد حيث يأتي دور التعليم مكملاً للتربية, و التعليم يعني بالضبط التصنيع حسب الحاجة الاستعمالية الاجتماعية و ضروراتها, ولا يتوقف دور التعليم على اكتساب المهارات وحسب بل يستمر ويكمل في عملية التربية التي أصبحت مهمة اجتماعية هي الأخرى.

فالفرد الذي يتربى في ظروف صعبة للغاية في بدايات حياته سيكون استعداده و استجابته للتعليم أقل من الطفل ذات الظروف الطبيعية, و هذا مثبت في الكثير من التجارب و الدراسات العلمية في مجال علم النفس و الاجتماع و السلوك, و في الأصل يجب أن تستمد هذه المؤسسات سلطتها و مناهجها من حاجات المجتمع المباشرة و من هنا تتشكل و توجد شخصيتها الاعتبارية و أهميتها حيث هي المؤسسات الأكثر أهمية في تحضير الأفراد و صناعة وعيهم الفردي و الاجتماعي.

فهي الجهة المخولة اجتماعياً من قبل المجتمع و الرأي العام لصناعة هذا

الوعي و صقله و تحضيره للاستعمال و الاستهلاك الاجتماعي, و من هنا تستمد هذه المؤسسات سلطتها و نفوذها الكبيرين, و لكن وجود السياسة و المصالح الاقتصادية للنظام السائد في البلاد و خوفاً منه على مصالحه يشرف بل و يقرر المعايير في التربية و التعليم بل و يفرض ما يريده من المناهج و المواد في الكثير من الأحيان و خاصة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية و السياسية و الاقتصادية بل و الثقافية والتاريخية أيضاً, و لا يبقى للعاملين في المجال من معلمين و مثقفين و أكاديميين سوى الإبداع في تنفيذ و تطبيق هذه المناهج و المعلومات و توصيلها للمتلقي بغض النظر عن ماهيتها, فقد اعتادوا مع الزمن و التوارث على أن لا علاقة لهم بهذه المواد و دورهم يقتصر فقط على توصيلها و حسب.

لقد أدرك النظام السياسي منذ البداية أهمية هذا الجانب, و كان التعليم في القديم مقتصراً على الخاصة و النخبة من حواشي السلاطين وهو أمراً غير متاح للعامة من الناس, أما اليوم فقد أصبح التعليم ضرورة و حاجة لكل إنسان ليتمكن من التأقلم و الاندماج مع المجتمع و حاجاته, مما دفع السلطة السياسية إلى إقامة المدارس و التعليم المجاني و ذلك من أجل صناعة مواطنين صالحين حسب رؤية النظام السياسي و مصالحه.

إن السلطة السياسية بأدواتها الأربعة و من خلالها تسيطر على هذا القطاع الاجتماعي الهام و لهذا يتدخل النظام السياسي بل و يقرر المناهج التربوية و التعليمية و يشرف على سيرها و تطبيقها باهتمام لضمان صناعة الوعي الجماعي المناسب لنظامه و مصالحه, و هكذا يكون قد ضمن الحفاظ على استمرارية مشروعه لسنين طويلة في المستقبل من خلال صناعة الأجيال و الوعي الدائم و المتواصل و هكذا يصبح كل شيء طبيعي و متوارث و لا غرابة فيه و يتحول جميع أفراد المجتمع إلى أدوات محافظة على النظام السياسي و مدافعه عنه بل و تحميه و تفتديه بأرواحها أحياناً.

11 السلطة الثقافية و الفنية

تطور مفهوم السلطة وتعددت أشكاله و أنواعه في المجتمع المعاصر و أصبح لكل ميدان من ميادين الوعي و النشاط الاجتماعي خصائصه و مؤسساته, و من أهم هذه الميادين في صناعة الوعي الإنساني الفردي و الجماعي وتشكيله تأتي الثقافة و الفنون, فالفنون هي الأساس والوعاء الحافظ لثقافة الشعوب و تاريخها و حضارتها الإنسانية, و هي الوعاء و الحيز و الإطار الذي يشمل ثقافة الشعب و معتقداته و طموحاته و قيمه التاريخية و المعاصرة و المستقبلية ويعبر عنها.

و ليس من شعب في العالم يستطيع الحفاظ على تاريخه و ثقافته خارج هذين الإطارين اللذان يشكلان معاً ميدان شاسعاً تتفاعل من خلاله روح الأمة الجماعية مع الماضي و الحاضر و المستقبل, وكذلك تشكل حلقة تواصل بين هذا الشعب و الشعوب الأخرى, و نجد أن الفنون و الثقافة البشرية إطاراً إنسانياً جامعاً لكافة الشعوب و الحضارات في ميدانً واحداً متشابهاً متنوعاً مزدهراً بأجمل الأزهار و تنوعها, صرحاً من أهم صروح الحضارة الإنسانية, إن ميزات الفن و الثقافة في تعاطيها انها لغة إنسانية راقية و مفهومة و متذوقة من قبل جميع البشر مهما اختلفت هويتهم و ثقافاتهم.

إن الفن يكتسب سلطانه إذا جاز التعبير من خلال الوعي الجماعي و الذاكرة الجماعية البشرية و المجتمعات و هو خزانها و ذاكرتها الجماعية فلنتصور شعباً لا فنون لديه مسموعة أو مكتوبة او مرئية الخ ..إن مثل هذا المجتمع غير موجود, فالفن شكل من أشكال الوعي البشري وهو جزء من الشخصية الإنسانية الاجتماعية, فالفن يؤرخ و يوثق و يناقش و يرفه و يطور مفاهيم الأمة ووعيها و مزاجها, بل هو صانع مزاج الأمة العام و ذوقها و ثقافتها.

لقد أدرك السياسيين هذا التأثير منذ البداية و منذ نشوء الأنظمة السياسية و السلطة و حتى يومنا هذا و النظام السياسي له نخبته و مثقفيه و في الغالب هم من أصول طبقية مغايرة للطبقة الحاكمة في عصرنا الراهن, فبفرض التعليم قد أصبحت الفرص متاحة للجميع للحصول على المعرفة والعلم في العصر الراهن,

ولهذا فإن التعليم لم يعد مقتصرة على النخب والطبقات السائدة سياسياً بل إن هذه الطبقة في الغالب غير مثقفة وذلك بحكم طبيعة حياتها المترفة وعملها, فمن يعمل في إدارة مشاريع ضخمة وكبيرة لا مزاج أو وقت لديه لإنتاج الفنون أو غيرها من الأعمال و المهارات التي تحتاج إلى موهبة و قدرات ذهنية خاصة, بالإضافة إلى طول الجهد و التمرين و الكد من أجل الوصول إلى إنتاج القيم و الجديد في أي مجال من مجالات الفنون و الثقافة.

لهذا نجد أن الغالبية العظمى من النخب المبدعة هم ليس من الطبقات الحاكمة او الثرية, ولكن يتم اجتذابهم و شرائهم من قبل النظام السياسي ليعملوا تحت نطاق مصالحه ورغباته, وهكذا تتحول هذه النخب إلى مرتزقة تعمل تحت إطار و نطاق مصالح النظام السياسي السائد سواء ادركت ذلك ام لا, وقد يصل الاغداق على مجال الفنون و الثقافة ملايين الوحدات النقدية ولكنها في الغالب تذهب بالاتجاه الذي يحمي مصالح النظام ولا يتعارض معها مباشرة كحد أدنى, وهكذا يحلم الكثير من الفنانين و النخب أن يجد ثرياً يدعم له موهبته وأعماله, معتقداً أن موهبته ستكون مشروعاً مبرحاً فيما لو استطاع تسويقها لدى الطبقة الثرية او النظام السياسي او بعض ذيوله من المرتزقة, وهكذا تشترى هذه النخب وتتحول إلى مرتزقة وتنتقل من صفوف الشعب إلى شريكة ذيلية منتفعة تعيش من فتات موائد السلطان على حساب الشعب وقضاياه و مصالحه.

إن النظام السياسي المعاصر يسعى دوماً وبكل ما يستطيع إلى السيطرة على هذه المؤسسات الفنية و الثقافية و يستأجرها و يستغلها لصالحه, و كذلك الأفراد أيضاً فمن أين تأتي الخبرات التي تعمل لدى النظام وتشكل له وجهه الثقافي و تسهل تسويقه, أنهم أفراداً من طبقات الشعب تم اجتذابهم للعمل في خدمة السلطان, و من يبرز منهم سيحصل على علاوات و مكافئات ما, قد تصل إلى الملايين من الوحدات النقدية ولكنها في النهاية ليس سوى فتات مائدة بالنسبة لمن يدفعها ثمناً أو دعماً لعملاً او نشاطاً فنياً ما.

فالسلطة السياسية في النهاية ليس سوى مشروعاً اقتصادياً استثمارياً ليس

أقل من ذلك و لا أي تفسير له سواه, و بما أن هذا المشروع يجب دعمه و تأمين استمراريته لا بد من السيطرة على كافة خيوط اللعبة و إدارة كافة جوانب حياة المجتمع بما فيها البنية الروحية و الثقافية, فالتربية و التعليم لا تغني عن الفنون و الثقافة, فلا معنى للمعلومات إذا كانت مسجلة على جهازاً جامداً بلا روح , إنها تماماً كالكتاب المغلق.

إن جميع المعلومات المخزنة في الكتاب مثلاً لا قيمة لها إطلاقاً خارج قرائها و معرفتها, إنها كالطاقة الساكنة تماماً لا نرادها و لا نشعر بها إلا حين استخدامها و الاحتكاك بها, فلا معنى للإنسان بلا ثقافة, بل هو ليس إنساناً ربما يكون شيء آخر, لهذا جهد و يجهد النظام السياسة الحاكم للسيطرة دوماً على هذا الميدان و الإمساك ما أمكن بخيوطه ليضمن نجاح اللعبة السياسية و إتقانها.

وهكذا اكتسبت الثقافة والفنون مكانتها الاجتماعية, بل ولها سلطانها المتجبر والطاغي احياناً, وكثيراً ما حسب الملوك والاباطرة للشعراء والفنانين الف حساب تجنباً لنقدهم الاذع, وكثر هم الفنانين الذين قتلوا بسبب انتاجهم الفني الموجه ضد النظام السياسي او شخصيات هامة سياسية واجتماعية, ان الفن له سلطانه وسلطته الخاصة التي انتزعها ولم يمنحه اياها احد, والفنان له الحرية الكاملة والسلطان في اخيار المادة و الطريقة والاسلوب الذي ينتج به عمله الفني, شريطة ان يدهشنا ويثير الغرابة والشعور العاطفي الجمالي في نفوسنا, أي ان تنطبق عليه صفات المنتوج الفني الدارج في ذلك العصر الى حد ما.

ان الفن والثقافة تستمد سلطتها من المجتمع والراي العام الذي يدعمها ويشكل اساس وحاضنة لها, وبذلك تصبح ذات نفوذ وسلطة تخشاها السلطة السياسية وتحاول دوماً الالتفاف عليها واحتوائها بشتى الطرق والحيل المتاحة, وتدعم من يناسبها ويتساوق مع رؤيتها دون أي مواربة فهي على دراية تامة بدور الفنون واهميتها في صناعة الوعي الجماهيري والراي العام.

ولهذا السبب نجد ان للفن والثقافة سلطة خفية اقوي كثيراً من كل القوى السياسية مجتمعة, فبالإمكان تغير النظام السياسي وانهاء وجوده بالعنف او

غيره وهذا قد لا يستغرق الكثير من الوقت احياناً, اما الثقافة فلا يمكن القضاء عليها ما دام هناك شعب له فنونه وثقافته ولغته يستعملها بشكل دائم, فاللغة من اهم وسائل نقل الثقافة والتعبير عنها, وتعتبر اللغة ذاتها موضوعاً وحقلاً ثقافياً وفنياً هام واساسي من حقول الثقافة الانسانية و الاجتماعية.

(سلطة الثقافة و الفنون الخفية تفوق جميع السطات الاجتماعية التي نعرفها)

12 السلطة الفكرية و المعرفية أو السلطة الخفية

لقد كان الفكر و مجاله محرماً على العبيد في المجتمع القديم فلم يكن بإمكان الأنسان العبد او الفقير المعدم الحصول على التعليم و المعرفة و بذلك يحجب عنهم الفكر و التفكير المعرفي, و هم فقط قد أعدوا للأعمال الجسدية و الصعبة, اما عمل الفكر و إنتاجه و المعرفة فإن هذا من شؤون الخاصة فقط , و لكن في المجتمع الحديث و المعاصر أصبح الفكر و المعرفة الفلسفية و العلمية و غيرها من الأمور متاحة للجميع بلا استثناء تقريباً, و الفكر و العلوم الاجتماعية اجمالاً من فلسفة و فنون و ثقافة و غيره, إن احتكار المعرفة و المعلومات و الفكر على فئة معينة من الناس قد و لا بلا رجعة.

فالثورة الرقمية و أجهزة التواصل و تطورها قد قضى على احتكار المعرفة من قبل قلة قليلة من الناس, و أصبحت المعرفة منذ ذلك الحين و صاعداً أمراً متاحاً لجميع الناس, و الفكر و الوعي و المعلومات التي كانت في الماضي محجوبة و غير متاحة سوى لأقلية وذات اختصاص قد أصبحت في متناول الجميع, إن الإنتاج الفكري يشكل الأساس الهام في تشكيل وعي الأمة الجماعي و ثقافتها, و كذلك المعارف العلمية, فكلما تطور الإنسان في معارفه و فكره كلما استطاع تحقيق قدر أكبر من الحرية و السعادة, و لا يمكن تحقيق مفهوم الحرية بدون وعي مسبق للحياة و الطبيعة و الإنسان و المجتمع و لمفهوم الحرية ذاته و ممارسة هذا المفهوم بشكله الصحيح و ليس الأعمى, و لن يستطيع أي شعب في العالم تحقيق الحرية

بدون الوعي للقضايا المذكورة و الوصول لوعي الحرية ذاتها.

لقد كان الإنسان عبداً لقوى الطبيعة حين كان غافلاً عنها و عن وعيها وادراكها عقلياً, و لكنه حين أدركها ذهنياً استطاع تجاوزها و التغلب عليها في الكثير من الأحيان, و هكذا تحرر منها بعد فهمها و ادراكها بل و جيرها لصالحه, و في المجتمع لن يستطيع الشعب تحقيق حريته قبل وعياً و فكراً كافياً يمكنه من رؤية الطريق الأقصر و الأقل تكلفة التي عليه أن يسلكها من أجل تحقيق هذه الحرية, إن للفكر سلطته الاجتماعية الخيالية حيث إن الفكرة تتحول إلى طاقة هائلة عندما يتبناها الشعب الثائر بغالبيته الساحقة.

و من أهم مخاطر الفكر في المجتمع أن له جذوره و بذوره أيضاً الضاربة في أعماق التربة الاجتماعية مما يجعل الأنظمة دوماً عاجزة عن محاربته بطريقة القوة وحسب, فهناك الكثير من الثورات و الحركات الاجتماعية الثورية أو الأحزاب قد يتم القضاء على وجودها الظاهري كمؤسسات و أنشطة علنية وغيرها, و لكن ليس من السهل اجتثاث الأفكار من رؤوس الناس و الأفراد, فهناك الكثير يبقى مخفياً في الرؤوس و النفوس حتى يعود و ينبت من جديد بعد حين, أي بعد أن تنتهي العاصفة و تزول تماماً كمواسم الصيف و الشتاء و الربيع, فبعد مرور الشتاء و انتهاء العواصف و الزمهرير تعود الأغصان إلى التبرعم و البذر إلى النمو والجذور إلى النشاط, و أول ما ينشط حصراً الجذور و البذور لتعطي الأغصان حركة الحياة و التبرعم و الازدهار من جديد.

إن للفكر سلطة غير متخيلة في قوتها و تأثيرها و لهذا السبب يتم اغتال المفكرين و العلماء في الكثير من الأحيان حين تتواجه أفكارهم مع الخطوط الحمراء المسموح بها من قبل الأنظمة السياسية, فكل نظام سياسي له ما يسمح به من النشاط الفكري و أي تجاوز لهذه الخطوط الحمراء يتم ملاحقته ووقفه بأي ثمن حتى بالتصفية الجسدية عند الضرورة.

إن القوة التي يمتلكها الفكر و المعرفة طاقة كامنة مذهلة و هي أقوى من كافة الأسلحة و الجيوش و القادة, و كم من الثورات استطاعت أن تحقق انتصارها

على أعتى الجيوش بدون قوة السلاح بل بقوة الفكر و الإرادة و ممارسة القناعات السياسية و الاجتماعية للثورة في المجتمع بغالبيته العظمى, إن طاقة الفكرة و قوتها هي المقتل الوحيد لقوة السلاح, فحتى في المعارك المتوازنة بين طرفين فإن قوة العقيدة العسكرية و نوعية الفكر الذي بني عليه كلا الجيشين يؤثر تأثيراً بالغاً في المعركة و نتائجها, ولهذا يخصص لكل جيش أو جماعة ثورية عقيدة ما و فكراً تتبناه و تسير على هديه في خطاها نحو تحقيق الأهداف العليا للصراع و الحروب, و في الخلاصة يمكننا القول أن للفكر سلطاناً أمضى و أقوى من سلطان القوة العسكرية و المادية.

فالفكر هو الأساس المحرك لكل النشاط و المنتج الإنساني في النهاية, ولهذا فإن طاقة و قوة الفكرة و الفكر الإنساني تبقى هي الطاقة الأكثر قوة و التي قد تستمر لأف السنين بعد انتهاء زمانها و عصرها, و أبسط مثالاً على ذلك الفكر الديني الذي يمتد آلاف السنين في القدم, و ما زال بعضه حياً متفاعلاً و يتطور و يتغير حسب العصر و التاريخ و يواصل وجوده في الحياة رغم مرور آلاف السنين على تأسيسه, فالأنظمة تزول بينما الفكرة تبقا حيتاً ولا تموت ما دام المجتمع باقي و مستمر مع استمرار الحياة, هناك الكثير من أنواع السلطة في مختلف المجالات و الميادين في البناء الاجتماعي هي متنوعة وكثروالكننا هنا نقتصر الحديث على ما هو ضروري لبحثنا فقط.

13 السلطة الوظيفية الفردية

يعتبر هذا النوع من النفوذ تبعي لنوع المهمة الموكلة لها, ولكل موظف او مسؤول ما عن مجال من المجالات الاجتماعية, يتمتع صاحب اي وظيفة ما بسلطة قانونية تخوله اياها نوع وضيفته وتبعيتها المرجعية, سياسية او دينية او تربوية الخ ,, وهي في النهاية تمارس فردياً ولكنها نوع من السلطة الاجتماعية في النهاية بحكم طابعها الاجتماعي التبعي وهي مختلفة عن سلطة صاحب المهنة او الحرفي في ورشته, هذا

لديه متسع من الحرية وهو صاحب القرار المباشر والمسؤول عن عمله, اما الاخر الوظيفي, فهو ممثل للجهة الموظفة ويكتسب صفته ونفوذه من خلالها وليس من خلال شخصه.
وهذا النوع من السلطات رغم سعت انتشاره واهميته حيث يشمل الكثير من الميادين الاجتماعية الا انه لا يمتلك متسع من الابداع والحرية ويبقى من انواع السلطة المزيفة و التبعية.

14 سلطة المؤسسات

تعتبر سلطة المؤسسات من السلطات القديمة جداً, وكانت اول المؤسسات التي تمتعت بقدر كبير من السلطة والنفوذ هي المؤسسة الدينية وتبعتها المؤسسة السياسية وبعدها كثر المؤسسات وتنوعت وطال سلطانها ونما وتنوع, وقد مررنا بالكثير من انواع السلطة ولاحظنا انها في الغالب سلطة مؤسساتية دوماً, ما عدى سلطة الملكية الخاصة, فهي الوحيدة السلطة المتعلقة بالفرد المالك, اي انها في النهاية تعبيراً عن نظام اجتماعي يعطي للفرد الحق في السيطرة على الجماعة واستغلالها واخضاعها من خلال نظام الملكية الخاصة المتعسف.
ومن الجدير الملاحظة ان الملكية الخاصة هي اساس جميع السلطات الممنوحة, وتقام هذه الاخيرة في مجملها على اساس الاولى, حيث جميع المؤسسات في غالبيتها تم تشكيلها من اجل خدمة النظام السائد بغض النظر عن طبيعته في نهاية المطاف ما دام ذلك ضرورة ادارية اجتماعية او سياسية .
نكتفي بهذا القدر في هذين العنوانين كونها قد اشبعت في اماكن ثانية.

15 السلطة الاجتماعية وسلطة الجماعة

سلطة الجماعة ,, هنا يمكننا التوقف عند سلطة الجماعة كسلطة أساسية و ليس فرعية, فهناك الكثير من السلطات هي سلطات فرعية متخصصة تنفيذية

الطابع و لكن هناك سلطات أساسية أي بناء عليها تقام العديد من السلطات التابعة لها أو التي نتجت عنها أو تستمد قوتها و نفوذها من خلالها و لهذا تشكل أساساً هاماً و مصدراً لها, فسلطة الجماعة هي من أكثر السلطات قوة في المجتمع القديم و المعاصر, و قد تحدثنا عن الرأي العام و أهميته و كيفية تضليله و اخضاعه وتصنيعه من قبل السلطات الحاكمة من أجل تسهيل استمرار مصالحها, فسلطة الجماعة هي في النهاية المخضع الأهم و الاول للأفراد و ذلك كون الجماعة هي البيئة التي انشئت الفرد وهي متنفس أفكاره و سلوكه, و في حال خرج الفرد عن رغبات وقواعد الجماعة فإن ذلك سيشكل رفضاً مباشراً من قبل الجماعة بل يتعدى الرفض إلى الاجرآت المادية و انزال العقاب الذي قد يصل إلى الحرمان من حق الحياة, في بعض الاحيان.

و هناك آلاف من القضايا الغير طبيعية و المجنونة التي يتعامل بها المجتمع مع الأفراد بطريقة لا تتناسب حتى مع المنطق و العقل, و رغم ذلك يمارسها الناس و يكون موقف الأغلبية منها متوافقاً مع ما تريده الجماعة, و حتى قدرات الفرد مهما بلغت أفكاره و ثقافته التي يتمتع بها و الذكاء و غيره إذا لم تلقى اعترافاً و قبولاً اجتماعياً بها فهي بلا معنى, بل و كأنها لم تكن في الوجود, فعدم الاعتراف الاجتماعي بالمسؤولية أو بالدور المناط بالفرد يفقده كل ميزاته, و لا قيمة لأي شخص خارج هذا الاطار الاعتباري الذي عليه القيام به وتمثيله, أي تمثيل الدور المطلوب منه القيام به اجتماعياً.

ونرى بذلك ان سلطة الجماعة هي اهم السلطات و أقواها في المجتمع القديم والمعاصر في النهاية, و هي المصدر للكثير من السلطات و من أهمها السلطة التشريعية و كذلك هي من يعطي الشرعية للنظام السياسي و للحكومة أيضاً, و رغم ذلك هي سلطة عاجزة عن تحرير نفسها من نير الاستعباد و الاستغلال و تعيش العبودية بشكل مقنع و متطور في المجتمع المعاصر, إن أهم أسباب هذا العجز يكمن في غياب الوعي الكافي للكثير من القضايا هذا اولاً, و ثانياً التصنيع الاجتماعي الذي يخضع له للإفراد في مرحلة الإعداد و التصنيع, إن الموروث و

قضاياه الشائكة من قوانين و أعراف و عادات و غيرها هي موروثة و تصبح جزء من الوعي دون القدرة على تقييمها من الخارج أو حتى رؤيتها, فهي جزء من الحياة و الممارسة و التربية التي يعيشها البشر و هذا من أكثر الأسباب تأثيرا على عدم رؤيتها, فهي جزء من السلوك الاجتماعي السوي و المقبول و حسب.

16 سلطة العائلة

سلطة العائلة هي أيضاً جزء من السلطة الاجتماعية و هي شكل من أشكالها و مصدرها بالعادة المصلحة العامة للعائلة ذاتها و التي هي في النهاية الإطار الذي يعبر و ينظر الفرد من خلاله الى العالم الخارجي والحياة بشكل عام ويتفاعل معها, ولهذا يرى الفرد أن لا من ضير عليه من الخضوع لنظام الأسرة أو الجماعة الصغرى كالنوادي و المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

17 سلطة الأعراف و التقاليد و العادات

من أهم مظاهر سلطة الجماعة وطبيعتها تبرز قضية الأعراف و العادات و التقاليد و هذه الأخرى تشكل مصدراً هاماً من مصادر سلطة الجماعة, فالأعراف في النهاية تستمد قوتها من الجماعة ذاتها التي تمارس هذه الاعراف و تطبقها, و كذلك التقاليد و العادات الاجتماعية مع الفوارق بين الثلاث المذكورة فالأعراف تعتبر من أهم المصدر الأولى للقوانين, و التقاليد الاجتماعية و العادات قد تتغير و تختلف أحياناً ولكن الأعراف و التقاليد تبقى أكثر ثباتاً من هذه الاخيرة .

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن هناك الكثير من الاشكال الأخرى للسلطة و كل مؤسسة أو عمل ما أو ورشة بحاجة إلى إدارة و قيادة و هذه الإدارة و القيادة هي في النهاية نوعاً من السلطة, و لا بد لها من احتواء هذه السلطة التي تأخذ شكلها و طبيعتها في النهاية من طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد, فقد أصبح عرفاً و موروثاً, أي طبيعة نظام السلطة الملكية الذكورية, و لهذا تكدست

غالبية مقاليد السلطة في المجتمع في يد المالك بالتحديد, و رغم ذكورية المجتمع و طبيعته المتأصلة ذكورياً منذ نشوء المجتمع الذكوري إلا أن أساس الملكية في التصرف يبقى حقاً مقدساً، فالمالك هو صاحب السلطة وحسب في نطاق ملكه, وقاعدة الملكية المعروفة (كلاً يقرر بمقدار ما يملك), وفي كافة الأحوال المؤسسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و غيرها يلعب قانون الملكية الدور الحاسم و الأساسي في تحديد القوانين و طبيعة السلطات و مدى نفوذها وصلاحياتها في كافة المؤسسات.

18 سلطة المال

لقد سبق و أشرنا لسلطة المال في بداية الفصل و لا داعي لتكرارها و لكن نوجز خلاصة مفادها أن سلطة المال هي سلطة السلطات جميعها حيث إنها هي الطابع العام المتوارث منذ آلاف السنين و لهذا تغيرت الكثير من الانظمة ونشأت طبقات وانقرضت طبقات اخرى وحلت مكانها طبقات جديدة ناشئة وظهر ما سمي التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية, و حدثت الكثير من الثورات و لكن بقي الأمر الجوهري قائماً حتى يومنا هذا, قدسية نوعية الملكية الخاصة الموروثة و عمقها هو الأساس في كافة الصراعات الاجتماعية, و لا يمكن التخلص من هذه الصراعات و تبعياتها بدون التخلص من هذه الافة اولاً و تغير نظام الملكية الخاصة الجائر و أعادت صياغته من جديد.

الفصل السادس

التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية وأنماط تطورها و اختلافها الطبقي

لقد دُرس المجتمع منذ القديم وجرت محاولاً تغيروتبريروجود التمييزالاقتصادي و الطبقي بين الناس, و اعتبرت بعض الأديان أن السلطة هي شيء يمنحه الله لأناس دون الآخرين من خلقه, و حاول الكثيرين تبرير التميز و العنصرية أيضاً و ادعوا بتميزالله شعوب على شعوب أخرى, أي بمعنى أن الله يحمل نظرة عنصرية و متعصبة ويميزبين خلقه, بل و صور المجتمع الاقطاعي و العبودي و أديانه (الله سيداً) و الأسياد هم ورثاء الله, و ليس العبد عبداً سوى لكون الله هو الذي أراد له ذلك, و لكن المعرفة والحقيقة في النهاية عليها قراءة تاريخ المجتمع البشري وطبيعة تطوره الاقتصادي و السياسي ولا يمكن للمعتقدات الثابتة والغير قابلة للتغير, والبعيدة عن الواقع ومعزولة عنه ان تشكل مرجعاً للحقيقة يوماً وحين يحصل ذلك تكون النتيجة كارثة حتمية.

و قد اتفقنا سابقاً على أن الدين أصبح مسيس و مؤدلج بامتياز بل اصبح ايديولوجيا واضحة منذ نشوء الملكية و الممالك و الأنظمة السياسية, و قد أتفقنا في الفصل السابق حول موضوع السلطة الدينية في ما قبل نشوء الملكية, لم يكن من طبقات في المجتمع أوبين أفراد الجماعة, كانت علاقات طبيعية بحته تحكمها حاجات الفرد و الجماعة و مصالحها المشتركة و حسب, و الجميع في النهاية متساوين من حيث الحصول على الغذاء و الأمن و غيره من الحاجات الأساسية و لكن مع نشوء الملكية نشأت الطبقات الاجتماعية, و عرف التاريخ العديد من الانماط والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية, سنحاول إلقاء نظرة خاطفة على هذه المراحل من جذورها القديمة وحتى عصرنا الراهن

أ المرحلة الطبيعية الأولى الادراك.

وهي مرحلة كان الانسان ليس نسان بعد بل مرحلة ادراك غريزية خالية من التفكيرو التجريد و الوعي.

ب المرحلة الطبيعية الثانية الوعي الاول.

وهي مرحلة الانتقال من الادراك الغريزي الى الادراك العقلي ونشوء التفكير والتجريد, حيث انتقل الانسان من كائن غريزي الى كائن مفكر, وهذا احتاج الى مرحلة انتقالية مر بها الانسان حتى الوصول الى المجتمع المثقف والنسان العاقل حيث ظهرت بذور التجريد والقدرة على التعميم للمرة الاولى في تاريخ هذا الحيوان وربما في تاريخ الحياة الذكية على كوكب الارض.

ج المرحلة الثالثة الوعي و الجماعة المثقفة.

و هنا نشأ مفهوم العمل و الأدوات و الميل أكثر للاستقرار و تخزين الطعام بدل السعي في طلبه يوم بيوم , وحتى الآن مجتمعات غيرطبقية, فلم تنشأ الطبقية إلى بعد نشوء الملكية الخاصة و مفهومها التقليدي الاستغلالي, لقد كانت مشاعيه الطبيعة و موارد الغذاء من أهم مظاهر المرحلة التي أطلق عليها المشاعية البدائية, وقد أطلق اقتصادياً على هذه المرحلة تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبيعية و هي أطول فترات حياة عرفها المجتمع البشري فالإنسان العاقل يزيد عمره عن الأربعة ملايين عام حسب اكتشافات علم الآثار حتى الان, بينما المرحلة الاقطاعية والعبودية عمرها لا يزيد عن العشرة آلاف عام في أكثر الاحوال حسب مكتشفات علم الاثارحتي الان, و يمكن تلخيص التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية

1. المشاعية الطبيعية
2. التشكيلة الإقطاعية الأولى (الملكية الخاصة)
3. التشكيلة العبودية أو الاقطاعية الثانية المتطورة

4. التشكيلة الرأسمالية الحديثة البرجوازية

5. الإمبريالية و الاحتكارات

6. التكنوريالية و هي المرحلة المعاصرة

7. المستقبل والمرحلة ولآلية والفضاء الخارجي

و هنا تجدر الاشارة بان المراحل و خصائصها و تشكيلها و تركيبها الطبقي و توازناتها و صراعاتها و في كل مرحلة جديدة يقع تغير ما على الطبقات و مواقعها في الاقتصاد و السلم الطبقي, و أحياناً تزول الطبقة أو الشريحة بالكامل و أحياناً أخرى تبقى مع بعض التغيرات على دورها و موقعها و ملكيتها, ففي النهاية ما يحسم أمر أي طبقة هو علاقتها بوسائل الإنتاج و ملكية المنتوج الاجتماعي.

لقد شكل نظام الملكية و شكله القائم النواة الأساسية التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية اللاحقة و بقيت في جوهرها حتى يومنا هذا, وما زال نظام الملكية هو ذاته و طبيعته الجوهرية الأولى التي نشأت في المجتمع القديم المجتمع الطبقي الاول الذي عرفه تاريخ البشرية, و من الجدير الإشارة في هذا السياق إلى ان مقومات و عناصر المرحلة الاجتماعية التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية تتكون و تنشأ في أحشاء المرحلة الراهنة, أي في أحشاء المرحلة السابقة لها و هكذا تصبح المراحل مترابطة كسلسلة من التطورات التاريخية الاجتماعية الاقتصادية وهي في النهاية اطوار لجوهر نظام واحد تطورت ونمت مع تطوره.

1 التشكيلة المشاعية الطبيعية الاولى

وهي من اطول التشكيلات الاجتماعية عمرا حيث امتدت لملاين السنين ولم تكن من طبقات او ملكية خاصة في تلك المرحلة, ولا نريد الاطالة بهذه المرحلة لكوننا قد جئناها بالتفصيل في اماكن اخرى من المادة ونذكرها هنا في السياق لضرورات المادة وسياقها.

على الرغم من خلو المجتمع الطبيعي من الطبقات والملكية الخاصة ولكن ظروف هذا المجتمع وتقلباته هو ما اسس لنظام الملكية وقد سبق وذكرنا بتفصيل نشوء ملكية الجماعة لوسائل الانتاج مثل ملكية الارض, قد مهد لظهور الملكية الخاصة ونشوئها ولم تكن الملكية الشخصية هي ذاتها ما تطور الى ملكية خاصة كما يفسر بعض المفكرين, فالملكية الشخصية منذ نشوئها لم يتغير عليها شيء وهي ملكية لا تحمل في جوهرها استغلال الاخرين من خلال هذه الملكية, وبذلك فهي مختلفة جوهرياً وليس هي اساس او المقدمة للملكية الخاصة, فالملكية الخاصة شيء مغاير عن الملكية الشخصية في ظروف نشوئها وفي طبيعتها وضروراتها, وفي النهاية لا تخول الملكية الشخصية بذاتها جوهرياً اي استغلال للأخرين, وهذا فارق جوهري بينها وبين الملكية الخاصة, ولكي لا نعيد ونكرر, يمكن العودة الى كتاب التا ريخ ومراجعة نشوء الملكية لمن يرغب في المزيد ونكتفي بهذا القدر هنا لعدم التكرار.

2 النظام الاقتصادي الاقطاعي

هنا تجدر الاشارة الى اختلافنا في تحليل المراحل والتشكيلات الاجتماعية ليس رغبة في ذلك بل الوقائع و الاحداث التاريخية ذاتها هي من يقول ذلك ويبينه جلياً لكل ذات بصيرة, فالإقطاعية هي اول واهم مرحلة عرفها تاريخ المجتمع البشري المعروف لدينا , وذلك كونها هي المرحلة الاولى التي تشكلت بناء على نظام الملكية الخاصة, حيث ظهر اول شكل للملكية الخاصة وهي ملكية الارض كوسيلة انتاج ومصدر للغذاء والثروات, وبناء على نشوء هذه الملكية ظهر وتشكل النظام الاداري الضروري لإدارة هذه الملكية المتمثل في نظام ادارة الارض كاستثمار وقوانينها وما يتبعها من مستلزمات ادارية وقانونية وغيرها.

وهناك الكثير من المكتشفات الاثرية التي تثبت وجود الاقطاع قبل العبودية, وقوانين حمورابي الشهيرة التي تعود لما يزيد عن الخمسة الاف عام خير دليل

على ذلك, فبالعودة الى ترجمات هذه القوانين يكتشف الانسان لوحده ان الاقطاعية هي النظام السائد في تلك الحقبة التاريخية, ونجد ان الرق لم يكن الاساس بل ان الملكية الخاصة للأرض هي اساس ومرجع القوانين جميعها ولا نجد سوي النزر حول العبودية بينما غالبية المواد المطروحة تدور حول الارض والملكية ويأتي الرق من ضمن هذه الملكية.

كما وتشيربوضوح الكثيرمن النصوص الى وجود مفهوم مواطنة ولم يكن العبيد سوى الغرباء من الناس عن المدينة , او المملكة, وهناك نص يشير الى ان (أي مواطن يجد احد من اهل مدينته واقعا في الاسر و العبودية فعليه ان يشتريه ويحرره, وحين عودته هذا الاخير يعوضه عن ذلك ويرد له ماله, وفي حال تعثر رد المال بسبب العوز, يؤخذ المال من المعبد, وفي حال لم يتوفر المال في المعبد يتكفل القصر الملكي بدفع المبلغ) واضح هنا انه مقابل حرية ذلك الانسان الذي وقع في نير العبودية والاسر.

يبدو جلياً من طبيعة هذا القانون ان الانسان كان مواطن حر في مدينته بغض النظر عن مقدار ما يملك, فهو انسان ذو قيمة اعتبارية اولى وهذا وحده يعطيه حق الحرية والكرامة, وحتى لو فقدها لسبب ما فائن مدينته قد تكفلت له بحريته من جديد, ولم يترتب عليه أي تبعيات شخصية او اعتبارية تقلل من شانه بسبب ذلك, والمواطن في مدينته هو مواطن حروذات حقوق و واجبات ويدفع الضرائب المترتبة علية, كما ويجد الباحث الكثير من المواد التي تثبت ان النظام الاقطاعي كان هو الاساس القانوني والحقوقي السائد وليس العبودية المعروفة.

وسنرى قريباً ونثبت عبر التاريخ نفسه ان الاقطاعية هي اول تشكيلة اقتصادية اجتماعية عرفها تاريخ البشرية وهي التي اسست للملكية الخاصة ونظامها, ولولا نشوء الملكية الخاصة لما نشأة العبودية يوماً ولا كنا رأينا نظام الملكية برمته, هذا النظام العفن الذي افسد الاخضر واليابس, هذا تاريخياً اما منطقياً فلا يمكن لأي ظاهرة ان توجد بدون وجود اسبابها اولا, وبدون وجود الملكية و التطور الاقتصادي ونظم الزراعة وظهور فائض قيمة لا يمكن ان يظهر استغلال

الانسان للأخر وهذا منطقياً جداً و واضح ولا غبار على حقيقته, ونعتقد جازمين عن علم يقين ان الاقطاعية هي اول نظام اقتصادي اجتماعي طبقي عرفه تاريخ البشرية الحالية المعروفة لنا .

فالإقطاع مرحلة لم تأتي بثورة قام بها العبيد كما يتصور بعض المؤرخين والمفكرين, على الرغم من استخدام العبيد في الكثير من المراحل كجنود وقد كان بعض القادة يجمعون العبيد و يقومون بتدريبهم و تحويلهم إلى جنود و اعتاقهم من العبودية و لكن شريطة ان يكون جندياً لمن أعتقه, و لم يحق العبيد شيء ملموساً جوهرياً في المجتمع و التشكيلة الاقطاعية, فالعبيد ليس هم أصحاب الثورة بل هم وسيلة الاستغلال التي من الضروري الحفاظ عليها و استخدامها من قبل أصحاب السلطة, فالإقطاعية مرحلة قديمة جداً في التاريخ و فيما لو عدنا إلى تسمية الإقطاع ذاتها و مفهومها الاستعمالي العملي فهي تعني أن تقطع قطعة من الأرض إلى شخص ما يقوم هذا بالإشراف على استثمارها و يتقاسم المنتوج (فائض القيمة) بينه و بين المالك الأول أو الأصيل و هنا في الغالب كان الملك.

و من المثير للسخرية أحياناً ان غالبية الباحثين و المفكرين الغربيين يعتبرون العصر الإقطاعي التقليدي قد نشأ في أوروبا, وان اول شكل تقليدي للإقطاعية قد تبلور هناك نسيت الصين واليابان والهند وسومر و حضارات النيل وغيرها حول العالم من الانظمة الاقطاعية القديمة , وهذا لم يقتصر على اتجاه واحد في الفلسفة بل شمل الاتجاهين الفلسفيين المثالي والمادي, فماركس وانجلس هما مؤسسان الادلجة الماركسية, وهذه الاخيرة تعتمد بل هي من وضع قالب التشكيلات لاقتصادية الاجتماعية وتسلسلها التاريخي, حيث وضعت النظرية بطريقة مجزؤه وتم تعميم ما وقع في اوروبا على العالم باسره, وهذا غير صحيح فقد تم سكب العالم والمجتمع في نموذج اقليمي ضيق , فلكل منطقة طبيعتها وخصائصها التاريخية, و الكل مرحلة ايضاً خصوصياتها.

وفي المجتمع البشري لا يمكن وضع قالب كنموذج والسير وفقه او صب الواقع

وقولبته بما ينسجم مع نظرياتنا, وهذا ما حصل مع ماركس وانجلس ومن سار على حرفية طريقهما بحذافيرها, فقد سبق واشرنا في اماكن سابقة في الى ان ماركس وانجلس و فيور باخ وهيجل وغيرهم من كبار فلاسفة التاريخ لم تتوفر لديهم في حينها تناقل المعلومات السريع والتواصل, ولم تكن الكثير من العلوم والاكتشافات الاثرية قد وصلت الى ما وصلت اليه معارفنا اليوم, ولم تكن اللغات القديمة مثل السومرية والفرعونية قد فكت رموزها بعد, ولهذا جاءت غالبية ابحاث ودراسات مركس وانجازوغيرهم من الفلاسفة والمفكرين معتمدة على ما يدور في الغرب من احداث سياسية واقتصادية وتحولات طبقية.

وحتى في الامثلة التاريخية نلاحظ ان اغلبيتها معتمد على الحضارات الاوروبية, وهذا طبيعي جداً, فهذه معلوماتهم المتوفرة لديهم ولا يمكن ان يبتدع الانسان ما لم يسبق له به أي معرفة او سمع او اتصال مادي محسوس.

بل الغير طبيعي هو ان نبقى ذيليين في تفكيرنا وان نبني افكارنا على منتجات الاخرين دون اي تدقيق او مراجعة للتأكد من مدى تطابقها مع واقع الحال, مما حولنا الى الات ناسخة لا تنتج ولا تدرك ما تستهلك من افكار, وتعتمده مرجع لمجتمعاتها وتاريخها, دون الوعي لمدى مصداقيته واصوله, ومدى تطابقه مع المكتشفات الجديدة للعلم والمعرفة الانسانية, بما فيها التاريخ والفلسفة.

لقد انحصرت رؤية المفكرين الغربين في ما سموه القرون الوسطى ونهايات ما سمي بالعصر القوطي, وجاء كل نقاشهم لهذا العصر حول شمول الملكية للأراضي التابعة للدولة حيث أصبح الملك يقطع أراضي الدولة, فمع ظهور الاستقرار في حياة البشر و ازدياد عدد السكان و اتساع رقعة سيطرة الدولة و شمولها على مناطق جغرافية شاسعة متنوعة من سهول و غابات و موارد حياة و غيرها, أصبح من الصعب السيطرة على هذه المساحات من الأراضي ضمن نظام مركزي واحد مما دفع بالمالك إلى تقسيم المساحة إلى مناطق جغرافية سميت مقاطعات و أقيم على كل منها شخص أطلق عليه لقب ما في حينها.

وفي أوروبا اشتهر بالكونت و الدوق و الماركيز الخ......هذا الشخص يشرف على هذه

الاقطاعية أو المقاطعة و بما أن الأرض في حينها هي أهم وسيلة إنتاج فقد كان المشرف على هذه القطعة و ادارتها هو المسؤول عن إدارة الإنتاج فيجني المحاصيل و الضرائب من الفلاحين و يرسلها إلى الملك بعد أن يأخذ نصيبه من هذه الموارد.

و أقدم أثر قانوني مخطوط حصلنا عليه حتى الآن هو مخطوط شريعة حمورابي السالفة الذكر في العراق القديم, فقد تضمنت الكثير من مواد القانون في مادة الملك و الملكية ومواد خاصة لسوء استعمال الأدوات الزراعية و الحيوانات المؤجرة و اصلاح الأراضي البور و غيرها, و من خلال قوانين الأراضي وتأجيرها واقطاعها من قبل الدولة يبدو أن نظام الإقطاع كان واضحاً بل و منصوصاً عليه في قوانين حمورابي, حيث من الواضح أن الأراضي كانت تقطع و استغلالها لا يختلف من حيث الجوهرة عن العصر الإقطاعي الأوروبي إطلاقاً, مبدأ الملكية و نوعيتها نفسه و طبيعة الهيكلية لنظام السلطة هي نفسها, و توزيع المنتوج بين أصحاب العلاقة الثلاث هي نفسها تقريباً, بين المنتج الفلاح و الإقطاعي و المالك الأصلي, فالفلاح كان يحصل على الحصة الأقل من المنتوج بينما يحصل الإقطاعي على النصيب بدرجة ثانية و النصيب الأكبر يعود للمالك الاول, إن هذا النظام قد تواجد في الصين القديمة و الهند القديمة و العراق القديم ومصر وحضارات النيل وقرطاج وغيرها, فقد توارثت حضارات ما بين النهرين هذا النظام من قبل حمورابي و بعده بل و مازال بقايا هذا القانون و الأعراف حتى يومنا هذا متعارف عليها بين المزارعين و المتعاطين في الزراعة في الكثير من مناطق العالم.

إن النظام الإقطاعي و نشوئه كنظام اقتصادي و سياسي و اجتماعي عمره و جذوره أقدم بكثير مما يشار إليه بل إن منشأه يرجع إلى قبل ذلك بألاف السنين و بالرجوع إلى تاريخ الصين القديم و ما تحدث به كونفوشيوس عن القوانين و طبيعتها في عصر جوان جونج وجد أحد أباطرة الصين القديمة كانوا يقطعون الاراضي , لقد امتدح كونفوشيوس نظام جوان و تشريعاته و لم تكن تلك التشريعات في جوهرها سوى ترسيخاً فعلياً للنظام الإقطاعي سواء في إدارة البلاد أو في طبيعة الملكية و توزيع المنتوج.

و بالعودة إلى شريعة حمورابي السالفة الذكر و التي تؤكد الملكية الزراعية تؤكد النصوص على حث مستأجرين الأراضي من الدولة على استغلالها و إن أي وقف أو تعطيل لهذا الاستغلال سيؤدي إلى تعرضهم لعاقبة سحب الأرض منهم وإعطائها لغيرهم, وكذلك هناك الكثير من النصوص القانونية التي تشير بشكل واضح إلى وجود نظام الإقطاع في الاراضي الزراعية بشكل واضح ووجود هذا ليس عرضياً بل يشكل نظاماً اقتصادياً و اجتماعياً, بما يعني ان تلك المجتمعات كانت تعيش مرحلة الاقطاع اولاً إلى جانبها نشاءة العبودية القانونية, و هكذا استوعبت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية النظام العبودي و لم تتعارض معه بل جاءت العبودية بعد ان اصبحت الارض عقار مملوك ويمكن استثماره زراعياً ويمكن ان ينتج فائض قيمة, ان نظام الإقطاع في ملكية الأرض و أملاك الدولة كنظام اقتصادياً سياسياً استمر لفترة طويلة من الزمن, وكذلك في مصر القديمة, فإن النصوص واضحة حيث كانت مصر مقسمة إلى عدة مقاطعات, فالفلاحين العاملين في الأرض لم يكونوا يمتلكون الأرض, الأرض ملكاً للفرعون و عائلته و الكهنة و القادة و بعض المحاربين و أما الفلاحين فقد كانوا في غالبيتهم أجراء مستخدمين ولكنهم لم يكونوا عبيداً بمعنى عبيد روما و أثينا, عبيد أسرى الحروب و ما شابه, بل هم اقرب الى ما سمي بالأقنان, ونلاحظ هنا في مصر بكل وضوح وجود النظام الاقطاعي الى جانب مفهوم المواطنة, فلم يكن العبيد من اهل البلاد وفي الغالب جذبهم التجار للكسب والتجارة الى مصر, بينما كان النظام الاقطاعي هو الصفة الغالبة في مصر القديمة في حينها.

و على الرغم من وجود النظام العبودي في مصر القديمة لاحقاً إلا أنه كان ممتزجاً بعلاقات زراعية إقطاعية أيضاً حيث نظام إقطاع الأرض و تأجيرها وأشكال استثمارها كشكل أساسي لإنتاج الخيرات و وسائل العيش الاجتماعية و النصوص التاريخية الفرعونية واضحة فحين وقعت مصر في أزمة الجفاف الشهيرة تبرع ملاك الأراضي الكبيرة بأراضيهم و وضعوها تحت إدارة الدولة المركزية, فالملاك لهذه الاراضي كانوا بمثابة إقطاعيين بينما الحرفيين و التجار

هم شيء اخر لا علاقة لهم بالأرض و هم ليسوا مزارعين أصلاً.
لقد اختلف النظام الإقطاعي في تاريخه و منشئه من منطقة إلى أخرى من العالم و لكنه قديماً جداً أكثر مما يذكر عنه في الدراسات الاجتماعية التقليدية, فقد توارثت علاقات الإنتاج الإقطاعية في الأرياف لألاف السنين. و على الرغم من الأزمات السياسية و الاقتصادية و الحروب التي مرت خلال العصور استطاع النظام الإقطاعي الحفاظ على استمراريته و وجوده منذ حمورابي و لغاية مطلع القرن الماضي حيث كان انهيار الدولة العثمانية نهاية آخر نظام سياسي إقطاعي عرفته البشرية.
على الرغم من انهيار النظام الإقطاعي و انتهائه كنظاماً سياسياً و اقتصادياً, إلا أن الكثير من القوانين و التشريعات المورثة من العصر الإقطاعي ما زالت معمول بها حتى يومنا هذا مع بعض التعديلات الطفيفة عليها, لقد توافق و تشابه النظام الإقطاعي من حيث الجوهر في كافة الثقافات و العصور و السبب في ذلك كونه قد نشأ عن واقع متشابه و هو الأرض وتحولها الى ملكية خاصة وكيفية استغلالها كوسيلة إنتاج اساسية, وعلاقات هذا الإنتاج نفسه في ظل نظام الملكية الخاصة الناشئ و لهذا تشابه الموضوع من حيث الجوهر بينما اختلف الشكل و تجلياته و تطبيقاته بين ثقافة و أخرى و عصر و آخر, و لهذا فقد تنوعت و تعددت الأشكال و لكن في النهاية دارت في جوهر و قالب واحد و هو ملكية وسيلة الإنتاج الأساسية و كيفية استغلالها و تقسيم منتوجها, فالنظام الإقطاعي نظاماً نشأ تدريجياً و لم ينشأ بسبب ثورة اجتماعية كما حصل حين قامت البرجوازية بالثورة و استولت على السلطة فهناك كانت البرجوازية الناشئة هي طبقة مختلفة تماماً عن طبقة الإقطاعيين.
فالإقطاعيين كانوا جزء من الطبقة السياسية الحاكمة و أعواناً لها و يتقاسمون ثروات البلاد و محاصيلها معها و لا تعارض بين مصالحهم و مصالح النظام السياسي كونهم هم أنفسهم جزء منه, أما في الحالة الثانية البرجوازية فإن البرجوازية كانت طبقة مختلفة جوهرياً عن الإقطاعيين حيث أن أصحاب

الملكيات الصغيرة و الفلاحين الصغار و صغار المنتجين من حرفين و غيرهم و نخبة من المثقفين و الغالبية من سكان المدن الفقراء قد تعارضت مصالحهم مع النظام الإقطاعي الذي كان قائماً بالأساس على ملكية الأرض و استثمارها.
و أدى ظهور الورش الكبيرة التي تضم عشرات الأيدي العاملة إلى ظهور الإنتاج الصناعي كما حصل في الكثير من المجتمعات سابقاً وسمية في اوروبا البرجوازية وتمركزها في المدن, وكذلك التجارة و الفنون و غيرها من الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية و الفنية قد أصبحت متمركزة في المدن و تحولت المدينة من مكان تقطنه أغلبية من الجنود و الحرس و الخدم إلى أسواق تجارية وورش تضم مئات العمال, فقد أدى اكتشاف الآلة البخارية إلى ظهور الصناعة الثقيلة وإنتاج محركات ذات طاقات هائلة في النقل و الصناعة ولهذا اختلف المجتمع البرجوازي عن سالفه في قضايا أساسية هامة من أبرزها أن الطبقة البرجوازية هي طبقة جديدة ناشئة و هي طبقة بحاجة إلى علاقات إنتاج جديدة تتناسب مع مصالحها و طبيعة إنتاجها.
لقد نشأت العبودية في أحشاء المجتمع الإقطاعي و لم تتعارض معه في شيء بل تواجدت علاقات الانتاج العبودية جنباً إلى جنب تماماً في غالبية الأحيان في جميع مراحل النظام الإقطاعي حتى زواله و كلاً منا يعرف متى ألغيت العبودية من قوانين العالم الرسمية, و في عام 1906 عقدت عصبة الأمم مؤتمر العبودية الأول حيث تقرر منع العبودية و تجارة البشر بشتى أشكالها, و تم التأكيد على هذه القرارات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
و نلاحظ هنا أن الإقطاعية و العبودية الرسمية قد انتهيا في فترة متقاربة جداً فبعد ذلك بفترة وجيزة من الزمن سقط و انتهى آخر نظام سياسي اقطاعي في العالم بانهيار الدولة العثمانية التي كانت آخر نظام اقطاعي شهده التاريخ الحديث, فالإقطاعية و العبودية نظامين تعايشان و كملت و سهلت الإقطاعية بنظامها السيطرة و الإدارة على المساحات الشاسعة من سيطرة الدول الإمبراطورية الشاسعة الملكيات.

و لهذا تعايش في الوقت ذاته العبيد و الأقنان, لقد كان الأقنان في العادة من المزارعين و السكان الأصليين للبلاد بينما العبيد فقد كانت غالبيتهم من أسرى الحروب و لهذا فقد كان القن يمتلك حياته, و هناك شيء آخر و هو أن الفلاح القن مرتبط دائماً بالأرض و قد يستخدم شيء من العبيد في إنتاج عمله.

أما العبد فهو شيء آخر و يحسب جزء من المتاع و الثروة كالبهائم و الأثاث, و في أوروبا الإقطاعية قامت أبشع أشكال الاستعباد للشعوب بل و إبادتها حيث اكتشفت أمريكا و بدأت مرحلة أبادت جماعية لشعوب بكاملها استمرت أكثر من ثلاث مئة عام, و تم استبدال هذه الشعوب بعبيد تم شرائهم أو أسرهم من بلادهم, و تم إحضار آلاف منهم كعمال و أدوات استثمار في الأراضي الجديدة التي تشكل بها إقطاعيات ناشئة استعمارية استيطانية جديدة.

لقد نشأت الإقطاعية الأوروبية و ترعرعت في ظل النظام الإقطاعي و وصلت إقطاعياتها و سيطرتها إلى ما وراء المحيط و البحار, و تم إبادة و محوا المئات من الثقافات و اللغات و الحضارات خلال الثلاث قرون السالفة تحديداً.

و هنا لا بد من الإشارة أن المحو الحضاري لم يتم من خلال إبادة الشعوب في جميع الأحوال ولكنه محواً ثقافياً و حضارياً لثقافة ولغات و عادات و معتقدات ولغة شاملة لهذه الشعوب و تحويلها إلى هجيناً مسخاً لا يعرف من هو و ما يريد, إن فكرة استعمار الشعوب الأخرى قد نشأت أصلاً منذ القدم و تطورت مع تطور الإقطاع و انتقلت إلى الرأسمالية الاستعمارية حتى اليوم في حياتنا و أنظمتنا الهمجية المعاصرة, إن نظام إقطاع الأراضي قد نشأ كعرف ما قبل نشوء النظام العبودي الرسمي, فالإنسان استقر في حياته و استخدم الأرض كوسيلة إنتاج مستقرة و عرف امتلاك الأرض كثروة قبل نشوء النظام العبودي الرسمي بل سخر العبيد الأسرى للعمل في الإقطاعيات الممنوحة, بل و يحق للأقنان امتلاك العبيد و استخدامهم و اقتنائهم أيضاً.

حيث أن العبد لا يملك حياته بينما القن يملكها ما دام لم يرتكب مخالفة تستدعي قتله او تغريمه, بل كان القن ذو حقوق مواطنة في الغالب بينما العبد لا يمتلك

مثل هذا الحق سوى كونه مملوك لغيره, و هذا يعني أن القوانين الإقطاعية و نشوئها قد سبق نظام العبودية في الوجود بل أصبحت مجدية فكرة الإبقاء على الأسرى و استعمالهم في الإنتاج الزراعي إلى جانب الحيوانات , و هكذا نرى أن الإقطاع نفسه هو تجلي واضح لنظام الملكية الخاصة للأراضي و الذي كان قائماً أصلاً قبل نشوء مفهوم ملكية الإنسان للإنسان و استعماله كأداة إنتاج, وبناء على ذلك تم استخدام الإنسان بدلاً من قتله, يتم جلبه و استعماله في الأعمال الصعبة, و من هنا نكتشف بالدليل الاثري والتاريخي أن قانون و نظام الإقطاع قد نشأ ما قبل نشوء الامبراطوريات و الممالك وابتكر المنتصر اقتياد الأسرى و تسخيرهم في العمل وغيره, وهكذا تم تشريع النظام العبودي وترسيخه إلى جانب الملكية الإقطاعية ودعم إنتاجها وراحت أصحابها ورفاهيتهم.

و الباحث في حقيقة الأمر و رؤيته على حقيقته سيكتشف أن لا فصل حقيقي بين النظام الإقطاعي و النظام العبودي فكلاً منها قد حمل الآخر وكمله, أما الأسبقية في الوجود فإن الدراسة تشير بوضوح إلى أولوية النظام الإقطاعي و الملكية الخاصة على النظام العبودي في الوجود, بل إن العبودية ذاتها قد جاءت على أساس طبيعة نظام الإقطاع في ملكية الأراضي الواسعة من قبل السلطة السياسية و التي تتطلب أيدي عاملة تسخر في الاعمال الصعبة و السوداء, و هنا يظهر التباساً واضحاً في من هو الأسبق في الوجود و من هو القائم بناء على الآخر العبودية أم الإقطاع.

إن مفهوم الملكية لوسائل الإنتاج قد نشأ قبل نشوء العبودية بزمن طويل و مفهوم الأرض كوسيلة إنتاج وملكيتها الخاصة قد لعب الدور الأساسي في تشكيل مجتمع الملكية الخاصة الذي قام على أساس ملكية الأقوياء و سيطرتهم على موارد المياه و الأراضي الزراعية, أي ملكية الارض و استغلالها, و هذا يحتاج إلى مقومات أساسية و هي الأرض الخصبة و مورد الماء الكافي و ثم الأيدي العاملة و هذا يتطلب جهداً إدارياً.

راح المالك أو المسيطر يوفر هذا الجهد و يقوم هو بإدارة هذا العمل الذي أصبح

معقداً إلى حد ما و يستخدم الآخرين في إنجاز أعمال الحرث و الزراعة و الري و الجني الخ......بينما يشرف هو على إدارة هذه العملية فحسب دون بذل جهداً جسدياً يذكر.

لقد نشأت الملكية الخاصة للأرض اولاً و منها نشأ مفهوم استغلال الارض و إقطاعها, و ذكرنا مثلاً تاريخياً ثابتاً و واضحاً في قدمه و هو شريعة حمورابي و ما احتوته من نصوص تؤكد ملكية الأرض و اقطاعها و سن قوانين بشأنها بل إن هذه الشريعة و القوانين لم تحتوي على نصوص حول العبيد والعبودية بالقدر الذي احتوت فيه على قوانين و شرائع و مواد متعددة حول الأرض و ملكيتها و توريثها و استغلالها و ضريبتها الخ...

أن الإقطاع ونظام الملكية الإقطاعي قد سبق في الوجود العبودية بل إن العبودية قد جاءت بناء على أساس و علاقات إنتاج و ملكية خاصة و نظاماً إقطاعياً في الأراضي, فالملكية الخاصة قد نشأت و على أساسها نشأ استغلال الإنسان للإنسان و هكذا نستنتج, ان الإقطاعية هي الأسبق بل هي الأساس الذي قامت عليه العبودية اللاحقة, مع احترامنا لكل من قال إن العبودية هي السابقة على الإقطاعية في الوجود و من لديه البرهان فليقدمه مشكورا.

إن العبودية ليس سوى شكل من أشكال الاستغلال التي كملت المجتمع الإقطاعي و زادته ترفاً و رفاهية فالقن المحلي لا يمكن استغلاله كالعبد فهذا مواطن محلي بينما الآخر فهو أسير و الأول مرتبط بالأرض و هذا اختصاصه تقريباً بينما الثاني فهو أسيراً او مشترى لأعمال أخرى, و قد اختلفت قوانين و أعراف الرقيق من حضارة إلى أخرى و من بلد إلى أخرى.

و لكن جوهرها في استعباد الإنسان و استغلاله واحد رغم التفاوت بينها في الحقوق و الواجبات, إن هذا التصحيح و التوضيح لمراحل التطور التاريخي الاجتماعي و نشأتها لا يتعارض مع جوهرها التطوري و فهم أساس الصراع بل يوضحه أكثر و يؤكد ان الملكية هي أصل الداء و ليس شيء آخر يكمن في تركيبة الإنسان الجينية أو النفسية, إن طبيعة نظام الملكية الخاصة هو الأساس الذي

صيغت عليه كافة مفاهيم و نظم المجتمعات اللاحقة و ما زال قائماً حتى يومنا هذا, وهنا مربط الفرس بالتحديد حيث تنوعت الانظمة وتلونت وتطور الزمن و الاكتشافات حتى عصر الفضاء الرقمي.

ولكننا ما زلنا نعيش نظاماً مفاهيماً بالياً عفا عليه الزمن نظاماً موروثاً من آلاف السنين بل عشرات آلاف, ولا يمكن القضاء على المرض دون القضاء على أسباب هذا المرض فالدواء لا جدوى منه إذا لم تعرف أسباب المرض ولم تقم بإزالتها و إبعادها قبل عمل اي شيء, إن هدفنا من هذه الدراسة ليس النقض او التحيز لشيء سوى رؤية الواقع و قراءته كما هو عليه و ليس كما هو مصاغاً في الكتب و النظريات.

إن أهمية الإقطاعية تكمن في كونها أطول مرحلة وتشكيلة عرفها التاريخ البشري القائم على الملكية الخاصة, وها هي مستمرة أثارها و مفاعيل قوانينها حتى يومنا هذا, بل إن الرأسمالية قد استفادت من طبيعة هذه القوانين و جيرتها لصالحها مع بعض الإضافات أحياناً توضيحاً أو تأويلاً, و خلاصة نستنتجها بعد أن تجولنا في عشرات المراجع التاريخية للعديد من الحضارات القديمة توصلنا إلى التالي

1. إن الإقطاعية هي نظاماً اقتصادياً وسياسياً و اجتماعياً وقانونياً قد ظهر في الوجود و الممارسة قبل العبودية.
2. إن العبودية قد نشأت على أساس الإقطاعية وليس العكس.
3. إن الإقطاعية هي شكل من أشكال الملكية الخاصة التي ما زالت قوانينها فاعلة و مرجعاً للكثير من القوانين الخاصة بملكية الأراضي.
4. الإقطاعية هي الفترة التي تشكل بها قوانين الدولة وكيفية إدارتها و جهازها الإداري و نظام السلطة والحكم و هيكلياتها جميعها.
5. الإقطاعية هي المرحلة الأطول و الأكثر أهمية من كافة المراحل والاطوار الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال بل و هي التي شكلت الأساس السياسي و القانوني و الإداري ولأخلاقي لنظام و أجهزة الاستغلال في الدولة.

6. الترتيب التاريخي لمراحل التطور الاجتماعي بحاجة إلى إعادة نظراً و ترتيباً جديداً يتناسب و حقائق علم الآثار والعلوم المعرفية الأخرى و استنتاجاتها.
7. تنوعت الأنظمة السياسية وتعددت ولكن جوهر الملكية لم يتم المساس به او جوهر نظام السلطة و طبيعته بل ما تغير فقط هو الطبقات المسيطرة, في حين بقي جوهر النظام على حاله ولهذا استمرت الحروب و الصراعات رغم تغير الأنظمة عبر التاريخ, و يأتي الهرم الاجتماعي الطبقي للإقطاعية بشكله العام على النحو التالي

1. الملك رجال الدين
2. وزراء مستشارين إقطاعيين
3. مثقفين وقادة وكبار موظفين
4. الجنود ومستخدمين القصور والحرس
5. صغار التجار والحرفين وصغار الفلاحين
6. فلاحين صغار واقنان وعبيد وكل من لا يملك شيء

وقد تفاوتت السلطة السياسية و مقدار نفوذ رجال الدين في الحكم, فقد وصل الأمر في أوروبا مثلاً ان تتحول السلطة السياسية بكاملها إلى رجل الدين الاول, حيث أصبح البابا هو من يعين الملوك و تحولت الممالك إلى إقطاعيات تابعة للكنيسة, فقد تحول رجل الدين إلى رجل مقرر في السياسة, بينما اختلف هذا في النظام الإسلامي مثلاً, و من أهم ما نجده هنا ان رأس السلطة السياسية يمثل طبيعة النظام السياسي القائم على نظام الملكية الخاصة و هو المالك الفعلي الأول لجميع الإقطاعيات ويحق له تغير أي إقطاعي او عزلة في حال خل بالنظام المتفق عليه, لقد تعددت أشكال استغلال الإنسان العملية و القانونية

و على الرغم من اختلاف تعامل الحضارات مع العبيد و هذا مثبت في نصوصها المكتوبة الأثرية التي وجدناها, فقد اعطت بعض الحضارات العبيد الحق في الزواج مثلاً من أحرار وكذلك الحق في اقتناء حاجات و أشياء ما أي حق التملك كما و منعت بعضها قتل العبد بل و عاقبت عليه, فعند الفراعنة مثلاً قتل العبد

جاري عليه يمثله أحياناً.

ولكن جميع هذه التفاعلات و القوانين قد نشأت على أرضية نظام الملكية الإقطاعية للأرض و ملكية الدولة في النهاية, و سنرى في اطلاعنا على المرحلة الاقتصادية الاجتماعية البرجوازية كيفية حفاظ الطبقة الجديدة على غالبية أجهزة وقوانين النظام القديم والاستفادة منه وعزلت ما لا يفيدها.

3 المرحلة العبودية

التركيب الطبقي للنظام العبودي

قام النظام العبودي و انتشر على نطاق واسع في العالم بعد أن تطور و أصبح نظاماً سياسياً و اقتصادياً بامتياز أي نظام قائم على نوع و شكل جديد للملكية وكانت بلاد الرافدين و مصر القديمة و الصين و الهند و غيرها من الحضارات القديمة المتواصلة قد تأثرت وتناقلت هذا الشكل في نظام الملكية أي استعمال الأسرى بدل قتلهم بل جلبهم وتسخيرهم في عملية الإنتاج, لقد أدى تطور وسائل الإنتاج إلى إمكانية إنتاج فائض عن الحاجة الضرورية لحياة الإنسان, أي بمعنى أن الإنسان ينتج أكثر مما يستهلك و ذلك بحكم تطور أدوات العمل ووسائل الإنتاج وبهذا أصبح استخدام الأسرى شيء مفيداً.

ولهذا السبب كانت لدى الكثير من الحضارات القديمة قلما نجد عبيداً من اهل البلاد نفسها, وفي الغالب في بدايات هذه الظاهرة كان الاستعباد يقع على الأسرى فقط, و بدأ تداول العبيد كبضاعة و سلعة, أدى هذا الى تحول الإنسان المنتج إلى سلعة, و إلى تحول حتى الفقراء من الناس إلى عبيد بشكل تلقائي في الكثير من الاحيان بسبب وقوعهم في دائرة العوز و الفقر. و قد تشكل المجتمع العبودي من الطبقات الاجتماعية الأساسية التالية

1. 1 الملك وكبار الملاك و الأسياد
2. 2 رجال الدين

3. 3 نخبة من القادة والاستشاريين و موظفين كبار
4. 4 صغار التجار و الحرفين
5. 5 صغار الملاك و الفلاحين الصغار
6. 6 الجنود و الحرس
7. 7 طبقة العبيد المستَغلين

نلاحظ هنا أن المجتمع العبودي لا يختلف كثيراً في تركيبه الطبقي مع بعض الفوارق الطفيفة الغير جوهرية وهذا دليل قاطع ان العبودية ليس سوى امتداد واستكمال للمجتمع الاقطاعي بل هو امتداد له, و قد قام العبيد بالكثير من الثورات عبر تاريخ البشرية و من أشهر ما عرف نذكر أمثلة و ليس حصراً ثورة سبارتاكوس في روما, و ثورة الزنج في المجتمع العربي الإسلامي في عصر هارون الرشيد الخليفة العباسي الشهير, ولكنهم لم يحققوا اي تغير حقيقي على حياتهم وواقعهم الفعلي من حيث الجوهر, حيث تنوعت اشكال الاستغلال وتطورت ووصلت الى اشكال اخطر من ما كانت عليه بألاف المرات حيث اصبح العبد المعاصر عبداً مثقف وواعي ومقتنع بعبوديته وحارساً لها ومحافظاً عليها معتقداً انها طوق نجاته للعبور الى بر الامان والبحث عن الفرص النادرة الوقوع الا لقلة مِن الناس قد يحالفهم الحظ.

4 المرحلة الاقتصادية الاجتماعية البرجوازية

لقد اختلفت الطبقة الصناعية الناشئة في المدن عن ما سبقها بحكم ظروفها التي وجدة بها اصلا معزولة عن السلطة السياسية ولا يوجد لها أي صلة بها, وفي اوروبا ايضاً اختلفت البرجوازية عن سابقها من الطبقات التي وصلت إلى السلطة, ففي الإقطاعية مثلاً طبقة الإقطاعيين, لم تأتي إلى الحكم و السياسة بثورة بل جاءت بسبب الحاجة الهيكلية و الإدارية لوجودها و ذلك لتسهيل السيطرة و الاستغلال و لهذا أصبحت هذه الطبقة شريكة في النظام السياسي رغم أنها لم

تكن تمتلك قراراً سوى في نطاق اقطاعيتها وحسب, وبما لا يتعارض مع السياسة العامة للنظام الحكم العام في البلاد.

أما البرجوازية فهي طبقة أخرى خارج نطاق السلطة السياسية بل إن مصالحها قد تعارضت مع طبيعة النظام السياسي الإقطاعي المعتمد على الزراعة, فالصناعة الناشئة و حاجاتها الاقتصادية مختلفة عن حاجات الإنتاج الزراعي و لا يوجد طبقة نشأت قبل نشوء الواقع الذي يفرز هكذا طبقات اجتماعية, فعلاقات الإنتاج و نوعيتها هو ما يفرض وجود هذه الطبقة أو تلك و بناء على علاقتها بوسائل الإنتاج و المنتوج الاجتماعي تتحدد كافة هذه الطبقات الاجتماعية و مقدراتها, و كما نشأ النظام العبودي كمرحلة من مراحل الإقطاع ونظامه , نشأت علاقات الإنتاج و ملكية الأرض أولاً و بعد ذلك نشأ الاستغلال.

لقد لعبت الثورة الزراعية الكبرى و ظهور أنظمة الري دوراً هاماً في تطور الملكية الخاصة للأرض و نظام الإنتاج, أي ان الواقع المادي هو الذي سبق و هذا الواقع و أفرز علاقات إنتاج و واقع جديد موازي له و مبني على أساسه, و كذلك الامر في المراحل المتقدمة من تطور المدن و الإنتاج الصناعي الآلي و خاصة بعد اكتشاف الآلة البخارية و تطور قوانين الميكانيك و العلوم, فازدهرت الصناعة و التجارة و تطورت أحوال المنتجين الفردين الصغار إلى مستثمرين يمتلكون مصانع صغيرة تنتج سلعاً ضرورية لاستهلاك سكان المدن.

وهنا نشاء الوضع في اوروبا مشابها لما حصل في الثورات الكبيرة السابقة التي تلت كل تطور واكتشاف علمي هام ومؤثر في حياة البشرية, و لكن هناك خصوصية لكل مرحلة وعصر, فقد نشأت طبقة البرجوازية خارج نظام الحكم , على عكس الطبقة الاقطاعية التي نشأت وترعرعت في احضان القصور وارباب السلطة والحكم منذ البداية وكانت هي الاداة لتنفيذ وتحقيق مصالح الطبقة الحاكمة مقابل بعض الامتيازات مثل المال و الالقاب والجاه وشيء من النفوذ في نطاق اقطاعيتها.

لقد تطورت الطبقة البرجوازية ونشأت خارج نطاق نظام الحكم في اوروبا, تماماً

كما حصل في المجتمعات القديمة في بداية تطور التعدين والصناعة والخزف والنسيج وغيره, وتشابهت كذلك في التركيب الطبقي حيث تشكلت من التجار و أصحاب الورش الكبيرة المحتوية على عشرات العمال, و المقاولين و صغار الملاك العقارين الناشئين في المدن, لقد تحولت المدن و تغير تركيبها السكاني و ازدهرت الأسواق و التجارة و الإنتاج الصناعي فأصبحت المدينة تعج بالعمال و التجار و المثقفين و الحرفين الصغار و ملاك العقارات و المباني و غيرها من قطاع الخدمات و البنية التحتية و الخدماتية.

لم تعد حياة البشر تعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي و حسب بل أصبحت السلع الأخرى تشكل اكثر بكثير من الإنتاج الغذائي الذي يحتاجه المجتمع, وعلى الرغم من أهمية الغذاء و الامن الغذائي إلا أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي للحياة الإنسانية قد تطور لدرجة أصبحت فيه المدن هي مراكز الإنتاج و هي أساس الاقتصاد و ليس الإنتاج الزراعي.

أصبحت الزراعة ذاتها تابعة لنظام اقتصاد المدن في القديم مثل اليونان والرومان وبيزنطة وتبعتها اوروبا الحديثة البرجوازية على نفس الطريق, و انفصلت المدينة عن الريف من حيث الاهمية فبعد أن كانت الأرض هي مصدر الثروات الأساسي أصبحت هناك مصادر جديدة للثروات, و هي الإنتاج الصناعي المتطور للسلع و البضائع بما في ذلك إنتاج الأدوات الزراعية.

ورغم هذا التحول النوعي الاقتصادي والاجتماعي في اوروبا حيث بقيت الطبقة البرجوازية طبقة مهمشة و معزولة سياسياً و بعيدة عن القرار السياسي و المشاركة في السلطة رغم اهميتها الاقتصادية في المجتمع الصناعي الجديد, مما زاد العزلة بينها و بين الطبقة الإقطاعية المسيطرة و رجال الدين.

من هنا جاءت الحاجة والضرورة الملحة للثورة البرجوازية, فعلاقات الإنتاج الإقطاعية و طبيعتها القائمة على الارض و الاستثمار الزراعي أساس الاقتصاد لم تعد قادرة على تلبية حاجات الإنتاج الحديث الناشئ, وهكذا استغلت البرجوازية ظروف العمال و صغار الفلاحين في آن واحد, فالعمال بحاجة إلى حرية أكثر و

تحسين القوانين بما يتعلق بوجودهم كطبقة ناشئة في المدن و الفلاحين الصغار والاقنان بحاجة إلى التخلص من سيطرة النظام و القوانين الإقطاعية الجائرة بحقهم, و هكذا أقيم و نشأ هذا التحالف بين البرجوازية الناشئة و العمال و الفلاحين الصغاروسائر المعدمين الملكية, ضد نظام الإقطاع وتحالفه القائم بين الملاك النبلاء و الكنيسة و حفنة من النخبة المرتزقة التابعة لهم, و قد شكلت الثورة الفرنسية المثال الاكثروضوحاً في التاريخ الحديث لهذه الثورة البرجوازية (الصناعيون الجدد) كانوا اساس هذه الطبقة وكبار التجار.

نشأت علاقات الإنتاج التحتية البرجوازية وتطورت في أحشاء المجتمع الإقطاعي تماماً كما نشأت العبودية أيضاً سابقاً في أحشاء نظام الملكية الإقطاعي للأرض و وسائل الإنتاج, و لكن الاختلاف هنا يكمن في كون العبودية لم تتعارض مع العلاقات الملكية الخاصة للأرض و طبيعتها بل انسجمت معها, و الإقطاعي المشرف على إدارة الأرض و استغلالها ممثل و موجود من ضمن نظام هيكلية السلطة السياسية, و له حق سن القوانين في نطاق إقطاعته أي أنه السيد المطلق في نطاق هذه الإقطاعية, بحيث يقرر القوانين ونظام الضرائب و السخرة و غيرها.

أما في حالة البرجوازية فإن هذه الطبقة الناشئة البرجوازية لم تكن ممثلة في السلطة بل بقية مهمشة وطبقة مختلفة عن الطبقة الارستقراطية الإقطاعية, بل كانت تصنف من الطبقات المتدنية والاقل مكانة من الاقطاعين, و هذا ما جعل مصالح هذه الطبقة تتعارض مع النظام الإقطاعي إلى حد التناحرو التغير بطريق العنف, لقد قادت البرجوازية الثورة و كانت هي الطبقة الأكثر قدرة على قيادة الثورة أصلاً بحكم توفر المال و الإمكانيات, و استطاعت من خلال تحالفها مع العمال و الفلاحين من تحقيق الكثيرمن الإنجازات حتى جاء انقلاب نابليون بونابرت على الثورة و أعاد النظام الامبراطوري الذي قضى على انجازات الثورة الأساسية وانتقل الى الغزو الخارجي واخضاع مساحات شاسعة من الاقاليم الي الاقطاعية الامبراطورية الفرنسية التي عادة الى الحياة من جديد على يد نابليون.

إن هذا التعارض لم يقتصر على فرنسا أو أوروبا وحدها, بل تعارض وقع في كافة المجتمعات الإقطاعية التي تطورت بها الصناعة بشكل سريع و واضح فالتطور الاقتصادي و الصناعي هو أساس نشوء الطبقة البرجوازية او (الصناعية الحديثة) و فرض الفوارق الأساسية بين الإقطاع و البرجوازية.

فالإقطاعية هي طبقة واحدة واضحة لا تتغير بل بقية على ما هي عليه لألاف السنين و هي طبقة متجانسة متناغمة لا صراعات تناحرية داخلية بينها بسبب تجانسها رغم التفاوت أحياناً في حجم الملكية وجاء نظام الرق ليكمل ويساهم في تطوير طرق ووسائل جديدة وقانونية في استغلال الارض كوسيلة انتاج اساسية, وهي اخضاع الانسان كقوة عاملة لإدارة عجلة الانتاج بجهده وامتلاك منتوج هذا الجهد.

أما البرجوازية فهي طبقة ليس متجانسة بل متنوعة في الملكية و طبيعة الإنتاج أو الاستثمار, بين صناعة و خدمات و ملكية عقارات و مباني و أراضي صغيرة داخل المدن و حولها و مصارف و تجارة, و من ثم حلفائها العمال الناشئين و الفلاحين الصغار والاقنان و ما تبقى من فاقدين الملكية و العبيد, أما في الجهة المقابلة للصراع فقد سبق و أشرنا إلى التحالف بين النبلاء و الكنيسة و حفنة من المثقفين, و لكن هذه الطبقة إلى جانب الكنيسة او المؤسسة الدينية تمتلك قوة المال و قوة السلطة و قوة مؤسسات شاملة تسيطر عليها و تديرها لمصالحها و من ضمنها الجيش و الشرطة مما يمكنها من القدرة على المواجهة و الدفاع عن مصالحها بشراسة و قوة رغم انها اقلية من حيث العدد ولكنها الاقوى من حيث المدد .

و من الجدير بالاهتمام أيضاً أن الطبقة البرجوازية ذاتها تنقسم إلى عدة مستويات من الشرائح التي تجعلها مختلفة حتى في إمكانية استمرارية البقاء كطبقة, فالبرجوازية تنقسم إلى عدة شرائح تبدأ من الصغيرة, و هي الحرفين الصغار ذات الورش الصغيرة التي لا يستخدم عمالاً اكثر من مساعده, وتجار صغار و فلاحين صغار الملكية بالكاد تكفي اوده, و هذه الشرائح هي شرائح متحركة و عرضة

للتحول و الانتقال أما إلى الأعلى إلى صفوف البرجوازية المتوسطة أو إلى الأدنى إلى صفوف العمال و معدمين ملكية وسائل الإنتاج.

أما الشريحة الوسطى في هذه الطبقة فهي الشريحة الأكثر ثباتاً و ذات ملكية متوسطة سواء عقاراً أووسيلة إنتاج, ورشة تحتوي على أكثر من عامل او مساعد, او عقار ما, او تجارة ما متوسطة الدخل, أما البرجوازية الكبيرة في الشريحة الأكثر سيطرة و الأكثر مالاً و الأقل عدداً من باقي شرائح البرجوازية, و هي الطبقة المتصارعة بينها داخلياً على النفوذ و السوق و الخامات و العقارات الكبيرة الخ... و أيضاً هي الطبقة المرشحة للصعود و الانتقال إلى الإمبريالية و الاحتكارات الفوق قومية.

إن إشكالية الطبقة البرجوازية مركبة و معقدة لدرجة بحيث أنها طبقة تتشكل من عدة شرائح متحركة باستمرار و غير ثابتة كأفراد و كشرائح متنقلة من موقع إلى آخر حسب الظروف و تطورات السوق, تبدأ من الأسفل بالبرجوازية الصغيرة و التي هي دوماً معرضة إما للصعود أو النزول إلى الفقر و العدم و التحول إلى طبقة المعدمين الملكية, و الشريحة الوسطى كذلك تنحدر إلى الصغرى أو ترتفع إلى الاعلى إلى الطبقة الثرية الجديدة.

كما و حافظ النظام البرجوازي بعد تمركزه و ترسيخ قواعده السياسية و الاقتصادية على الكثير من مظاهر وبقايا الإقطاع القديمة, فلم تقضي البرجوازية سوى على وجود الطبقة الإقطاعية في السلطة و إزاحتها من الحكم, بينما استولت كطبقة ناشئة على مفاصل الدولة بكامل أجهزتها وقوانينها ونظامها وخبراتها و طورتها و أخضعتها لمصالحها, و لم تغير شيء في نظام الملكية بل طورته و كيفته مع مصالحها و حافظت عليه مع ابتداع أشكال جديدة للسيطرة و سن قوانين جديدة تتناسب و مصالحها و طبيعة الملكية.

فالبرجوازية لم تثور على طبيعة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, بل ثارت على النظام السياسي المسيطر على الموارد و الخيرات كلها و يحرم منها الجميع, فجاءت البرجوازية لتزيح هذه الطبقة عن السلطة و تستولي هي على السلطة دون المساس

بجوهر الملكية فبقي المالك مالك و الغير مالك غير مالك, بل على العكس تحول الكثير من الفلاحين ذات الملكية الصغيرة إلى عمال و هجروا أراضيهم و انتقلوا للحياة كعمال في المدن مما عزلهم عن الملكية نهائياً و حولهم إلى سلع في سوق العمل بدل تطوير واقعهم كمنتجين صغار والحفاض على وجودهم كشكل من اشكال توزيع الانتاج وعدم تمركزه.

إن الاختلاف كبير و شاسع بين الطبقة الإقطاعية و الطبقة البرجوازية على الرغم أن النظامين هما نظاماً استغلالياً استعبادياً في النهاية, و كلا النظامين نظاماً قائماً على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, ولكن البرجوازية قد تعددت طرق وسائل استغلالها و لم تعد مقتصرة على الأرض و الفلاح أو العبد وظهرة اشكال جديدة من العبودية , مثل العبودية المأجورة وغيرها, وانتشرت العبودية الاتمانية بشكل واسع افقي وعمودي في البنية الاجتماعية, فالشكل الجديد من الاستغلال المأجور لقوة العمل ليس الا شكل مقنع من اشكال العبودية, بل شكل اكثر جدوي وربحاً من الشكل القديم الاقطاعي واكثر اخفاء لقضية الاستغلال , حيث يعتقد العبد المأجور انه حر وانه يمتلك حريته الشخصية, وله مكانة ما افضل من السابق, ولكن المشكلة ليس في المكانة, فما جدوى المكانة الى جانب الجوع والعوز, واي مساواة وعدل, بين فرد واحد يستحوذ على منتوج جهد عشرات ومئات الافراد.

لقد تحول النظام الاقتصادي الاجتماعي برمته إلى نظاماً ربحياً بحتاً و تحولت حتى الأدوية و العلاجات و الفنون و الثقافة و كل ما هنالك إلى قضايا تجارية ربحية, و مع التطور و اتساع الاكتشافات العلمية تحولت البرجوازية الناشئة الى طبقة ذات طموح كبير حيث اعيد احياء النظام الإمبراطوري والعبودي بأبشع اشكاله, وتم اسر الالاف من البشر من افريقيا وغيرها واقتيادهم عبيدا للعمل في المستعمرات الناشئة, وتطورت الرأسمالية الحديثة و نشأ الرأسمال المالي و خرجت الرأسمالية الناشئة الذي تراكم رأسمالها و أكملت سيطرتها على الأسواق الداخلية و أصبح لديها الكثير من فائض الإنتاج بسبب السوق الحرة ونظام الرق

المتجدد بطرق مختلفة ومتنوعة على راسها العبودية القانونية من جديد.

فظهرت الحاجة الملحة إلى أسواق جديدة خارج البلاد و هكذا عادت الرأسمالية الناشئة إلى قوانين الإقطاع البائدة و عادت إلى إحياء النزعة الشعبوية و بدأت بالغزو الخارجي و أقامت إقطاعيات تابعة لها سميت مستوطنات ولكنها في طبيعة عملها و استغلالها لا تختلف عن النظام الإقطاعي السالف بل هي متطورة عنه و شبيه به إلى حد كبير و هذه كلها شكلت المقدمات لظهور الإمبريالية. إن مفهوم المجتمع الحر و حرية السوق الخرقاء التي تعتمدها الرأسمالية الحديثة ليس سوى حرية المستغل في استغلال معدوم الملكية و حقه في ذلك, فكما ظهرت البرجوازية بسبب تفاعلات و حركة المجتمع الاقتصادية و طبيعة الملكية و كذلك الإمبريالية, و قد تطورت البرجوازية و ظهر النظام التجاري و الحاجة إلى التبادل الواسع النطاق فظهرت الحاجة إلى العملة الورقية و ظهر النظام المصرفي و المالي و البنكي الدولي, و هنا نستطيع القول ان البرجوازية قد بداء دحرها وتحيدها وتهميش دورها و ظهرت قوانين جديدة و نظاماً جديداً عزز نظام الاحتكارات , و ابتدع أشكال ربحية جديدة منسجمة مع نظام السوق التجاري الناشئ, و هكذا ظهرت معالم الامبريالية الاحتكارية و النظام الرأسمالي الجديد, و هكذا اكتمل نشوء الإمبريالية و سلطتها و نشأت الاحتكارات العالمية و الفوق قومية.

إن الكارثة الكبرى الذي يسببها نظام السوق الحر, كونه نظاماً يفتح المجال أمام تصاعد جنوني لتراكم رأس لمال و تصاعد الربح, فمنه تصبح المئة ألف و الألف مليون و مليار الخ...ما لا نهاية, و هذا الجنون سيؤدي حتماً إلى التدمير الذاتي للبشرية جمعاء في النهاية فموارد الارض وسكانها في النهاية محدودة, ولا مجال لتوسيع مساحة اليابسة و بالتالي فلأسواق محدودة ولا يمكنها التوسع بحجم نمو وتطور الربح وطموحاته, ولا من متسع على كوكب الارض لسقف مفتوح بلا حدود كون المساحة محدودة والموارد كذلك.

لقد تطورت الرأسمالية المعاصرة و تعقدت و اتسع نفوذها و تطور نظامها ولكنها بقيت قادرة على السيطرة على مجمل الوسائل التي تمكنها من السيطرة على

الصراع و تحقيق التوازن بالقوة و منع عملية التغير, و من هنا نستطيع القول إن الإمبريالية رغم انها تسير على نفس نظام الملكية إلا أنها تتعارض و تتناقض في وجودها و طبيعة استثمارها و مصالح الرأسمالية المحلية الوطنية (البرجوازية سابقاً) و هذا ما يزيد من الأمر تعقيداً في المجتمع الربحي المتناحر.

5 مرحلة الامبريالية الاحتكارية

ظهرة الامبريالية وتطورت كغيرها من الطبقات الربحية الطفيلية في ظل نظام الربح وتراكم راس المال وتطورت عن البرجوازية بالذات, فطبيعة السوق والمنافسة وفوضى الانتاج الذي وضعته البرجوازية لتطوير نفسها ومصالحها (قانون المزاحمة وفوضى الانتاج) هو نفسه ما قضى عليها واطاح بها جانباً مع الزمن, واصبح وضعها في تعارض مع الطبقة والنظام التي كانت هي الاساس الذي مهد له الطريق بكل معنا الكلمة, وظهرت قوانين جديدة فرضتها طبيعة السوق الجديد ونظامه, مما حاصر مبدأ المنافسة الحرة وجعله يسير نحو الاضمحلال مع مرور الوقت بحكم احتكار الخامات و السلع والاسواق الذي ظهر مع تطور مصالح النظام الناشئ.

لقد سيطرت الاحتكارات الكبيرة وتطورت الى احتكارات فوق قومية ولم تعد تعني نمو رأسلمال الحدود ولا المصالح الاقليمية والمحلية الضيقة, وظهرت الصراعات على الخامات الاساسية والهامة في العالم مثل النفط والغاز والذهب وغيره من المعادن الثمينة ومصادرها ومصادر الطاقة, حول العالم, وقد سبق واشرنا ان الكرة الارضية ذات مصادر محدودة والمقدرات والخامات والراضي ايضاً محدودة, ولكن النمو الربحي الرأسمالي الحديث يتطلب نمو دائم في الاسواق, ونمو دائم في الربح, و بما ان المصادر محدودة وطبيعة السوق الدائم النمو متواصلة لابد من ظهور ازمة في تقاسم الثروات فلا مجال لتوسيع مساحات اليابسة بل على العكس هي في انحسار مستمر من تصحر الى تلوث الى ذوبان جليد وارتفاع منسوب المياه في العالم.

ادى هذا الواقع الى تهميش مضطرد بل تحول كامل في مصالح البرجوازية التي

اصبحت من اكبر المتضررين من سلطة الاحتكارات الفوق قومية, وتغييرة قواعد السوق الحر والمنافسة ولم يعد بمقدور الرأسمال المحلي الوطني المنافسة بعد ان تم السيطرة على الخامات العالمية الاساسية ومصادر الطاقة, واخيراً الغذاء والمياه النقية, والعملة وحتى المعلومات والمعرف العلمية والحقائق ذاتها, وهذه المقدمات جميعها تشير الى الانتقال الى مرحلة جديدة نوعياً من الاقتصاد وطبيعة السوق وقوانينه وواقعه بالكامل, فقد قضت الاحتكارات على أي امكانية لتطوير الانتاج المحلي وخاصة في القضايا الاستراتيجية الاساسية.

وفي هذه الاثناء دخل عامل جديد قلب الموازين كلها راسا على عقب, وظهر العالم الرقمي الجديد الذي احدث ثورة حقيقية لا تقل اهمية عن الثورات التي عرفتها البشرية من اكتشاف النار والقوس والزراعة والمعادن والاله البخارية, والاكتشاف الثاني للكهرباء(كون الكهرباء كانت مكتشفة ايام السومريين وبابل والفراعنة والاثار تثبت ذلك) ومع كل اكتشاف مشابه تبعته ثورة شاملة لكل شيء في البنية الاجتماعية الاقتصادية, والثورة الرقمية والتكنولوجية والتقنية قد نقلت العالم الى مرحلة جديدة بالكامل وما زلنا نكمل طرق الانتقال والتحول الى المجتمع الجديد نوعياً الذي نعيشه.

ادت جميع هذه المقدمات الى تحضير الارضية للمرحلة المعاصرة و هي مرحلة نوعية بالكامل, ومرحلة من مراحل تطور الرأسمال اربحي والمجتمع الاستهلاكي المعاصر, وقد تحول الصراع لعالمي ودخل ازمة معقدة من نوع جديد لم يسبق له مثيل كون المرحلة ذاتها جديدة نوعياً وحملت معها كل جديد نوعي سواء في فتح الاسواق والدعاية والاتصالات والترويج وتبادل المعلومات والعملة والتجارة وغيره, هي مختلفة فعلا عن جميع المراحل السابقة نوعياً.

ورغم انها امتداد وتواصل للمرحلة السابقة, والكنها حملت تطورات نوعية مفاجئة فتحت المجال واسعاً على انواع جديدة من الربح وضاعفت انواع من الربح السابق, عدى عن نشوء اسواق ومجالات كاملة لم يكن لها وجود سابقا, لقد استطاع النظام الربحي التقاط المعادلة سريعاً والاستفادة منها في تعزيز

نفوذه وربحه ونظامه, واستطاع الى جانب الاشكال الجديدة التأقلم والسيطرة والاستفادة على قدر الامكان مما شكل نهوض واضح في بعض المجالات رغم استمرار الازمة في مجالات اخرى.

لقد انتقل العالم الى مرحلة جديدة من شكل السيطرة والربح والاستغلال والتجارة والاحتكار وغيره, ولهاذا اطلقنا عليها المرحلة (التكنوريالية) وهي الإمبريالية المتطورة والمستوعبة للعالم الرقمي الحديث والقادرة على استغلاله والاستفادة الربحية القصوى من وجوده, مع الوعي الى مخاطر نمو وسيطرة هذا الشكل الجديد من الربح وتراكم رأسلمال جديد وخارج عن سيطرت النظام المركزي المسيطر على العالم, فلم تعد طبقة المالكة للعالم, بل يمتلك عالم اليوم بضعت اشخاص فقط وهم يقررون في ممتلكاتهم ومزارعهم على هواهم بما في ذلك الماء والهواء والحياة بكاملها , ان ترك رأسلمال ينمو على هواه و حسب طموحه ادى حتماً الى ما وصلت اليه المرحلة, وهكذا ظهرة المرحلة الجديدة وتجلى اكتمالها مع ظهور العالم الرقمي الجديد واستيعاب النظام له, بل وفتح افاق جديدة للربح والسيطرة وتعزيزها لم تكن متخيلة من قبل, وبذلك اكتملت المرحلة الجديدة (التكنوريالية) المعاصرة.

6 المرحلة او التشكيلة الرقمية و التكنوريالية

لقد سبق و تحدثنا حول قضية الأسباب المادية الأساسية لنشوء كل مرحلة من مراحل المجتمع, و قد تبين لنا من خلال البحث العميق و الغوص في عشرات المراجع إن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية عرفها المجتمع البشري سبقتها ظروف و مقدمات مادية أدت إلى نشوء هذا الشكل أو ذاك من النظام الاقتصادي السياسي.

أما المرحلة التي تمر بها البشرية الآن فهي أيضاً مرحلة انتقال جاءت على خلفية الثورة التكنولوجية الثانية (الثورة الرقمية) الفضائية حيث نقلت هذه المرحلة

حياة الإنسان إلى واقعاً مادياً جديداً مختلفاً جوهرياً في طبيعته و مسار تطوره عن جميع المراحل السابقة, و من أهمها التهام المسافات في التواصل بين البشر و اختصار الكثير من القضايا المادية إلى مجرد أرقام, و اخيراً و هو الأهم نشوء مساحة من التعبير عن الرأي و الذات لكافة أبناء البشر و بشكل متساوي لكل من يستطيع الوصول إلى هذا الجهاز, و هو متاح حالياً لأكثر من 70 بالمئة من سكان الأرض.

إن هذه النقلة النوعية المادية التي أحدثتها ثورة الفضاء الرقمي لها تبعياتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية الاخلاقية و المفاهيمية, و قد تركت أثرها على كافة مجالات الحياة و أصبحت من أساسيات الحياة الهامة الإدارية و الترفيهية و المعلوماتية والعملية في الكثير من الاحيان, كما أدت هذه الثورة إلى ظهور مئات المنافذ الجديدة للربح و التجارة, و فتحت العالم على مصراعيه ليقترب إلى السوق المفتوحة و لكنها مقسمة في الوقت ذاته, و هناك المئات من القوانين و النظم التي تعيق هذه الحرية التي أصبحت متاحة أمام البشر.

هذا أحد اهم أسباب الأزمة العالمية المعاصرة, فنظام الملكية الخاصة وطبيعته بالإضافة الى ازدياد التناقض الحاد المحتدم بين علاقات الإنتاج و تطور القوى المنتجة المذهل سواء في سرعة التواصل أو في تخفيض تكلفة الإنتاج و سهولة تداول البضائع و المعلومات, إن الإمبريالية لم تعد هي نفسها, لقد انقلبت الموازين في العالم و أصبح هناك واقعاً جديداً لا بد من التعايش معه, و لا بد من الاستفادة القصوى منه, بل لا يمكن تحقيق الأرباح المجدية بدون استخدام هذا النظام الجديد من العلاقات و التواصل, لقد أدى هذا الواقع إلى تغيرات بنيوية على تركيب الطبقة الحاكمة و المسيطرة, و ظهرت سوقاً استثمارية جديدة في مجال البنية التحتية و هي الاتصالات و التواصل وظهرت شركات عملاقة جديدة تحتكر هذه الصناعة والانتاج الجديد.

لقد دخلت الإمبريالية مرحلة جديدة من تطورها حين اضطرت لإدخال النظام

الجديد كجزء من عملها وبهذا فقد تعددت وتعقدت أوجه الاستثمار والاستغلال, وبإمكاننا إطلاق تسمية التكنوريالية على هذه المرحلة, فقد استطاعت الإمبريالية تطوير نفسها وتقنياتها لدرجة السيطرة على هذه الاستثمارات و إدخال هذا النظام و استيعابه كجزء من آلية عملها و استثمارها, و هكذا ظهر شكل جديد للربح يبلغ ذروته و أكثره خبثاً في النظام المصرفي.

و في البورصة العالمية مثلاً تباع و تشتري البضائع و الخامات و المواد يومياً بمليارات الوحدات النقدية, تأخذ البنوك من البائع و من الشاري عمولة على استعمال نظامها النقدي, في الوقت الذي لا تقدم فيه من جانبها سوى صفحة رقمية وحسب فجميع التداولات التجارية الجارية لا تستعمل فيها أي ورقة نقدية فعلية إنها مجرد أرقام على الصفحة الرقمية و يدفع المستخدمين جميعاً نسبة ربحية نقدية فعلية مقابل ذلك, إنها أرباح صافية مطلقة مضمونة دائماً و بلا أي جهد يذكر, و بهذا نرى أن نسبة الفائدة قد انخفضت في رقمها المعلن بينما نسبتها في الحقيقة قد ارتفعت و زادت نسبتها الفعلية بل تضاعفت ربحاً عدة مرات.

إن المرحلة المعاصرة هي مرحلة مختلفة نوعياً عن سابقاتها وهذا ما يجعلها مرحلة غير واضحة الأفق حتى الآن و لكنها متفاعلة و مكملة طريقها أدركنا ذلك أم لم ندركه, وأقرب تسمية مناسبة يمكن إطلاقها على هذه المرحلة هي (التكنوريالية) وهي مرحلة متطورة أصبحت فيها تقود العالم أقلية مسيطرة على الارض وتحقق أرباحها و سيطرتها و هي قابعة مكانها, و بإمكان الشخص المالك ان يرى جميع أملاكه و استثماراته حتى لو كانت منتشرة في كافة بقاع الأرض وهو جالساً مكانه خلف شاشة صغيرة.

لقد حافظ الاستغلال على جوهره ولكنه أصبح اكثر وحشية وغموضاً, ولم يعد من السهل أن يعرف الناس من هو المستغل الفعلي و صاحب القرار الفعلي حتى في مصائرهم و حياتهم و الهواء الذي يستنشقوه.

إننا في بدايات هذا التحول و الطبقة التكنوريالية هي في الأساس جزء من الطبقة

الإمبريالية الصاعدة ونشأت عنها, وهي في طور التحول الى التكنوريالية الشمولية وتسير الآن باتجاه تحويل العالم بأسره إلى استثماراً واحداً وعملة واحدة ونظاماً أحادياً تسيطر عليه التكنوريالية التي تسيطر على 90 % من موارد العالم, لقد أصبحت الثروة العالمية محصورة في أيدي قلة من الأشخاص لا يتجاوز عددهم العشرات و طبيعة التطورات التكنولوجية تمكنهم من أحكام السيطرة على مصالحهم حول العالم بدون الحاجة إلى الكثير من الجهد و المستخدمين مما يزيد السيطرة ويضاعف أرباح هذه الطبقة ويعزز نفوذها و مصالحها.

إننا نعيش مرحلة يدخل العالم بها في مرحلة انتقال شاملة ستصل بعد عقدين من الزمن إلى انتشار العالم الفضائي الرقمي على اوسع نطاق بما في ذلك التعليم و التربية و الصحة و التجارة الخ... من جميع جوانب حياة البشرية, أما أصحاب السيطرة المالية و طبيعة الطبقة المرشحة فهي الطبقة النامية التي تطورت و نمت وراكمت نفوذاً و رأسمال سيؤهلها للسيطرة على مجمل حياة المجتمع بالكامل.

فلم يعد مهماً امتلاك أراضي و السيطرة عليها بالقوة العسكرية, بل يكفي إقامة نظاماً سياسياً مسخاً تابعاً في كل شيء من الغذاء إلى الاتصالات وغيره أي نظاماً غارقاً في التبعية التكنوريالية العالمية الجديدة .

لقد اختلفت طرق و وسائل السيطرة و أصبحت أقل تكلفة بالنسبة للنظام التكنوريالي فاستخدام قوى محلية حارست لمصالح النظام الاستعماري أقل تكلفة بكثير من عملية نقل الجيوش و متابعتها, و كذلك يوفر هذا الشكل نوعاً من الديمقراطية الزائفة, حيث من يحكم هذه الشعوب و المناطق ويخضعها هي طبقة من نفس الشعب وثقافته فيبدو الأمر طبيعياً ولا يوجد أي تدخل خارجي في حياة الشعوب, وما الوضع القائم سوى نتاجاً لتفاعل البلاد الداخلي السياسي, و حتى في مجال الحروب والتكنولوجيا العسكرية فقد دخل العالم مرحلة مرعبة و تحولت جيع مكتشفات العالم الى امكانية تحويلها الى سلاح قاتل ومدمر, وأصبح بالإمكان إرسال قذيفة واحدة من بعد آلاف الكيلومترات لتدمر منطقة كاملة لا

يستطيع جيش بكامله القيام بهذا الأمر.

فدخول الفضاء الرقمي إلى المجال العسكري قد أدخل العالم في شكل جديد من الصراع و التسلح و التوازنات, إن الكارثة الكبرى لطبيعة المرحلة تكمن في طبيعة الأزمة و جذورها القديمة و دخول العناصر الجديدة من التطور العلمي و التكنولوجي الرقمي مما حول السوق و الصناعة و التجارة بل و النظام العالمي بأسره إلى الاستعمال الرقمي و تحول هذا النظام إلى ضرورة ملحة لا غنى عنها في النظام الجديد.

إن هذا التطور المفاجئ و هذه القفزة الثورية في عالم التكنولوجيا و المال قد أربكت جميع الانظمة السياسية حيث انفتح العالم و لم تعد الحدود قادرة على ضبط التواصل أو التجارة أو المعلومات أو الاتصالات.

إنها الثورة الرقمية و ثورة الفضاء الالكتروني الذي دخل و سيطر على كافة مجالات الحياة , مقتحماً كل شيء من الحدود والخصوصية وغيرها, لقد أعطى هذا جانباً كبيراً من حرية التعبير و الاتصال و لكنه في الوقت ذاته وسيلة سيطرة و استثمار و استغلال جديدة, بل و سلاحاً جديداً مع الزمن, فالجهات المسيطرة على هذا الفضاء هي نفس الجهات المسيطرة على العالم و ستتحول مع الزمن إلى أكبر مستثمر و مسيطر في هذا المجال, و الشواهد كثيرة حول إثبات هذه السيطرة فهناك آلاف المواقع التي تمنع و تحجب بسبب تعارضها مع سياسات أصحاب هذه المشاريع الكبرى التي هي في النهاية قد أصبحت جزء من النظام السياسي العالمي و تلبية خدماته.

بل لقد تحولنا جميعاً إلى وسيلة جديدة للإتجار و الاستثمار من خلال فضاء و مساحة جديدة مذهلة من الاستهلاك الاجتماعي, استهلاك الفضاء الرقمي, إن طبيعة المرحلة و ضرورة هذا المجال للحياة قد حولنا إلى مستهلكين جدد في عالم جديد متنوع نصبح فيه نحن نقوم بخدمة أنفسنا بأنفسنا سواء في إتمام عمليات الشراء و نحن في المنزل, أو البيع أو استهلاك و استعمال أي مادة معروضة في هذا السوق للاستهلاك و المشاهدة, من ألعاب و أفلام و دعاية و برامج و غيرها,

إننا نعيش مرحلة جد معقدة ننساق بها في تياراً لا يمكن مقاومته بل اصبح جزء ضروري من الحياة العصرية.

لقد أدت ردة الفعل لدى البعض إلى مقاطعة هذا العالم و الانعزال في الطبيعة و العودة إلى حياة طبيعية أولى خالية من كل التكنولوجيا الحديثة و لكن في النهاية ليس هذا هو الحل الجذري لهذه الإشكالية, فالإشكالية ليس من التطور و الاكتشافات العلمية بل إن الإشكالية تكمن في جوهر النظام و الثقافة الربحية التي نعيشها و التي طغت على كل شيء و قضت على الأصالة بكافة أشكالها, فالعالم بأسره يسير نحو التحول الاستهلاكي المطلق, و هذا يعني في النهاية الانزلاق إلى العبودية المقنعة التي أكملها نظام العصر الرقمي و نفوذ هذا المجال إلى كافة نواحي الحياة لدرجة أن الاستغناء عنه يعني الانقطاع عن نوعية الحياة السائدة و فقدان القدرة على معرفة أي جديد إلا بعد استهلاكه بزمن طويل.

إن الإشكالية ليس في التكنولوجيا بل الإشكالية تكمن في النظام الاجتماعي الربحي بالدرجة الأولى و الذي خضعنا لتصنيعه و لإنتاجه حتى الأذنين.

وضع النظام الجديد و سيطرته العالم أمام خيارين صعبين لا ثالث لهما, فإما الاندماج و استخدام هذه الوسائل و الدخول في مجال الحياة الجديدة بكافة تفاصيلها و التحول الى جزء من الألة الرقمية و جزء من الاستهلاك و الاستغلال القائم و أما الانعزال و الانقطاع عن العالم بما في ذلك الوسط المحيط المباشر للإنسان, مما يجعله أحياناً شبه معاق بل عاجزاً عن القيام بالكثير من القضايا الضرورية و الحيوية للحياة العصرية, و هذا يعني فقدان القدرة على التأثير و الانعزال تماماً عن العالم, إن الواقع المعاصر الذي نعيشه يشهد إخضاعاً كاملاً لكل مقومات الحياة و قولبتها ضمن نظام واحد يسهل استغلالها و التحكم في مسيرتها ووضعها ضمن حاجات النظام الجديد وآلياته و مصالحه الربحية, و لتسهيل مهمتنا في الكشف عن الخصائص التي جعلت منها مرحلة جديدة فعلاً من مراحل تطور المجتمع البشري علينا قبل كل شيء تتبع علاقات الإنتاج و طبيعة تطورها عبر مراحل التاريخ البشري.

سبق وتحدثنا في المرحلة الإقطاعية والعبودية ونظامها واكتشفنا معاً من خلال البحث أن الإقطاع كنظام و علاقات إنتاج قد سبق الرق بل إن الرق قد جاء بناء على الملكية الخاصة للأرض و اقطاعها, فظهرت الإقطاعية كنظام ملكية و ظهرت على أثرها العبودية و قد تطورت هذه العلاقات عبر الزمن و تغيرت في أشكالها و تنوعت بل و تغيرت الطبقات الحاكمة عدة مرات, و لكن طبيعة هذه العلاقات حافظت على جوهرها, أي (الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج) ليس هذا فحسب بل إن العلاقات الإقطاعية نفسها قد استمرت حتى يومنا هذا من حيث الجوهر, لقد تم الإطاحة بسلطة الطبقة الإقطاعية المسيطرة و لكن لم تتم الإطاحة بقوانين النظام الإقطاعي كالمكية الخاصة و غيرها بل تم استغلال هذه القوانين كمراجع للنظام الجديد, و لهذا نجد بكل وضوح عبر التاريخ و الأمثلة الحية كيف اقام الاستعمار الإمبريالي التقليدي نظامه وامتلاك البلاد بالقوة و إقامة طبقة و أشخاص يتم إقطاعهم هذه المناطق يستغلونها بسكانها و أسواقها و أراضيها لصالح المستعمر مقابل الحصة التي تقتطع لهم من هذه الثروات, لقد تغير الأشخاص و ربما الطبقات المسيطرة و لكن النظام الإقطاعي في جوهره و حياته التفصيلية أحياناً نجدها قد بقيت على ما هي عليه, فهذه الطبقة أو الجهة المصطنعة يتم دعمها وتصنيعها من قبل القوى المسيطرة, ولو ألقينا نظرة على تاريخ الكثير من الدول المعاصرة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

إن هذه الدولة هي وريثة النظام الإقطاعي الأوروبي الذي اكتشف هذه المناطق منذ أيام الإقطاع الاوروبي و النهضة الصناعية, و استمر النظام الإقطاعي في تلك المنطقة وانتقل إلى نظاماً عبودياً بامتياز حيث أقيمت كافة المستعمرات لاحقاً على أكتاف العبيد الذي تم اجتلابهم من قبل النخاس البلغار من أفريقيا, للعمل في الأرض الجديدة وغيرها من الأعمال الشاقة بدل أصحاب البلاد الأصليين الهنود الحمر الذي امتنعوا عن الاستجابة للثقافة الاستعمارية الجديدة و حافظوا على مقاطعة النظام الجديد بكل تبعياته مما دفع هذا النظام الاستعماري الوحشي إلى إبادة هذه الشعوب إبادة كاملة, فقد أبيدت أكثر من 80 مليون نسمة من

البشر, و تم القضاء على ما يزيد عن 100 لغة في تلك الحقبة السوداء من تاريخ البشرية, بل و ستبقى وصمة عار على جبين التاريخ الإنساني برمته.

توارثت الطبقات نظام الملكية الخاصة الاستغلالي الإقطاعي و حافظت على جوهره حتى يومنا هذا, فما زالت الملكية الخاصة الاستغلالية مسيطرة على العالم برمته, فقط ما تغير هو الطبقة المسطرة و التسمية, اقطاعية عبودية برجوازية إمبريالية تكنوريالية وهي المرحلة المعاصرة التي نعيش و التي نحن الأُن في مطلعها و مكملين طريقنا في عملية التحول, فليس من فارق في تسمية فائض الإنتاج أو القيمة الزائدة أو النظام الربحي الرأسمالي أو الإمبريالي, لا فارق من حيث الجوهر بين هذه الأنظمة سوى من حيث المرحلة التاريخية وطبيعة تطورها وكلاً ورث الأَخر و بني عليه كأساس و ما النظام الربحي المعاصر سوى امتداد لكل ما سبقه من أنظمة استغلالية غاشمة.

و كما أشرنا سابقاً لا بد من ميزات و مظاهر جديدة تثبت و توضح معالم المرحلة و بناء عليها يمكننا أن نؤكد أن هذه مرحلة وطور جديد أم لا, و بحسب العلوم و الدراسات الاجتماعية في غالبيتها تتفق مع هذا الرأي, إن لكل مرحلة خصائص لا بد من وضوحها قبل أن نطلق عليها مرحلة جديدة ونوعية أي أن الواقع القديم قد تغير مادياً و تطبيقياً بل و مفاهيمياً, و لكنه في النواحي القانونية و الإجرائية و الوجود و الجغرافية السياسية ما زال يخضع لمفاهيم و اسس هي ذاتها منذ الاف السنين, ولنلقي نظرة سريعة على المقومات التي تثبت وتوضح النا والاخرين انها حقاً مرحلة اقتصادية تشكل طور جديد من اطوار النظام الربحي الموروث, وهذه العناصر مجتمعة ستعطينا صورة كافية لحسم مفهوم المرحلة وان كانت حقاً مرحلة جديدة من تطور النظام الربحي الملكية الخاصة ونلخص خصائص المرحلة في النقاط التالية

1 التواصل الاجتماعي و الإعلامي و التجاري و السياسي و الثقافي.

2 المساواة بين الناس في حرية الوصول و التعبير عن الرأي و إن كان ضمن حدود و نطاق معين فبالإمكان حجب كل ما يرفضه أي نظام قادر على الوصول إلى

الجهات المسيطرة على إدارة هذا المجال الربحي الجديد.

3 اَفاق جديدة للتجارة و مجال رأسمالية جديدة للاستثمار و الاستغلال, في شتى المجالات و من أهمها استهلاك هذه الوسائل نفسها و تحويلها إلى شيء ضروري و ليس كمالي, و هذا يعني ربحاً دائماً لا ينضب و مجالاً استثمارياً أساسياً و يعتبر من أساسيات البنية التحتية للمجتمعات المعاصرة مثل الطاقة.

4 تضاعف و ارتفاع الربح المصرفي و البنكي, فلم تعد البنوك بحاجة سوى إلى القليل من الموظفين والنقد الورقي الذي أصبح يسير باتجاه أن يصبح نادر الاستعمال بعد بضعة سنوات فقط, وهذا من اخطر مظاهر المرحلة, فالنظام البنكي اصبح قائم على الربح بلا مقابل إطلاقاً سوى السيطرة و الهيمنة و بحكم العادة و القوانين المتوارثة.

5 غياب المعادل العام لقيمة العملة, ولا تساوي عملياً سوى تكلفة طباعتها لقد كانت في الماضي قضية العملة تعتمد على الذهب و كل ورقة نقدية مقابلها وزن معين من الذهب ويمكن لمالك هذه الورقة القدية ان يحصل على ما تساويه ذهباً ميني في أي وقت شاء, ثم تحولت إلى ضمانة اقتصادية ما و قوة البلد المصدر للعملة اقتصادياً و كان أساسها النفط, أما المرحلة الحالية و هو من مؤشرات أنها مرحلة جديدة, في العصر الرقمي التكنوريالي لم يعد مهماً ما تملكه من خامات فلم يعد يعادل العملة شيء سوى الحفاظ على النظام القائم و حسب.

لقد تحولت العملة إلى أرقام افتراضية فقط و لم تعد العملة تستعمل في الحياة فعلاً بين الدول و الاحتكارات الكبيرة, و تباع و تتداول ملايين الأطنان من السلع يومياً و لو بحثنا عن المبالغ التي يتم دفعها فعلياً, أي نقداً ربما ستكون النتيجة صفر في المئة أحياناً, فلم تعد البنوك المحلية تملك أي قرار بل هناك من يمتلك قرار العملة في العالم و هو توازن حافظت عليه طبيعة القوانين و النظام المصرفي و حسب و لم تعد قضية العملة مرتبطة بالبلد ذاته بل هي قضية سياسية بحتة يمتلكها من يمتلك القرار السياسي في العالم و القرار المالي.

6 من أهم ميزات المرحلة أن الرأسمال المالي هو المسيطر على القرار المالي بكامله

و هو الرابح الوحيد في جميع الأحوال و جميع الدول في النهاية تدفع له عمولته الربحية دون أي مقابل و سوى تكلفة طباعة العملة الورقية ولا يوجد أية ضمانة مادية واقعية لما يسيطر عليه من أرباح طائلة خيالية

7 نشوء طبقات جديدة صاعدة مختلفة نوعياً عن الطبقة الوسطى و العليا السابقة سواء مفاهيمياً أو سياسياً و اقتصادياً و هي طبقة ناشئة في الدول النامية و منقسمة إلى قسمين طبقة محلية و تحاول الاستثمار في الخامات والاسواق المحلية, و أخرى تحاول الميول و الارتباط بمصالح الاحتكارات الكبرى الفوق قومية, و في جميع الأحوال فإن جميع الدول في النهاية قد أصبحت خاضعة للنظام العالمي المالي و السوق وقوانينه الغير منصفة للضعفة او التابعة من الدول.

8 أحكام السيطرة على العالم بالكامل , لم يعد من مكان طبيعياً حراً سوى تلك المناطق التي عجز البشر عن الوصول إليها مثل أعماق المحيطات, فاليابسة مقسمة إلى حدود و مياه إقليمية و مجال جوي واستثمارات و مزارع كلاً له مزرعته و استثماره إما مالك أصلي أو مقطع, والبقية تعيش على كوكب الارض بالأجرة فحتى القبور يدفع ثمنها سلفاً, ((وفي اوروبا والدول الإنسانية الراقية)) الانسان الذي لا يدفع ثمن قبره ولم يدفع له متبرع ثمن القبر يحرق حرقاً (فلا حق له بالدفن في الاض ما لم يملكها و يدفع ثمن القبر حتى ولو كان ميتا) ففقره يلاحقه حتى وهو ميت.

9 ظهور واضح للإتجار بالحروب و العصابات و الأمن, و إقامة شركات أمنية خاصة مما يعني ان هناك مصالح جديدة و طبقات مستفيدة من الحروب و النزاعات و سفك الدماء, و اخطر ما في ذلك ان دولاً تعمل بهذه التجارة وتشعل الحروب بكل وضوح للإتجار بها علناً

10 سيطرة عصابات وجهات متطرفة على الكثير من دول العالم, مما حول العالم و دول و شعوب بأسرها إلى رهينة عصابات إجرامية إرهابية تتاجر بكل شيء حتى دماء مواطنيها و شعوبها و التاريخ المعاصر واضح لكل صاحب عقل و بصيرة في

رؤية هذه الانظمة وسيطرت عائلات وعصابات لعشرات السنين على السلطة في الكثير من دول العالم بالقوة او الخديعة القانونية تحت شعار لعبة الديمقراطية التي تلاعبها الانظمة للشعوب لتضليلها بها والهاءها عن ما هو اجدى للالتفات اليه (تغير نظام الملكية)

11 انعدام الأخلاق و الانقلاب حتى على المفاهيم السياسية الرأسمالية البرجوازية نفسها, و التي كانت تراعي و تحاول الحفاظ على وجه إنساني حيال القضايا الإنسانية بينما تحولت هذه القيم جميعها إلى شكل أخر و أصبحت السياسة العالمية أكثر وضوحاً و وقاحة في السلوك الفج و التجاري الربحي الرخيص حتى في القيم الدولية الرسمية, فالقوي عائب علناً و ليس من خجل في ذلك و الذيل أصبح ذيلاً واضحاً, لا خجل او وجل, مما يؤكد أن المرحلة جديدة و سائرة نحو الحسم, هناك الكثير من المؤشرات و المظاهر التي تثبت جدية المرحلة بل و دخولنا بها فعلياً و نحن متفاعلين معها و جزء منها أدركنا ذلك ام لم ندركه بل ونصنع ونخضع جميعنا للتصنيع كل يوم دون ان ندري بل وننصاع مرغمين عن وعي او عن جهل لهذا التصنيع كل يوم, إننا نخضع للتصنيع جميعنا تماماً كما هو خاضع كل شيء و ذلك من أجل استكمال التحول إلى العالم الرقمي الافتراضي المقبل لا محالة, والتحول مع الوقت الى مجتمع الذكاء الألي الشمولي المقبل.

من النظرة الاولى لهذه العناصر السلفة الذكر نرى مدى جديتها ووضوحها في تقديم المرحلة وتشكيل المقدمات الضرورية لها بل وتثبت بكل وضوح انها مرحلة جديدة كاملة بالفعل وبها نحن سائرون كثيران النو في هجراتها السنوية المعهودة ولا مجال لاحد التوقف والالتفات الى اي جهة واي انشغال عن الهث وسط القطيع سيؤدي بصاحبه الى الجحيم في بعض الاحيان, هذه هي الحقيقة مع عذرنا على التشبيه.

7 مرحلة الذكاء الالي والفضاء الخارجي

ان هذه المرحلة هي مرحلة لم نصلها بعد ولكن الاعداد لها جاري حالياً على كلا القدمين فالحاضر يشكل عناصر المستقبل , والمستقبل يمكننا قرأته من خلال فهم الماضي والحاضر , وامكانيات الحاضر تشكل احتمالات نعد لها نحن في الحاضر المباشر لتكون عناصر واجزاء من شيء مكتمل ما في المستقبل القريب او البعيد, وما نراه امامنا وما نخطط له سيكون هو المستقبل, فحين تنفّذ الخطط تكون قد نقلت الماضي الى الحاضر والحاضر الى المستقبل وهكذا تستمر صيرورة التاريخ البشري , وبغض النظر عن نوعية السلطة السياسية او نوعية الملكية فإن هذه المرحلة قادمة حتماً اذا استمرت الحياة البشرية في الوجود.

وهذه المرحلة هي ليس خيالاً وهمي بل هي خيال علمي معرفي فلسفي بامتياز ويعتمد على قراءة التاريخ ذاته وكشف مكنوناته, من خلال فك رموزه ذاتها وليس تنجيم او تخميس وتسديس, فالعالم الحالي ومرحلة (التكنوريالية) التي نعيشها الان هي ليس سوى حاضنة ومقدمة ضرورية واساسية للمرحلة (الالية لرقمية) او الذكاء الآلي,, وهي مرحلة سيتحول بها المجتمع الى مجتمع آلي بامتياز غير متخيل حالياً (كأن تسير المركبات في الشوارع خالية من السائقين, او تجد من يجلس في المركبة ويحتسي الشاي ويتصفح شاشة جهازه الرقمي بينما مركبته الصغيرة تسير به لوحدها في الشارع بين بقية المركبات, بعد ان اصدر لها الامر الشفهي بالمكان المطلوب التوجه له, ووسائل النقل العامة مثل الباصات وغيرها ستقود لوحدها وفق النظام الالي الذي سيتكيف معه ابناء تلك المرحلة تدريجياً, وقد نذهب الى المطاعم فلا نجد أي شخص مثلنا سوي الزبائن , اما العمال وموظفين المطعم فجميعهم عمال آليين ولكن لا تكاد تفرقهم عن العمال العادين.

ناهيك عن الاف الامور الغير متخيلة القادمة, فخلال الخمسة عقود المقبلة سيتحول العالم الى عالم آلي في كل شيء, وستدخل الآلة الرقمية الذكية والبرمجة لتحل مكان الانسان في كل شيء حتى في ادق الاشياء مثل العمليات الجراحية الدقيقة وتنفيذ الكثير من المهمات الصعبة, فاحتمالات الآلة في الخطاء اقل

بمآت المرات من احتماليات الانسان, فلآلة لا يصدرعنها سوى ما يخزن بها, وغيره لا يمكنها اصدار أي شيء ذاتياً, وبذلك فهي اكثر ضمانه من الانسان في ارتكاب الاخطاء الا في حال الخطاء في البرمجة , وسيصبح دور الانسان مجرد مراقبة واشراف لا اغير) اننا سنكون غير قادرين على القيام باي شيء دون ان نجد من يرشدنا الي كيفية التعامل مع كل شيء فيما لو وجدنا انفسنا فجأة في عصر كهذا اي في نهايات هذا القرن او مطلع القرن القادم.

اما على الصعيد لاقتصادي فلأمر في القادم من السنين فحدث ولا حرج و حقاً سيكون مفزع مستوى تطور الرأسمال والنظام الربحي, فهو سائر نحو التطور وابتداع اشكلاً جديدة من الاستغلال ستساهم في اطالت عمر النظام الجديد القديم, فالمقومات التي يمتلكها النظام الربحي تؤهله للاستمرار في الوجود لردح طويل من الزمن ولم يحن بعد الظرف المناسب والناضج للتغير الجذري, والمقدمات التاريخية غير ناضجة بما يكفي, فلإشكالية ليس في قوة النظام وامكانياته, بل الاشكالية اصبحت اليوم تكمن في الوعي البشري الاستهلاكي المصنع الذي اصبح يصنع حسب السوق والحاجة, والانسان يصك تماماً كما تصك العملة, ويندمج فوراً مع السوق ومسيرته بكل سلاسة واتقان بل واحتراف احياناً بل نتسابق في ذلك, فنحن نصنع اصلاً جاهزين واستهلاكين في وعينا وطريقة تفكيرنا ونمط حياتنا, وبذلك نحن من يحافظ وسيحافظ على وجود القيد والاستغلال ولن نستطيع التخلي عن ذلك ولن يكون هذا سهلا ان يرى الانسان ذاته خارج ما تربا عليه وتعلم انه صحيح طوال حياته وخاصة تلك الفترة الاولى من التربية,

ان المرحلة القادمة من اكثر المراحل التاريخية السالفة لها تعقيداً وسيحول الانسان الى عبد حقيقي مكتمل العبودية ومقتنعاً بها, بل وحارساً اميناً عليها, بعد ان تصبح غالبية السكان مجتمعة في المدن, وستخلو الارياف من السكان وسيتجمع الناس في مدن ومباني مكدسة فوق بعضها بعضاً, ولا احد يمتلك بها اكثر من ثيابه وربما بعض اثاث منزله, وستتحول الكرة لأرضية الى عقار ربما يملكه عشرات الاشخاص لا غير, و سيصبح الناس لا علاقة لهم بالطبيعة او بإنتاج أي

شيء من حاجاتهم وسيعتمد الجميع على الاستهلاك المنتج من قبل الشركات الضخمة والعملاقة.

وسيتوقف التعامل بالعملة النقدية الورقية او المعدنية , وستصبح العملة رقمية وحسب, بعد احكام الذكاء الالي وسيطرته على كافة شرايين الحيات البشرية ومقوماتها الضرورية, وسيصل الانسان الى مرحلة يصبح فيها التخلي عن الذكاء الآلي يعني فقدان القدرة على الاستمرار في الحياة.

وبإمكان الانسان المهتم القيام بدراسات وبحوث تفصيلية لتطور وخطط المستقبل ومن خلالها بإمكانه التنبؤ العلمي وبناء صورة متخيلة قريبة جدا من الواقع فيما لو اعطا لجهد المطلوب لمثل هذا الامر, فعالم المعلومات وامكانيات الحاسوب والعلم الرقمي تتيح لنا اليوم ما لم يكن متاح لمن سبقنا من البشر من علماء ومفكرين وفلاسفة, اننا اليوم قادرين على قراءة المستقبل دون الحاجة الى التنجيم والسحر والخزعبلات الفارغة, بل اتاحت لنا المعرفة والعلوم ما يغنينا عن ذلك كله بعلم نقرأ من خلاله الواقع والحقائق ونستنتج منها ما تخبئ في احشائها.

كما ويتوقع ان يحصل في المرحلة القادمة الاتصال مع العام الخارجي الذي من الممكن حدوثه في اية لحظة محتملة, وهذا امراً رغم توقعه الاحتمالي الافراضي الا ان حدوثه واقعياً سيشكل نقلة نوعية جديدة في مفاهيم البشرية, وسيدخلها في ازمة جديدة غير متخيلة لها علاقة بالوعي البشري الغير مهئ لمثل هكذا احداث, ونوعية الكائنات التي سنتواصل معها ومستوى تطورها الذي سيكون في الغالب اكثر تطوراً منا, وثقافتها واهدافها ونواياها وموقفها اتجاهنا, ناهيك عن الابعاد الاقتصادية والعلمية والمعرفية, مما يعني حتماً ان على البشرية اعادة صياغة تاريخها وثقافتها ومعتقداتها من جديد على ضوء مثل هذا الحدث الهائل الغير مسبوق, و سيعيد الانسان صياغة رؤيته لذاته وللحياة وللكون والوجود بكامله.

خلاصة الفصل السادس الأهم

من أهم خلاصات هذا الفصل التي حصلنا عليها و التي بالضرورة ستفيدنا في

رؤيتنا لواقعنا الحالي و تعميق فهمه, إن التوزيع التقليدي المتعارف عليه في المادية التاريخية و غيرها من النظريات التي تعتمد التسلسل التاريخي لمراحل تطور المجتمع و ما أطلق عليه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبق و ذكرناها و ذكرنا بعدها تقسيماً أكثر منطقية و اقتراباً للواقع و هو تقسيم استقيناه من خلال المادة و مراحلها, و من وثائق تاريخية طينية وحجرية و غيرها من المحفوظات و المراجع التاريخية التي بنينا تقسيمنا لهذه المراحل عليه و تبين أن هذه التشكيلات ليس سوى أطوار و مراحل من تطور نظام الملكية الخاصة, إن إشكالية ماركس في هذا التقسيم وكذلك انجلس فيما بعد, إنهما قد أسقطا النظريات و القوانين الطبيعية على المجتمع بشكل جامد مقولب لدرجة أنه أي ماركس قد أسقط المجتمع على النظرية ولم يستقصي الحقائق بما يكفي لفرض مثل هذه القوالب على المجتمع البشري و قوانين تطوره.

إن الأمر هنا في غاية من التعقيد و مختلفاً عن الطبيعة مهما كانت من عموميات و قوانين عامة متشابهة, إن عصر ماركس لم تكن قد تمت ترجمة اللغة المسمارية و فك رموزها و كذلك الفرعونية و غيرها من الآثار و العلوم, و لم تكن متوفرة وسائل اتصال و تناقل معلومات كما هو الحال اليوم, فجاءت بحوث ماركس و غيره من مفكرين ذلك العصر مجزوؤه كلاً حسب منطقته الجغرافية و مكان إقامته, لهذا نرى من كتاباتهم مثل انجلس و هيجل و فيور باخ و ماركس و غيرهم من رواد الفلسفة الاوروبية الغربية في ذلك العصر, إن كتاباتهم و أمثلتهم فيما يخص المجتمع و تطور حياة البشرية في غالبيتها مستندة على مناطقهم و المناطق المجاورة, أي التجربة و التاريخ الأوروبي من رومان واليونان وقوط وبيزنطة ولهذا جاءت جميع تحليلاتهم و استنتاجاتهم مبنية على هذا الواقع ...

تاريخاً طويلاً من الثقافات الإنسانية و الحضارات القديمة التي شكل أساس جميع الحضارات التي نعرفها حالياً, إن مفهوم التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية هو في حقيقة الأمر مفهوماً عاجزاً ومقولباً, تماماً كما يشكل المنظور مفهوم الصورة في الرؤية البصرية و الفنية و الفكرية, فإن مفهوم التشكيلات الاجتماعية و

انتظامها وودقتها وتتابعها يشكل تسطيحاً مجحفاً بحق المجتمع البشري وتطوره و مسيرته التاريخية, إن المجتمع البشري حسب الآثار و المراجع جميعها لم يسير كما هو ذلك القالب الذي وضعته الماركسية و صنفت المجتمعات عليه, حيث تؤكد أن العبودية هي المرحلة السابقة للإقطاع متجاهلتاً مسيرة التاريخ الواقعية وان المراحل السبقة للثورات الصناعية لم تأتي بثورات بل نشاء الاقطاع وعلى ضوئه جاء وظهر نظام الرق و انسجاماً مع حاجة النظام الاقطاعي .

اما الطبقة الصناعية فأمرها مختلف حيث جاءت الثورة الصناعية على اثر تطور الصناعة والانتاج الحرفي, وهذا ادى الى نشؤ طبقات جديدة هي من قامة بالثورة لاحقاً ولكن من اجل السلطة وليس من اجل تغير نظام الملكية الخاصة بل كانت معنية بالحفاض عليه فهو النظام الذي ادى اصلا الى نشؤ هذه الطبقة, أن الملكية الخاصة هي أصل الداء و إن نوع الملكية الخاصة الاستغلالية هو قديم قبل التشكيلات كلها و قد أشرنا إلى المرحلة الطبيعية و التي توازي المشاعية البدائية حسب تقسيم التشكيلات الاقتصادية التقليدية وهذه الاخيرة هي الوحدة التي يمكن اعتبارها مرحلة مختلفة جذرياً, وهي اطول مرحلة عرفها تاريخ البشرية.

لقد تداخلت المراحل و العلاقات الإنتاجية و منذ نشوء نظام الملكية الخاصة الأول ولم يجري أي تغير على ذلك وكل ما يجري هو صراعاً بين الطبقات و القوى المتناحرة على السلطة لقيادة و استغلال نفس المشروع و النظام و نفس الأدوات و القوانين تقريباً مع ادخال التعديلات و التحديث الذي يفرضه طابع المرحلة و تطورها التاريخي, إن جميع المراجع تشير إلى وجود اقطاع الارض قبل ظهور نظام السخرة والقنانة, وبذلك وجود الاقنان قبل العبيد, أي وجود اقطاع الأرض قبل العبيد و بعد ذلك نشأت ظاهرة العبودية و انتشرت على أوسع نطاق في العالم, ونلاحظ بكل وضوح ان الاقنان في الغلب هم من سكان البلاد الاصلين, بينما العبيد هم في الغالب غرباء, اما اسارى حرب او شراء من سوق النخاسة بعد ان اصبحت ظاهرة شراء البشر متاحة ومنتشرة على نطاق واسع, و خاصة

في المناطق التي نشأت بها ما يسمى بالحضارات العمرانية الثابتة والمستقرة.

فهناك مجتمعات بشرية لم تعرف العبودية قط, ولا حتى مفهوم الملكية الخاصة والدولة, فشعوب استراليا القديمة لم تعرف العبودية و لم تعرف مفهوم الحروب و هناك الكثير من الثقافات ما زالت حتى يومنا هذا هي ثقافات لم تعرف الاستعباد في تاريخها و لم تمارسه و لم تمارس الحروب كحروب رغم أنها قد ترتكب القتل و العنف أحياناً, و لكنها ليس شيء كظاهرة او كمفهوم الحرب و استغلال الآَخرين الخ.....

و كذلك مفهوم رأس المال, فهو مصطلح قديم جداً و مستعمل للدلالة على نفس المفهوم , و هذا معناه أن حقيقة التاريخ الفعلية ليس تعاقباً مقرراً حتمياً نتج عن ثورات اجتماعية غيرت الواقع و نقلت المجتمع إلى تشكيلات جديدة , فلإقطاعية مثلا لم تأتي بثورة ولا العبودية, بل هو نظام نشاء وتطور تدريجياً والماء يكذب الغطاس , والواقع امام كل معترض, ولم يحقق العبيد في الثورات المذكورة عبر التاريخ شيء من حريتهم, فالأمر له علاقة بالنظام السياسي بكامله وليس بهم لوحدهم, والقضية ليس قضية حرية شخصية كما يتصورها البعض, انها قضية نظام اقتصادي سياسي اجتماعي شامل وذو اساس ولا يمكن زوال الظاهرة الا بالقضاء على اسبابها والا بقي العلاج في القشور, ولا من امكانية للقضاء على الظاهرة, وهذا هو السبب والاساسي الذي جعل كل ما سفك من دماء عبر التاريخ لا يغير شيء, ما دام نظام الملكية الخاصة هو ذاته ولم يتم تغيره اولاً وقبل كل شيء, فالملكية اصل الداء.

إن نظام التشكيلات المقترح غير صحيح, وهذا النظام القصري غير موجود في الحقيقة, ففي الواقع إن طبقة تسيطر على السلطة و تستأثر بها و ليس ثورات اجتماعية حقيقية بل هي انقلابات سياسية على السلطة, يتم من خلالها استغلال المتضررين من النظام القائم و هم في غالبية الأحيان من الفقراء, فجاءت طبقة الاقطاع مثلاً و ظهرت بدون ثورات و عنف بل هي طبقة نشأت حول الملك و شكلاً هيكلياً إدارياً مساعداً لإدارة الملكيات الكبيرة, إن تطور الممالك و السلطنات و

ظهور امبراطوريات كبيرة و مهيمنة حول الممالك إلى شكل من اقطاعيات, و أكبر مثال قريب على ذلك أوروبا في القرن الثاني عشر حيث ظهر نظام سلطة البابا الإمبراطورية الطابع الذي حول كل أوروبا إلى اقطاعيات تحت لوائه يحكمها و يعين ملوكها و يقيلهم, و الملك يسلك السلوك ذاته مع اقطاعيته, نظاماً هرمياً متسلسلاً موروثاً من السومريين الى الصين وحضارات النيل و الرومان و اليونان في إدارة إقطاعاتهم القديمة, فالإقطاعية و العبودية لم يتعارضان كنظام وكمفهوم سلطة و إدارة و ملكية.

فالصراع و الخلاف على السلطة و ليس على نوعية النظام و لهذا لا يمكننا أن نطلق على كل ما هب و دب ثورات تغير الى الافضل, فالثورات الاجتماعية شيء و الانقلابات السياسية و الاجتماعية العنيفة و الصراع على السلطة شيء آخر, و في غالبية الأحوال ما وقع عبر التاريخ من حركات كانت في غالبيتها صراعات و توازنات مصالح وطبقات تتناحر على السلطة و الملكية ليس إلا, و البرجوازية بكل وضوح جاءت بانقلاب سياسي و محاولة لامتلاك زمام السلطة و المبادرة , و قد كادت أن تحقق ما تريد في فرنسا لولا انقلاب نابليون و استيلائه على السلطة و تحول فرنسا إلى إمبراطورية اقطاعية من جديد و غزوا العالم الخارجي لإخضاع مستعمرات جديدة لسلطتها المطلقة.

إن عملية التطور التاريخي ليست مرهونة بما وقع في أوروبا و هذا غير صالح لتعميمه على العالم بأسره و اعتباره قانون يحكم المجتمعات, إن هذا الفهم ليس سوى امتداداً لتلك النزعة الاستعمارية المتغطرسة الخرقاء, فهناك الكثير من الحضارات سواء في أوروبا أو أي حضارة أخرى حيث تعتبر نفسها هي مركز العالم ويجب أن يكون العالم بأكمله على شاكلتها و اقطاعات تابعة لها في النهاية.

هذا هو جوهر هذا الفكر في نهاية المطاف بغض النظر عن من المفكرين و الفلاسفة يلتقي أو يتقاطع معه, فمظاهر الرأسمالية موجودة في الأنظمة القديمة أيضاً و متداخلة و ذلك بحكم قانون الملكية الخاصة و نوعيته و التي هي الأساس الذي تقوم عليه البنية الاجتماعية بكاملها.

إن هذا لا يعني أن كل ما جاء من تحاليل و استنتاجات لماركس و غيره من مفكرين الاتجاه المادي في التاريخ غير صحيح, ولكن ما ناكده دوماً و دون ملل من ذلك في كافة المواد و البحوث إن جميع الموروث الإنساني بحاجة إلى غربلة و إعادة نظر حتى المفاهيم الفلسفية و العلمية والتقنية و الدينية, أي أن الإنسان بحاجة إلى إعادة تقييم ذاته و الحياة و العالم و إعادة صياغة هذا كله من جديد قبل فوات الأوان.

إن الفكر المعارض للعولمة السلبية الاستعمارية و قوى التحرر بالضرورة أن تعيد صياغة ذاتها و استراتيجياتها و برامجها على أساس الواقع الجديد و فهم التجربة الإنسانية بطريقة أكثر عمقاً و شمولية من تلك النظريات المسبقة بادلجة مثل ماركسية علمانية ليبرالية إسلامية مسيحية الخ...من التسميات و التي أثبت الواقع و التاريخ عجزها جميعاً عن رؤية الحقيقة كما هي علية حتى الآن, او الاعتراف بالحقائق بدون تشويه وتحريف بما ينسجم ومصالحها, ولهذا بقية عاجزة عن إيجاد الحلول و امكانية بناء النظام الاجتماعي المثالي, وتبرر الاستغلال والعنف في سبيل الحفاض على قدسية نظام الملكية الخاصة في النهاية.

إن البشرية بحاجة إلى صياغة نظرية إنسانية جديدة شاملة ذات بعد علمي حقيقي محايد يشكل اللغة المشتركة بين كافة ابناء البشر ولا شيء افضل من الحقيقة والواقع كمرجع لكافة الحقائق , وليس افضل من البرهان طريقة لبناء الحياة البشرية بغض النظر عن أي معتقدات اخرى, فالمعرفة والعلم تناقش وتتغير بينما المعتقدات غير قابلة للتغير, وقد بات ملحاً وضع استراتيجيات تتلاءم مع المرحلة ومع كافة الشعوب المعنية بالتغيير, و لهذا وجب علينا دراسة التاريخ بجدية و شمولية محايدة و ذلك من أجل القدرة على صياغة النضال و طريقه المستقبلية على ضوء المرحلة الراهنة التي أصبحت من الخطورة تعني أن تمريرها سيعني أن البشرية ستدخل طوراً جديداً من أطوار العبودية سيكون ليس من السهل الرجعة عنه بل هو السير بالبشرية نحو التدمير الذاتي عاجلاً و ليس آجلاً.

الفصل السابع

ملك المال الرأسمال المالي و المصرفي

لقد أشرنا في فصول سابقة إلى أن الملكية الخاصة منذ نشوئها الأول وحتى يومنا هذا لم يختلف شيء في جوهرها, وقد أوضحنا بالبرهان و الدليل أن الاقطاعية قد سبقت الرق و إن الرق قد نشأ بناء على نظام الاقطاع النامي و المتطور و ليس التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية سوى تسميات وانتقال واطوار في نظام السلطة من طبقة إلى أخرى, بينما بقي أساس نظام الملكية على ما هو عليه, و قد حدّثت و أضافت الطبقة الجديدة القادمة للحكم ما يتناسب مع مصالحها و ظروفها و هذا كل شيء و قد رأينا معاً بالبرهان أيضاً أن الرأسمال المسيطر و الغالب في سيطرته دوماً على أشكال الرأسمال الأخرى هو الرأسمال المالي وبما أن الرأسمال المالي هو الأقوى فهو المقرر لأشكال الرأسمال الأخرى

دعنا معاً نلقي نظرة على جذور و نشوء هذا المفهوم قبل البحث في مفهوم الرأسمال المالي و المصرفي و جذوره ولنسقط الضوء اولاً على مفهوم الرأسمال ذاته.

الرأسمالية و البرجوازية

سبق و ميزنا بين الرأسمالية و البرجوازية و قد سمينا مرحلة البرجوازية و أضفنا إليها الرأسمالية و ذلك لاختلافها, فعلاً فالرأسمالية هي نظام استغلالي قديم بقدم الملكية الخاصة وتطورها, بينما البرجوازية هي طبقة الصناعين التي نشأت في أوروبا في أواخر القرون الوسطى, و هي طبقة قادت الثورة في فرنسا و انتقلت الثورة بعد ذلك لتشمل عموم أوروبا وهي تمثل الصناعين والحرفين وصغار الفلاحين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية الناشئة والمعدمة.

أما النظام الرأسمالي كمفهوم سياسي و اصطلاحي و تاريخ نشأته فهذا غير معروف بالتحديد, و لكن في الألواح الطينية المسمارية لبلاد بين الرافدين عثر على الكثير من المخطوطات المسمارية التي تشير و بوضوح إلى وجود نظاماً مصرفياً وربوياً.

كما و عدنا إلى التعريف القديم لمصطلح الرأسمالية واقدم استعمال له حسب التاريخ وعلم الاثار فوجدنا له وجود واستعمال واضح وصريح ولا لبس فيه في اللغة اللاتينية, و مكون من كلمتين (كابي تال) أي رأس من الماشية و ذلك كون النقود حين استثمارها تصبح شبيهة بالمواشي, فالماعز تنتج ماعز و الدينار ينتج دينار في سوق المال, و صاحب المال أو هذا الرأسمال هو من يمكنه أن يقرض الآخرين او يستغلهم.

لقد أثبت علم الآثار من خلال الكثير من القطع الأثرية و المخطوطات على وجه الخصوص أن نظام الربا و الاقراض و التعاملات المالية التجارية كانت سائدة و معروفة في بابل القديمة و في الصين و فارس و الهند و مصر القديمة و غيرها من الحضارات.

إن أساس الرأسمالية القديمة هو الملكية و حرية التصرف بهذه الملكية و استثمارها, وفي هذا الاستثمار و سياقه يحق له استغلال الاخرين مقابل ما يكفي لبقائهم احياء, أي أن الغير مالك لوسيلة إنتاج لا يحق له شيء من منتوجه, و قد يحصل على جزء زهيد من هذا المنتوج ليعيش.

هذا هو أساس الملكية الخاصة الاستثمارية الرأسمالية القديمة و هذا النظام قد نشأ منذ آلاف السنين و بإمكاننا أن نطلق عليها الرأسمالية القديمة, أي طرق استثمار قديمة ولكن على أساس نظام الملكية الخاصة الاستثمارية ذاتها بل هي اصل الاستغلال الذي نعرفه اليوم.

و كذلك مفهوم الربا و الإقراض, نشأ هذا الشكل مع نشوء العملة و التداول التجاري و هو ليس وليد الرأسمالية المعاصرة بل هو قديماً بقدم نشوء الدولة و التجارة, أي منذ آلاف السنين, وحتى في كتاب التورات الذي يعتبر حديث العهد

امام المخطوطات القديمة الاخرى, والكنه ينص على الكثير حول الربا , وكذلك في الانجيل وغيرها من المراجع, وكذلك فثي الادين الاسلامي حرم الربا منذ البداية مما يؤكد على وجود النظام الربوي كظاهرة اجتماعية دارجة والا لما تم ذكرها وتحريمها اصلا.

ولذلك بإمكاننا أن نطلق عليها الرأسمالية القديمة أي طرق استثمار الملكية الخاصة القديمة, ولكن على أساس نظام الملكية الخاصة الاستثمارية, وكذلك مفهوم الربا والإقراض فقد نشأ هذا الشكل منذ نشوء العملة والتداول التجاري و هو ليس وليد الرأسمالية البرجوازية او المعاصرة بل هو قديماً بقدم نشوء الدولة و التجارة أي منذ آلاف السنين, ولولا الربح لما نشاء أي شكل من اشكال التجارة الذي نعرفه ليوم, لهذا ميزنا منذ البداية بين الرأسمالية و البرجوازية.

فالرأسمالية تعني بالحرف الواحد طريقة إدارة الملكية الخاصة ونظامها الإداري وقوانينها, هذه القوانين التي نشأت منذ القديم واستمرت حتى يومنا هذا تناقلتها الطبقات و الانظمة السياسية و كلاً طورها و سخرها على هواه و لكن الجميع حافظ على جوهرها, أي نظام الرأسمال الربحي أو القيمة الفائضة.

نشوء الرأسمال المالي الربوي

لقد ظهر الإقراض و النظام المالي و الربحي منذ ظهور الدولة الإمبراطورية الإقطاعية البابلية القديمة و كذلك في أماكن أخرى في العالم و قد نشأ بعد حالة طويلة من الاستقرار للمجتمعات و إقامة المعابد و المباني الحصينة حيث راح الناس في المعابد الوثنية وبحكم امتلاكهم الثروات وتكديسها بسبب قانون الملكية الخاصة الناشئ وتراكم النقد و المجوهرات و المعادن الثمينة كالفضة و الذهب واكتنازها واحتكارها, راح الكثير من الناس الأثرياء و المتوسطين الحال يضعون أشيائهم الثمينة في المعابد لحصانتها و ضمانة حفظ الأشياء بداخلها و راح المعبد يتقاضى شيء ما او اجر مقابل ذلك.

ربما كان في البداية شيء عيني مثل حنطة أو جلود أو أي شيء آخر مقبولاً للتداول او الاستهلاك, و من أجل ضمانة و إثبات ملكية هذه الوديعة يحصل صاحب هذه الامانة على صك طيني مكتوب يثبت ملكيته لها وحقه في استردادها متى شاء ذلك , وفي مناطق اخرى استعملت الجلود او اوراق البردى لما في حضارات النيل, و مع الزمن أصبح هذا الصك بديلاً للوديعة نفسها في الاستعمال, فهو اخف وايسر ويثبت الحق في الحصول على الوديعة في أي لحظة , و هكذا نشأت العملة, لقد نشأت العملة بناء على حاجة تطور السوق الرأسمالي التجاري و غيره أي تطور نظام فائض القيمة و ازدهار التجارة و التداول السلعي.

وهكذا ظهر النقد كمعادل عام للقيمة وظهر معه نظام الإدانة و الربا, أي أعادت المبلغ زائد نسبة معينة فائضة بدل الإقراض المرتبط بزمن معين, و قد احتوى التورات على الكثير من النصوص حول موضوع الربا و هي واضحة و تدل على مدى سلطة الربا و الإقراض.

و نورد نصاً حرفياً من كتاب التورات (يباركك الرب ألاهك كما قال لك فتقرض أمماً كثيرة و أنت لا تقترض و تتسلط على أمماً كثيرة و هم لا يتسلطون) انتهى الاقتباس,, نرى من هذه الصيغة بوضوح إن الربا كان محللاً في الديانة اليهودية و لكن مع غير اليهود, و يشيرها إلى الاقراض و يربطه بالتسلط بشكل واضح (تتسلط و لا يتسلطون) إن هذا دليلاً واضحاً على وجود الربح الربوي بشكل و صيغة متطورة, و إنه كان ملك الرأسمال و الطريق الأقوى للسلطة و السلطان.

وكذلك في العهد الجديد لدى المسيحية تشير الرواية (وحين دخل المسيح الهيكل فوجد التجار و المرابين و الصيارفة والعشارين جميعهم في باحاته يعرضون بضائعهم), فلم يكن معبد الهيكل المذكور مجرد سوق بل كان تجمعاً للتجار و المرابين و الصيارفة و الذين هم ذاتهم كانوا الكهنة ويقرضون الناس والتجار, و كذلك في الكثير من المعابد الوثنية القديمة, فلو نظرنا إلى المراجع التاريخية فسنجد بوضوح أن معبد زيوس كان عبارة عن مصرف كبيراً إذا ما قسناه بما هو قائم اليوم من دور المصارف في الرأسمالية المعاصرة, و كذلك معبد (جوث يتر)

و غيرها من المعابد القديمة, قد كانت بمثابة المصارف الكبيرة اليوم و قد وصل ببعضها أحياناً أنها كانت هي المسؤولة عن صك العملة النقدية و إصدارها للدولة في أحيان كثيرة.

و عرف اليونان و روما مثل هذه الانظمة المصرفية و الربح الربوي و كنز النقود و تحويلها إلى ثروات مملوكة و غير متداولة بل مكتنزة ومحتكرة في الوقت الذي هي بالأساس وسيلة تداول وليس احتكار بالنسبة لوجودها وضرورته للسوق والتسهيل عملية تبادل السلع, فالنقد ظهر على اساس الحاجة الى معادل عام للقيمة يسهل عملية التداول وليس للكنز او الاحتكار, واحتكار هذه الوسيلة التداولية يشكل خللاً كبيراً في عمل السوق ويضيف اليه ربحاً غير ضروري تتحمله السلعة, أي المستهلك في النهاية.

وهذا كان واضحاً ومتطوراً من قديم الزمان وبحثه المفكرين والفلاسفة في عصره ونسوق هنا مثلا وليس حصراً فهي كثر, و تحدث أرسطو عن هذا قائلاً ** (إن من المنطقي أن يبعث الربا على الكراهية لأنه يجعل النقود مادة للتملك و بذلك تفقد النقود وظيفتها التي وجدت من أجلها تماماً فالنقود جاءت للتداول و ليس للتملك) انتهى الاقباس **

و هنا يقصد أرسطو امتلاك النقود و كنزها ليس امتلاك المستعمل التاجر أو المنتج أو المستهلك المستعمل لها, فهذا أيضاً يملك النقود الذي يستعملها و لكنه لا يكتنزها, أي لا يوقفها هي كنقود بين يديه ليستثمرها فالتاجر مثلاً يستثمر في السلع وبيعها وليس في النقود ذاتها, و لا يحتكرها حيث هنا ينشأ الربا أي الربح بدون أي مقابل مادي فعلي ملموس, إن جميع النصوص و المراجع التاريخية حول العالم تشير إلى وجود نظام فائض القيمة و الربح و الإقراض و الربا منذ آلاف السنين, فهي لم تنشأ فجاءة في تاريخ كتابتها و تدوينها بل هي موروثة منذ القدم قبل كتابتها وربما بألاف السنين.

إن نظام الملكية الخاصة قد نشأ بناء عليه الكثير من المفاهيم و الهيكليات و النظم و من اهمها نظام القيمة الفائضة و هذا معناه إن الإنسان ينتج أكثر مما

يحتاج لاستهلاكه أي فائض عن هذا الاستهلاك, و هنا تأتي الملكية الخاصة لتحرم هذا المنتج من منتجاته و تعيد ملكيتها إلى مالك وسيلة الإنتاج, إلى الأرض وهي من أهمها في ذلك العصر, و لهذا انكب النظام الاقطاعي على تطوير الزراعة و ابتكار أنظمة إدارية لإدارة استثمار الأرض و إنتاجها و هذا طبعاً بحاجة إلى أيدي عاملة و خبرات, و هذه الأيدي العاملة كانوا الأقنان و من ثم العبيد إلى جانبهم, و هكذا توارث الربح و الربا و النظام الرأسمالي منذ القدم قوانينه و هيكلياته وآليات عمله وواجتهدت الأنظمة و الطبقات في تطوير هذا النظام و الحفاظ عليه الاف السنين الارضية.

و ها نحن اليوم قد ورثنا هذا النظام الربحي ذاته و لم يتغير علينا شيء سوى أن العبودية قد تقنعت و أصبحت تصدر لنا بألف غلاف و شكل دون أن نعلم, و سنوضح لاحقاً اننا نسير إلى العبودية بخيارنا و بكل قناعة و وعي, مما يعني أن الرأسمال صاحب القوة دون منازع, فلم تكن الصناعة متطورة و بحاجة إلى رأسمال كبير بل كانت مجرد حرف صغير في الغالب ما عدا أعمال العمارة و إنشاء المدن و القلاع و هذه كانت من مهمات السلطة السياسية و كثيراً ما اقرضت المصارف والمعابد النظام السياسي عبر التاريخ, و الشواهد عبر المراجع بالعشرات.

لقد نشأت أعراف و قوانين في النظام المصرفي القديم و نظام عملة و بقية حكراً على فئة معينة من الناس منذ القدم, و استمرت سيطرة هذا الرأسمال و هذا النوع من الربح و تقمص جميع ما سمي التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية محتفظاً بدورة و سلطته المطلقة أما الأشكال الأخرى من الرأسمال المال, فهو صاحب النقود ولديه هي مخزنة, و هي وسيلة للتداول لجميع السلع فهي ضرورية للجميع و هو مالكها ومصدرها و أصبح هذا النظام متوارثاً و متعارف عليه بلا جدال, و بما أن نظام الملكية الخاصة و جوهره لم يتغير فإن شيء لم يتغير على هذا الأمر ايضاً, بل حافظ على وجوده و مكانته في جميع المراحل حتى الوصول إلى الرأسمالية التكنوريالية المعاصرة .

العبودية المعاصرة

العبودية المقنعة

للتسهيل و التبسيط علينا العودة إلى العبودية القديمة و معناها و ماهي الحالات التي يطلق بها هذا التعبير القانوني, نرجع إلى القاموس أولاً ثم إلى المفكرين و السياسين لغويا, وحسب المعجم عربي

*عبودية اسم مصدره, عبد

* العبودية, استرقاق خلاف الحرية و الاستقلال, وقوع الشخص تحت قهر داخلي أو خارجي.

*مصدر عبد, و تستعمل للمنع و الحجز

* ما عبدك عني, ما حبسك

نلاحظ هنا أن المعنى لا يقتصر على المنع و القوة العنيفة الخارجية بل هناك أيضاً فعلاً داخلياً خفياً و طاقة ما لجوهر خفي, مثلاً خلاف الحرية و الاستقلال أو وقوع الشخص تحت قهر داخلي أو خارجي .

نرى ان في النص الحرفي الوارد في التعريف القوة زائد ذكر القهر الداخلي أولاً و هذا معناه أن الشخص يوافق مرغماً على شيء ما أو يتقبله قهراً, و قد يكون خارجي, أن تعريف العبودية في اللغة هي حالة ما تقع على شخص معين و في ظروف معينة غير محددة بواقع سياسي مادي مباشر إنها كلمة حمالة للكثير من التفسيرات و التأويلات, حتى في اللغة نجدها فضفاضة و ذات التباسات معينة حيث يمكن أن يكون الإنسان مستعبداً بسبب أفكاره أحياناً, فتمنعه أفكاره من الاستقلال في القرار و الحرية في الخيار و مهما تنوعت الاستعمالات و اختلفت من مجال إلى آخر فإن دلالاته متقاربة و متشابهة بين تفسير لغوي و معاني اقتصادية و اجتماعية متنوعة و لكنها جميعها تدل على شيء واحد, و هو الخضوع الكامل أما القصري أو الخياري النابع عن قناعة داخلية كمفهوم العبادة, أو الخضوع الكامل لشيء ما حتى لو كان غير واقعياً أو مادياً, إذاً نحن متفقين مع هؤلاء حول

هذا المفهوم, أي أن العبودية هو اسم للدلالة على واقع قانوني و اجتماعي و سلوكي اقتصادي و اجتماعي ذو نتائج سياسية و اجتماعية و اقتصادية, أي أن نتيجة هذا الفعل مستمرة و يخضع لها الإنسان و لتأثيرها مدى حياته ,

أي خضوع كامل لشيء ما قد يصنف نوع من العبودية, كالإدمان على سلوك معين أو عقاقير معينة مثلاً كالخمر و التدخين و المخدرات و غيره, فالعبودية هي واقعاً مادي و سلوك في النهاية, و فيما لو بحثنا و ألقينا نظرة أكثر بعداً من الاقتصاد بحثاً عنها سنتفاجأ أن هناك الكثير من الحالات و الظروف في الحياة ينطبق عليها مفهوم العبودية تماماً و بكل صراحة و وضوح.

و هذا معناه أن العبودية ليس فقط اقتصاد وقوانين بل هناك أشكال متنوعة و متعددة من العبودية و هناك وسائل أيضاً متعددة لممارستها و وسائل متعددة لتطويرها و ملائمتها مع العصر, فلم يعد ممكناً ممارسة العبودية الأولى القديمة فقد تطورت أشكالها و تعددت و لكننا هنا سنلقي الضوء على العبودية الاقتصادية فهي مقصدنا لكشف حقيقة المرحلة التي نعيش و أين نحن من مسيرة المجتمع التطورية و إلى أين نحن سائرون الآن و غداً.

و في علم الاقتصاد الحديث تعرف العبودية كما يلي (كل إنسان لا يملك إنتاجه و مجبر على بيع قوة عمله) و هذا معناه أن هناك المليارات من البشر يعيشون هذا الظرف أي لا يملكون إنتاجهم, فكل من لا يمتلك وسيلة إنتاج لا يمتلك و لا يحق له امتلاك أي منتوج, و مجبر على تأمين يومه حتى و إن لم يمتلك وسيلة إنتاج و لهذا فهو في النهاية بحاجة إلى سلع يستهلكها ليعيش, والنتيجة هو مجبر على بيع قوة عمله مقابل الحصول على ما يكفيه للبقاء متخلياً عن نصيبه الفعلي في الإنتاج, أي فائض القيمة, و فائض القيمة هذا هو بالأساس فائض إنتاج, أي ما يزيد عن حاجات المنتج و تكلفة الإنتاج حيث يتشكل فائض القيمة, و هذا كله مبني على أساس قانون الملكية و نوعيتها, و هذا القانون قديم بقدم نشوء الملكية و الربح و هو موجود قبل نشوء الرأسمالية البرجوازية التقليدية, فهذا القانون ليس خاصاً بمرحلة اجتماعية معينة إنه قانون الملكية الخاصة الأساسي, و

بدونه لا وجود لهذه الملكية.

وهذا من نقاط ضعف الماركسية في فهم التاريخ حيث أن ماركس وانجلس لينين بعدهما وغيرهم من رواد هذا الفكر لم يلتفتوا كثيراً إلى جذور قوانين الرأسمالية و الربح و المراحل التاريخية و المجتمعات الأخرى البعيدة و القديمة, كان جل تركيزهم على أوروبا و الحضارة الإغريقية و الرومانية و البيزنطية أحياناً ولكنها في غالب الأحيان مركزة حول هذا المحيط .

فالربح و فائض القيمة أو فائض الإنتاج و العبودية رفيقان و لم تنشأ القيمة الزائدة في البرجوازية فحسب, ربما سميت بفائض القيمة أو بحثت كظاهرة موجودة و لكن في أذهاننا و في غالبية الأبحاث ارتبطت بمرحلة البرجوازية, بل أطلق على البرجوازية ذاتها الرأسمالية, و اعتبر قانون الربح و القيمة الزائدة هو القانون الأساسي لهذه المرحلة, مع أن هذا القانون ليس خاصاً بهذه المرحلة بل هو قانون قديم جداً و متوازي مع جميع مراحل المجتمع الطبقي والملكية, كما أن مفهوم الرأسمالية نفسه كان قائماً كنظام ربحي وفائض قيمة منذ نشوء المكية الخاصة وظهور القنانة و العبودية.

فالعبودية في النهاية كانت في المجتمع القديم تقوم على حمل مسؤولية العبد بالكامل من غذاء و مأوى و طعام و غيره, فالعبد الضعيف لا ينتج كالعبد القوي و النشيط وكان الأسياد يفاخرون بقوة عبيدهم و مهاراتهم, فكان العبد يحتاج إلى رعاية و عناية و مسؤولية و في حال الصغار تربية أيضاً, أما في نظام البرجوازية وسلطتها فإن السيد لا يتحمل أي مسؤولية عن العبد خارج نطاق العمل, و الأجر المتقاضي مقابل جهده, فالعبد في البرجوازية وفي العصر الحالي التكنوريالي تماماً كالعبد في العبودية و الإقطاع لا يمتلك وسيلة إنتاج و لهذا فهو لا يمتلك أي منتوج, و هو مجبر في النهاية على بيع قوة عمله حسب النظام السائد (نظام الملكية الخاصة) أي أن يرضى بشروط العمل, وهكذا هو في النهاية يخضع لنفس شروط العبودية, فهو محروم من الملكية لوسائل الإنتاج و محروم من فائض المنتوج الاجتماعي و هو مجبر على ذلك فلا بديل أمامه, فهو لا يمتلك سوى قوت

يومه إذا عمل و إلا فلا شيء يسد رمقه بل كان وضع العبد القديم افضل كثيراً من العبد المعاصر في اغلب الاحيان.

في العبودية القديمة كان العبد يتوفر له المأوى و الملبس و الطعام و الرعاية الصحية و العلاج وغيره مقابل قوة عمله الذي يبذلها في خدمة سيده أو في العمل, ولم يكن بالمكان ان يقدم للعبد نصف وجبة طعام مثلا, او نصف كساء, , أما في الرأسمالية الحديثة فإن العبد يتحمل مسؤولية نفسه بل هو مجبر أن يدفع أجراً مقابل السكن الذي كان متوفراً في الماضي تلقائياً و كذلك أثاث البيت و الثياب و الطعام و غيره, إن هذا كله عليه توفيره و من ضمن مسؤوليته و على أجرته أن تتحمل ذلك كله.

إن العبد المعاصر المأجور من الناحية الاقتصادية ذو جدوى اقتصادية أفضل بأضعاف المرات من العبد القديم بالنسبة للمالك, فهذا مسؤوليته على نفسه وهو يتحملها, نعم هو يملك حياته الخاصة و حريته الشخصية فيما يخص تدبير أموره, أين و كيف يقيم و ماذا يأكل و ماذا يلبس و ماذا يستهلك و لكن يبقى السؤال ما هو المتاح له من إمكانية لذلك.

إن أجره لا يكفيه بالكاد للحد الأدنى من السلع و أقل الأنواع جودة و هو ملزم بنوع السكن المتاح المتدني الخدمات و المساحة, ووكذلك الطعام و الثياب, فهو مجبر على استهلاك ارخص الانواع واقلها جودة, و في النهاية هو ملتزم بالقوانين كمواطن صالح, و مجبر على بيع جهد عمله لمالك وسيلة الإنتاج, و بهذا فهو يوافق على شروط العمل و بذلك يصبح هو مخيراً بين هذا أو ذاك من أصحاب العمل, أو هذا النوع من العمل أو ذاك, ولكنه في النهاية متحمل مسؤولية نفسه و ملتزم اجتماعياً بالقوانين السائدة و سيبيع قوة عمله لمالك وسيلة الإنتاج, أي في نهاية المطاف للسيد ذاته أي مالك وسيلة الإنتاج وان اختلف الاشخاص.

أما هو العبد فقد تحسن حال سيده بحيث تخلص من جميع مسؤولياته و التزاماته اتجاهه, بينما بقي هو خاضعاً لنفس القوانين و المستوى من الاستغلال الاقتصادي الفعلي و المعنوي, و لو طبقنا شروط العبودية على وضعية الإنسان

المعاصر سنكشف على الفور مدى انطباق العبودية القديمة ذاتها و بحذافيرها عليه بل واضافة الكثير عليها.

إن تسمية الرأسمالية و غيرها من التسميات المعاصرة واعتبارها حديثة العهد ومن مظاهر المجتمع البرجوازي ليس سوى خدعة كبيرة لإخفاء حقيقة الأمر و واقع الحال, و هو أن العبودية ما زالت قائمة بالكامل ما عدا التسمية و تطورات العلم و التكنولوجيا و غيرها, و الأخطر من هذا كله أن هذا العبد قد أصبح مخدوعاً حقاً بحريته و يعتقد أنه يمتلك حياته فعلاً, و انطلت عليه حيلة الحرية الزائفة, حرية الفرد وحرية الإنسان و غيرها من الشعارات البراقة الخادعة.

إن العبد القديم كان يعرف تماماً أنه عبد, و مدركاً لذلك و يطمح دوماً للتخلص منه, و الأسياد كانوا يدركون ذلك جيداً و لهذا سخروا الدين ليسرع و يسهل لهم ذلك فيقنع العبد بقدره و يؤمن أن هذا شيء من الله, قضية مكانة البشر الاجتماعية و ثرواتهم, و قد نجح هذا حيناً و فشل حيناً آخر و لكنه كان من ضمن أساليب النظام القديم الإقطاعي السابق.

أما في المجتمع الرأسمالي الحديث فإن الحرية هي الخدعة و الشعار الكبير الذي يوضع تحته جميع العبيد و لا يحصل أحداً منهم عليها إلا ما ندر, حيث حرية المالك هي الحرية الفعلية فقط في ظل مجتمعات الملكية جميعها, فقد ابتكرت التكنوريالية الحديثة مئات الطرق و الوسائل لأجل تضليل الوعي و صناعته على النحو المناسب لها, بحيث يصل الإنسان إلى قناعة أنه حراً و صالحاً و بطلاً أحياناً الخ.. من الزيف و الزركشة من أجل خداعه و اقناعه بما هو ضروري أن يكون عليه,,, ليكون عبداً صالحاً مؤهلاً للاستعمال و إلا إلى الجحيم, فلا مكان له في هذا النظام بل سيصبح خارجه تلقائيا, حيث سيلقى في الشارع و لا مكان له داخل هذا النظام الاجتماعي الضخم.

و من أجل تسهيل الامر و عدم ضياعنا في العموميات علينا تفصيل هذا المفهوم أكثر, فالعبودية الاقتصادية قد تكون جماعية أو فردية, جماعية أي بمعنى استغلال أمة لأمة أو شعب آخر و هذا موجود منذ الإمبراطوريات و حتى

الرأسمالية المعاصرة إنه تواصل تاريخي لنفس العلاقات الإنتاجية, فما زال حتى يومنا هذا بل إن عصرنا المعاصر, هو عصر الرق بامتياز, و الرق الحديث أشد فتكاً من السابق و سنرى ذلك في مكانه بالتفصيل.

و هناك العبودية الفرية أي عبودية الشخص الفرد لوحده كأفراد و ليس كجماعات و أمم و هذا أيضاً من أشكال العبودية القديمة التي تم توارثها حتى يومنا هذا و ما زالت العبودية في أوجها بل هي في مسار أخطر كثيراً مما كانت عليه العبودية القانونية أي امتلاك العبد الإنسان ملكية تماماً كالبهائم و الأنعام, هذا كان شكلاً واضحاً و مربحاً من العبودية, و لكن له تبعات المسؤولية عن العبد مدى حياته, أما في العصر الراهن فالعبد يستهلك ولا بأس من ذلك فهناك المئات من العبيد المأجورين, و لا مشكلة في فقدان أي عبد منهم, فهناك المزيد متوفر و ربما سيؤدي المهمة أفضل من سابقه, و في عصرنا الراهن طابع سوق العمل دائماً يميل إلى العرض اكثر من الطلب على قوة العمل و بذلك دوماً هناك بديل متوفر دون أي تكلفة و مسؤولية, و هذا افضل من السابق بالنسبة لصاحب العمل, او المالك, فهو قد تخلص من مسؤولية حياة العبد وتحمل تبعياته.

و تنقسم العبودية الاقتصادية إلى اربعة اقسام اساسية

1 العبودية القانونية

2 العبودية المأجورة

3 العبودية الاستهلاكية

4 العبودية الائتمانية

1العبودية القانونية

هي تلك العبودية القديمة التي كان فيها الإنسان مملوكاً بالكامل لإنسان آخر و يحق له تسخيره في العمل و الإنتاج أو أي شيء آخر.

2 العبودية المأجورة

وهي شكل من العبودية التي يتلقى الإنسان مقابل قوة عمله أجراً وليس منتوجاً عينياً فالمنتوج من حق مالك وسيلة الإنتاج أما العبد فلا يحق له المطالبة بشيء من إنتاجه حتى و لو كان إنتاجه بأرخص الاثمان, والعبودية المأجورة حسب تصنيف علماء الاقتصاد المعاصرين و الاجتماع و التاريخ الحديث, هي عبودية العمل فيما لو طبقنا عليه مفهوم العبودية, فالعامل لا يختلف عن العبد في شيء فقط كونه مالك حريته الوهمية, إن هذا أقل تكلفة من العبودية القانونية السالفة, و هي أجدى كثيراً و أفضل للمالك من النظام السابق العبودية القانونية, وهي في كلا الحالتين ذات نتيجة واحدة العبد لا يمتلك منتوجه, هناك كان يحصل على وسائل العيش و الرعاية عينية, و هنا يحصل على نقود بدلاً منها أجر, جوهر الحال واحد, و هكذا خضعت ملايين البشر لنظام العبودية الحديث العبودية المأجورة, وهو احد الاشكال الذي أطلقنا عليها العبودية المقنعة, و هي اختصار للرق الرأسمالي المعاصر وهي فردية و جماعية في النهاية.

3 العبودية الاستهلاكية

هذا الشكل من العبودية من اخطر الاشكال الحديثة للعبودية, حيث يتعرض الانسان بشكل دائم ومكثف للدعاية للسلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية, ونوعية الحياة العصرية تتطلب السعي الدائم وراء السلعة باستمرار, وفي حال لم تكن سلع جديدة سيكون بحاجة الى تجديد القديم من وسائل وضروريات للحيات المعاصرة ومتطلباتها, من اجهزة كهربائية وادوات مكملة وضرورية للحيات ووسائل اتصال والكثير من الاجهزة التي يجب ليس اقنائها فقط بل بالضرورة تجديدها باستمرار, والا خرج الانسان عن الحالة الطبيعية لوسطه المحيط.

ان كثافة الدعاية والطريقة التي يتم الترويج للسلع بها تشكل الوعي الاجتماعي, وتؤثر عليه باتجاه ضرورة اقتناء هذه السلع تحت اي ظرف, وهكذا يلجأ الانسان لأي طريقة من اجل الحصول على هذه السلعة الذي اصبح يشعر انها ضرورية

وبدونها لا يمكنه ان يكون طبيعي كغيره, فتتحول تلك السلعة الى كابوس يطارده ليل نهار حتى الحصول على السلعة, لقد تحولت هذه السلعة الى شيء خفي يلاحق الانسان بلا انقطاع, مما يدفعه في النهاية الى اللجوء مرغماً الى القروض والبنوك لتحقيق هذه الغاية, وقد اوجدت وسهلت البنوك ذلك له لتسهيل تبعيته وارتباطه في هذه المؤسسات الربحية المسيطرة على شرايين اقتصاد البلاد بكاملها من خلال العملة والنظام الربحي والربا والضرائب.

4 العبودية الائتمانية

و هي العبودية الاستهلاكية و القروض و الضرائب و غيرها من أنواع الالتزامات و هي من أكثر أنواع العبودية الاقتصادية خطراً و تغلغلاً في المجتمع الاستهلاكي المعاصر, و ذلك كونها عبودية خفية نحن نقوم بها مليء إرادتنا و نحن مقتنعين بذلك وهذا أخطر ما في الأمر, فالقروض ضرورية للعمل و الإنتاج وسداد القروض ضروري من أجل الحصول على غيرها, وكذلك لاستهلاك السلع الباهظة الثمن مثل السيارات و أنواع فاخرة' من الأثاث إلى آخر ما هنالك, و الموظف و العامل و غيره من العبيد المأجورين في النهاية هم بحاجة إلى القروض كونهم لا يستطيعون توفير مبلغ كبير دفعة واحدة فالحل هو القروض.

و هنا ينطبق مفهوم العبودية بالكامل على هذا الحال مع فارق ان العبد هنا يحصل على ما يريد من وسائل الاستهلاك و له كامل الحرية في اختيارها و لكن عليه أيضاً دفع الثمن الباهظ على حساب قضايا حياتية أساسية أخرى قد تصل إلى الغذاء و الملبس و المسكن أحياناً ولمس بضرورات الحياة الاساسية.

إن مجتمع الملكية الخاصة قد تطور و قام على أساس لم يتغير حتى يومنا هذا, و استمر الأساس ذاته حاملاً في طياته جميع التطورات اللاحقة و أضيف لها ما أضيف مع كل مرحلة جديدة حتى وصلنا إلى العصر الراهن التكنوريالي و هي أرقى شكل من أشكال الاستغلال التي عرفها التاريخ البشري حتى الان.

الفصل الثامن

المرحلة التكنوريالية الراهنة و خصائصها

لقد أطلقنا على هذه المرحلة اسم التكنوريالية أي تحول الرأسمال المالي إلى ملك السوق المهيمن دون أي منازع مقابل قوانين قديمة بالية منذ عشرات السنين, و في الوقت الذي تحولت فيه العملة إلى مجرد أرقام وهمية يتقاضى عليها البنك الدولي أرباحاً وهمية بدون أي مقابل بل و لا حتى ضمانة, فكل ما يقدمه البنك في المعاملات الكبيرة أرقام وهمية يتقاضى فوائدها فعلياً, أي يتقاضى عمولة وفوائد مقابل ضمانات وهمية لا وجود مادي لها, و من جهة أخرى فإن البنك الدولي قد أصبح هو المهيمن على موضوع العملة في العالم, و هو يقرض الجميع و يتقاضى فوائد و أرباح من الجميع دون استثناء, فالدول جميعها لديها عجوزات بمليارات الوحدات النقدية للبنك الدولي, و هو الوحيد الرابح في جميع الأحوال, حتى في الحروب والازمات الاقتصادية, هذه المؤسسة المالية تقرض الخاسر والرابح في الحرب وتقرض الاعادة الاعمار, فهي في جميع الاحوال تعمل على قاعدة رابح بضمانة اكيدة.

و من أهم ميزات المرحلة الجديدة سيطرة الاحتكارات و الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي, بل و على دول بأكملها بينما في بداية نشوء البرجوازية كان من أهم أهدافها السوق و المنافسة و السوق الحرة, نلاحظ أن المرحلة الجديدة قد قضت على المنافسة بالكامل, فلن يستطيع قارباً صغيراً خوض محيطات مهولة مثل السوق العالمي المعاصر, لقد قضى هذا السوق الهائل الإمبريالي على كافة الامكانيات امام المنافسة للرأسمال الصغير, و هي من المقدمات الضرورية للمجتمع الاستعبادي المعاصر.

الملكية الخاصة

و الآن فقد انتقلنا من هذه المرحلة الاستعمارية الاحتكارية إلى مرحلة سلطة المال المطلقة و السعي للسيطرة الشاملة على العالم من خلال استغلال التكلجة الرقمية و امكانياتها.

و الصفة الأخيرة الأخطر للمرحلة أن المواطن و المستهلك بات يصنع صناعة و يوجهه كما يحلوا للجهات المسيطرة على السوق أي أن المستهلكين يتم صناعتهم حسب الطلب ولم تعد السلعة هي التي تصنع حسب الطلب فنحن نصنع اليوم من أجل السلعة و حسب استهلاكها و فعاليته, و لهذا فالإنسان أصبح يصنع تماما كبقية السلع وهذا أخطر ما في المرحلة وسنوضح ذلك مفصلاً, ومن الجدير الإشارة للتذكير فقط ان هذه المراحل جميعها مهما اختلفت تسمياتها فهي في النهاية امتداد و اطوار لنظام اجتماعياً واحداً لا غير نظام الملكية الخاصة التي قامت العبودية على أساسها.

مرت الملكية الخاصة و أنظمتها المتفاعلة بأطوار عدة اختلفت أحياناً في الهيكلية و الشكل إلى حد ما ولكنها من حيث الجوهر هي نفسها ولا جدال في ذلك, فالنظام الاجتماعي بجميع أطواره (نظام الملكية الخاصة) قامت على نفس الأساس, و هذا كافي لان تبقى العبودية متواصلة في الوقت الذي أخذت فيه شكلاً آخر لوجودها الاقتصادي و الاجتماعي و الروحي, و بإمكاننا اختزال خصائص المرحلة و نفضل اصطلاح المرحلة بدل تعبير (التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية) فجميع التشكيلات المسطحة التي اعتمدها أصحاب هذه النظرية هي ليس سوى مراحل و أطوار من نظام الملكية الخاصة, وبقية هي ذاتها منذ نشؤها, ما بعد مرحلة المشاعية وحتى الان ليس سوى امتداد للنظام ذاته, و الاستفاضة في تلوينها ليس سوى محاولة هامشية لإمكانية التضليل عن حقيقة الأمر الجوهرية, فجوهر القضية واحد طالما الأساس ذاته و النظام القانوني و الاخلاقي و الإداري ذاته مع إضافة التعديلات الضرورية, وتتلخص خصائص المرحلة في

1. السيطرة الجغرافية على العالم بالكامل

2. السلطة المطلقة لرأسمال المالي

3. تضاعف الربح الربوي و زيادة نسبة الفوائد

4. غياب مبدأ المنافسة التي كانت في بداية سلطت

5. القضاء على الطبقات البرجوازية الصغيرة و المتوسطة و خضوع السوق الداخلي بالكامل للنظام المالي الجديد و اضمحلال المنافسة.

6. انتشار العبودية المقنعة المأجورة

7. صناعة العبيد

8. انتشار العبودية الاتمانية على نطاق واسع و سيطرتها على العالم بأسره كأفراد و دول مع الحفاظ على العبودية المأجورة.

9. تحول الحروب إلى وسيلة تجارة و سوق للأسلحة و غيرها من مواد البنية التحتية والغذاء والادوية.

10. انعدام الديمقراطية و فشلها الواضح في تحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من ابسط الحقوق الانسانية.

11. الفراغ الروحي للمجتمعات و تحول كل شيء إلى ربح و تجارة بما في ذلك الإنسان و العلوم و الثقافة و الفنون.

12. فشل كافة النظريات في وضع حلول عملية للازمة.

13. التجهيل و التضليل و سياسة صنع الوعي الجماعي الغافل عن حقائق الأمور و مسيرتها و خاصة ما يتعلق بالشؤون المالية الداخلية و غيرها, إن هذه الخصائص للمرحلة هي الأكثر احقية بالاهتمام و التفسير للوعي البشري الجمعي و الفردي, و ذلك بحكم ضرورة معرفة طبيعية المرحلة, و وعي الطريق الذي تسير عليه البشرية فلم تعد ثقافة القطيع و استمرارها مجدياً بعد, و يجب كشف الغشاوة عن عيون الإنسان قبل تعزيل البيدر و انتهاء الموسم

1 السيطرة الجغرافية على العالم

لقد تمت السيطرة الجغرافية على العالم منذ زمن بعيد و مع اكتشاف الأمريكيتين و استراليا استكمل اكتشاف جغرافيا الكرة الأرضية و تم سيطرة الإنسان على جغرافية اليابسة على الكرة الأرضية بكاملها, و قد كانت الحرب العالمية الأولى و الثانية إحدى نتائج هذا الصراع العالمي على تقاسم جغرافيا العالم وخيراته واخضاعها لنظام الملكية الخاصة المجنون الجائر, و لكن في النهاية هذه الجغرافيا ليس هدفاً بحد ذاتها فالأرض و الطبيعة هي المصدر الأساسي و الأهم للخامات و هي نفسها أيضاً وسيلة إنتاج مباشرة, ثم إن الأرض بدونها لا يمكن إقامة أي مشروع أياً كان نوعه.

ولهذا تأتي السيطرة على الجغرافيا من أهم القضايا الذي يتصارع عليها البشر في المجتمعات الطبقية جميعها, فالأرض قبل كل شيء في الاستثمار الإنساني, فمالك الأرض أو العقار هو في النهاية صاحب المكان و هو يقرر ما يريد وما لا يريد في حدود ملكيته, هذا في مرحلة الإمبريالية ما قبل التكنوريالية, أما في مرحلتنا الجديدة المعاصرة فهذا قد تغير كثيراً سواء في شكل الاستغلال او الطبقات المتغيرة.

في السابق كانت البرجوازية و مرحلتها حيث كانت ملكية الأرض تقتصر على ما هو ضروري لإقامة المصانع و الاسواق و حسب, أي في المدن و محيطها ولم تعتني البرجوازية كثيراً في الأرض, حيث ركزت على المدن و حاجات الإنتاج الصناعي الناشئ وبقية الرياف بعيدة الى حد ما, أما في المرحلة الاحتكارية فقد تغير الحال و دخلت الأرض و المساحات الجغرافية الشاسعة إلى ملكيات احتكارية شاملة بل و تطورت إلى دخول للاحتكارات الكبيرة على الزراعة و السيطرة على إنتاج المواد الأسية للعالم كالقمح و غيره من أنواع الحبوب و الغذاء التي أصبحت تشكل أمن غذائي استراتيجي للبشرية بسبب كثرة استعمالها و الاعتماد عليها كعمود فقري للغذاء البشري, و كان الرأسمال المالي حتى الآن غير معلناً عن سلطته المطلقة و لكن في أواسط سبعينات القرن الماضي بعد اتفاقية جامايكا حيث ألغي ربط العملة بالذهب, و منذ ذلك الحين تحول القانون و النظام المالي العالمي بكامله

إلى صالح الرأسمال المالي بالكامل حيث أصبحت العملة محررة من المعدن كمعادل عام للقيمة النقدية.

2 السلطة المطلقة للمال

لاحظنا كيف تطورت سلطة المال المتمثلة هنا بالعملة الورقية و مسارها فقد ارتبطت العملة بالذهب و كان الشكل الأصلي لها المعادن و الذهب أو الفضة في الكثير من مناطق العالم و بقية هذه الطريقة نفسها لألاف السنين فحتى في العصر السومري القديم عثر على الكثير من الألواح الطينية التي تحتوي على مواد تؤكد أن الناس كانوا يأخذون وثيقة مكتوبة تثبت أن لديهم كمية من الذهب أو الفضة مخزنة في المعبد و هذا يستعمل في البيع و الشراء و التداول كبدل العملة الذهبية أو الفضية أو الذهب نفسه فقد كان ذلك الصك الطيني يوازي ما كتب فيه من وزن ذهب أو فضة و يحمل القيمة نفسها وهذا معناه أن العملة البديلة عن الذهب نفسه قد نشأت منذ آلاف السنين.

و حتى ذلك التاريخ الذي فصلت فيه العملة الورقية عن الذهب و تحولت إلى سوق السلع و النفط كسلعة أساسية, و لكن مع تطور الازمة العالمية و الصراع على ملكية العالم من جديد كأسواق و خامات, لم يعد بمقدور السوق المتقلب و الخاضع لقانون العرض و الطلب و فوضى الإنتاج و ظهور أزمات جديدة في سوق النفط العالمي, دخل البترودولار في ازمة خانقة مما اضطرت الولايات المتحدة الى العودة إلى نظام الجيوش و الغزو الخارجي تماماً كما في الدورات السابقة في التاريخ, عندما ظهرت الامبراطوريات و سطت على الممالك الصغيرة في بابل القديمة و حلت الإمبراطورية مكان الممالك الصغيرة, بعد أن غزتها بجيوشها و أخضتها بالقوة, و هكذا انتقل النظام المكية من طور الممالك الصغيرة إلى طور الإمبراطوريات, وقد حصل هذا في غالبية الأنظمة القديمة حول العالم من الصين إلى الهند إلى سومر و مصر القديمة و اليونان و الأمازيغ و روما و بيزنطة

لاحقاً وكذلك الإمبراطورية الإسلامية في العصر الحديث وثم العثمانية لاحقاً.

لقد انتهت سياسة الغزو والحروب العسكرية في أواسط القرن السالف وسيطرة على العالم في حينها ما سمي بالحرب الباردة بين النظامين العالمين الأساسيين في الصراع و لكن طبيعة الأزمة المستفحلة لدى النظام العالمي الاستعماري و غياب إمكانية الحلول لها, بسبب طبيعة السوق و قوانينه دفعت بالإمبراطورية الأمريكية إلى العودة إلى نشر القوات و السيطرة الخارجية و العودة إلى الطريقة القديمة في فرض النفوذ و السيطرة.

و هي أن تنشر قواتها في كافة الاماكن الاستراتيجية في العالم و فرض السيطرة عليه جغرافياً من جديد وعدم الاكتفاء بالسيطرة الاقتصادية, بل لقد ابتدعت طريقة جديدة للتسويق من خلال انتقال الحروب و الإتجار بها كأسواق للسلاح و غيرها من منتوجات الحروب الاستهلاكية, لقد تحررت العملة من الذهب منذ زمن و كان النفط هو الخامة الهامة التي سيطرت, ولكن بما أن الأزمة لم تحل جذرياً تزعزع وضع الدولار في العالم كعملة مسيطرة على السوق, فافتعلت أمريكا أحداث 11 سبتمبر و غزة منطقة الخليج, و منذ ذلك الحين أعيد نشر القوات الأمريكية بكثافة , و منذ ذلك الزمن أصبح الدولار الامريكي و قيمته مرتبطة بالأسطول الأمريكي و القواعد الخارجية التي أصبح وجودها بحد ذاته في أماكنها يشكل احتلال للعالم و مصدر للربح و الاستثمار بعدة طرق و مصادر جديدة الاستثمار.

اولا في السيطرة و الهيمنة على الشعوب مباشرة و بالقوة العسكرية بل و افتعال الحروب من أجل الإتجار بها.

ثانياً الإتجار بالأمن حيث تدفع الدول و الشعوب ثمن هذا التدخل, و من منا لا يعرف كم من الأموال تنفق على كل عملية عسكرية, بل كم تكلفة كل قذيفة يتم استخدامها,

ثالثاً الحفاظ على سعر الدولار و سيطرته كعملة و الذي أصبح ضبطه قائم على قانون القوة و البلطجة, إن الكارثة الكبرى في النظام العالمي المعاصر تكمن في

كونه نظاماً يعيش مرحلة محاولة هيمنة القطب الواحد الآن, و رغم كل ما هناك حتى الآن من تطورات في دول شرق الكرة الأرضية, إلا أن السيطرة الفعلية السائدة على العالم تعود إلى النظام الاستعماري العالمي و مفاهيمه, بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أي بمعنى أن ما يحكم السوق العالمي ليس القوانين و المنطق, بل القوة و السيطرة و النفوذ و ليس النفوذ العسكري بل إن النفوذ العسكري يستخدم للتجارة و الحفاظ على استمرارية النظام الذي ترغب فيه و يناسب مصالح هذه القوة المهيمنة..

و غياب القوانين الضابطة للسوق بل تركه على من له القدرة على الهيمنة و هذا أخطر ما في طبيعة هذا النظام حيث تعتبر أمريكا من أكبر الدول المسيطرة و تصل عدد قواعدها العسكرية حول العالم إلى 700 قاعدة و موقع عسكري و هذا يعتبر غزواً حقيقياً للعالم إذا ما قارناه بالإمبراطوريات القديمة و الحديثة.

إن العالم يعيش حالة من السيطرة الغير مسبوقة تحكمها قوانين البلطجة و القوة بل هناك انقلاباً على مفاهيم و قوانين البرجوازية ذاتها بما فيها مفهوم الديمقراطية, بل و على ما سمي بالرأسمالية البرجوازية التقليدية.

أي تم القضاء على مفهوم السوق الحرة و حرية المنافسة المنطقية إلى حد ما و المرتبطة بحركة السوق الطبيعية, و فرض كل ما تريده الجهات المسيطرة بالقوة و قصرياً على السوق من خلال القوة أو عزل البدائل و منعها, مما يضطر الناس إلى القبول بما هو متوفر و الدعاية و الحيلة و الخداع و إخفاء الحقائق بل و تزويرها حتى في القضايا العلمية و التاريخية.

إن فوضى السوق العالمي في العملة قد أدى إلى انقلاب في السوق و ضياع المعيار الحقيقي و المنطقي لأسعار العملة مما جعل دول العالم في النهاية تخضع للبنك الدولي الذي تسيطر عليه بالأساس و صاحبته هي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر امبراطورية معاصرة, و تم إنشاء صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي, و كانت مهمة هذا الصندوق في البداية تنحصر في إقراض الدول و مساعدتها على موازنة عملتها الداخلية و منحها القروض الضرورية للإعمار, و لكن بعد

ذلك لم يعد أحد يعلم ما هو الفرق بين البنك الدولي و صندوق النقد الدولي فقد اختلطت المهام و تعددت الوجوه, و رغم الخطة المختلفة لكل من هذين المؤسستين النقدية الدولية إلا أنها في النهاية مؤسستان تابعة لجهة واحدة تديرها و تسيطر من خلالها على كافة دول العالم مخضعة عملتها و من خلال ذلك البلاد و العباد, موقعة تلك الدول و خاصة التابعة منها في عبودية جماعية مرعبة لا تختلف عن تلك العبودية الجماعية التي كانت تمارسها الامبراطوريات القديمة الواقعة على حدود المنطقة العربية, حيث كانت جميع القبائل العربية تدفع ضرائبها واتاواتها لتلك الإمبراطوريات, وفي حال أي تأخير أو تململ في عملية الدفع تحضر الجيوش و تسوق المواشي غنائم و تسوق نصف السكان عبيداً بالقوة بحكم القوي الغالب.

فلم تكن تلك القبائل ترى جيوش و جحافل ما دامت ملتزمة و تدفع صاغرة كل ما تنتج و لا يبقى لهل سوى ما يسد رمقها, لقد كان استعباداً جماعياً اقتصادياً و روحياً و اجتماعياً أيضاً, و اليوم عندما تصبح الشعوب بأكملها رهن للبنك الدولي تقترض على هواه و تلتزم بقوانينه و تقدم له كل ما يطلب فهو يفصل و الآخرين يلبسون, و لم يعد من ضابط أو مقياس منظم أو محدد لقيمة العملة, فهذين المؤسستين تقرض و تحدد القوانين و تطبع العملة و تتقاضى عليها مبالغ طائلة من الأرباح دون أي مقابل سوى طباعة العملة التي لا تساوي فعلياً أكثر من تكلفة طباعتها, فهي لا قيمة فعلية لها إطلاقاً فلا يوجد لها أي مقابل سوى ضمانة وهمية افتراضية لا وجود واقعي لها, و قوتها قانونية و عرفية و ليس مادية على الإطلاق, إلا في حالة استعمال العنف و الإجراءات العقابية و غيرها, اما كقيمة مادية لهذه الضمانة فلا قيمة فعلية لها سوى القوة و البلطجية و التظليل ولو افترضنا جاء اصحاب الاموال يطالبون بها عينياً معاً فلن يجدو شيء, إن صاحب السوق هو المتحكم به تماماً سواء بالأسعار أو إدارة السوق من حيث كميات النقد و كمية الإقراض ووضع القوانين و سعر الفائدة الخ.......

و بهذه الطريقة لا أحد يعرف كيف تعمل هذه المؤسسات فعلاً و لا كيفية ربحها و

فوائدها ولماذا هذه الفوائد, إن العالم بأسره يخضع لسيطرة هذين المؤسستين الدولية و لا يوجد بلد في العالم قادر على الإفلات من هذه الهيمنة المالية على سوق النقد الدولي ما دام بحاجة إلى التعامل مع السوق التجاري العالمي كغيره من الدول, و نلاحظ أن كافة الدول حتى و هي في أعلى مراحل العداء لأمريكا و الصراع معها كمنافس أو كمستغل و استعمار ولكنها لم تستطيع الانقطاع عن التعامل بالدولار الأمريكي و استعماله في المعاملات التجارية.

3 تضاعف الربح الربوي

تعددت العوامل السالفة الذكر من تحرير العملة من الذهب, و أزمة السوق العالمي للنفط, و الطاقة ونشوب الحروب, إلى السيطرة المطلقة للمال النقدي و تم احتكاره ذاته من قبل جهة معينة في العالم, وهذه الحجة هي صاحبة مشروع العالم مزرعة واحدة, مما أدى إلى غياب الضوابط الواضحة و الحقيقية لأسعار العملة و سهل التحكم في السوق و الأسعار في ظل غياب معادل واضح للقيمة معروف من قبل الجميع يتم الالتزام به, و كانت العملات المعتمدة عالمياً في السابق لها قيمة توازيها بالذهب و بإمكان أي مواطن أن يعرف قيمة القطعة النقدية الحقيقية, و من أين استمدت هذه القيمة وان يحصل مقابلها على وزن معين من الذهب في أي وقت يشاء.

أما اليوم فلا أحد يعلم كيف وعلى أي مقياس تحدد قيمة هذه العملة, هذا سراً لا أحد يعرفه سوى الشيطان و صاحب هذا المشروع نفسه أي صاحب مطبعة العملة و مالكها, إن بقاء كل ما يخص قضايا العملة و النقد و أصحاب الأموال الكبيرة من هم, و من المالكين الحقيقين لهذه المشاريع, فهذا من الأسرار التي يجب أن تبقى بعيدة عن الناس جميعاً ولهذا تفتعل الأحداث, وتصنع خصيصاً لإلهاء الجمهور في تلك الدول المسيطرة, و يعيش الناس حالة من التضليل و العمى الذهني المطلق بحيث لا يوجد أي تساؤلات للإنسان عن ما يدور من حوله كل

ما يفكر به هو كيفية الحصول على المواد الاستهلاكية و التي عليه الجري ورائها باستمرار للحصول عليها, و لا علاقة له بكل ما يدور من حوله غافلاً عن حقيقة عجزه عن تحقيق ما يريد عازيً ذلك إلى ضعفاً و عدم اجتهاداً كافياً منه لتحقيق ما يطمح إليه واغتنام الفرص.

لقد لعبت العوامل المذكورة مجتمعة دوراً كبيراً في رفع نسبة الربح الربوي و مضاعفته عدة مرات, ولكن العامل الاكثر تأثيراً من هذه العوامل مجتمعة الثورة التكنولوجية الرقمية التي تغلغلت في المجتمع البشري و أصبحت جزء من نظام الحياة بالكامل, لقد حولت هذه الثورة عالم التجارة و المال إلى عالم ذو مساحات افتراضية شاسعة تتداول بها السلع بكميات مذهلة دون الحاجة إلى أي استعمال فعلي مادي للنقود, فقط السلع هي المادة العينية و أما الباقي فهي أرقام وهمية لا قيمة لها على الإطلاق, و تدفع نسبة مئوية عليها من البائع و الشاري دون أي مقابل أو حتى استعمال لأكثر من صفحة رقمية على جهاز الحاسوب.

لقد ضاعفت التكنولوجيا الرقمية المعاصرة الربح و فتحت أمامه مساحات واسعة للربى الخفي المقنع والتضليل و الخداع و الابتكار لجني أرباح و رفع نسبتها بطرق و وسائل جديدة, و كلما تطورت هذه التقنيات تطور الربح معها, و دخل عالم المال الربوي مرحلة جديدة وتطورت وإمكانياته, وتم ابتداع العملة الرقمية الوهمية و غيرها من أساليب التضليل و الربح الغير معروف المصادر الفعلية, و من الجدير بالذكر أن جميع ميزات المرحلة الجديدة متواصلة وفي تطور مستمر و متواصل تتلون حسب النظام و التقنيات و قادرة بحكم إمكانياتها على السيطرة وتحقيق ما تريده حتى الآن.

4 غياب المنافسة و سيطرة الاحتكارات

من أهم ميزات التكنوريالية السيطرة المطلقة للاحتكارات على كافة المستويات و الأصعدة في النفط و الطاقة و تصنيع الأسلحة و غيرها من مجالات الحياة حتى

الغذاء و الأدوية, و من أهم هذه الأشكال الاحتكارية الاحتكار النقدي حيث أصبح النقد العالمي في أزمتين حقيقيتين, أزمة التحرر و الانفلات من ضابط محدد معروف و واضح لقيمة العملة,, و الثانية احتكار هذه المهمة من قبل جهة معينة بحد ذاتها, فهي تتحكم في الأسعار و النظم و القوانين و تفرضها على الآخرين, لقد أتاح الغموض و تعويم المعادل المعدني للعملة و تحويله إلى شيء ضبابي غير معروف سهل مهمة التضليل و التحكم في أسعار العملات لكافة الدول .

فالنظام العالمي الحالي المتمثل بالمؤسستين المعروفة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي هو المتحكم في قيمة العملة للغالبية العظمى من دول العالم و لم تعد المصارف و البنوك المحلية في داخل هذه الدول المفترضة سوى فروعاً تابعة للجهة المقرضة بالكامل بما في ذلك سن القوانين الاقتصادية و الضريبية و الفائدة وكافة القوانين الداخلية للبلاد التي تشترطها الجهة المقرضة.

و من منا لا يذكر أزمة اليونان الاخيرة التي ما زالت تتفاعل حتى اليوم حول إشكالياتها في القروض مع صندوق الإقراض الأوروبي, إن الجهة المقرضة هي الجهة المتحكمة في هذه القروض و كيفية صرفها و إدارتها, لقد أصبح العالم بكافة دوله اليوم تابعاً للشركات العالمية العملاقة, منها ما ينتج الغذاء و يسيطر على مصادر الطاقة و يحتكرها و منها الاتصالات و المواصلات, و كذلك سلطة المال و إصدار النقود و تحديد قوانين العملة العالمية و التجارة العالمية.

وتم القضاء على المنافسة البرجوازية بالكامل و حلت محلها منافسة الاحتكارات فيما بينها على تقاسم السيطرة على العالم بما في ذلك الإنسان و حياته و مصادر عيشه و نوعيتها و ما يستهلك و ما لا يستهلك, لقد تحولت جميع قطاعات الإنتاج الصناعية و الزراعية و المعرفية التابعة لها إلى احتكاراً لقلة ليس في البلد الواحد كما كانت مع بداية نشوء الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في زمن البرجوازية الناشئة.

لقد احتكر النظام الربحي سوق العالم بأسره و تحولت الدول إلى إقطاعات تابعة تدر دخلاً و ربحاً دائم و متصاعد للإمبراطورية المسيطرة, و لو عدنا إلى أقرب مثال

لإمبراطوريات قديمة و لنأخذ الإمبراطورية الرومانية على سبل المثال هي المثال الأكثر مشابهاً و اقتراباً من الإمبراطورية الأمريكية المعاصرة حيث انتشرت القوات الرومانية على نطاق واسع من العالم و لم تعد روما تجلب العبيد من الخارج فهذا لم يعد مجدياً بعد أن تكدست شوارع روما و غيرها بالعبيد الذين لا عمل لهم سوى إكمالاً لرفاهية أسيادهم, لذلك أصبح نظام العبودية الجماعية أكثر جدوى من الأسر و الاستعباد القصري للأفراد لذلك نشرت الجيوش لحفض نظام الإمبراطورية و قوانينها و تم فرض الضرائب القصرية على الشعوب التابعة والخاضعة لها.

لقد كانت تلك الشعوب و المجتمعات تتمتع بحرية معينة ففي الكثير من الأحيان كان الملك أو الحاكم في البلاد يتم تعيينه من قبل الرومان بعد أن يتم قتل الملك السابق إذا كان مقاوماً لنظام روما, أما من يقبل هذا النظام تتركه روما ملكاً و يصبح بمثابة اقطاعياً يجمع الأموال و يرسلها لهم ويقتطع له منها نصيب, و بهذه الطريقة هم ليس بحاجة إلى جيوش كبيرة و تكاليف باهظة لحماية النظام و تأمين دفع الضرائب نقداً وليس عيناً, لقد كانت الإمبراطورية الرومانية من أكثر النماذج حداثة في عصرها وبعد أن استفادت و أخذت من تجارب الإمبراطوريات السالفة و تطور النظام حتى وصل إلى التخمة الاقتصادية في تراكم و تكديس الثروات.

و كان ذلك كله بسبب تدفق الثروات و النقد من الأقاليم التابعة, لقد تطور الشكل الملكي السابق إلى شكل الإقطاعات الواسعة و الإمبراطوريات, و لبعد المسافات وصعوبة النقل لم يعد مجدياً نقل السلع العينية لمسافات بعيدة و من الأجدى أن تكون من المعادن أو الأشياء الثمينة كالمجوهرات و الذهب و الفضة, و مع تطور النظام النقدي الذي كان متطوراً أيضاً لدى الرمان اكتملت سيطرة روما على هذه البلدان التابعة.

كانت روما هي صاحبة العملة في هذه المناطق, كانت تحتكر إصدار العملة و لا تسمح لغيرها إلا بإذن منها, أي تحت سلطانها و قد عاش الكثير من الشعوب في

ذلك العصر تحت حكم ذاتي ضمن نطاق سلطة روما تماماً كما هو عليه الحال اليوم, و نلاحظ وجهة التشابه أننا نكاد ننسى عن أي مرحلة نتحدث حيث نرى أن لا فارق جوهري بين النظامين نظام روما القديم و النظام العالمي الحالي سيطرة الإمبراطورية الأمريكية.

إن التشابه مذهل لدرجة أننا نظنها استمراراً لمرحلة واحدة و نكاد ننسى مرحلة البرجوازية السالفة التي ظهرة مع بداياتها رياح التغير في أنظمة الحكم في العالم, فظهرت بدايات و محاولات أقامت نظاماً اجتماعياً ديمقراطياً حسب التسميات كمونة باريس, لقد انتهت سلطة البرجوازية و لم يعد لها أي وجود فالأسواق الحرة و المنافسة قد ولت, و لا ديمقراطية و حرية كما هو الادعاء, لقد تلاشى هذا كله و تحول إلى سوق احتكارات, و الصغار لا حرية لهم سوى في القدرة على الاستمرار و مراعات حجمها في السوق و الخضوع و التأقلم أو الاندثار الكامل, فهي عاجزة عن أي منافسة أمام طبيعة السوق الذي أصبح كل ما فيه مفروض عليها من نظام ضريبي و عملة و تجارة و قوانين سوق تفرضها قوى غير معروفة بالنسبة لها.

لقد انتهت مرحلة البرجوازية بلا رجعة و نحن اليوم نعيش مرحلة مختلفة تماماً عن البرجوازية بل و حتى عن الإمبريالية ذاتها و نحن الآن أمام طوراً آخر من أطوار نظام الملكية الخاصة التكنوريالية أو العبودية المقنعة.

5 القضاء على الطبقات لمنافسة جميعها

وصلنا إلى نتيجة في النقطة السابقة إن المنافسة قد انعدمت و أغلقت جميع أبوابها على أياً كان إن لم يكن حوتاً كبيراً, فمساحة السوق المحيط و قوانينه لا تسمح إطلاقاً لأي سمكة صغيرة بالعبور, ليس هذا و حسب بل حوصرت هذه الطبقة و مفاهيمها الاجتماعية حصاراً كاملاً و أصبحت من مخلفات الماضي أمام الثقافة العالمية الجديدة ثقافة الاستهلاك العبودي, فالسيطرة الاحتكارية و حجم رأسمال المطلوب لتحقيق مستوى الربح الدارج في السوق يتطلب حجم و قوة

كافية لذلك, ثم إن جميع القوانين و النظم الاقتصادية لم تعد تقررها البرلمانات و الأجهزة التشريعية في البلاد بل أصبحت من تقرر جهات غير معروفة بالتحديد,, و هي تقرر كيفية سير اقتصاد البلاد بالكامل مما يعني أن الاستعباد الجماعي قد حل على المجتمع بالكامل و ليس على الأفراد كأفراد, بل هم مستعبدين كجماعة من قبل جهة أخرى مسيطرة, هم لا يواجهونها مباشرتاً, و لو عدنا إلى مفاهيم العبودية و ماذا يعني هذا المصطلح و استعمالاته كافة نجده ينطبق تماماً على هذه الجماعة كجماعة, و هذا الشكل لا يختلف إطلاقاً من حيث الجوهر عن شكل العبية الروماني القديم.

خلاصة لا بد من الإشارة لها في هذا السياق , إن الطبقات جميعها في داخل البلدان التابعة خاضعة لهذا الاستعباد الجماعي و القصري , إن ما يحافظ لهذه الطبقات على مكانتها ليس واقعها المادي الذي أصبح محاصراً و معاقاً و تابعاً, لذلك تحول الكثير من هذه الطبقات إلى العمل و النشاط السياسي للمحافظة على مكانة ما و استمراراً لمصالحه كمتضرر من النظام الجديد, إن طبقة البرجوازية كطبقة مسيطرة و مقررة قد انتهت و بلا عودة و انتقلت السلطة حسب قوانين السوق و أعراف عالم الغاب إلى الفحل الأكبر حجماً و الأكبر قروناً وضخامة و فتكاً, إن هذه الطبقات موجودة و ما زال لها بعض الامتيازات و لكن هذه الامتيازات فقط داخلية و هي بسيطة لدرجة أنها لا تشكل حتى الفتات أمام الرأسمال الاحتكاري المسيطر على العالم حالياً.

إذاً فوجود هذه الطبقة الفعلي و الروحي و السياسي و الثقافي على طريق التلاشي التدريجي, و حلول مفهوم العالم الاستهلاكي الجديد مكان كافة المفاهيم الأخرى بما في ذلك الطبقة البرجوازية بكافة شرائحها, و هذا ما يبقى الباب مفتوحاً على إمكانية حشد القوى المناهضة للاحتكارات على أساس قومي و عرقي الخ من جديد واعادت احياء النزعة الشعبوية والقوميات العرقية, ونشوء الافكار العنصرية المتطرفة من جديد واعادة انتشارها على نطاق واسع مما يمهد الارضية لإعادة الصراع العلمي الى احتمالية العنف والحروب الكونية المدمرة.

6 العبودية المقنعة و صناعة العبيد

إن مرحلتنا المعاصرة هي مرحلة عبودية بامتياز و الأكثر غرابة إن في جميع أبعاد العبودية الأخرى و مراحلها كان هناك الكثيرين ناجين من هذه العبودية, و خاصة تلك العبودية الأولى امتلاك الإنسان للإنسان كمادة (العبودية القانونية), فمن لا يخضع للعبودية مباشرة لقد نجا منها تقريباً, أما في حالة العبودية الحديثة أو المعاصرة فإن أشد ما فيها من خطر أن لا أحد مستثنى من هذه العبودية بما في ذلك الطبقات المحلية الحاكمة و الميسورين و الفقراء, إن الدول و المجتمع و الأمة بأسرها تخضع للعبودية المقنعة أدركت ذاك أم لا, فهي جميعها خاضعة من خلال العملة و النقد و نظام العملة والضرائب وحتى القوانين الداخلية الاقتصادية توضع بناء على رغبات الجهة المسيطرة على العالم بالدرجة الاولى, و الضرائب و الأسعار و التحكم بها, بل إن النظام السياسي بأكمله في البلاد قد أصبح موظفاً لدى تلك الجهة الغامضة التي تقرر كل شيء, و من حيث الهيكلية في طريقة الاستغلال مازال الشكل العام للنظام الإقطاعي, و لكن ليس إقطاع منطقة شاسعة زراعية قليلة السكان شاسعة المساحة بل هنا اختلف المُقطَع.

فالمُقطَع هنا عبارة عن مدن و مستهلكين و دافعين ضرائب مختلفين و متنوعين و لكن جميعهم يدفع و لا أحد مستثنى من الاستغلال و الضرائب بشتى انواعها و غيره, فليس من أحد بإمكانه الإفلات من قبضة النظام الجديد, فالمدن و الأماكن السكنية الكبيرة و تجمعات الأسواق جميعها مملوكة لأشخاص ما و هم قلة و البقية يدفعون حتى مقابل وجودهم في المكان, و في النهاية أصبح السكان و الملاكين و كل من له صلة بالأمر تابعاً و مستغلاً و خاضعاً للنظام و قوانين الاحتكارات الكبيرة التي لم يعد يعنيها السيطرة على الجغرافيا كمناطق مادية بقدر ما يعنيها السيطرة على الموارد الأساسية و الحاجات الهامة و حسب.

هذا عملياً يكفيها و اجدى من الطرق السابقة, فتلك الشركات تسيطر على الخامات الأساسية كالنفط و الغاز و مصادر الطاقة و الغذاء الأساسية و العملة و الضرائب و تفرض أنظمتها و قوانينها على المُقتَرَضين التابعين, و من الجدير الإشارة

إلى أن القروض بين الدول في الغالب مشروطة و لا تسلم نقداً بل هي عبارة عن مواد و خامات و آلات تقدمها شركات ضخمة تابعة لذلك البلد أو الجهة المقرضة.

اولاً لقد فرض على المقترض نوعية المشروع و ثانياً الجهة المقرضة و أسعارها و نظامها و الخامات و المواد الأساسية هذه جميعها تحددها الجهة المقرضة, والمقترض لم يختار من السوق و أسعاره و الجودة بشكل حر, بل يلتزم بما تقدم له الجهات المقرضة, إن هذا النوع من القروض قد أطلق عليه الكثيرين من المفكرين المجددين في علم الاقتصاد و الاجتماع و التاريخ (العبودية الاتمانية) ونذكر مثلا منهم البروفسور الروسي (فلانتين كاتاسونف) و غيره أي عبودية القروض و الديون و الضرائب, إنها أحد أشكال العبودية المقنعة المرعبة التي سقطت بها البشرية الآن, سواء كأفراد أو جماعات و دول و شعوب, و أمم بكاملها باتت تحت نير هذه العبودية على كافة الأصعدة, لقد مرت العبودية في تاريخها بعدة أطوار و مع تطور الزمن تنوعت و تعددت هذه الأشكال و قد سبق لنا التطرق إلى بعض الأشكال منها و هنا نذكر بعض أشكال العبودية المتنوعة التي عرفتها البشرية حتى الآن لكي نرى أياً منها نعيش اليوم و أين نحن من العبودية

1 العبودية المباشرة المادية القانونية (الامتلاك المباشر للإنسان)

2 العبودية المأجورة

3 العبودية الائتمانية

4 العبودية الاجتماعية و الفكرية

5 العبودية الروحية و الثقافية

6 العبودية الاستهلاكية

7 العبودية الإعلامية

8 العبودية الجنسية

9 عبودية العادة والادمان

10 عبودية القوانين والانظمة

11 العبودية المقنعة

نلاحظ هنا أن هناك أبعاد متعددة للعبودية فليس من ظاهرة إلا و لها أبعادها المادية الظاهرة و أبعادها الخفية و العميقة و التي في الغالب هي مخفية و ليس ظاهرة للعيان, فهي في النهاية نتيجة و ليس سبب و في هذه الحالة هي بحكم المفعول به أي أنها تجد ذاتها في الواقع بطرق و أسباب موضوعية ووضعية ما, و تطورت العبودية ونظام الملكية بتوازي, و سارة العبودية كجزء من مظاهر نظام الملكية الخاصة الرأسمالي الربحي الذي شكل أساس لجميع القوانين و المراجع اللاحقة بما في ذلك نظام العبودية, و لولا نظام الملكية الخاصة الاستغلالي لما ظهرت الرأسمالية اصلاً و العبودية ذاتها التي ظهرة على اثر تطور نظام الملكية من قديم الزمان.

و من الجدير الإشارة في هذا السياق أن العبودية المقنعة تشمل كافة أشكال العبودية السالفة الذكر و لهذا جاءت في نهاية التصنيف و الأنواع فهي شاملة على كافة أشكال العبودية العميقة و تحقق جدوى ربحية أكثر بكثير من شكل العبودية القديم.

كان غالبية الناس في النظام القديم عبيداً أو معدمين, أما اليوم فإن جميع الناس أحرار من حيث لا يحق لأحد أن يمتلك أحد, ولكن من حيث الواقع يحق للقوي أن يخضع الضعيف و أن يمتلك نتاج عمله, بل يمتلك مقومات حياته الأساسية من طاقة إلى غذاء إلى نقد, أي أن الملكية المادية للناس و أجسادهم قد توقفت ولكن حل محلها ملكية كل ما يحتاجونه من أجل البقاء و الاستمرار كمجتمع و حياة بشرية.

و الاخطر من ذلك هو التدخل في صناعة هذه الحياة و كيفيتها و ما تحتاجه من مواد ضرورية استهلاكية للاستمرار في الحياة, و من هنا يتم التغلغل إلى أعماق المجتمعات و إخضاعها لكم هائل من المعلومات الثقافية و الإعلامية و الدعوية و السياسية بما في ذلك المؤسسات, فتكتمل الدائرة من العبودية الائتمانية إلى العبودية الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية و الجنسية و القانونية حيث يتم استكمال السلسلة الاستعبادية للإنسان المعاصر, فهو قد تخلص من العبودية

القانونية المباشرة, ولكنه وقع بدلاً منها في الاف القوانين تحوله إلى عبداً حاله أشد بؤساً وفقراً مما كان عليه في الماضي أيام العبودية القانونية الصريحة.

وذلك من خلال ترسيخ منظومة من المفاهيم والقيم و الثقافة و الفنون...الخ من قضايا المجتمع الأساسية , قد أصبحت خاضعة للسيطرة الشاملة تقريبا من قبل النظام الجديد الناشئ (العولمة السلبية) و ذلك من أجل تصنيع الوعي الجديد المطلوب, بعد أن انتقلت المرحلة إلى مرحلة جديدة سميناها (التكنوريالية) و هي مرحلة لم يعد فيها من أهمية كبرى لدى ملاك العالم الكبار للقوى العسكرية و استخدامها في كل شيء, و أصبح أكثر مجدياً أن تقنع الناس, و توجههم نحو تقبل و استهلاك ما تريد, وبذلك يصنعون هم حسب السلعة الاستهلاكية, وقبول النظام و القوانين, حتى و إن تعارضوا معها, و ذلك بحكم الضرورات و الحاجات و خاصة على ضوء تطور السوق العالمي و التجارة العالمية و العملة و الأسواق و النفط و الغذاء...إلخ من القضايا الحيوية التي لا تستطيع أية أمة التخلي عنها في ظل النظام العالمي الراهن.

ولكن هذا ليس مستحيلا, اي التخلي عن ما ينتجه وما يحتكره السوق العالمي من سلع, ولكنه بحاجة إلى تخطيط و إعداد بدائل استهلاكية حيوية و ضرورية لأي مجتمع بشري حديث, و تشكل العبودية الاتمانية أبرز مظاهر هذا النظام, حيث الضرائب و القروض و الفوائد و القوانين.

ولكن من أجل استكمال هذه العملية, النظام بحاجة إلى إعادة بناء مزرعته من حيث نوعية البهائم المستعملة في الاستثمار, فلمستثمر يسعى دوما إلى تحسين الإنتاج, وهذا يتطلب إعداد بنية مناسبة وعناصر مناسبة, و أهم ما في العملية الإنتاجية من عناصر هي القوى العاملة و المجتمع كمجموع مستهلكين, و بما ان ثقافة هؤلاء المستهلكين منوعة بين فقراء مقتصدين و المترفين, فهذا سيعني ضرورة تنوع السلع, و ذلك لاختلاف الاستهلاك من حيث النوعية.

لهذا جاءت فكرة إنتاج المستهلكين و صناعتهم, و هكذا تكون العملية قد اكتملت وتم ضمان نجاح الاستثمار دون الكثير من العوائق.

7 الحداثة و صناعة العبيد و العبودية

حقيقة وصلنا إليها قد تكون صادمة بعض الشيء, و لكنها حقيقة و لا مجال لإخفائها مفادها إننا نخضع لكم هائل من الدعاية نراه من حولنا ونحتك به يومياً ونستهلكه دون إدراك لمدى تأثير هذا العامل على وعينا و صناعته.

لقد درس مرتزقة النظام المختصين في الدعاية و التصاميم الدعائية و صيغتها اللغوية, أثر وقع اللغة و الكلمات على الوعي البشري, و كذلك المؤثرات البصرية كالصورة المتحركة و الثابتة, و غيرها من المؤثرات كاللون و الموسيقى و غيره, بهذا تعد جميع الأشكال الدعوية و الإعلامية التجارية, بطريقة تخترق الوعي إلى اللاوعي و تصنع موقفاً ما لا شعوري داخلنا اتجاه الكثير من القضايا التي نسمع بها و نراها, و تتكرر على حواسنا يوميا, و في كل مكان, مما يرسخها في أعماقنا.

إن أثر الإعلام و الثقافة و الفنون أثرا لا نتخيله على صناعة الوعي الجماعي, حيث ترفق الدعاية بعبارات و كلمات كبيرة, كأن تقول مثلا (من علامات رجل الأعمال الناجح اقتناء سيارة مرسيدس) أو من علامات الذوق الرفيع استعمال هذا النوع من العطور أو ذاك, و كذلك في الثياب و الأثاث.

إن سماعنا للعبارات المادحة لمستهلكي هذا النوع من السلع أو تلك يرسخ في اللاوعي الجماعي و ذلك دون أن ندرك الأمر, و حين نذهب لنختار فإننا نختار بناء على ما هو راسخ في ذاكراتنا الا واعية, فنختار المرسيدس كسيارة ستوحي بالنجاح لنا دون أن ننتبه لأثر ما نسمعه عنها دوماً و كل يوم في الإعلام, لقد أصبحت قناعاتنا الشخصية وجزء من ذوقنا العام في الاختيار الآن, و العطر و الأثاث و غيره...من القضايا, و كذلك لعبة الأسعار مثلاً, في الكثير من البلدان تجد أن غالبية الأسعار لا تنتهي برقم مغلق, مثل 100 فنجد السعر دوما 99 أو 999 و ما شابه ذلك حيث سماعنا لتسعة و تسعين في وقعه النفسي مختلفاً تماماً عن وقع مئة, رغم أن الفارق لا يعني الكثير في النهاية إنه واحد في المئة أقل في الغالب ولكنه قادر علا خداع الوعي بفارق السعر الشعوري في انعكاسه علينا.

إن نشر الثقافة الاستهلاكية و الترويج لها بشتى السبل, قد أدى إلى انتشار هذه الثقافة على نطاق واسع لدرجة أن الطموح الإنساني المتوازن يجب أن يكون مرتكزا على كيفية الحصول على المال, و ليس أكثر من ذلك, وحتى في مجال الثقافة و الفنون أصبح المثقف يميل للإنتاج الذي سيحظى بقبول واسع من قبل أصحاب الثروات أو الشركات و النفوذ المالي, حيث تحول إنتاج الثقافة و الفنون و الأدب من عمل إنساني ذو قيمة روحية عالية لا تقدر بثمن إلى عمل ربحي تجاري, بحيث يسعى المنتج من ورائه إلى الثراء من خلال استغلال موهبته لإنتاج ما يرغب به المستهلك الثري, فالفقراء لا قدرة لديهم على شراء الفنون الباهظة الثمن حتى ولو اعجبتهم, وهذا يعني بالنتيجة الميول للإنتاج الاستهلاكي التجاري نزولاً عند رغبات السوق وحاجاته فيصبح المنتوج الثقافي بذاته استهلاكياً لا قيمة فعلية له .

و هكذا فقدت كل القيم الإنسانية و الروحية قيمتها الفعلية, و تحولت إلى تجارة و طاقة سلبية تصب في بوتقة النظام الاستهلاكي, أي تحولت كافة الطاقات الإنسانية الخلاقة و المبدعة إلى أبواق دعوية للسلطان, إن كارثة التصنيع الذي تخضع لها البشرية ,هي من أخطر ما عرفته البشرية منذ نشوئها, فحين يصنع الإنسان على طريقة ما تقنعه أنه إنسان حر و مثالي حين يستهلك و يعيش على هذه الطريقة.

ان الانسان الجديد المراد صناعته لا يعنيه شيء سوى مصالحه, و كل ما يهمه هو الحصول على المال و استعمال القروض كوسيلة للوصول إلى ذلك, أو أي طرق أخرى غير مشروعة, لقد أصبح الموظف ذو الدخل العادي و المتوسط , فور حصوله على عمل, الفكرة الأولى التي تخطر بباله هي الاقتراض لشراء سيارة أو تجديد الأثاث أو أي أشياء أخرى استهلاكية لا يمكنه الحصول عليها سوى بهذه الطريقة.

لقد صنع المجتمع الاستهلاكي و نظامه, الأفراد من خلال توفير الفرص للحصول على هذه الوسائل الاستهلاكية, و لكن هذه الفرص هي التبعية الكاملة للشركات

و الجهات المقرضة «البنوك و المصارف».

لقد تكاملت الدورة لصنع الإنسان, و وجهت ميوله و غرائزه و حفزت شهوته للأشياء ثم لا فرصة أمامه للحصول على هذه السلع سوى من خلال الاقتراض, و هنا يكون قد وقع في نطاق شكلين من الاستغلال, عبودية صاحب العمل أو الشركة التي يعمل بها ,حيث أنه مقترض و عليه التزامات شهرية, و أي إخلال في دفع القروض في مواعيدها سيعني الوقوع في ورطة مع البنك, و لهذا هو مضطر أن يتحمل كل ما يمكنه تحمله من أجل بقائه في عمله و حتى لو لم يتم زيادة أجره مثلا, أو أي شيء آخر, إنه الآن مقيد و مرتبط بعمله و غير قادر على التخلي عن هذا العمل, حتى لو ضاقت ظروف العمل و تغيرت شروطه, و من جهة ثانية هو تابعاً و مستعبداً و مستغلاً من قبل الجهة التي اقرضته, و في حال أي إخلال سيتعرض لإجراءات مادية قانونية و مالية قاسية, إنه بين المطرقة و السنديان حتماً الان.

لقد استطاع أن يجاري تطور «الموضة» و المظاهر الاجتماعية الحديثة, و لكنه وقع في فخ استعباد جديد بكامل إرادته و خياراته, لقد تم صناعته مسبقاً, و تم استعماله الآن, و ها هو يقع في فخ استعباد الرأسمال الصناعي و التجاري والمالي هذه المرة, و يصبح عبداً بكامل إرادته و حريته لكلا الطرفين , إنه ذلك العبد الحر الذي اعتقد انه حر في عبوديته, بل و كلما تعمق في هذه العبودية كلما زادت قناعته إنه حرو قادر على إيجاد خيارات و بدائل لحياته, مرجعاً فشله و عدم قدرته على تحقيق هذه الطموحات الاستهلاكية المريضة و الشكلية إلى عجز في نفسه و أن عليه البحث عن طرق و مناطق جديدة الحصول على ما يريد من خلال البحث عن الفرص, إن ثقافة الطموح الربحي تسير باتجاه السيطرة على العالم بكامله, و هذا من أخطر ما تمر به البشرية كما أسلفنا و ذلك كون الإنسان يكون قد صنع بطريقة تحدد له خياراته مسبقاً و يصبح عبداً مخيراً بين السيء و الأسواء اي بين العبودية و العبودية .

إن الإنسان يسير بقدميه نحو الإفراغ الروحي من جميع القيم الإنسانية الحقيقية, حيث تطغى إقامة المجتمعات الاستهلاكية, و هكذا يتحول الناس

إلى " أحرار ولكنهم عبيد " و هنا تكمن المهزلة التي تسير نحوها البشرية, فبعد عدة أجيال سيكون المجتمع الاستهلاكي و الثقافة الاستهلاكية قد سيطرت على العالم بأسره, أي بمعنى أن العالم بأسره سيتحول إلى العبودية المقنعة الشاملة, وسيصبح مجتمع المستقبل هو مجتمع العبودية الحديثة المقنعة بامتياز مجتمع (احرار ولكنهم عبيد).

8 انتشار العبودية الانتمائية واستشرائها

من أهم ميزات المرحلة الحالية التي نعيشها هو انتشار العبودية الاتمانية على نطاق واسع لدرجة أنها تحولت إلى ظاهرة لا يكاد يفلت منها احد, فلم يعد اليوم بالإمكان الإفلات من الضرائب بكافة أشكالها, و كذلك الأمر الفوائد و العمولات المصرفية, فالبنوك تتقاضى نسبة ربحية على المعاملات الضريبية, و على كافة معاملات الدخل و الصرف التي نقوم بها على الرغم أن البنوك تتصرف بأموالنا لحين الحاجة لها.

فمعاش الموظف مثلا, يتقاضاه من خلال البنك, وهو لا يستهلك هذا المبلغ دفعة واحدة بل يستعمله بشكل تدريجي, أي يبقى نسبة كبيرة من هذا المبلغ في حوزة البنك لحين استعماله, ورغم ذلك فإن البنك سيتقاضى عليها مقابل احتفاظه بها, ليس هذا فحسب بل إن البنوك تتقاضى مبلغ نسبي على جميع الدفعات و المعاملات التي نقوم بها من قبض وصرف الخ ... بينما لا يتقاضى الموظفين و العمال الذين تصرف أجورهم من خلال البنوك أي شيء مقابل ترك نقودهم التي تركوها حتى نهاية الشهر و استخدموها بالتنقيط, أي أنها بقيت في حوزة البنك أو المصرف يتصرف بها لحين الحاجة لها, و استعمالها, إن هذا الاستعمال مجانياً و غير محتسب, بينما يدفع الناس عن كل وحدة نقدية يسحبونها من البنك, لقد خضعت عملة البلاد و تعاملاتها المالية و قوانينها الضريبية جمعها

لنظام البنك الدولي و صندوق النقد الولي, فأصبحت جميع الشعوب المضطرة للتعامل مع السوق المالي, مضطرة إلى تنفيذ و تطبيق الكثير من القوانين سواء على صعيد التجارة الخارجية أو على صعيد الفائدة و الضرائب...إلخ .

و هكذا تحولت الأمم بكاملها إلى الاستعباد الأتماني, أما المواطن العادي و المستهلك فقد وقع في فخين فخ النظام العالمي وقوانينه, و فخ البنوك و المصارف المحلية التابعة التي هي عبارة عن فروع للبنك الدولي تنفذ سياساته و ما يمليه عليها من قواعد و قوانين, إنها في النهاية تابعة و ذيول و امتداد للبنك الدولي ليس الا, و لكنها أمام مواطنيها هي الإله المقرر لهم حياتهم , تفرض ما تشاء من قوانين و اسعار للفائدة البنكية و نسبة العمولة على المعاملات التجارية و غيرها, من دفع و صرف...إلخ.

وهذا المواطن هو اولاً قد سمع وشاهد الكثير عن هذه الامور كونه خضع للتربية و التصنيع الإعلامي, فأصبح راسخاً في ذاكرته و بداخله أشياء قد لا تكون هي خياراته المفضلة, لو توفرت له البدائل و لم يتعرض لهذا القدر من الضخ الدعوي و التربوي حول طبيعة الحياة البشرية و متطلباتها و حاجاتها الاستهلاكية الأساسية, و المرة الثانية حين خضع لقوانين و نظم البنك الدولي و متطلباته, و أصبحت قوانين داخلية سنت لتكمل استغلاله و استعباده كجماعة و أفراد, و المرة الثالثة عندما خضع لكافة قوانين الطبقة الحاكمة و البنوك و المصارف المحلية , و هو يعلم يقينا أنها جائرة و لكنه مضطر في النهاية للقبول بها بحكم الحاجة و الضرورة, و غيرها ناهيك عن التضليل الذي تعرض له, و الذي جعله مقتنع أنه حر, و قادر على الحصول على كل ما يريد فيما لو اجتهد و ثابر كما يفعل الآخرين, و إن بإمكانه الحصول على النقود بأي شكل من الأشكال و تلبية رغباته, و هذا له مقابل و هذا المقابل وجوده طبيعي, فالنظام السائد هو كذلك و لا يوجد أي بديل, لهذا فهو في النهاية سواء أدرك ذلك أم لم يدرك مضطرا للتعامل مع الموجود اجتماعياً, و لهذا فهو عبداً لثلاث مرات في نفس الوقت, عدا العبودية الثقافية و الروحية و الاجتماعية و الجنسية التي يتعرض لها البشر كل لحظة و

كل يوم في حياتهم اليومية.

و من أهم صفات المرحلة أيضاً هو حفاظها على العبودية المأجورة ضمناً, و هذا معناه أن الشكل القديم للعبودية قد حافظ على وجوده «العبودية المأجورة» و أضيف إليها جميع أشكال العبودية اللاحقة و ما زلنا عمي البصيرة و نصدق كذبة الحرية الوهمية التي تصنع و تصور لنا على أنها الطريقة الأمثل و النموذج الرائع للحياة البشرية, استغلال الإنسان للإنسان لدرجة الاستبعاد الشامل و إقناعه أنه حر.

9 استمرار التجارة بالحروب

لقد ظهر الاتجار بالأمن بالحروب منذ أواخر القرن الماضي, و قد استمرت هذه الظاهرة وتطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم, و مازال استغلال الجيوش قائم و في أوجه, بل و فرخت أشكالا جديدة من الطرق و الوسائل للاستثمار في الحروب وتحويلها إلى استثمارات مربحة للغاية.

و قد تحدثنا عن ذلك مطولا في فصول سابقة لهذا نكتفي بهذا القدر لعدم التكرار.

10 فشل مفهوم الديموقراطية في الممارسة

نشاء مفهوم ممارسة الديموقراطية قديما, وكان أول استعمال له كمصطلح في اليونان القديم, وقد احتسبت النسبة البسيطة, لتكون النصف زائد 1 يحسم أي قضية مطروحة للنقاش, وكذلك الأمر في حال الانتخابات التي تمارسها الدول حول العالم حتى اليوم.

لقد عرف هذا الشكل في أتخاذ القرار في حينها, وذلك من خلال وضع حجر أبيض

صغير أو أسود في جرة, وفي النهاية تحصى الحجارة و العدد الذي يحوز على أكثر من 50% يكون لصالح القضية المراد حسمها, و هنا من الجدير بالذكر أن المجتمعات البشرية قد شهدت مؤخرا الكثير من الأشكال لنظام الحكم و آلية الانتخابات المتنوعة و التي أدعت جميعها أنها ديموقراطية, و بغض النظر عن جوهر هذه الديموقراطية و موقفنا منها فنحن هنا بصدد موضوع آخر في ممارسة الديموقراطية و ليس بحثا متخصصاً في الديموقراطية ذاتها, لهذا نعتذر عن اختصار المادة و اقتصارها على هذا الجزء من مفهوم للديموقراطية.

فللديموقراطية عدة أشكال, و هي تمارس حسب الحزب أو الحركة أو الدولة أو الجماعة أو المؤسسة التي تمارسها و هي في النهاية مرتبطة بمفاهيم هذه الجماعة أو تلك التي تمارسها, و لابد من الإشارة إلى أن هناك الكثير من الجماعات تمارس اشكالا أخرى مختلفة جذريا عن الديموقراطية.

و لكننا هنا بصدد الديموقراطية المعاصرة و أين هي من حياة البشر المصنعين لممارسة هذه اللعبة, و هم مقتنعين أن هذا الشكل هو الحرية و هو ما يجعلهم يشعرون أنهم أحرار و مستقلين و يقررون مصيرهم و حياتهم.

أولاً ممارسة هذه اللعبة بحاجة إلى وعي اجتماعي معين لممارستها,

ثانيا هي العبة بحاجة إلى تطوير دائم من أجل استمرار صلاحيتها, و فعاليتها و لو ألقينا نظرة على الأنظمة التي تدعى أنها تمارس الديموقراطية الانتخابية, و تطلق على نفسها أسماء مختلفة من العلمانية إلى الجمهورية إلى الديموقراطية الشعبية إلى الانظمة الدينية و غيرها.

إن من أهم مبادئ الديموقراطية و التي قامت على أساسه مبدا النصف زائد 1 أي النسبة البسيطة و هكذا تتحدد الأغلبية من الأقلية حتى في اتخاذ القرارات الهامة في اللجان و الهيئات الاجتماعية المختلفة, و في الخمسة عقود الأخيرة لو ألقينا نظرة إحصائية على كافة الانتخابات حول العالم فلن نحصل على أكثر من 70 % في أحسن الأحوال من تعداد السكان يشاركون في العملية الانتخابية.

و قد وصل في بعض الأحيان إلى أقل من 20% و آخر انتخابات في العراق عام

2018 كانت نسبة المشاركة أقل من 20 % و فيما لو احتسبنا النسبة الوسطية ما بين الأعلى و الأدنى فسنجد أن أعلاها %70و أدناها %20 فتكون النتيجة الوسطية كمعدل عام تقريبي 30 %40- من تعداد السكان.

و في هذه الحالة فإن النسبة المشاركة قد أصبح عددها أقل من نصف عدد السكان, و هؤلاء «نصفهم 1+ « هو من قرر تشريع الانتخابات و فيما لو افترضنا في بلد ما نسبة المشاركين مثلا %50 فهذا معناه أن %26 من تعداد السكان هو الذي قرر و شرع الانتخابات و سيشرع لحكم البلاد لمدة زمنية معينة.

لقد ضرب مبدأ الديموقراطية الاساسي ذاته, و لم يعد قادرا على تحقيق الشروط الشرعية و القانونية لبقائه.

إن هذا الفشل الذريع و الساحق و المتزايد لمفهوم الديموقراطية كلعبة سياسية تمارسها الجماهير كتعبير عن حريتها و حقها في المشاركة في السلطة قد سقط تلقائيا , و لم يعد محافظاً عليه و على استمرار النظام سوى الأجهزة الاعلامية و البوليسية و الأمن و الاستخبارات و الجيوش, فعندما تشتد الأحوال كثيراً تمتلئ الشوارع بالدبابات و الأجهزة العسكرية أيضا, و الخدع و الألاعيب و الغش و تزوير النتائج في أحيان كثيرة, و لم تعد الديموقراطية لبؤسها و فقرها و عجزها قادرة على تحقيق مبدأ المشاركة للشعب على الأقل في العملية الانتخابية %74 ليس بالعدد القليل بل و بحسب فهم الديموقراطية ذاتها تشكل أغلبية ساحقة.

و لكنها هنا في هذه الحالة, هذه الأغلبية الساحقة مغيبة و لم تشارك فتحول الأمر إلى الأقلية القليلة تقرر للأغلبية, و هكذا انقلب مفهوم الديموقراطية على نفسه, و أصبحت في حقيقة الأمر نظاماً دكتاتورياً معاصراً بامتيازوالامثلة الحية والمعاصرة لا تعد, ونذكر منها بعض الامثلة, في الكثير من الدول العربية استمر نظام الحكم فيها لعشرات السنين, وبقي الحزب نفسه في السلطة السياسية رغم الانتخابات الدورية في مواعيدها, وفي الامبراطورية الامريكية سيطرت في اواخر القرن الماضي الحزبين الكبيرين (الحمار والفيل) على السلطة ومنذ ذلك العهد اي ما يزيد عن الأربعين عاماً و الحزبين ذاتهما يتناوبان السلطة ولا من

متسع لأي منافس في تحقيق اي اختراق, انها دكتاتورية الاقلية ولكن تحت ثوب الديموقراطية الكاذبة.

لقد تلاشت الديموقراطية تلقائياً, و حل محلها نظاماً دكتاتورياً ف 26% من عدد السكان تعني أقلية صغيرة, ها هي تقرر كل شيء, و فوق ذلك كثيرا ما يتم التلاعب بالنتائج, مما يجعل من الأمر حقا مهزلة و مسرحية حزينة كقصص الشتاء, هذا في الممارسة البسيطة للديموقراطية , و هناك أشكال و تفاعلات لا تعد للديموقراطية.

فالديموقراطية ليس فقط عاجزة عن تحقيق ذاتها و أهدافها و ستبقى كذلك, لسبب بسيط جداً , وهو أن الديموقراطية ممارسة اجتماعية مؤسساتية مجردة, ولا علاقة لها بالملكية الخاصة, أوتوزيع الثروات الاجتماعية, إنها ممارسة مجردة بعيدة عن الأساس و جوهر السياسة و القرار السياسي الفعلي, فالديموقراطية لا علاقة لها بالاقتصاد ولم تمس بقدسية الملكية يوماً منذ نشؤها وحتى الان, و تبقى في النهاية ضمن قباب البرلمانات وقاعات الاجتماعات في المؤسسات.

أما في الخارج , فنظام الملكية الخاصة هو سيد المطلق و هو الحاكم لكل شيء, فعليه يتم تقاسم الثروات الاجتماعية او المنتوج الاجتماعي و لا علاقة للديموقراطية الممارسة في البلاد بالشعب و مصالحه أو المساواة بين الناس أوبين الجنسين, فالديموقراطية أصلا من إنتاج المجتمع الطبقي « الملكية الخاصة» إن الديموقراطية ليس سوى لعبة يلاعب النظام الشعب بها لخداعه وكسب الشرعية السياسية, و في النهاية مالك البلاد القانوني هو من يقرر كل شيء بها, هذا أولاً, و ثانيا الاحتكارات الدولية تقرر المقاس و الصنف و الحكومات المحلية تفصل و الشعب يلبس, و يمارس الديموقراطية في النهاية لانتخاب (العشار و جامع الضرائب) و من سيحافظ على النظام مقابل حصة له, و يرسل الباقي لأسياده, انه نظام العشر الروماني بل اشد سوء وقسوة من ذلك بكثير.

فلا معنى لأي حرية أو قيم ما دامت الملكية على شكلها الحالي ملكية «العبودية الرأسمالية» «العبودية المقنعة» المرعبة التي لفت أذرعها كالأخطبوط و أطبقت

على كل شيء في المجتمع, فكل الحديث عن حرية و مساواة و حقوق و قيم و غيره من المفاهيم الطنانة تبقى حبرا على ورق و مجرد خرافة لغوية وحلم حين يتحقق سيصدم صاحبه حين يكتشف انه من حيث الجوهر لا يوجد اي فارق, والقضية وهمية لا مكان لها في الواقع, إذا لم تتغير القاعدة الأساس التي تحسم قضية المساواة, فلا مساواة بدون مساواة اقتصادية مادية أولا, فلا معنى لجميع الخزعبلات و اللهث وراءها بلا جدوى...

لقد توضأت الكثير من الأنظمة السياسية بالديموقراطية لعشرات السنين محاولة أن تحمل شعاروعنوان بناء مجتمعات صالحة وعادلة وتحقيق العدالة الإنسانية بين بني البشر, و لكن كما أسلفنا القول تبقى كل القيم بلا معنى إن لم يكن لها أساسا ماديا يوازيها و يوازنها, و لا مساواة أو عدالة خارج المساواة في الاقتصاد و المنتوج الاجتماعي أولا قبل كل شيء..

لهذا بقيت الأنظمة التي مارست هذا المفهوم في غالبيتها عاجزة عن تحقيق ولو شيء نسبي بسيط من هذه المساواة الاجتماعية وفي البلدان التي تقدم الحكومات فيها بدل بطالة و تقاعده و غيره من الخدمات, فإن الشعب ذاته هو الذي يدفع هذه المبالغ من ضريبته, و هي ليست صدقة أو منحة حكومية, بل أن السلطات جميعها تقتطع مخصصاتها ورواتبها من عائدات الضريبة التي يدفعها الشعب او من الموازنة في النهاية, لقد استطاعت بعض الأنظمة أن تحقق بعض الإصلاحات وبعض الاجرآت التي تساهم في الحد من الفوارق بين الناس مثل نظام التصاعد الضريبي, و لكن في النهاية لا مساواة و لا عدالة فعلية خارج توزيع الخيرات الاجتماعية , و التساوي في امتلاكها قبل كل شيء ووقف امتلاك الطبيعة, و هو الأساس أو البنية التحتية التي يقام عليها النظام السياسي الاقتصادي العادل, فالنظام السياسي في النهاية هو ليس إلا انعكاساً للبنية التحتية الاقتصادية و قوانينها و طبيعتها وقد اتفقنا على هذا الامر منذ البداية.

11 التفريغ الروحي للمجتمعات

إن الواقع المادي المباشر الذي يعيشه الإنسان, و ما يتعرض له في حياته اليومية , يترك أثراً عميقاً في النفس, تبقى آثاره ربما مدى الحياة أحيانا, وليس بالإمكان للإنسان المتعرض لهذه أو تلك من الظروف ملاحظة هذا الأثر حيث ينعكس أحياناً هذا الأثر في سلوك الإنسان و حياته كلها.

لقد سبق و تحدثنا في مكان سابق عن دور الإعلام و الدعاية التي نتعرض لها طوال الوقت و مدى أثرها المادي من حيث الوقوع في حبائل الديون و اللهث وراء الاستهلاك العبثي, و هكذا نبدأ تدريجياً في الإفراغ الروحي من كل شيء ما عدا الاستهلاكية فقد حلت في كل شيء.

إن الإنسان ذو الثقافة العالية و الوعي التام لما يدور حوله, لا تجرفه ثقافة التصنيع التي أصبح الإنسان خاضعاً لها بكل معنى الكلمة, إنه وحيداً أو قل ما نجد هذا الوعي لما يدور من تصنيع و تحول للمجتمع إلى قطيع حقيقي من البهائم التي حدد لها كل شيء مسبقاً دون أي استئذان ولم يبقى لها من خيارات سوى ما يقدمه لها صاحب الزرعة من ضروريات الحيات وكمالياتها.

إن ثقافة القطيع هذه تحتاج إلى أفراد مفرغين من محتواهم الروحي و القيمي والثقافي و الذوقي, و بذلك تتحول كل مفاهيم الحياة و قيمها إلى عالم الاستهلاك السريع بما في ذلك الانسان ذاته.

فصناعة القطعان تحتاج إلى صناعة الأفراد أولاً, و لهذا تم إكمال الحلقة كاملة حين تمت السيطرة على كافة المؤسسات الفوقية و الإنتاج الروحي و الثقافي للمجتمع, و تم تغييره تدريجياً, من الأصالة و الاتقان و الاهتمام بجودة ما ينتج من منتوج مادي أو ثقافي و فني و روحي, الى انتاج استهلاكي سريع وغير دائم وقليل الجودة والاصالة الثقافية الخاصة المميزة للشعب ومزاجه وخصوصيته, و أصبح الإنسان لاهثا كل الوقت للحصول على ما هو جديد وحسب, مثلا:

لدي جهاز حاسوب جيد و يعمل, و استعمله ويكفي حاجتي ولكنه قديم اشتريته

قبل عامين,,, أجهزة الحاسوب الحديثة تحتوي على ميزات أفضل و أسرع , و أرى الكثيرين من حولي إما حصلوا على جهاز حديث و البقية لاهثين وراء ذلك, و أنا أيضاً يجب أن أجدد, يجب أن أحصل على هذا الجهاز الحديث, إنه مميز, و هنا تبدأ ثقافة الترويض و التحول إلى قيم جديدة دون أن نعلم, أي قيم الاستهلاك, قيم الشكل اللامع «الموضة» و الحداثة...إلخ من التسميات الفارغة, إن جهازي القديم قادر حتى الآن أن يلبي كل احتياجاتي, و لكنه قديم, لم يعد من قيمة لعمل هذا الجهاز و أهميته العملية, بل أصبح الشكل و الانجراف وراء السوق هو الأساسي, لقد فقدت الأشياء قيمتها العملية , و تحولت فقط إلى قضايا شكلية ولا قيمة فعلية لها سوى استهلاكية.

كل شيء يصنع للاستعمال السريع , و يجب أن ينتهي من الخدمة بأسرع وقت ممكن لشراء غيره, حتى قبل مرور ربع عمر الجهاز الافتراضي, بل هناك الكثيرين من الناس كل همه بالدرجة الأولى أن يجدد كل عام جميع أجهزة اتصاله من حاسوب ثابت إلى حاسوب محمول...إلخ رغم أنهم من أصحاب الدخل المتدني و المحدود.

إن الكارثة الكبرى لا تتوقف هنا وحسب, بل في تحول كل شيء إلى استهلاك و سعي وراء التمييز الفارغ الذي يحولنا إلى عبيد للسلعة و تستحوذ على كل أفكارنا, فأنا أعمل ليس حباً بعملي, بل أعمل حبا بتلك السلعة التي احلم بأن أحصل عليها نتيجة هذا العمل, هذا هو الحال في النهاية, لم يعد من أي قيمة للعمل بالنسبة لي, إن القيمة الفعلية هي في ما أريده من هذا العمل, و هذا هو فضل الإبداع الفردي الذي تلاشى تدريجياً.

لقد قتل المجتمع الاستهلاكي جميع القيم الروحية للإنسان و حوله إلى عبد تلاطمه عواصف السوق و السلع من كل حدب و صوب, و لم يعد يعنيني نوع العمل الذي أعمله , و لا علاقة لي بأي إبداع أو إنتاج قيمة روحية ما, إن كل ما يهمني و في خطتي لكي أكون ناجح و سعيد حسب مفاهيم المجتمع الجديد, علي أن أحصل على أجهزة حديثة و على كل ما هو حديث, حتى لو غرقت في القروض

و الديون حتى الأذنيين.

إن الثقافة الاستهلاكية و الربحية المجنونة التي أصبحت الأجيال تتوارثها, قد أفرغت الإنسان من روحه, و حولته إلى حيوان غزيزي يسعى وراء عبوديته و قيده, إننا في لهثتنا و تقطع أنفاسنا ركضاً وراء الحداثة الاستهلاكية المزعومة لا نختلف عن ذلك القطيع الظمآن للماء فيركض و يشرب من المياه الملوثة دون أن يشعر برائحتها النتنة , أو يشعر بطعمها المقرف, إن العمى الذي أصاب بصيرتنا بسبب تلك الدوامة الاستهلاكية التي دخلناها, قد أفقدنا القدرة على التمييز و فقدنا التوازن, و رحنا نركض كباقي القطيع دون أن ندرك الهاوية القادمة أمامنا تماما كقطعان ثيران «النو» في هجراتها العظيمة في افريقيا.

طغت الاستهلاكية و سيطرت على نفوسنا من الداخل و حولتنا إلى عبيد باختيارنا, أي أننا نحن من قرر أن يشتري ما يحتاجه من خلال القروض, هكذا يبدو الأمر, و لكن في الحقيقة أننا لا خيارات لنا, إما أن نخرج عن ثقافة القطيع, و هذا ليس سهلاً على الإطلاق و لكنه ممكن طبعاً, أو الاندماج مع التيار و استعمال الوسائل المتاحة للحصول على المكانة المرموقة اسوتاً بالبقية من افراد القطيع, من خلال ما نستهلكه من سلع, لقد تحولت جميع المنتجات الاجتماعية إلى استهلاكية بما فيها الفنون و العلوم و الثقافة و حتى الإنسان نفسه تحول إلى سلعة استهلاكية تماما كبقية السلع الأخرى, فالإنسان هو الآخر تحول إلى سلعة استهلاكية و خضع كل إنتاجه إلى القيمة الاستهلاكية.

(إن الإنسان المعاصر هو إنسان استهلاكي بامتياز, و مفرغاً من قيمه الروحية و الإنسانية , بل أصبح كطبل أجوف لا يردد سوى صدى الضربات التي يتلقاها)

و لو أمعنا النظر أكثر قليلا و تخيلنا ما هو القادم على ضوء القائم سنكتشف أن البشرية مقدمة على كارثة مرعبة , لا عودة منها هذه المرة, فعندما يصنع الإنسان بطريقة ما و يتم إقناعه بأن هذه الحياة هي كذلك و أن السعادة لها معاني خاصة من التمايز و غيره من المفاهيم الخرقاء, سيصبح إنساناً آخر و مختلف تماما عن الإنسان الحالي الذي نعرفه, فالبشرية تسير باطراد سريع نحو العبودية المطلقة

مع الزمن ومع كل يوم جديد قيد جديد وقوانين جديدة, وحاجات استهلاكية جديدة على الإنسان السعي وراءها حتى ينتهي و يستهلك ذاته, بعد أن أفرغ و أصبح لا قيمة له كالمنديل الورقي بعد استعماله.

12 فشل النظريات في تحقيق العدالة

لقد اثبتت مراجعتنا للتاريخ البشري أن جميع النظريات والأفكار الإنسانية الاجتماعية القديمة والحديثة, قد فشلت فشلاً ذريعاً ومزري في تحقيق العدالة والسعادة والحرية للإنسان, وجميع هذه الأفكار بكافة ألوانها الدينية الاجتماعية والسياسية لم تحقق للإنسان سوى وعود اما بتحقيق العدالة بعد الموت او الموت في سبيل العدالة والحرية دون الحصول عليها بل بقية حلم فراشة تدور حول مصباحاً وهمي.
وعلى الرغم من نشوء أنظمة سياسية و إن كانت قلت تسعى للتخلص من شباك الاحتكارات و حبائل الامبريالية, و الكثير منها قد عاصر الرأسمالية الناشئة, وثم «التكنوريالية» المعاصرة, كالأحزاب والحركات الشيوعية و اليسارية الأولى والحركات القومية العربية, وبعض الحركات التحررية في امريكا اللاتينية واماكن اخرى حول العالم, الا ان هذه الأحزاب والحركات في غالبيتها رغم كل ما بذلته من جهود لم تتمكن من تنفيذ الجزء الأساسي من برنامجها الاستراتيجي في محاربة النظام الإمبريالي ومقاطعة ومحاربة أدواته ومنتجاته جميعها, بل و انشغل الكثير من هذه الأحزاب في المشاركة في البرلمانات والدخول في لعبة مهزلة الديمقراطية العقيمة.
وبهذا تصبح هذه الفئة فئة منتفعة من النظام السائد, ولها مصلحة في بقائه, وقد ناقشنا ذلك في عنوان الديمقراطية والأنظمة السياسية, إن تلك اللعبة الساذجة, الانتخاب والترشيح لم تحقق أي شيء للشعوب منذ نشوئها

واستخدامها و حتى الآن, في عصرنا الراهن, سوى الخديعة والمراوغة وإخفاء الحقائق والتضليل, حيث يبدو أن الشعب يمارس حريته, والشعب يشارك في اتخاذ القرار, والشعب ينتخب من يفكر عنه, بينما في حقيقة الأمر الشعب لا علاقة للشعب بما يدور تحت قباب تلك المسرحيات «البرلمانات» التي تتحاور فيها النخب, وفي النهاية غالبيته هي من تقرر ولا يعلم الشعب عنها سوى النزر القليل. ولا علاقة للناس ومصالحها المباشرة بما يدور هناك, وقلما نوقشت قضايا فعلاً هامة وجوهرية تخص الشعب مباشرة, فغالبية ما يناقش هو قضايا النظام وحفظه, وتطوير اقتصاد البلاد الذي هو مملوك أصلاً لأقلية, وأصبحت البرلمانات ومؤسسات الدولة جميعها تعمل تحت سقفها ومصالحها, اي الاقلية المالكة, إن كافة ما عرفته البشرية حتى الآن من نظريات لم تحقق العدالة بين أبناء البشر, فالعدالة ليست القانون, العدالة شيء والقانون شيء آخر وفي النهاية تقاس الأمور بالنتائج و بالواقع, وليس بالبرامج والنظريات المطولة والغرق في الثرثرة الفارغة بل هناك اساس أهم من هذا كله, وهو ما سلف وذكرناه (المساواة في توزيع المنتوج الاجتماعي) وبدون ذلك لن تكون هناك عدالة.

إن أساس العدالة مادياً وليس نفسياً او شعورياً, فلا عدالة بدون المساواة الاقتصادية, قبل كل شيء, وعليها يبنى كل ما هو آت, تماماً كأساس البيت, فكل ما في البيت يقام على أساس وبنية تعد لتقبل وتحمل ذلك بطبيعته ووزنه وكثافته ....الخ

وأسباب فشل هذه النظريات متنوعة ومختلفة من مرحلة إلى أخرى, ومن بلد إلى آخر, ومن حقبة زمنية إلى أخرى.

ولكنها في النهاية سواء كانت معادية للإمبريالية أم لا فجميع هذه الحركات والنظريات التي عرفتها البشرية قد فشلت حتى الآن في تحقيق العدالة ومن أهم أسباب هذا الفشل هو عدم علاج موضوع نوعية الملكية السائدة وكيفية التعاطي معها والسعي إلى تغييرها جذرياً, والجانب الآخر العام والهام, أن غالبية القوى المناهضة لنظام الملكية الخاصة تعيش حالة من التكلس الفكري,

والعمى الذهني, فلا زالت الكثير من هذه الأحزاب والحركات يجتر مواد أصبحت قديمة, بل وعفى عليها الزمن وتجاوزتها بسبب الاكتشافات الأثرية التي أثبتت أن الكثير من النظريات العلمية والاقتصادية الاجتماعية والسياسية بحاجة الى صياغة وغربلة وتدقيق, ولكن مع الأسف تحولت الكثير من النصوص والأفكار الاجتماعية إلى ما يشبه كتب الدين القديمة, يستعمل المفكرين نصوصها دون التفكر في مدى صلاحيتها ودقتها وتناسبها مع الحقائق والعصر ايضاً, فهناك الكثير منها قد اصبح خارج المنظور, إن البشرية بأمس الحاجة إلى إعادة صياغة نظرياتها واستراتيجياتها على أساس جديد وشامل, وبما في ذلك أولويات النضال وأشكاله وابعاده المحلية والاقليمية والعالمية.

فنظام الملكية ما زال قوياً وقادراً على اعادة نفسه والولود من جديد مع كل مرحلة جديدة من التطور و الاستفادة منه ما دام قويا وقادرا على تجديد ذاته واجتذاب غالبية النخب الثقافية والدينية والعلمية والسياسية وتشغيلها تحت سيطرته وسلطته, إن أهم مصدر لقوة «التكنوريالية» هو المجتمع المستغل ذاته, الذي أصبح أداة طيعة يصنع جماعياً بطريقة تناسب الاستهلاك الحديث, ومفاهيمه وقيمه الاستهلاكية الذكية وترسيخ هذه الثقافة في أذهان المجتمعات التابعة جميعها, سواء في الدول الامبريالية المسيطرة أو التابعة, بل وتحول غالبية النخب بشتى أشكالهم في هذه المجتمعات الى اشخاص ربحين و مرتزقة , تبحث عن فتات السلاطين.

والسلاطين في النهاية يعملون لحساب صاحب النعمة الأكبر, وهكذا أصبح الجميع يدور تحت دوامة المال المسيطر على العالم ومفاهيمه الربحية, لقد تحول هذا المال ونظامه إلى سلطة مطلقة ليس من السهل على أحد الفكاك منها واستحالت جميع المجتمعات إلى عبيد جماعة وأفراد بشكل نسبي ومتفاوت ولكن في النهاية نجد أن الجميع, أي الدول بدولاتها وانظمتها وشعوبها قد أصبحت مستعبدة وتخضع لاستكمال الدائرة والتصنيع المتواصل, حتى يتحول الربح الاستهلاكي إلى نظام مطلق متوارث لا بديل له ولا يمكن الحياة خارج هذا النظام

أي العبودية المقنعة التي سوف تتحول الى عبودية مطلقة بعد انقراض جيلين أو ثلاث على الأكثر.

إن خطورة الشيء المتوارث, كونه يصبح امراً واقعاً وطبيعياً في الوعي الاجتماعي بل ويصبح تغييره والتخلي عنه ليس امرا سهلا فهو جزء موروث ويصبح جزء من استمرار المجتمعات البشرية على هذه الخطى المتسارعة نحو الواضح وليس المجهول, إن المجهول هو بعض التفاصيل والأشكال أما الجوهر فهو واضح وضوح الشمس, الانزلاق المتسارع الى العبودية السلعية الاستهلاكية الربحية للبشرية جمعاء.

واكتمال إنتاج المجتمع المهيمن الغرائزي الساعي دوماً لتحقيق الذات من خلال إما الربح وعصر الآخرين وامتصاص دمهم , تماماً كما تفعل البراغيث والقمل وغيرها من الطفيليات, و اللهث المحموم المجنون وراء الاستهلاك واقتناء كل جديد ومتطور, أي عبودية السلعة.

فالمستثمر يقبع تحت عبودية الربح والجشع الذي يأكل شرايينه من الداخل فيجري وراء الربح دوما والمستهلك تسري في دمه غريزة الاستهلاك الجديدة, فيسعى بلا انقطاع لاقتناء كل ما أمكنه من منتجات السوق سواء كانت ضرورية له أم لا.

13 التجهيل والتضليل

من ابرز سمات المرحلة واكثرها سوء تأتي عملية التضليل والتجهيل الممنهجة التي يتبعها النظام السياسي الاستهلاكي, وذلك من خلال كم هائل من البث المتواصل الذي نعيش تحت تأثيره, من المعلومات المدروسة والموجهة بعناية لتقوم بدور تصنيع و

تشكيل وعينا دون أن نعي وندرك لما نحن به, وإلى أين سنصل في النهاية, وفي

التعليم حتى في المستوى الجامعي تحدد المواد المعتمدة على أساس سياسي مضبوط المواد المعتمدة في التعليم العالي حول و موادها القضايا الهامة والحساسة, وخاصة قضايا علوم الاجتماع والاقتصاد والفلسفة, وفي العلوم الاقتصادية بالذات لا يعلم الطلبة سوى كيفية الادارة و ضبط الحسابات و غيرها, من البرامج التطورية العملية و التدريبية, و لكنهم لا يتلقون أي معلومة حول منشأ الفائدة أو نظام القروض و العملة...إلخ.

إن هذا كله ليس من اختصاصهم أو صلاحياتهم في المستقبل, هم فقط أدوات إدارية و سكريتارية لدى الشركات المستثمرة, و هذه الشركات هي وحدها من يقرر و من يعلم بهذه الخفايا, و مثالا على ذلك نقتبس مقطع من حديث للبروفيسور الروسي الكبير «فالنتين كاتاسونوف» المحاضر في جامعة العلاقات الدولية الروسية «موسكو» يقول « أمضي ساعات في شرح موضوع القروض و الفوائد و الربح الربوي لطلابي على الرغم أنهم قد تجاوزوا مرحلة متقدمة في التعليم, و اقتربوا من التخرج « انتهى النص.

هذا الحديث الذي ورد على لسان هذا العالم الكبير لأكثر من مرة, و غيره من الباحثين في مجالات هذه العلوم و المدرسين, فغالبيتهم يؤكدون أن المواد المتوفرة في المناهج غير كافية, و هي فقط تقوم و تركز على القضايا الإدارية البحتة, إن إخفاء الحقائق و المعلومات لا يقتصر على علم الاقتصاد بل أن سياسة التضليل و إخفاء الحقائق قد أصبحت نهجاً سائدًا في كل شيء, فغالبية الحدث وراء الكواليس, نحن لا نرى سوى القسم الضئيل من الحقيقة في الكثير من الشؤون الاقتصادية و السياسية, و يتبعها العلمية و الفنية و الثقافية.

حيث تصبح هذه الأخيرة ذيلية تابعة بحكم الارتزاق, و من منا لا يعرف بلطجة الأنظمة السياسية و الإعلامية في تشويه الأحداث و تزوير الحقائق بما في ذلك الانتخابات التي تجري تحت رقابتها و إشرافها, فهناك كم هائل من المعلومات لا يصلنا و لا يمكن أصلاً السماح به و بانتشاره, و مع الزمن يزيد هذا الخزان و يتضخم.

و نورد هنا مثالاً على هذه السياسة و النهج الامبراطورية الأمريكية المعاصرة في خمسينات القرن الماضي, تم تشكيل مجموعة تابعة للمخابرات الامريكية, و قد أطلق على هذه المجموعة اسم (الطائر الساخر) لقد اقتصر دور هؤلاء العملاء على الانتشار و العمل في وسائل الإعلام أو تجنيد أشخاص يعملون كإعلاميين في هذه المؤسسات الإعلامية, و كان صاحب هذا الاقتراح هو «ألن دالس» قبل أن يصبح مديرا لوكالة الاستخبارات الامريكية, حيث قدم الفكرة و تابعها لاحقاً حين أصبح في منصبه كرئيس للوكالة الامريكية للاستخبارات.

و كان دورهم يتركز حول منع نشر أي معلومة عن الشؤون الاقتصادية, و إشغال المشاهدين في القضايا الترفيهية المتنوعة, و الابتعاد عن كل ما يخص البنك الفيدرالي, و أي معلومات اقتصادية كبيرة هامة, و خاصة ما يتعلق بسادة المال, ومن هم و كيفية سداد القروض و طبيعتها.

و في حال تسربت أي معلومة حول شيء من هذا القبيل تحولت إلى السخرية منها و من مصدرها و تحول الأمر إلى مهزلة, و من هنا جاءت تسمية (الطائرة المساخر) و يقدر عددهم في حينها بحوالي المئة, و قد استمروا في هذا العمل لمدة عشرين عام تقريبا.

و في أوساط السبعينات حدثت فضيحة كبيرة و قامت ضجة إعلامية مدوية حيث تم اكتشاف البعض منهم و كانوا يعملون في «واشنطن بوست « و نيويورك تايمز,

و قام عدد من أعضاء البرلمان الامريكي من وكالة الاستخبارات بتقديم تقرير حول ذلك و قد اعترفوا في النهاية بذنبهم و اعتذروا عن عملهم و وعدوا بأن لا يتكرر,

و لكن هذا النهج و هذا العمل و هذه الطريقة عينها هي التي تصنع الرأي العام الامريكي أصلاً وهي لم تنته بل زادت سيطرة و سلطة و نفوذ, بل و قادرة على سوق الرأي العام تماما كالقطيع و توجهه حسب رغبات أصحاب المال.

و أكبر مثال على ذلك أحداث « 11 سبتمبر « حيث جرى أكثر من 100 بحث و مشروع صحفي و مؤتمرات علمية لمهندسين و خبراء لأكثر من مرة, و جميعها

أثبتت ضلوع جهات داخلية امريكية في هذه الاحداث, و رغم ذلك لم يحرك احداً ساكناً لا من اهل وذوي الضحايا الثلاث آلاف ولا من المؤسسات وغيرها في الامبراطورية الامريكية.

إن الرأي العام الامريكي بل وفي العالم على الأغلب يصنعه الاعلام الصحافي وفي حال تم السيطرة أو استغلال هذه المؤسسات من قبل أيا كان فإن هذا يعني أنه قادر على السيطرة على العقول و قيادة الناس كالقطعان نحو الغايات المعدة مسبقا لما يريده صاحب تلك الأفكارو الغايات لتصبح جزء من مزرعته.

الفصل التاسع

إلى أين نحن ذاهبون؟

إن هذه الدراسة من بدايتها حتى آخر حرف فيها إنما هي طريق للوصول إلى هذا السؤال, أي النظر إلى نهاية الطريق و عدم التحديق في قارعة الطريق كل الوقت (قد يكون مهماً أن نسير في طريق ما و لكن الأهم من ذلك إلى أين ستؤدي بنا هذه الطريق) و قد يرى البعض في هذه الرؤية تشاؤم أو شطحات فنان حالم يركب جناح خياله ويرى الأمور كما يركب مواده الفنية, و لكننا نؤكد و نطالب كل من يخالفنا الرأي أن يعود إلى التاريخ ذاته و أن يسأل هذا التاريخ و يقرأه, شريطة استعداده للتخلي عن المواقف المسبقة التي ورثناها جميعاً عن كل شيء مما تعلمناه, و الشرط الثاني فهم الواقع كما هو عليه, و ليس كما هو في الكتب و النظريات.

فالنظريات تستقى و تشتق من الواقع المثبت الفعلي, و ما جميع النظريات سوى محاولة تفسير للواقع و فهمه, و في حال فهمنا لهذا الواقع كما هو عليه, سنتمكن من رؤية التاريخ البشري بما فيه حاضره و مستقبله من خلال فهم حلقات هذه السلسلة «التاريخ» و منها نستطيع أن نرى إلى أين نحن ذاهبون, إن البشرية تسير نحو زوالها المحتوم و تدمير أجزاء هائلة من الحياة التي نعرفها حاليا على كوكب الأرض, إننا نسير نحو الهاوية بخطى متسارعة, فدمار البيئة و اختلال توازناتها التي تسببه نوعية الحياة البشرية و مفاهيمها و منتجاتها و سلوكها و تأثيره على الحياة برمتها لم تعد محتملة والمساحة الواقعية لعلاج هذه المخاطر والسيطرة عليها محدودة ولا من متسع لا في الزمن ولا في الواقع الممكن تحقيقه كما يجب.

إننا نعيش حالة من الاغتراب المجنون, تفصلنا و تبعدنا باطراد عن الحياة و الطبيعة لنتحول إلى كائنات مصنعة استهلاكية فارغة من كل القيم الروحية و

الجمالية و الأخلاقية الحقيقية ذات البعد الإنساني المتوازن البعيد عن أي شكل من أشكال التمييز بين بني البشر أنفسهم و بقية أشكال الحياة الطبيعية.

إن أخطر ما نعيشه اليوم هو ذلك الشلل الدماغي الذي أصابنا بحيث لم نعد نرى سوى ما ترك لنا تحت الضوء لنراه , و غاب عن وعينا و أبصارنا الكثير من الأشياء الأخرى,, و علينا الخروج من المنظور و رؤية الأشياء خارجه أيضاً.

إن مواجهة المرحلة و مهماتها و حجمها ليس بالأمر السهل, و لكن لا بدائل أمام البشرية, هذه هي الحقائق التي علينا ادراكها و رؤيتها بوضوح, فلنرى مسيرة الحياة و التاريخ البشري و حركته من خلال المئة عام السالفة و نحاول أن نكمل تخيلنا العلمي للمستقبل حسب تسلسل التاريخ السالف و أين نحن اليوم, بكل بساطة سنصل إلى الكثير من القضايا اللامحدودة, و لهذا يجب أن نحدد, مثلا ارتفاع درجة الحرارة بعد 50 عام أين ستكون, إذا كانت الحرارة تتصاعد ربع درجة في العام, فهذا سيعني أن كل أربعة أعوام درجة, و هذا معناه أن خمسين عاماً ستكون درجة حرارة الأرض قد وصلت إلى زيادة مقدارها 12 درجة م و كسور, هذه ستضاف إلى 55 في بعض المناطق الحارة كأستراليا و الكثير من المناطق ستصل الحرارة فيها إلى 65-70 درجة مئوية, و هذا معناه أن الحياة التي نعرفها بشكلها الحالي ستنقرض.

فقليل جداً النبات و الحيوان القادر على البقاء حياً في درجة حرارة من هذا النوع لفترة طويلة, و لنقيس على ذلك الكثير من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية مثلاً استمرار تطوير الروبوتات و إنتاج انواع متطورة جداً, هذا معناه ان الإنتاج الصناعي و الزراعي لن يحتاج إلى أيدي عاملة حية بل ستتحول القوى العاملة إلى قوة آلية و لا حاجة إلى أيدي عاملة بشرية, فالروبوت يسير وفق ما هو مبرمج, و لن يخرج عن ذلك أبدا , و هذا ما يميزه عن الإنسان , أي أن الروبوت غير قادر على تميز شيء مما وقع له.

تماما كما سيكون حال البشر فعلا في حينها لا يمكن تغير أو إمكانية خروجهم عن ما طبعوا و جبلوا عليه, بل لن يكون متاح او مسموح لاحد أن يفكر أو يغرد خارج

السرب.

إن البشرية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و الطبيعي تسير ليس نحو المجهول بل نحو الواضح كوضوح الشمس اقتصادياً وسياسياً إلى الهاوية و الاستعباد و استفحال ظاهرة العبودية المقنعة و تطويرها و ابتكار أشكال جديدة منها, اجتماعية و ثقافية و كل شيء تحول إلى تجارة و ربح, و لن يعود هذا لوحده إلى أصوله, بل يحتاج إلى وعي في الفهم و الممارسة, و هذا التدهور متواصل و يسير سريعاً, و روحياً الإنسان يفقد بعده الروحي كل يوم و تتفاقم الإشكالية و يتحول الإنسان إلى شيء تافه لا قيمة له, بل سيصبح الإنسان أقل الأشياء قيمة, فلا حاجة له سوى كمستهلك, و ايدي عاملة منتجة تستغل حاليا لبقاء بعض الحاجة لها, ولكن مع تقلص الحاجة لهذين الغرضين سيميل المستغل إلى التخلص من أدواته القديمة, و أولها الإنسان القوة العاملة و هنا ستصبح الإبادة الجماعية لهذه الملايين للبشر مشروعة ما دامو لا يستهلكون منتجات النظام الربحي, بل اليوم هي مشروعة و تمارس كإبادة جماعية امام أعيننا, فماذا يعني الاتجار الدولي بالأسلحة و الحروب على حساب الشعوب الفقيرة, و ترك ملايين البشر تموت جوعاً و مرضاً و جفافاً...إلخ بعد أن تم نهب ثروات وخامات بلدانهم, ناهيك عن التلوث البيئي بحد ذاته جريمة و إبادة جماعية للبشرية و الحياة, و هي من أكبر الانتهاكات الإنسانية و الأخلاقية.

إن مخاطر الطبيعة المحدقة القادمة من تصحر إلى تلوث إلى نفايات إلى نوعية الحياة و موادها حتى الغذائية البشرية هذه جميعها و تواصلها و تصاعدها سيعني أن حتمية الدمار قادمة لا محالة, ورغم ذلك مازلنا نعيش حالة من العمى الروحي و الذهني عاجزين عن رؤية نهاية النفق, رغم أن النهاية امامنا واضحة, و لكننا لا ننظر إليها, بل نكتفي بمزاحمة بعضنا على من سيضع قدمه أولا في ضوضاء الطريق و السير نحو الهاوية.

و قد أشرنا في خواتم إحدى الفصول إلى خطورة ما نحن به كونه يسير بلا رجعه, بل إن التاريخ برمته, لا يرجع إلى الوراء, فإما أن نصع المرحلة ونساهم بها أو

تسحقنا و تذيبنا و تخضعنا, و نكون فقط سلبيين, أدوات تصنع و أبواقاً تزعق في وادي خرب.

إن أساسيات الحلول العامة قد يراها البعض خيالية, و لكن لا مجال لحلول و لا خلاص للبشرية خارج هذه الخطوط العامة, التي بدونها لا يمكن حل أزمة المجتمع البشري, و لو ألفت عنها ملايين النظريات, فالقضية ليس في النظريات و عدم قدرتها على علاج الإشكالات, بل الإشكالية في هذه النظريات نفسها التي ولدت أصلا عاجزة و محدودة الرؤية و المصالح.

اهم الوسائل و الاستراتيجيات العامة التي على البشرية اتباعها بأسرع وقت تتلخص في النقاط التالية.

1 - استغلال وسائل التواصل الحديثة

كما أشرنا سابقاً ان المرحلة قد تخطت التحضير, و نحن في خضمها و ليس على أبوابها, و المركب سائر و ليس بإمكان الحياة العصرية التخلي عن التكلجة الحديثة و في النهاية ليس هذا هو المطلوب, أي ليس المطلوب من البشرية التخلي عن وسائل الاتصال الحديثة و عن استعمالها, بل على العكس من ذلك, يجب إحسان و إتقان هذا الاستخدام و تعلمه, و لكن الأهم من ذلك هو كيفية استغلال التواصل, و تبادل الخبرات و المعلومات بين جميع أفراد البشرية في شتى بقاع الأرض.

إن هذه الوسيلة باتت ضرورية و ملحة للشعوب أكثر من أهميتها للأنظمة و الاستعمار, و ذلك كونها وسيلة تواصل اجتماعية شاملة, و هي من صفات المرحلة و ميزاتها, مرحلة (العالم الرقمي) إنها مرحلة جديدة كلياً و مادياً و على صعيد تحتي قد تشكلت و انتهى الأمر و أصبحت واقعاً مادياً وليس بالإمكان الاستغناء عنه في مواجهة طبيعة الصراع و المرحلة, فهذه إحدى وسائل قوة النظام الاستعماري, احتكار التكنولوجيا و استغلالها كوسيلة ربح و سيطرة و معلومات و تجارة...إلخ.

ومن الجديربالذكرأن مواجهة هذه الاحتكارات وهيمنتها غيرممكن بشكل منفرد, أي تحرر هذه الشعوب فرادى فيفرط العقد وتتراجع قوى الاستعماركما كان الحال ايام بدايات تطور الامبريالية, إن هذا قد أصبح من أحلام الماضي, فسلطة العالم الحديث و التي هي ذاتها سلطة الاستعمار الحديثة التي نعيشها مختلفة اختلافاً جذرياً عن المرحلة السابقة «الامبريالية» السالفة لمرحلتنا و انتهى ذلك الزمن و بلا رجعة, رغم ما تبقى من جوهره و شكله القديم, التوسعي للدول و الغزو العسكري و الحروب من اجل السيطرة على موارد الدول و الشعوب و نهبها, فالإمبراطورية الامريكية مثلا تحتفظ لنفسها ب 700 قاعدة عسكرية حول العالم, و هي بهذا أكثر دولة العالم, لها قوات منتشرة, و قواعد خارج حدودها الجغرافية, و هذا من بقايا الشكل القديم للاستعمار, و لكنه لم يعد فقط لحماية مصالحها, و نهب الشعوب, بل أصبح نوعاً من التجارة و الاستثمار في مجال الحروب, فالدول التابعة و التي اقيمت بها هذه القواعد هي دول تابعة, و هي من دول هوامش الرأسمالية البرجوازية القديمة و التي تخضع أصلا للتبعية الكاملة بما في ذلك الحماية و الامن.

إن السلطة الحالية و طبيعتها قد تغيرت, و أصبحت مختلفة حيث أصبحت الاحتكارات العملاقة تسيطر على موارد الشعوب و مقدراتها و خاماتها و غذائها, حيث تحتكر شركات عملاقة غالبية الحاجة العالمية من الحبوب و غيرها من المواد الغذائية الاساسية للبشرية.

ويحتكر البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي «حفظها الله» سوق العملة و المال, فجميع الشعوب تخضع لسيطرة العملة, بل يتدخل البنك الدولي و صندوق النقد بإدارة النظام المالي العالمي و يتحكم بها و يسن القوانين و العقوبات, إن وجهة الصراع لم تعد متعددة و متنوعة وكثيرة التعقيد كما كان الحال في أطوار البرجوازية الاولى لقد توحدت الجهة المستغلة, و أصبح العالم خاضعا برمته للهيمنة «التكنوريالية» ونمو الرأسمال الفاحش الذي وصل إلى حدود التخمة و لم تعد الأسواق و الارباح تكفيه.

فطبيعة النظام الربحي وتطوره يعتمد على النمو الدائم للربح وهذا يحاج الى نمو دائم وتوسع في الاسواق, وامكانيات المساحة الجغرافية محدودة ولا يمكن توسيعها حسب طموح المستثمرين, فلا يمكن مضاعفة مساحة اليابسة على الارض ولا يمكن مضاعفة مساحة الاسواق ورفع مستوى الاستهلاك, في الوقت الذي يزداد فيه عدد الناس الغير قادرين على استهلاك منتجات السوق بسبب البطالة والفقر.

و هذا من أساسيات أسباب الأزمة حيث رغم اتساع السوق الا ان نسبة الاستهلاك في المناطق الفقيرة والتي تعاني من البطالة والتهميش تسير في انخفاض في الاستهلاك كم ونوع, و هذا معناه أن استراتيجية و تكتيك المعارضة و النضال ضد هذه القوة الغاشمة يحتاج إلى استراتيجيات جديدة و تكتيكات جديدة يجب اتخاذها و تحديدها على ضوء تطورات المرحلة, و من أهم هذه الاولويات فهم النظام و أدواته و استغلال انفتاح العالم و العولمة السلبية في كل شيء, و قلبها إلى عولمة إيجابية من الانفتاح بين الشعوب و التواصل و تبادل المعلومات و لاهتمام بالتنسيق والتواصل النضالي و الثوري و الثقافي و تبادل الخبرات في كيفية المواجهة و اختلافها من بلد إلى بلد.

إن العالم في أشد الحاجة إلى مرجعية و إطار تنسيق أممي مناهض للعولمة السلبية من أجل توحيد النضال و الاعداد لمرحلة قادمة متطورة ستحتاج فيها الشعوب إلى وقفة واحدة و انتفاضة واحدة في كافة بقاع العالم, و هي ليست حرباً و عنفاً بل نظام عمل شامل يبدأ تدريجيا حتى الوصول إلى المقاطعة الشاملة لنظام الاستغلال, و التخلص منه بأقل تكلفة ممكنة بدون العنف و الصراعات العنيفة التي أصبحت وسيلة للتجارة, و بكافة جوانبها و أسبابها و تبعياتها القريبة المدى و البعيدة أيضا. ونرى بوضوح ان الدول التي تقوم بالحروب وتنتصر هي نفسها من تعيد الابناء والاعمار, انها تجارة علنية ولا خجل من ذلك, وهذ دليل على مستوى اخلا ق المرحلة الميمونة التي نعيشها.

إن أهم ما نحن بحاجة إليه الآن هو التمسك, و استغلال وسائل التواصل و

أحدث أشكال التكنولوجيا الحديثة, لبناء الوعي الجماعي للشعوب و تطويره باتجاه التوعية و التبشير, تحضيراً لمراحل قادمة تكون الأرضية قد نضجت, فتنمو البذور و تعود دورة الحياة قبل انقطاعها و الانزلاق إلى هاوية العبودية الأبدية, ولا يمكن التفكير في العودة الى النظام القديم السابق واعادة احياء سلطة البرجوازية او غيرها من المفاهيم القديمة بكافة اشكالها, اننا كبشرية بحاجة الى اعادة صياغة الفكر الانساني من جديد بشفافية ورؤية مرجعها العلم والحقيقة التي بالضرورة ان تكون هي المرجع لأساسي لجمع النظريات الاجتماعية والسياسية المقترحة.

إننا بحاجة إلى إخضاع وتطويع هذه الوسائل لحاجاتنا, و ليس العكس و تحول هذا الداء إلى دواء لنا, ووباء على الظلم و الاضطهاد, فكفى للبشرية آلاف السنين من الاستعباد و النظام الربحي, وآن الأوان للوعي و التحرر من نير العبودية المقنعة التي غرقنا بها, و نعيشها دون أن نعلم او نشعر بذلك, ناسين العبودية المادية و الروحية و النفسية و المعنوية التي نخضع لها بشتى الأشكال بسبب التجهيل التضليل.

2 – إعادة بناء الوعي البشري الجماعي

من اهم القضايا التي نحتاج لأجلها استخدام ما أمكن من وسائل اتصال سريعة و شاملة في المرحلة الحالية يأتي الوعي البشري, إن أهم ما تحتاجه الفكرة لتحقيقها هي وعيها أولا و الاقتناع بهذه الفكرة, و مدى جديتها و الاستفادة منها, و من الضرورة أن تشكل هذه الفكرة مصلحة ما للإنسان المدافع عنها أو متبنيها, و إلا فلا معنى للتبني لهذه الفكرة.

و حين تتحول الفكرة إلى قناعة راسخة لدى الإنسان تصبح طاقة روحية محركة لنشاطه الفكري و الثقافي و الوجداني, بل و العملي أيضاً, لقد تحولت الفكرة المجردة إلى طاقة, و هذه الطاقة ستنتج حتماً نشاطاً صادراً عنها, و في حال كانت

الفكرة ذاتها تعبر عن طموحات و قناعات و مصالح العديد من الناس, فذلك معناه أن الفكرة قد تحولت إلى طاقة جماعية منتشرة مشتتة, و في حال جمعنا هذه الطاقات المشتتة في اتجاه واحد, تتحول إلى طاقة جبارة قادرة على صناعة المعجزات و التاريخ.

إن نشر الوعي الفردي سيؤدي حتما إلى سهولة تحويل هذا الوعي إلى وعي جماعي, وبما أن المرحلة مرحلة سرعة وسباق بين من سيصنع الوعي الجماعي, إن السباق و الصراع الهام في مرحلتنا المعاصرة قد أصبح يتمحور حول صناعة الإنسان بالأساس, أي نوع من الإنسان هو المناسب لهذا العالم الجديد المتحول ؟

"من يصلح فليسر مع الركب و الباقي لا حاجة لهم, فلينقرض أويتاجر بهم للقضاء عليهم بدل ان يبقوا عبأ على النظام, حيث هم غير مستهلكين كونهم فقراء و جهلة» هذا رؤية و تنظير النخبة السياسية (التكنوريالية) المعاصرة, بل أن هناك نظريات تسمي نفسها «الداروينية» و تقول بكل وقاحة (أن ما يجري من حروب هو أمر طبيعي و البقاء للأفضل) و لينقرض البقية لا بأس في ذلك, إنها قوانين الطبيعة,, إن هذا شكل من أشكال العودة إلى المالتوسية , ولكن بطريقة داروينية هذه المرة.

إن هذا يعني بوضوح محاولة لخلط الصراع على كافة الأوجه الفكرية و النظرية و البنيوية و الاستراتيجية, إن صناعة وعي جماعي مضاداً و مناهضاً لهذا التصنيع و للعولمة السلبية, هو من اهم الأولويات النضالية المطروحة الآن بكل إلحاح, فالفكرة و الوعي هي الأساس النظري الذي عليه ستقام العولمة الايجابية المعاصرة المطلوب دعمها وتطويرها,. وهي كأفكار موجودة وشبه متبلورة ولكنها غير مجتمعة في اطار او شيء ما يوضح وجودها ويوحد الكثير من القضايا الهامة والعامة المشتركة بحكم وحدانية الخصم والمستغل والمصير الان .

إن أفضل رد على سياسة العولمة الاستعبادية هو وجود عولمة مضادة مناهضة تبني وعياً مغاير تحافظ فيه على القيم الإنسانية و الجمالية الأصلية و الشاملة, و انفتاح الشعوب الحقيقي, ولكن بوعي شامل و ناضج من خلال إعادة النظر

في النظرة القديمة الضيقة لمفهوم الثقافة والقومية و ترسيخ مفهوم التضامن العالمي, بل و النضال المشترك, فهناك الكثير و الكثير الذي أصبح لا يمكن مواجهته سوى بشكل جماعي عالمي.

إن عولمة الصراع و القضايا الأساسية في الحفاظ على البيئة و الحفاظ على الأرياف و استقرار المزارعين الصغار في أراضيهم و تطوير الصناعات المحلية لخلق البدائل الفعلية التي تساهم في الاستغناء التدريجي عن منتجات النظام تحضيراً لمقاطعته الشاملة و الاستغناء عن كل منتجاته, إن مهمة من هذا النوع و الحجم مهمة مستحيلة بدون إعادة بناء الوعي الثوري العالمي على قاعدة التخلص من العبودية المقنعة الزاحفة والتي تشمل المجتمعات و الدول بأكملها.

إن قضايا النضال المشترك ليس فقط مهمة, و لم تعد حاجة تنسيقية و تبادل خبرات...إلخ بل إنها قضية مصيرية و نضالية واحدة, و ذات أولوية واحدة و أهمية واحدة, فالعبودية تشمل الجميع بغض النظر عن اللون و اللغة و الجنس, حتى البرجوازية المحلية القديمة بكافة شرائها متضررة و تدفع نفس الثمن و قضايا البيئة و المناخ, فمضار و مخاطر الطاقة السوداء يشمل جميع البشر, بل كافة اشكال الحياة على كوكب الارض, و هي قضية ملحه و هامة على كافة الأصعدة, من التصحر و غيرها من الإشكاليات العالمية التي لا يمكن و لا تعني شيء, وضع حلول لها على نطاق بلد أو قطر واحد, إن العالم فعلاً قد دخل مرحلة الانفتاح أو العولمة, بل وتعدى الدخول إلى ما بعد ذلك, أي أن هناك شوطاً قد قطع على هذا الصعيد, لهذا أصبح من الملح اليوم و قبل غداً بناء رؤية عالمية للقوى المناهضة للعبودية المقنعة واطار ما يوحد جهدها المبذول ليصب في بوتقة واحدة.

إن المفاهيم الثورية و الأولويات و الوسائل يجب ان تعاد صياغتها و تجديدها بما يتلاءم مع الوضع الراهن.

3 - نظرية المقاطعة

تعتبر نظرية المقاطعة من أهم النظريات الثورية النضالية التي عرفتها البشرية ومارستها كشكل نضالي سلمي ضد الانظمة الدكتاتورية والاستعمارية الغاشمة, و شكلت في الكثير من المراحل عبر التاريخ العنصر الاساسي والهام في دحر المستعمر, من خلال وصول مشروعه الاستعماري الى الفشل الاقتصادي الذريع, بحيث اصبح احتلال تلك المناطق يشكل عبئ وخسارة اقتصادية لا تحتمل, مما يقضي على امكانية استمرار المشروع, فالاستعمار مشروع اقتصادي محض وخسارته الاقتصادية وعدم جدواه تعني انحساره وزواله الحتمي, و هذه الوسائل قديمة بقدم الاضطهاد و الظلم و الثورة عليها.

" فالنار عندما يتوقف تزويدها بالحطب, تأكل نفسها و تنطفئ» و هذه أفضل الوسائل لوقف حريق الغابات.

إن مفهوم المقاطعة مفهوما نسبياً, و حمالاً للأوجه, و قد تقتصر المقاطعة على قضايا جزئية, و يكون أساسها مؤقتاً, و تنتهي بانتهاء الظروف, و تعود المياه إلى مجاريها, و هناك أشكال متعددة من المقاطعة, كالمقاطعة الضريبية و المقاطعة الاقتصادية لسلع ما , أو قد تكون شاملة, و المقاطعة الثقافية و السياسية و غيرها من أشكال المقاطعة الاجتماعية ولكنها جميعها تختلف عن شكل المقاطعة الذي نقدمه هنا في هذه الدراسة, إن المقاطعة في حالتنا المعاصرة من الضروري أن تأخذ شكلا مغايراً للأشكال التقليدية, فالظرف الموضوعي و الذاتي مختلف عن السابق في كل شيء, وهذا معناه أن علينا ابتداع أشكال جديدة من النضال. و الأهم من ذلك أن المقاطعة السابقة قد تنتهي أو تعلق لأسباب ما, ولكن هنا نحن بصدد نوع اخر من المقاطعة هو مقاطعة بلا عودة, و توفير البديل قبل المقاطعة أو الاستغناء عن الشيء أو السلعة المقاطعة كلياً في حال بدأ التطبيق, و من أهم المقاطعات الاقتصادية و المالية و الضريبية و الائتمانية, كالقروض و العائدات الضريبية و فوائد الديون...إلخ.

ليس هناك من نظام مقاطع, لا تعاطي معه من قبل السكان, أي لا يستعمل الناس

منتجات النظام بما في ذلك وقف دفع الضرائب يستطيع البقاء لفترة طويلة , إن النظام الاستعماري هو مشروع استثماري, و في حال لم يعد هذا المشروع يدر ربحا مجدياً, فحتماً سيتم وقف هذا المشروع أو الاستثمار على الفور.

إن أهمية المقاطعة أنها سلاحاً قاتلا و مدمرا للنظام و محافظاً على مقدرات البلاد و أرواح الشعب, فالعنف لن يكون مجدياً في حال غياب التوازن في القوى, والقضية ليس بحجم التضحيات وكمها, بل سيتم تحول الثورة إلى عصابات مرتزقة بدل الثوار, و هكذا تم القضاء على الكثير من الثورات من خلال دس مجموعات عملاء مرتزقة, لتفجير الأوضاع و إشاعة الخراب و الفساد من اجل تحويل الثورة من ثورة شعب منظمة وهادفة إلى فوضى و خراب و هكذا يتم قمعها بالقوة, و تنتشر الأسلحة و العنف و تفقد السيطرة, كما حدث في سوريا و غيرها...من المناطق حول العالم, و تدور رحى الحرب و تجارتها العديمة الاخلاق و القيم.

إن أفضل طريق لمواجهة هذا الخطر هو الابتعاد عن العنف و ممارسته, و الاتجاه نحو مقاطعة النظام بكامل تبعياته بما في ذلك العملة والنظام النقدي, و هذا طبعاً في المراحل الحاسمة و النهائية من الصراع, و من الضروري توفير البديل الاجتماعي و الإداري, بدل العسكري و البوليسي الأمني, لأن الوعي و صناعته يعتبر من أهم القضايا الأساسية الحيوية لمواجهة المرحلة, و القدرة على التأثير, فبناء الوعي سيشكل الأرضية للثورة العالمية الجديدة, (العولمة المضادة) إن المرحلة المعاصرة تتطلب وعياً ثورياً معاصراً لطبيعة المرحلة و المهمات و القطار سائر بمن حضر و لن ينتظر من يتأخر, إن الهدف في النهاية ليس العنف أو الأرض أو الحروب.

إن الهدف هو الحياة و الانسان و الطبيعية, و لهذا وجب على الشعوب و النخب المثقفة و الحركات السياسية و الاجتماعية, البحث عن أفضل الطرق و أقلها خسائر في الاقتصاد و المقدرات و الأرواح, و قد اتضح بالدراسة و التجربة أن نتائج العنف لن تكون مرضية, فالطرف الاقوى من حيث الامكانيات المادية هو النظام

او الاستعمار كونه يمتلك كل الامكانيات والمقدرات الكافية من القوة والامكانات لحسم الصراع لصلحه دوماً, و خاصة على ضوء تحول العنف إلى وسيلة للتجارة و تدمير الشعوب و مقدراتها و ثقافتها, بل ووجودها برمته على ضوء الوحشية و الهمجية التي وصلت إليها ملوك المال الذي وصل غرورهم و جنون الغطرسة إلى درجة اعتبار الشعوب الغير مستهلكة للنظام الاستعماري لا داعي لوجودها, و من الجدير الإشارة إلى بعض الأمثلة في التاريخ لتأثير المقاطعة.

التجربة الهندية مع الاستعمار البريطاني, و التي مثلها الزعيم الهندي «غاندي» و التجربة الفلسطينية في انتفاضة «1987» و التي كانت بمثابة خطة هجومية خاضها الشعب بأكمله و بقواه الوطنية بإمكانياته الذاتية البسيطة والمتواضعة مادياً ومعلوماتياً , و بغض النظر عن الأخطاء و التجاوزات إلا أن ما أجبر الكيان الغاصب على المفاوضات و الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية و الحق الفلسطيني, كانت مهمات الانتفاضة و من أهمها و على رأسها المقاطعة, وقد و تجلت ذروتها في الامتناع عن دفع الضرائب في بعض المناطق, حيث كانت تجربة مدينة بيت ساحور في فلسطين, تجربة فريدة ورائدة, كان من الواجب التقاطها و تطويرها و تعميمها على عموم فلسطين في حينها.

وقد كانت الفرصة متاحة و مهيأة فعلا للوصول إلى حل منطقي و عادل للقضية الفلسطينية, و لكن قبول حركة فتح بالعمل على وقف الانتفاضة مقابل استلامها للسلطة و القبول باتفاقية البنود الستة العمياء المشؤمة, التي اجهضت الانتفاضة و قضت عليها و على أهدافها, و هذا ما أدى إلى اضمحلال السقف الفلسطيني, و الدخول في دوامة لعبة مفاوضات النقاط الستة التي قادة الى عشرون عام من الهو, بلا نتيجة سوى المزيد من السيطرة الاسرائيلية و العربدة و فرض الاستيطان كأمر واقع, إن العجز و الخلل لم يكن في الانتفاضة و لا في ظروفها, بل الخلل و الدمار الذي وقع كان سببه العامل الذاتي للقيادة الفلسطينية المتنفذة في الثورة والضعف والعجز لدى المعارضة عن القيام باي شيء او تقديم البديل بحكم العوامل الذاتية بالأساس لهذه المعرضة.

و لسنا هنا بصدد تقييم تلك التجربة, فهذا يحتاج الكثير و سياق آخر, و قد أوردناها في السياق كمثال لتأثير المقاطعة على النظام الاستعماري, أو أي نظام استبدادي آخر, إن هذه النقاط السالفة تشكل وجهة و خطوط عامة لوسائل و طرق المواجهة, و التي تحتاج إلى التفعيل في كل اقليم و ظروفه و إمكانياته الاستراتيجية الأساسية التي من الضروري توفرها كأرضية هامة للتغير.

وقد كنا سوياً في نقاش تاريخ البشرية المثخن بالعنف و الحروب و المجازر, و تاريخ طويل من الاضطهاد و العبودية, و منذ ذلك الحين منذ نشوء مفهوم الملكية الخاصة قبل آلاف السنين و الإنسان عبداً مرتحلاً بين أطوار النظام الربحي الرأسمالي, من بداية نشوء الملكية الخاصة و العبودية الأولى المادية و القانونية مروراً بكافة أطوار هذه المرحلة السوداء من تاريخ البشرية التي مازلنا نعيشها حتى اليوم.

فقد تحولت العبودية القانونية إلى العبودية المأجورة وثم إلى العبودية الانتمائية و ثم العبودية المعاصرة «العبودية المقنعة» و التي أصبحت تشمل الكثير من القضايا الأساسية للحياة, و قد أشرنا بتفاصيل إلى ذلك و نعيده هنا للتذكير فقط وربط الامور داخليا بعضها ببعض.

ويجدر التذكير هنا ان العبودية وما ذكرناه من اشكال لها ليس هي الاشكال الشاملة لكل انواع العبودية ان ما ذكرنا ليس سوى الاشكال الاقتصادية والاجتماعية البارزة ولأكثروضوحاً, فهناك الكثير من شكال العبودية الخفية التي يتعرض لها الانسان وهي كثر وتتطور وتتنوع مع الزمن وتزداد كماً ونوعاً, وينشأ الكثير منها وهي غير متخيلة مع الوقت وكل جديد ذات شمولية اجتماعية .

فقد رأينا كيف ان البشرية رغم كل ما قدمته من تضحيات, إلا أن العبودية بقيت و كأنها القدر المحتوم على الانسان, في الوقت الذي أثبت فيه العلم و المعارف و التجارب , ان هذا ليس قدراً و لهذا كشفنا عن الأساس الذي نشأت عليه هذه الأطوار لهذا المجتمع, و كيفية تطوره, و قد أثبتنا فعلا بالواقع و المراجع الموثوقة أن الملكية هي أصل الداء, و هي الأساس الذي قامت عليه هذه البنية الاجتماعية

بكافة أطوارها.

ولهذا يأتي نظام الملكية من أهم الأوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة فعلاً ولا يمكن تحقيق أي إنجاز ملموس دون علاج قضية الملكية ووضع حد لها, أما الاستراتيجيات بخطوطها العريضة فمن الضروري أن تشمل القضايا الأساسية التي عليها سيقام النظام الجديد, ومن أهمها وأكثرها إلحاحا هي قضية الملكية الخاصة.

4 - الملكية الخاصة أصل الداء

إن الملكية الخاصة والحرية التي تعطيها لصاحب هذه الملكية قانونياً واجتماعياً , تعطيه الحرية الكاملة في التصرف بما يملك, بما في ذلك البشر ووسائل الإنتاج, إن الإشكالية ليس في حق الإنسان في امتلاك حاجاته الخاصة, فهذه شيء آخر, إن أهم ما في مفهوم الملكية التي علينا إلغاؤه فعلا هو طبيعة هذه الملكية من حيث الجوهر, فطبيعة الملكية الخاصة التي تسمح للمالك بأن يملك ما يشاء بالمقدار الذي يشاء , بما في ذلك الحق في استغلال جهد الآخرين وامتلاك منتوج جهدهم الاجتماعي, وهنا مربط الفرس في كل مفهوم الملكية, فالمنتوج الاجتماعي وملكيته هو أساس الصراعات الاجتماعية جميعها, ولم يتغير هذا الواقع المقام على هذا الأساس إلا في حال تغيير وعلاج الأساس ذاته, وبيت القصيد هنا إقامة العدالة الاجتماعية التي ستشكل الأرضية لبناء المجتمع الجديد, إننا لسنا بحاجة إلى مقاطعة التكلجة الحديثة أو العلوم والمعارف وغيرها من منتوجات البشرية.

إن ما نحن بحاجة إليه بالدرجة الأولى, هو علاقة الفرد بمنتوجه أولاً وبالمنتوج الاجتماعي ثانياً, أي تغيير العلاقات من حيث الملكية لهذا المنتوج, وهذا هو أساس التغيير, أما البقية فهي ضرورية للحياة الاجتماعية مع مراعاة تغير نظام الحياة الأساسي بكامله, حيث من الضروري إعادة النظر بكافة المنتجات البشرية وإعادة بنائها على طريقة ومواد صديقة للبيئة, مثل الطاقة والغذاء والمواد

الأساسية للبنية التحتية, مثل الاسمنت و البلاستيك و غيرها من المواد, و هنا لابد من اتخاذ إجراءات ملموسة على هذا الصعيد أي تغير حقوق الملكية, و من أجل الوصول إلى ذلك علينا تحديد أشكال جديدة للملكية, و تعتبر من الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد رغم جزئيتها في البداية.

ومن أهم الإجراءات الضرورية التي على الشعوب المباشرة بها , والتي من الضروري أن تكون من اولويات نضالاتها, مثل أساسيات الحياة و إمكانية الحصول عليها, فقد كان العبد في مراحل التاريخ السابقة يتوفر له المسكن و الغذاء و الكساء و العلاج, هذا كله يتوفر له تلقائيا ولم يكن بالمكان اطعام العبد نصف وجبة طعام فمالكه بحاجة له نشيط معافى.

أما اليوم في ظل العبودية المقنعة, فإن العبد المعاصر قد فقد الكثير من ميزات العبد السابق لم يكن بالإمكان إطعام العبد القديم نصف وجبة غذائية, فهذا سيضعف صحته و طاقته الإنتاجية و كذلك كساؤه قد لا تكون ثيابه فاخرة و لكنها تتوفر له من ضمن شروط استعباده, و كذلك مسكنه و إمكانية تعليمه بعض المهارات للقيام بدور أفضل, أو مهمات معقدة أحياناً وكثيراً ما علم الأسياد عبيدهم الموسيقى و الرقص و الغناء, و كان الكثير من الشعراء الموهوبين من بين صفوف العبيد, فالمواهب لا تعرف الطبقات و التمييز الاجتماعي.

أما العبد المعاصر, فقد ترتفع أسعار السلع عدة مرات وقد تتضاعف عدة مرات, بينما يبقى أجره على ما هو عليه أو يعدل بفتات مقابل نسبة ارتفاع الأسعار, إن هذا يعني أن العبد سيعيش الان بنصف أو أقل من نصف حاجاته الطبيعية الضرورية للبقاء سواء في الغذاء أو السكن أو الثياب.

لقد أصبحت حرية هذا العبد الزائفة عبء عليه و مسؤولية يتحملها هو في الوقت الذي كانت هذه الأساسيات مضمونة له عينياً و كانت من الضروري أن تكفيه, لهذا من الضروري وضع الحلول لأبسط مقومات الحياة أولاً وقبل كل شيء.

قبل الدخول في الموضوع يجدر الانتباه الى اننا هنا نتحدث عن اطار عالمي وليس

اقليمي او محلي, وهذا يتطلب منا توخي الدقة والتركيز ومراعات الامكانيات المتاحة لكل شعب وظروفه ومقدراته وطبيعة ثقافته, ولهذا السبب نبتعد عن التفاصيل ونضع هنا الخطوط العامة للقضايا الاساسية والاستراتيجية و العامة التي عليها بالضرورة ان تقام كافة التفاصيل حسب المنطقة والثقافة والشعب, فهذه النقاط المختصرة تشكل الارضية الهامة التي يجب توفرها كقاعة موحدة للاستراتيجيات العلمية والانسانية, وكل شعب او حزب او منظمة ومؤسسة ومنطقة تبتدع الاشكال المناسبة والتكتيكات المرحلية والتفصيلية, فهذه الخطوط بالضرورة ان تتوحد حولها البشرية جمعاء ما عدى الحفنة المسيطرة فهذه لا يمكن احتسابها من ضمن المساق الانساني, ولا مكان لها في المستقبل سوى مزابل التاريخ وذكرياته المخزية و المسربلة بالعار.

قبل كل شيء هناك قاعدة اولى وارضية تشكل الاساس لكل شيء موجود, والقاعدة الاهم في حالتنا هنا هي الحرية والمساواة, وهذه بالضرورة ان تبدأ بالحرية الفكرية والثقافية وحرية المعتقد, وقبول الاختلاف والتنوع على قاعدة المساوات والوصول الى الغاء كافة اشكال التميز بين البشر, وقبول كافة الافكار بشتى الوانها, ما عدى تلك الافكار التي ترفض التنوع وتنظر الى الاخر نظرة دونية, فهذه من الافكار التي يجب اولوية محاربتها واجتثاثها كمرض وافة اجتماعية مرضية لا تختلف عن اي وباء اخر, فوجود هذه الافة سيبقى من اهم المعيقات امام تطور حيات البشرية وهذه مثبت عبر التاريخ ولا جدال فيه, فلا حرية في معتقد يرفض الاخر او يحقره, لقد قضى هذا الفكر على ذاته منذ ولادته برفضه للآخر, اي انه يرفض الحياة وطبيعتها وتنوعها وهذا ذنبه وليس ذنب الحياة او الاخرين وليذهب الى الجحيم بما حمل.

ونلخص هذه الحاجات و الاستراتيجيات العامة الضرورية في النقاط التالية

أ-المأوى الآمن و الكافي:

أهم حاجة أولى للإنسان أن يجد مأوى يعيش فيه فحتى الحيوانات جميعها تجد لها مأوى مجاني تقيمه او تعثر عليه في الطبيعة تستخدمه كمسكن ومأوى لها ورغم ما يقع من اعتداء على هذه المساكن سعياً للحصول على الغذاء اولأسباب اخرى الا انها في النهاية معترفاً ومتعارف عليها في الطبيعة وجود مسكن لكل كائن.

و بما أن الانسان المعاصر مواطن حيث يعيش في نظام دولة حديثة ونظام مواطنة و يدفع لها الضرائب و يخدمها و يدافع عنها, و هي أي نظام الدولة ذاته وطنه, و يصل الأمر إلى تقديس هذه الارض و النظام, و هذا يعني أن هناك مقابل يجب أن يقدم, و إلا أصبحت هذه الضرائب و الخدمات ليست سوى جزية أو سخرة و استعباد, فمفهوم الدولة الحديثة مختلف عن السابق, فالدولة الحديثة هي دولة مواطنة ولخدمة المواطن والسهر على امنه و استقراره و شؤنه العامة, وجميع الضرائب المدفوعة لها طريق واضح بالضرورة ان يكون المواطن ملم به, وفي غالبيتها موجهة لخدمات تقدم للمواطن مقابل ما يدفع, هكذا تدعي جميع الانظمة المعاصرة بما فيها الانظمة الملكية والدكتاتورية.

و بما أن هذه البقعة الجغرافية التي يعيش بها هي وطن هذا الإنسان فمن حقه أن يمتلك بيتاً يأويه و يفي حاجات حياته.

إن كل فرد يصل إلى سن الثامنة عشر يحق له امتلاك سكن شخصي ,»ملكية شخصية“ خاص به يتناسب ووضعة الاجتماعي ويكفي حاجته الحالية , و على الدولة توفير ذلك من خلال نظام ما على الدول إقامته, و يضمن للأفراد البالغين الحصول على سكن مباشر مجاني, قد تتحول ضريبة الأملاك مثلاً إلى ضريبة يدفعها المرء طول حياته نعم و لكن مقابل سكن يتوفر بدون مقابل, فهو يدفع ضريبة أصلاً, و ضريبة الأملاك تدفع بلا مقابل فهي للدولة, و الدولة مالكة كل شيء بما في ذلك الناس انفسهم, وهذا من كورث نظام الملكية السائد والمعاصر الذي بالضرورة تغيره قبل اي شيء اخر.

ب- الأمن الغذائي و الملكية:

يحق لكل مولود جديد قطعة أرض صغيرة على أسمه منذ ولادته, هذه الأرض يجب أن تكون مساحتها تكفي لإنتاج حاجاته الغذائية الأساسية, و هذا طبعاً ليس شكلياً , بل يتبعه نظام اجتماعي وثقافة اجتماعية متطورة وعصرية ترتكز «على كل فرد أن ينتج جزء كبير من غذائه ذاتياً", قد يرى البعض أن هذا خيالي في العصر الراهن , و أن الحياة المعاصرة غير قابلة لذلك.

في الحقيقة الامر على عكس ذلك تماماً فالإنسان المعاصر إنسان كسول و اتكالي بامتياز, و غالبية الناس تقضي ساعات طويلة بعد عملها, بغض النظر عن نوعية هذا العمل ذهني أو عضلي, في استرخاء و هدر للوقت بدون أي جدوى, و بإمكان الإنسان ان يعطي ساعة من وقته اليومي لإنتاج جزء من غذائه, و بهذه الطريقة يوفر عاملين مهمين:

البقاء قريب و على تماس مع الطبيعة, و هذا من اهم قضايا الشعور بالحياة و السعادة و الانسجام كجزء من الكون.

و الثاني التخلص من عبودية احتكار الأمن الغذائي, و تحول الغذاء إلى مادة تجارية تستعبد الشعوب من خلالها.

بالإضافة إلى توفير ملايين الأطنان يومياً من النفيات الصلبة التي ستستغني البشرية عن جزء كبير منها عندما ننتج حاجاتنا الغذائية, فكمية كبيرة من نفياتنا الصلبة ناتجة عن تغليف المواد الغذائية التي تعد لاستهلاكنا فحين ننتج نحن هذه المواد سوف لن تحتاج إلى علب و أكياس و أغلفة نحفظها بها لحين تسويقها ستقطف و تستهلك فوراً كما في سالف الأيام.

إن إعادة تشكيل حياة البشرية تحتاج إلى مقومات مادية ملموسة و ليس نظرية بحتة مجردة, و بهذه الطريقة نكون قد وفرنا أهم فرعين من البنية للحياة البشرية و هي المسكن و الغذاء بتكلفة بسيطة و هكذا يكون الإنسان قد اقترب من تحقيق جزء من أمنه الاجتماعي بعيداً عن مفهوم العبودية المعاصرة.

ولذلك بالضرورة السعي الى توفير ما امكن من الغذاء ذاتياً حتى ولو بأبسط الطرق

والمكانيات البسيطة لحين الوصول الى الحلول الرسمية العملية و الجذرية, أي بالضرورة عدم انتظار تحقيق امكانيات امتلاك حديقة منزلية او قطعة ارض بل يمكن المباشرة بأبسط الامكانات المنزلية واستخدام طرق الزراعة الحديثة المعتمدة على الطبيعة والمواد الطبيعية المباشرة.

ج إلغاء الملكية الخاصة

لقد شرحنا كثيراً حول موضوع مفهوم الملكية الخاصة و هنا لا بد من وقفة أخيرة أمام هذا المفهوم الذي بات واضحاً تماماً لنا أنه هو أصل الداء و هنا علينا التميز بين الملكية كعملية بحد ذاتها, و كمفهوم سلوكي حقوقي, والملكية الشخصية او الضرورية.

فالإنسان يمتلك الكثير من الأشياء المادية و هذه الملكية تعني حق التصرف بهذه الممتلكات حتى اتلافها شريطة أن لا تصل هذه الملكية إلى الآخرين و امتلاكهم أو امتلاك نتاج عملهم و حرمانهم منه سواء كان ذهنياً أو عضلياً و هنا الجزء الآخر من الملكية الذي أصبح ملتبساً و بحاجة إلى معالجة قانونية بالأساس لضمان مصداقيته.

فالملكية بحاجة إلى إعادة صياغة و توضيح و فصل بين الملكية الخاصة و الملكية الشخصية او ملكية الحاجة والضرورة, فالملكية الشخصية تعني جميع ما يحتاجه الإنسان من وسائل حياة بما في ذلك الغذاء و الكساء و المسكن و غيرها من مقومات الحياة, و هي ليس وسائل لاستغلال الآخرين من خلالها, بل هي وسائل شخصية ضرورية و حياتية استعمالية و استهلاكية مادية و روحية.

أما الملكية الخاصة فهي ملكية وسائل الإنتاج ملكية مطلقة الحرية لدرجة أنها تسمح لصاحبها أن يستغل كل شيء و يمتلك كل شيء بما في ذلك نتاج جهد الآخرين المنظم و حرمانهم الكامل منه أي استعبادهم.

و هذا يعني أن هذا النوع من الملكية تحديداً هو ما نحتاج إلى إلغائه و القضاء عليه و على كافة تبعياته وهنا بيت القصيد و هنا الأساس الذي لا يمكن و لن تقوم عدالة اجتماعية ما دام هذا الشكل العين من الملكية هو المسيطر و السائد

اجتماعياً.

د إعادة النظر في علاقة الانسان مع الطبيعة

ومن أهم الاستراتيجيات التي من الضروري وضعها من فمن الأولويات هي علاقة الإنسان بالطبيعة.

ونقصد هنا العلاقة القانونية والعملية مع الطبيعة, أي وقف ملكية الطبيعة و احتكار أو اكتناز مقدراتها, استعمال الضروري وترك الباقي الفائض في الطبيعة و عدم امتلاكه من أحد وهذا يعني تلقائياً القضاء على الاكتناز بحد ذاته فلا يكفي القضاء على الاحتكار وترك الاكتناز حراً يحصد ما يشاء من خير الطبيعة لصالح أفراد قلة بينما يحرم الأغلبية من ذلك.

وهكذا يكون المجتمع قد تخلص من أفة مرض الطمع والجشع في اكتناز الثروات وتراكمها الفاحش المجنون من أجل إرضاء أمراض نفسية وعاهات دائمة تسكن بعض النفوس المريضة والضعيفة دوماً للاكتناز لتحقيق الشعور بالأمن أو النزوع نحو السيطرة والنفوذ والسلطان والغطرسة والغرور.

هــ السوق و العملة

من أهم الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها و ايلائها أولوية مفهوم السوق و العملة, وعلى المجتمعات إيجاد بديلاً لنظام العملة والسعي لمقاطعة هذا الشكل الجائر و المتغطرس والتخلص منه, وهذا يتطلب الإبداع في إيجاد البدائل و التخلص بأسرع وقت ممكن من براثن العملة و مفهوم السوق العالمي و نظام النقد الدولي الذي أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب الشعوب ووسيلة لذلها واستعبادها اؤمم و الأفراد وبإمكان الشعوب ان تتبادل السلع الاساسية عينياً أي سلعة مقابل سلعة وبذلك تتخلص من سيطرة نظام العملة المسيطر على احتكار هذا السوق والسيطرة علية تتعزز الخطى نحو المقاطعة الشاملة لنظام العملة الدولية المتعفن .

و الطاقة و توفرها المجاني

من أهم ما نحتاجه اليوم في الحياة العصرية هو الطاقة, و من أهم ما علينا الاتجاه نحوه هو مصادر هذه الطاقة, و استغلالها و قد أصبحت اليوم سهلة المنال و التحقيق سواء كمعلومات أو مواد, و من هذه الحالة نستطيع الاستغناء عن جزء كبير من الطاقة المتخلفة التي دمرت الحياة و ستدمر كوكب الأرض بأسره في حال استمرارها لفترة إضافية من الزمن.

ز النظام الغذائي و الصناعي

من الضروري إعادة النظر في النظام الغذائي للإنسان و إعادة تنظيمه و تحسينه بما ينسجم مع البيئة و الحياة الطبيعية.

و كذلك اقتصادياً لا بد من إعادة النظر في كافة المواد الأساسية المستخدمة و استبدالها بمواد صديقة للبيئة و الحياة بعيداً عن مفهوم الربح و السوق و التجارة و لو أعطينا مثالاً بسيطاً حول مادة البلاستيك مثلاً سنتفاجأ حيث سنجد أن 90% من السلع التي نستهلكها تغلف في مواد قوامها الأساسي من البلاستيك من الغذاء إلى الثياب إلى كافة أنواع المواد الأخرى بما في ذلك المواد الصناعية.

و الأدوات و السيارات و المنازل و النوافذ و الأبواب و الدهانات بأغلبيتها فهي في الغالب نوعين أما نفطية أو بلاستيكية, إننا نعيش عصر البلاستيك بامتياز, و فيما لو قمنا بتسمية العصور بالمواد التي تستخدم فيها بكثرة فان هذه التسمية (العصر البلاستيكي) تنطبق على عصرنا تماماً, و هناك الكثير من المواد المدمرة للبيئة علينا التخلي عن استعمالها و البحث عن بديل يكون صديق للطبيعة أو التخلي عن بعض الحاجات و العادات التي بإمكاننا أن نغيرها.

إن هذه الاستراتيجيات الأساسية يجب أن تشكل خطوط عامة لكافة القوى الثورية المعاصرة و على جميع النخب و الجماعات الحرة و الواعية التخلي عن

الرؤية الضيقة للواقع و إعادة تقييم الذات و المرحلة و النهوض من جديد و نفض الغبار عن عقولهم و حثها لتفهم المرحلة و قبول الآخرين بوعي و عن وعي في مسيرة النضال الواحدة ضد العبودية المقنعة و تبعياتها, فالنضال و الواقع المشترك في الاستغلال يوحد الشعوب مهما اختلفت لغاتها و ثقافاتها و مهما بعدت المسافات بينها شريطة تبلور الوعي الكافي لتوحيد وتوجيه هذا النضال.

وتجدر الاشارة في هذا السياق ان هناك استراتيجيات مكملة ومشابهة واردة في نهاية الجزء الحول من المادة بعنوان التاريخ لعبة الحضارات قد اوردنا جزء منها هنا وبقي الجزء الاخر في مكانه لضرورات المادة, ومن المفيد الرجوع اليه ايضا لضم ما يحتويه من نقاط استراتيجية عامة في سياق واحد مكتمل, ونقدم هنا هذه النقاط النظرية المطروحة

الحلول الفوقية والنظرية

1 إعادة قراءة التاريخ وإعادة صياغته بطريقة علمية محايدة

2 اعتبار كل الموروث المتوفر من التراث الإنساني هو الجزء المكمل للتاريخ ورؤيته وعدم ترك هذا الجزء الذي يشكل غالبية الموروث ألإنساني خارج المنظور الفكري للإنسان

3 إعادة النظر في رؤية الإنسان لذاته

4 المصالحة بين الفرد والجماعة و اعادة صياغة العلاقة بينهما على أساس المصالح المشتركة والحفاظ على ديمومة وحرية الفرد

5 إعادة صياغة مفهوم الهوية والانتماء ومفهوم القومية والطائفة والعلاقات بين الشعوب, ومن أهمها الانتماء للحياة والأرض أولاً وقبل كل شيء, فكوكب الأرض هو الوطن الحاضن للحياة بكاملها وليس حياة البشرية وحسب, وهي الوطن الاول للانسان

6 اعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي وطبيعته سواء من

حيث العلاقات أو الواقع المادي

7 تغيير وإعادة صياغة كافة المفاهيم الدولية والمؤسسات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الحقوقية للأفراد والجماعات والأمم

8 محاربة الهيمنة والتعصب والعنف وكافة أشكال الشوفينية والعنصرية

9 وقف التسلح والتجارة بالحروب والبشر

10 الحفاظ على البيئة والحياة والإنسان معًا من خلال ثقافة انسانية جديدة واجرأت عملية بالضرورة المباشرة بها ومن ضمنها السلوك الانساني اتجاه الطبيعة

11 تغيير مصادر الطاقة فوراً قبل فوات الأوان فلم يعد واقع الأرض يحتمل المزيد من التلوث والدمار للبيئة بسبب الطاقة السوداء المستخدمة حالياً.

12 السعي للانتقال إلى سلوك انساني واعي متطور طبيعي منسجم مع ذاته ومع وسطه المحيط وبيئته الطبيعية.

إن مجمل ما ذكر من نقاط عامة نظرية في هذه المادة بالإضافة إلى أشياء أخرى وعوامل عديدة وبرامج تفصيلية ربما أكثر من ذلك, وهذا يحتاج إلى قوة فاعلة تقوم بهذا الجهد ا لكبير والعمل الواعي والمنظم

إن مسؤولية هذه القضايا والعمل على تفعيلها وغيرها وتحويلها إلى برامج عمل تقع على عاتق النخبة والمؤسسات وكافة أشكال التجمعات النقابية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المؤسسات الغير حكومية اولًا, والتخطيط الواعي من الأفراد ثانياً, وما أمكن من المؤسسات الحكومية.

إن القوى المناهضة للاحتكارات الدولية كافة في داخل المجتمع نفسه, فحتى المستثمر المحلي تتعارض مصالحه مع هذه الاحتكارات في المرحلة الحالية, وهذا يعني أنه من الضروري استغلال هذا التعارض لصالح الشعب وقضيته المركزية » التخلص من نير الاحتكارات والاتجاه نحو اقتصاد محلي متكامل لكل بلد مع الحذر من قضية العودة الى سيطرة طبقة او حزب ما واستفراده في السلطة تحت أي ظرف كان.

إن تكاتف الشعوب وكافة القوى والمؤسسات والأفراد والنخب النظيفة المستقلة يشكل الضمانة الأولى للبدء في إنجاز هذه المهمات التاريخية الهائلة والسير نحو حرية حقيقية وصياغة شكل جديد للعلاقات البشرية بكاملها سواء بين افراد البشر او الإنسان والطبيعة

إن الشعوب في سباق مع الوقت والزمن فإما المساهمة وإعادة البناء وإما السقوط وربما إلى الأبد هذه المرة في شباك سيطرة الطبقات العليا في المجتمع على مقاليد السلطة في العالم والاستمرار في استعباد الإنسان وكوكب الأرض بكامله.

فعملية التحول والتصنيع للمجتمع قائمة و متواصلة من أجل إعادة تصنيع وصهر الإنسان والطبيعة بما ينسجم مع نظام سيطرة الاحتكارات العالمية الكبرى السالفة الذكر.

خاتمه

اننا في نهاية هذه الرحلة على دروب الفلسفة والفكر الانساني توصلنا الى خلاصات وجواهر اكتشفناها في طريق بحثنا الطويل, وعلى جبال الحقيقة وكهوفها واغوارها السحيقة عثرنا على الكثير من الجواهر والكنوز الثمينة التي قدمناها في هذه المادة وسياقاتها, بعد استخلاصها من الواقع محاولين توضيحها كما هي عليه بكل حياد و مسؤولية, ومن ابرزها إن التاريخ البشري كمفهوم مادي و حركة شيء مختلفاً تماماً عن ما هو مكتوب عنه حتى في مجال العلوم الاجتماعية و الاقتصاد و السياسية, و في غالبية العلوم الاجتماعية سيجد الباحث أن علم الآثار هو العلم الأكثر صدقاً و إخلاصاً في قضاياه, و خاصة جانب الاكتشاف المعرفي المجرد.

فهناك الكثير من الخزعبلات التي يستنتجها البعض مستغلاً نقاط ما في مكتشفات علم الآثار لطرح أفكاراً ميتافيزيقية وخزعبلات اسطورية حاول البعض اقامة انظمة فاشية ونازية وصهيونية وغيرها, أو خيالية علمية أحياناً كأن يعتقد أن بعض الحضارات مثل الفراعنة هي حضارات قد أحضرت خبراتها من القضاء الخارجي.

و بغض النظر عن التحليلات لبعض علماء الآثار إلا أن علم الآثار هو أكثر العلوم صدقاً و تقديماً للحقائق كما هي عليه أو كما يتم اكتشافها و قد ساهم علم الآثار بشكل كبير و حاسم في دحض الكثير من الرؤى القصيرة المدى عن أصل الإنسان و قدمه و المجتمع البشري و مراحل تطوره.

و قد تبين لنا من خلال هذا البحث مدى التزوير الذي تعرض له تاريخ البشرية و إن التاريخ المعلوماتي بكامله هو من صناعة أصحاب السلطان و ليس هذا و حسب بل إن الإنسان ذاته يصنع حسب الطلب و الحاجة و ليس التاريخ وحده.

و كذلك تبين لنا أن مراحل التاريخ بسحب علم الاقتصاد الرسمي الدارج و المتعارف عليه في فهم التشكيلات الاجتماعية و تطورها هي عبارة عن تقسيم مسطح للتاريخ البشري تم اسقاطه على التاريخ إسقاطاً, في الوقت الذي كان من

الأحق أن نستنتج النظريات من الحركة التاريخية ذاتها وليس العكس كما فعل ماركس و انجلس في بعض الأحيان وغيرهم الكثيرين مكن رواد الفكر والفلسفة وعلم التاريخ.

ثم إن عصر ماركس و انجلس و غيرهم من علماء الاجتماع من كافة الاتجاهات الفكرية و الفلسفية في علم التاريخ لم تكن متوفرة لديهم المعلومات الكافية عن الكثير من الحضارات, ثم إن علم الآثار لم يكن قد وصل إلى ما هو عليه اليوم, و لذلك حين نطلع على تلك الكتابات الموروثة نكتشف أن هناك الكثير من المعلومات كانت مغيبة و الأمثلة في غالبيتها مقتصرة على أوروبا حتى في فهم و دراسة المجتمعات القديمة مثل أثينا و روما و ثم سقوط روما و ما تلاه.

لقد تبين لنا من خلال البحث أن الإقطاعية هي المرحلة الأولى من مراحل نظام الملكية الخاصة و قد ذكر إقطاع الأرض في أقدم القوانين الأثرية المكتوبة المكتشفة فقد وجدت نصوص في شريعة (أور نمو) و شريعة (عشتار) و قد احتوت شريعة (حمورابي) على نصوص واضحة حول إقطاع الأرض و هناك أكثر من مادة في هذه القوانين تعالج إقطاع الأرض.

و هذا معناه أن إقطاع الأرض و ملكيتها كانت قائمة قبل ذلك التاريخ بآلاف السنين حيث واضح من خلال النصوص الأثرية أن نظام الأراضي كان متطوراً و إن الأرض كانت أهم وسيلة إنتاج اجتماعية.

فقد نص أحد القوانين على أن مستأجر الأرض عليه أن يستثمرها و يزرعها و إذا تقاعس عن ذلك لمدة ثلاث سنوات تؤخذ الأرض منه و تقطع لغيره.

لقد تبين لنا بالدليل المنطقي التاريخي و الأثري إن الإقطاعية هي المرحلة الأولى للملكية و كذلك تبين لنا واضحاً أن العبودية ليس سوى طوراً من أطوار نظام الملكية الخاصة الاستغلالي و كذلك البرجوازية وصولاً إلى العبودية المقنعة و قد تبين لنا أيضاً أن الإقطاعية هي من شكلت النظام الأساسي للملكية و قوانينه و منذ ذلك الزمن تشكل مفهوم الربح و فائض الإنتاج و فائض القيمة حيث أصبح الإنسان ينتج ما يفيض عن حاجته بكثير مما جعل هناك ربحاً فعلياً من

استغلال الإنسان و امتلاك منتوجه.
و كذلك تبين واضحاً من خلال النصوص السومرية و الآثار إن نظام الاقراض و الربا نظاماً قديماً أيضاً بقدم القطع الأثرية التي وجدت بل واقدم كثيراً من ذلك, و تثبت أن نظام الاقراض و الربا كان نظاماً سائداً في الإمبراطورية السومرية القديمة, منذ أول إمبراطورية تشكلت وهذا يعني أن النظام الرأسمالي كان موجوداً منذ ذلك العصر و إن الرأسمالية شيء و البرجوازية شيء آخر, فالرأسمالية نظام انتاجي قام على اساس فائض الانتاج وبذلك فائض القيمة وهذا يعني ان النظام الربحي قديم بقدم نظام الإقطاع و الملكية الخاصة ونشاء وتطور بناء عليها.
أما البرجوازية فهي طبقة صناعية و ملاك صغار في المدن ثاروا على السلطة السياسية الإقطاعية و هي سلطة الملك و النبلاء و رجال الدين في اوروبا, لهذا فإن البرجوازية هي تلك الطبقة التي انتزعت السلطة بالقوة و إطاحة بطبقة الإقطاعيين و سيطرة هي على السلطة السياسية في اوروبا و سنة قوانين لصالحها, أما الرأسمالية كنظام ملكية و ربح و فائض قيمة فهي قديمة العهد و سبقت البرجوازية بألاف السنين, فالبرجوازية ورثة النظام الربحي الرأسمالي من النظام السابق ولم تغير شيء في أساس و قانون الملكية كل ما غيرته أنها إطاحة بالإقطاعية كطبقة وكنظام سياسي و سيطرة هي على السلطة.
و طورت نظام الربح حيث تحول أساس الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة و التجارة, لقد تبين واضحاً بالدليل أن مفهوم حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى هي مسألة غير صحيحة و هي لا تختلف في النهاية عن مفهوم القدرية.
مع العلم و الإثبات أن الاقتصاد هو أساس جميع الصراعات الاجتماعية التناحرية و إن قانون التناقض بين القوى المنتجة و علاقات الإنتاج هو قانون صحيح و فعال ولكن هذا القانون أيضاً قد فهمته الطبقات الحاكمة منذ قديم الزمان و لهذا انشأت الجيوش و الأنظمة العسكرية و الأمنية من أجل الحفاظ على النظام و حل التناقض بالقوة, أي تناقض وتعارض علاقات الإنتاج مع القوة

المنتجة أي ملكية وسائل الإنتاج و منتوجها, لقد تمكنت القوى المسيطرة على الحكم من الحفاظ على هذا التوازن بالقوة لألاف السنين, و لهذا يقال دوماً أن الفراغ في السلطة يخلق فوضى عارمة.

نعم فهناك آلاف من الجياع المحرومين بالقوة من حقهم في المنتوج الاجتماعي و لهذا في أي لحظة يتوقف فيها او يضعف فعل تلك القوة ستعم الفوضى في المنطقة التي وقع فيها هذا الفراغ أو الضعف في السلطة و السيطرة.

إن ما توصلنا إليه من نتائج في هذا البحث لا يعني أن الثورات و العملية الثورية الاجتماعية لا فائدة لها و لا قيمة.

بل على العكس من ذلك إن من أهم مقومات نجاح الثورات الاجتماعية هو الوعي و المعرفة و العلم و ذلك من أجل القدرة على فهم العملية التاريخية و كيفية إدارة الصراع و تجييره لصالح قضية الشعب بدل تركه في أيدي الجلاد ذاته يصنع التاريخ و يحول الشعوب بأكملها إلى وقوداً لطموحات أفراد قلة يعانون من شتى أنواع الأمراض النفسية, من جنون العظمة إلى حب السيطرة و النفوذ إلى جنون الاكتناز و الاحتكار إلى جنون الإبادة لكل ما لا يلزم و تقرير مصير ملايين البشر.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة متواضعة من ضمن اهداف مشروع الغربلة للفكر الانساني الذي دعونا إليه منذ زمن, إن الموروث الإنساني بكامله من معارف و علوم و معلومات و تاريخ بحاجة إلى غربلة و إعادة نظر.

و قد تبين لنا من خلال النتائج التي وصلنا إليها مدى الالتباسات و الأخطاء و التداخلات في مادة التاريخ البشري الموروث و السلوك البشري المبني عليه, و لهذا نتمنى من النخب الحرة و الشريفة و المناضلة أن تشحذ همتها من أجل النهوض بهذه المهمة الكبيرة الملقاة على عاتق أقلية من النخب, حيث الكثير من النخب قد تم شرائها و إفسادها و تحويل منتوجها إلى سلعة ربحية تباع و تشترى تماماً كباقي أنواع السلع.

إن صعوبة هذه المهمة كونها حمالة للأوجه و على كل من يرغب في المشاركة في هذا الحمل الكبير أن يتحلى بالحياد التام في الدراسة و البحث و التحليل و الابتعاد

عن الخلفيات المسبقة و العودة إلى ما تلقاه المرء من موروثه الاجتماعي أو الثقافي و المعرفي الذي هو أصلاً موروثاً مسيساً مؤدلج و مشوه أصلاً, و لهذا ليس من السهل أن نكون محايدين ولكن علينا دوماً أن نحذرو نسعى لتحقيق هذا الحياد من أجل ضمانة النتائج و عدم الوقوع في فخ التأويل من جديد لكي نجعل الواقع ينسجم مع معتقداتنا كما فعل أسلافنا و تحسباً للخطء و قصور الرؤية قدمنا خطوط عريضة لأهم الاستراتيجيات التي على الثوار اعتمادها و عدم ترك المرحلة تصنع من قبل صاحب المزرعة.

إن أهم ما يحتاج إليه الإنسان هي معرفته لذاته و إمكانياته و أن يعرف من هو و هذه المعرفة ستمكنه من معرفة ما يريد و ما لا يريد و تمكنه من السير بوضوح نحو الهدف الذي يريد, فالتاريخ نصنعه نحن أولاً ثم يصنعنا هو بدوره و هكذا تسير الحكاية بلا نهاية.

و من أهم الخلاصات الجديرة بالذكر التي وصلنا إليها هي أن مفهوم الديمقراطية المعاصر بحد ذاته مفهوماً سطحياً و ساذجاً و ليس سوى ملهات للشعب ما دام هذا المفهوم هو لعبة العبودية المقنعة المعاصرة, حيث يلاعب النظام الشعب هذه اللعبة و في حال فشله فهناك طرق كثيرة للإطاحة بأي معارضة جديدة قد تصل إلى السلطة, و الأمثلة في التاريخ الحديث لا تحصى, فكم من الرؤساء المعارضين الجادين لسياسة الإمبراطورية الأمريكية تعرضوا للاغتيال أو للمحاولات المتكررة و قد سجل بعض الرؤساء على ذمة المؤرخين و الإعلاميين مئات محاولات الاغتيال و نذكر مثالاً على ذلك المناضل الفذ فيدل كاسترو غيره من الشخصيات الثورية العالمية بل إن الكثير من الانقلابات التي وقعت في العالم تبين أن للنظام العالمي الاستعماري دوراً في تلك الانقلابات, بل تم التآمر على الحركات الثورية الحقيقة و استبدالها بميلشيات رجعية إجرامية متطرفة تعبر عن مصالح الاستعمار العالمي وقوى الظلام التخلف بل شكلت ودعمت من قبله وهذا لم يعد سراً.

إن قوى الرجعية و التخلف هي القوة الأكثر و الأسهل للاستعمال و الحرق متى شاء

المستغل وذلك بسبب جهلها وسذاجتها التي تجعلها سهلة التصنيع والانقياد بل وأحياناً تكون شبه جاهزة بحكم ما تربت عليه من مفاهيم متخلفة ترفض الآخر بأي شكل من الأشكال وابسط واتفه الاسباب.

إن مفهوم الأغلبية البسيطة التي تحمله الديمقراطية والتي يشكل أساس هذا المبدأ الملهات بحاجة إلى الكثير والكثير حتى يصبح مفهوماً ذو قيمة حقيقية, فليس من قيمة لأي مشاركة في التشريع والسلطة ما دام نظام الملكية الخاصة هو السائد في النهاية, ابتعدوا عن الملكية الخاصة والربح وغردوا كما تشاؤون.

هذا ما يحصل حتى الآن بل إن ما يجري اليوم في العالم المعاصر هو استغلال للعبة الديمقراطية من قبل الأنظمة اليمينية المتعصبة للوصول إلى السلطة ومحاصرة القوى المناهضة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأصحابه وتصفيتها أحياناً كثيرة, وذلك من أجل العودة بالبلاد إلى نير استعباد المقنع الذي يحول البلاد بكاملها إلى عبودية مقنعة أخطر وأنكا كثيراً من تلك العبودية التي نشأت في الإقطاع أو العبودية المأجورة الرأسمالية, فالعبودية الائتمانية والاستهلاكية من أخطر أشكال الاستعباد وأشدها قسوة كونها تجعل الإنسان مضطراً لأن يكون هو قاسياً على ذاته, ومستغلاً لطاقته اكثير مما يجب, وهذا كله كونه لا يمتلك هو منتوجه الاجتماعي ولكنه مقتنعاً أنه حر, وأن أمامه الفرص ليجتهد ويحصل على ما يريد, وإن النظام الاقتصادي الاجتماعي يعطيه الحرية الكاملة في خياراته بما في ذلك حقه من انتخاب مندوباً عنه في مجلس الشعب.

إن الكارثة هنا أن الإنسان يصبح عبداً لأفكار ومفاهيم وقيم قد أشبع بها حتى العظم لدرجة أنه لا يستطيع أن يتخيل ذاته خارج هذه القيم بل لا يعنيه أمرها, إنه يسعى وراء شيء ما لم يعد هو ذاته يدركه.

إن أخطر ما في العبودية المقنعة أنها تحولت من قوانين خارجية جائرة مفروضة على الإنسان من قوة خارجية غاشمة إلى قوانين وقناعات داخلية وأسس ونظام أخلاقي وحوقي ومفاهيمي شامل يصنع الإنسان على أساسه ليكون صالحاً للاستعمال والاستهلاك.

إن العبودية قد تحولت من شيء قصرياً إلى قناعة داخلية ذاتية, نلتزم بها و نتبعها بكل طيبة خاطر فنسعى دوماً حالمين أن نصل إلى الثروة و امتلاك وسيلة إنتاج و استغلال الآخرين من خلالها أو البقاء في نير العبودية المقنعة و معتقدين تماماً أن القدر و الحظ و سلطة الاهية تساعد الإغناء و تأخذ بيدهم ليحققوا ما حققوه من نجاحات وهمية لهم على حساب حياة الآخرين و استعبادهم.

إن أقصى طموح أصبح يحلم به الإنسان الناجح في المجتمع المعاصر أن يكون مستثمراً أو أن يقترض للوصل إلى ما يريد, فالإنسان المعاصر قد تحول إلى دمية فارغة من محتواها الإنساني و تحول إلى سلعة تصنع كباقي السلع تماماً, بل و أصبح إنساناً استهلاكياً حتى في قيمه و مفاهيمه الروحية العميقة واصبحنا نحن نصنع من اجل السلعة بعد ان كانت السلعة تصنع من اجلنا في سالف الزمان.**

فقد استطاع النظام الاستعبادي الحديث من خلال امكانياته أن يحول الإنسان ذاته إلى حارساً و محافظاً على هذه القوانين بل ويزعجه كثيراً تجاوز هذه القوانين أحياناً من قبل الآخرين, و أصبح الإنسان حارساً لعبوديته و حافظاً لها معتقداً أنه بذلك يحقق حريته و سعادته, و من أهم ما تبين لنا أننا سائرين إلى الهاوية بإقدامنا دون أن نعي ذلك مطلقاً (بائسة تلك الحرية التي ستكون على حساب حياة الآخرين و استعبادهم)

كما و خلصنا إلى نتيجة مفادها أن العالم منذ فترة تتجاوز العدة عقود يسير نحو الانحدار القيمي و الأخلاقي بشكل مطرد و بطريقة مفجعة نحو الهاوية فقد أصبح العالم يعيش خدعة الحرية دون وعي إلى أي مفهوم من الحرية و لمن هذه الحرية و مدى حدودها و طبيعتها, إن مفهوم الحرية مفهوماً متعدد الأبعاد و الثنايا و هو حمالاً للكثير من التفسيرات و التطبيقات و الاوجه.

و من أهمها حرية القوي المهيمن كل من استطاع لذلك سبيلاً, بل إن العالم قد انتقل إلى حالة مهزلة مضحكة حيث أصبح نظام القطيع و الفحولة هو النظام السائد بالكامل سواء على مستوى أفراد أو دول و حكومات وحتى المستوى الدولي و الثقافة العالمية المعاصرة, إن ثقافة القطيع هي الثقافة الأكثر انتشاراً, مثلا ما

أن تصدر إشاعة حول جهاز هاتف نقال حديث ذات مواصفات عالية, و ثبت الدعاية له قبل صدوره, و مع صدور تحتشد المئات على مراكز بيع هذا الجهاز و يلقي الكثيرين بجهازهم القديم الجديد الذي قد يكون لم يمر عام على شرائه و يتهافت الغالبية على شراء الجديد لا لسبب عملي ضروري بل كون القطيع قد سلك هذا المنحى.

و كذلك الأمر في شتى القضايا الاستهلاكية و العادات و السلوكيات أحياناً, إن ثقافة القطيع قد أصبحت من الثقافات المميزة للمجتمع المعاصر و هذا طبيعي فقد أصبح العالم عبارة عن حدود و جيوش و أمن, و هذا كله من أجل حصار القطعان البشرية داخل هذه الحدود و الأسلاك الشائكة و استثمارهم كمستهلكين و كطاقة عاملة و إن كانت هذه الأخيرة في أيامها الأخيرة فلم تعد طبيعة الإنتاج المتطور تكنلوجياً بحاجة إلى الكثير من الأيدي العاملة الحية فالروبوتات ستحل محل البشر في الكثير من الأحيان و الأماكن و لهذا أصبحت الأيدي العاملة غير مطلوبة في الدول المتطورة صناعياً و ذلك بسبب حلول الآلات محل الناس حتى في الزراعة.

فقد كان في الماضي هكتار الأرض يحتاج إلى عشرات الساعات من مجموعة أشخاص أشداء و حيوانات تساعدهم للحصاد, بينما أصبحت اليوم على ضوء تطور الآلات الزراعية الضخمة آلة حاصدة خلال ساعة تكون قد أنجزت مهمة عشرات الأيدي العاملة في الوقت الذي يقودها شخص واحد فقط.

فالعرض على الأيدي العاملة يفوق الطلب بأضعاف المرات و لهذا لا حلول لأزمة البطالة مهما جرت محاولات امتصاصها أو إخفائها أو التخفيف منها, تبقى تسير بطراد تصاعدي مع تطور الإنتاج و الأدوات و الأتمتة الرقمية الحديثة, و لهذا لم يعد من حاجة كبيرة للأيدي العاملة و لكن تبقى هناك حاجة إلى مستهلكين و لكن ليس أي نوع من المستهلكين, إنهم بالضرورة أن يكونوا مستهلكين لمنتجات النظام الربحي التكنوريالي و إنتاجه و إلا أصبح هؤلاء الناس بمثابة عبء عليه و لا يعنيه حياتهم في شيء, و لهذا يسمح بإبادة الشعوب الغير مستهلكة للنظام الاستغلالي.

لقد حدث ذلك كثيراً في التاريخ و الإمبراطورية الاستعمارية المهيمنة على العالم إحدى الأمثلة القديمة و الحديثة معاً.

فقد أبيد أكثر من 80 مليون هندي أحمر في أمريكا على أيدي المستعمرين البيض و اليوم تباد مئات الألوف من البشر في الحروب و المجاعات و الأمراض التي يتحمل الجزء الأكبر منها طبيعة النظام الاستعماري الذي انحدر في مفاهيمه الأخلاقية و الإنسانية إلى الحضيض.

لقد وصل العالم الاستعماري المعاصر إلى حد العودة إلى أفكار قد تلاشت و عفا عليها الزمن من خلال نخبة مرتزقة تحاول تأويل واقع النظام العالي المعاصر و صراعاته, كالعودة للتنظير المالتوسية المنقرضة و سيئة السمعة و الصيت و الحديث منها و الجديد عن ازدياد عدد السكان و إن ما يجري من حروب و صراعات هي في النهاية لصالح البشرية

و كذلك ظهرت من جديد أفكار الداروينية الاجتماعية و التي تعتبر أن المجتمع يعيش حالة من الانتخاب الطبيعي تماماً كما يجري في الطبيعة, يتصارع الناس و المجتمعات و الأفضل يبقى, أي أن تتناحر الأمم فيما بينها و أن يأكل القوي الضعيف و يبقى القوي و ينقرض الضعيف هذا كله امر طبيعي ومنطقي لا غبار عليه.

في الوقت الذي أثبت العلم الحديث في التاريخ و المجتمع البشري أن الحروب لم تكن ظاهرة عبر التاريخ البشري, فهناك الكثير من الشعوب التي ما زالت تعيش إلى يومنا هذا كشعوب استراليا القديمة و غيرها في شرق آسيا, أن هذه الشعوب لم تعرف أي مفهوم للحروب في حياتها, قد يكون حصل قتل أحياناً و صراعات ولكن إجمالاً لا يوجد أي مفهوم للحروب كحروب كما نعرفها نحن.

ومن قضايا جنون المرحلة و مفاهيمها أن العالم بأسره قد تحول إلى ثقافة القطيع و صراع الحيوانات تماماً, فالفحل الأكبر و ذات القروض الأكبر هو المسيطر على العالم و كلما كبرت القرون و كبرت الجثة زادت إمكانية السيطرة و الفوز.

إن هذا يجري اليوم بين الدول فما معنى سباق التسلح و صراع و السيطرة على

الموارد و حيازتها و الأسواق و غيرها, إن ثقافة الملكية الخاصة الحديثة قد أعادت المجتمع إلى ما قبل نشوء الإنسان العاقل, لقد أعادت هذه المفاهيم البشرية إلى العصور ما قبل البدائية العصور الوحشية العمياء الغريزية البحتة.

إن دماغنا بحاجة إلى صعقة كهربائية ليصحوا من غفلته, ولم يبقى أمام البشرية سوى خيارين لا ثالث لهما و لا التباس فيهما, أما الانزلاق إلى هاوية العبودية المقنعة المطلقة وربما لمئات أو آلاف السنين اللاحقة, أو الوعي و النضال من أجل وقف هذه المهزلة التاريخية التي تعيشها البشرية من تصنيع و إنتاج العبيد و إبادة الزائد عن الحاجة و الغير مستهلك و منسجم مع استهلاك النظام و الخضوع له.

فعندما يكون لديك حيوان في المزرعة لا ينتج و لا يصلح للاستعمال فحتماً ستتخلص منه بأي طريقة معذرة على العنف الفظي و التشابيه الغريبة بعض الشيء ولكنها حقيقة لا بد من رؤيتها عارية بلا أوراق التوت أو غيره

(قد تكون الحقيقة صادمة أحياناً و لكنها أجدى ألف مرة من راحة الجهل والسذاجة)

مراجع العبودية المقنعة

1 الفكر الفلسفي في العراق القديم اساس الفلسفة الاغريقية„ ا. م .د. شعلان كامل اسماعيل / كلية الآثار/قسم الحضارة/ جامعة الموصل/

2 موجز تاريخ العراق القديم , د , عبد عزيز حميد صالح

3 الفلسفة القديمة وفلسفة العصور الوسطى (الاقطاعية) والفلسفة الاسلامية حتى القرن الرابع عشر /غازي الصوراني / الحوار المتمدن

4 الاصول الشرقية للفلسفة اليونانية/ زعيم الخيرالله / صحيفة المثقف

5 الفلسفة الشرقية القديمة/ ا. د. مصطفى حسن النشار

6 ملكية الاسرة / دراسية مقارنة/ بسام مجيد سليمان العباجي

7 مفهوم (الزمان) في الفكر الرافدي بين الفلك والرياضيات/دراسة فلسفية/ علي حسن الجابري/كلية الادب

8 فالسفة التاريخ والحضارة في الفكر العربي(دراسة عقلانية نقدية) ا. د. علي حسين الجابري

9 الاسطورة التدين التاريخي حتى ظهور الاسلام / فضيلة عبد الرحيم حسين/ العراق بغداد

10 القرآن الكريم

11 الكتاب المقدس / العهد القديم والعهد الجديد

12 قصة الحضارة - ويل دورانت

13 السومريون - تاريخهم - حضارتهم – و خصائصهم؛ تأليف صموئيل نوح كريمر؛ ترجمة، د، فيصل الوائلي

14 .الاوان - من اجل ثقافة علمانية عقلانية ـ في مفهوم الإنسان

15 اصل العائلة ولم لكية الخاصة - فريدريك انجلس

16 انجلس - المجلدات الكاملة

17 رأس المال - كارل ماركس

18 النزعات المادية في الإسلام .د ـ حسين مروه (الجزئيين)

19 ثقافات - ما وراء ملحمة جلجامش - امال السحم ودي

20 ترجمة ملحمة جلجامش - طه باقر

21 مختصر تاريخ العراق - الجزء الأول - عصور ما قبل التاريخ؛

الألف التاسع؛ ٢٨٠٠ ق، م، تأليف الباحث، علي شحيلات و،

د، عبد العزيز الياس الحمداني

22 مختصر تاريخ العراق . الجزء الخامس - عصر الاحتلال؛ ٥٣٩

ق، م ٦٣٧ ،ب، م ، تأليف الباحث، علي شحيلات و، د، عبد العزيز الياس

الحمداني

23 النظام الاجتماعي في العراق القديم - أعداد، م م، وليد سعدي الميالي

24 الأوذيسة - هوميروس

25 الإلياذة - هوميروس، من اقدم الملاحم الشعرية الغربية وهي

يونانية الأصل هي الأوذيسة بحسب خبراء الأثاروالتاريخ

26 المدينة الفاضلة - افلاطون

27 الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية - فلاديمير لينين

28 شريعة حمورابي - إعداد وتجميع . د. اسراء حاسم العمران

29 شريعة حمورابي . ترجمة؛ محمود الامين

30 مقدمة ابن خلدون / تأليف العلامة الكبير, ابن خلدون

31 نشأت الملكية في المجتمعات البدائية . لونا عريقات

32 علم التاريخ - منتدى النرجس . موقع علمي أكاديمي الكتروني

33 منتديات تخاطب . تاريخ علم الدلالة

34 المنطق - تأليف العالم والمفكر ابن سيناء

35 رسالة الغفران . ابو العلاء المعري

36 بؤس الفلسفة . كارل ماركس

37 علم ظهور العقل - جورج هيجل، ترجمت . مصطفى صفوان

38 المنطق - ارسطو

39 الفلسفة والفكر السياسي في الصين القديمة - عمر عبد الحي

40 الكتبة في مصر القديمة .رندا رأفة - ماجستير صحافة، جامعة القاهرة

41 نشأة الفكر الهندي وتطوره في العصور القديمة - عبد العزيز الزكى

42 فلسفة الدين في العقل المصري القديم . نظرية الخلق في الفن المصري القديم، عبد الحليم حفينة

43 نظريات فائض القيمة / كارل ماركس

44 الفرق بين الفلسفتين الديموقراطية والابيقورية عن الطبيعة, كارل ماركس

45 دور العمل في تحول القرد الى انسان/ فريدريك انجلس

46 لودفيج فيور باخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية/ فريدريك انجلس

47 ضد دوهرينغ / فريدريك انجلس

48 ديالكتيك الطبيعة / انجلس

49 الايديولوجيا الالمانية / كارل ماركس

50 فالسفة التاريخ عند هيجل/ سليمان علاء الشافعي

51 فالسفة التاريخ عند هيجل / الحوار المتمدن

52 المنطق وفلسفة الطبيعة / هيجل

53 العقل في التاريخ / هيجل

54 اصول الفلسفة الماركسية/ مجموعة اساتذة سوفييت

55 افشي يخوت / الف باء المادية الجدلية

56 علم المستقبل / الموسوعة الحرة

57 الفن عند الفارابي، اعداد، د محمد هشام النعسان، ود مداد الطالب، اعده للنشر، عبد الرحيم مفكري,,(حركة التوحيد والاصلاح)

58 (فلسفة وآراء في علم الجمال(، الجماهير نبض حلب، اصدار مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، حلب.

59 اهمية الموسيقى عند ابن رشد، اعداد، المفكر المغربي الكبير، ابراهيم بو رشاش،) الموسيقى العربية (مجلة ثقافية موسيقية تصدر عن المجمع العربي

للموسيقى)
60 الواقعية والتنظير في فلسفة ابن رشد (الكاتبة , رينه العظمة)
61 الجمال بين الذاتي والموضوعي/عبد المجيد العابد/ المغرب
62 مفاهيم الجمال ونظريات علم الجمال عند الفلاسفة/ ريم هشام
63 مقدمة ابن خلدون / للعلامة ابن خلدون
64 علم الجمال عند شوبن هور / احمد بادغيش
65 العالم ارادة وتمثل/ شوبن هور
66 فلسفة الفن والجمال عند هيجل/ حفيظ رحيمة
67 الجمال والاخلاق عند كانت / عدي الحربش / مدونة معنية بالأدب والفن والفلسفة
68 علم الجمال في الفكر العربي القديم / محمد المعزوز
69 من العبودية الى العبودية, البروفيسور كاتاسونوف / برنامج رحلة في الذاكرة, تقديم خالد الرشد
70 الواقع بحد ذاته, شكل هذ المرجع الهام اساس لكل ما ورد في المادة من تفاصيل, وكان هو الحكم والمرجع في صياغة كلفة الافكار المذكورة في سياقات المادة
71 خارج المنظور / رماز الاعرج
72 الصورة نشوء وتاريخ ووعي/ رماز الاعرج

هذا الكتاب

يشكل الكتاب الجزء الثاني من مادة كتاب التاريخ لعبة الحضارات, ومع صدوره تكون مادة الفلسفة المكونة من اربعة كتب قد انجزت , املين ان تساهم هذه الدراسة في تنشيط وتفعيل الحركة باتجاه اعادة صياغة الفكر والموروث الانساني الذي اصبح عاجزعن الرؤية الواضحة للواقع كما هو عليه, وان تشكل محاولة متواضعة لتطوير الفلسفة واعاد ومعالجتها و تصويب دورها كعلم معرفي يشكل الدليل للإنسان في مسيرته المعرفية نحو المستقبل

اصدارات سابقة

خارج المنظور

الصورة, نشوء, تاريخ, ووعي

التاريخ لعبة الحضارات

العبودية المقنعة, ونظام الملكية الخاصة

الشيفرة الكونية

على دروب الجمال